

الامبريالية

من عصر الاستعمار حتى اليوم

هاري ماچدوف



من عصر الاستعمار حتى اليوم



من عصر الاستعمار حتى اليوم

هاري ماجدوف

مؤسسة الأبحاث العربية



* هاري ماجدوف : « الامبريالية : من عصر الاستعمار حتى اليوم » .
* الطبعة العربية الأولى ١٩٨١ .

* الناشر : مؤسسة الأبحاث العربية ، ص . ب . ٥٠٥٧ـ ١٣ ،
هاتف ٨٠٤٢٥٧ ، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا ، بيروت ـ لبنان
* التنفيذ الفني : دار المثلث ش . م . م . بيروت .

صدر بالانكليزية تحت عنوان :

Imperialism: From The Colonial Age to The Present.

المحتويات

هاري ماجدوف ٧
تقديم للطبعة العربية ٩
المقدمة ١٣
ملاحظة فنية ٢١

التاريخ

١ . التوسع الأوروبي منذ ١٧٦٣ .... ٢٧
٢ . التوسع الامبريالي بين المصادفة والتصميم ٨٤
٣ . الامبريالية : مسح تاريخي ١٠٠

النظرية والعالم الثالث

٤ . الامبريالية من دون مستعمرات ١٢١
٥ . الخرافات الاقتصادية والامبريالية ١٥٢
٦ . الشركة المتعددة الجنسيات والتنمية : هل يتناقضان ١٦٩
٧ . النزعة العسكرية والامبريالية ٢٠٢
٨ . تأثير السياسة الخارجية الأميركية على البلدان المتخلفة ٢١٧
٩ . رأس المال ، التكنولوجيا ، والتنمية ٢٢٥

الرد على النقّاد

١٠ . هل الامبريالية ضرورية حقاً ؟ ٢٣٩
١١ . كيف تعمل من القبة حبة ٢٦٣



هاري ماجدوف

* كان ماجدوف مسؤولاً في الثلاثينات عن الدراسات الاحصائية حول الانتاجية ، الخاصة بمشروع حكومي أميركي عن « فرص إعادة التوظيف والتطور التكنولوجي » . ووضع في تلك الفترة طريقة لقياس الانتاج والانتاجية لا تزال قيد الاستعمال حتى يومنا هذا في وزارة العمل الأميركية . وخلال الحرب العالمية الثانية كان ماجدوف رئيساً لقسم « المتطلبات الحديثة » التابع « للهيئة الاستشارية للدفاع القومي » ، ثم أصبح مسؤولاً عن تخطيط ومراقبة صناعات انتاج الآلات في « مجلس انتاج الحرب » . بعد ذلك ، صار رئيس « قسم التحليل التجاري الراهن » في وزارة التجارة الأميركية ، وبهذه الصفة كان مسؤولاً عن نشر المجلة الشهرية : Survey of Current Business .

* قضى « ماجدوف » آخر سنوات خدماته الحكومية مساعداً خاصاً في وزارة التجارة الأميركية وعمل أولاً مع « هنري والاس » وبعدها مع « إفريل هاريمان » . منذ ذلك الحين عمل مستشاراً مالياً ، وعميلاً في بورصة الاسهم ، ومستشار تأمين ، وناشراً .

* درّس المؤلف الاقتصاد في « المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي » (New School for Social Research) وحاضر في عدة جامعات في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا .

* من مؤلفاته المعروفة كتاب « **عصر الامبريالية** » (The Age of Imperialism) ، **١٩٦٩** ، الذي أثار اهتماماً عالمياً بفضل اسهاماته الجديدة في مجال تحليل الامبريالية الأميركية ، فنقل إلى أكثر من ١٠ لغات بينها العربية .

وبالاشتراك مع بول سويزي وضع كتاب « ديناميات الرأسمالية الأميركية ونهاية الازدهار : الاقتصاد الأميركي في السبعينات » :

The Dynamics of U. S. Imperialism and the End of Prosperity : The American Economy in the 1970 s).

* كتب العديد من المقالات والمراجعات ، وهو منذ **١٩٦٩** أحد ناشرَي مجلة « **مونثلي ريفيو** » (Monthly Review) الشهرية التي تصدر في نيويورك .

تقديم الطبعة العربية

يطّلع الناس في البلدان العربية، بشكل مبكر، شأنهم في ذلك شأن الناس في بقية العالم الثالث، على السبل التي تنتهجها الامبريالية، ويمكن ان يذهب المرء الى حد قول أن الدروس الأولى تُعطى مع حليب الأم لطفلها. وتؤدي التجارب التي تتولد يوماً بعد يوم في سن الشباب والرشد، مع اكثر ملامح الامبريالية وضوحاً (أي الاستغلال الاقتصادي والفساد السياسي والحط من قدر الشعوب نفسياً وثقافياً) الى تغذية روح الاستقلال الوطني الحقيقي والعداء للامبريالية بين جماهير الشعب.

ما هي إذن الفائدة المرجوّة من صدور كتاب آخر حول موضوع الامبريالية، خاصة اذا أتى هذا الكتاب من موقع قلب الوحش؟ إن الاجابة برأينا هي ان ردّة الفعل العاطفية على آثار الامبريالية ليست كافية. كما ان الروحية النضالية والتنظيم الجيد ليسا كافيين بالنسبة لتاريخ العالم الثالث، إذ ان الفترة التي تمتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مليئة بالأمثلة عن بلدان انطلقت لتقوم بتغييرات جذرية تحت راية العداء للامبريالية لتنتهي الى مجتمعات خاضعة للاستعمار الجديد ولم تحظ من التحول الا بالقليل.

ان لبّ المسألة هو ان القضاء الفعلي على شرور الامبريالية يتطلب حركة وبرنامجاً يرتكز على فهم واضح لطريقة عمل الامبريالية في جميع مظاهرها ـ سواء في المركز أم في الأطراف. ولتحقيق هذا، من الضروري تفحص اعمق جذور هذا الوباء، اي تفحص طبيعة نموّ الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً.

ان كتابة التاريخ الشامل لأثر الرأسمالية الغربية في العالم العربي تتطلب البحث في النتائج التي تركتها الثورة التجارية الأوروبية في القرن السادس عشر على الطبقات التجارية في الشرق الاوسط. اما في هذا الكتاب، فان التركيز الرئيسي هو على الفترة الحديثة نسبياً حيث يشكل رأس المال الصناعي، ورأس المال الاحتكاري فيما بعد،القوى الدافعة للتوسعية الغربية، بدلاً من رأس المال التجاري.

وهكذا، يبدأ الفصل الأول، الذي يحتوي على الخلفية التاريخية للامبريالية الحديثة، مع منتصف القرن الثامن عشر عندما ابتدأت الرأسمالية الصناعية بالازدهار. ويقوم النهج المتبع هنا على تفحص، أولاً، الانتشار الكوني لأوروبا الغربية ارتباطاً بالمراحل المختلفة في تطور الرأسمالية الصناعية والمالية، ثمَّ، وثانياً، تفحص طبيعة التغييرات التي أوجدتها الدول الغربية في المناطق التي غزتها، استجابة الى الحاجات المتغيرة عند المراكز المتروبولية.

لقد بدأ بناء الامبراطوريات بالطبع قبل ظهور الرأسمالية بوقت طويل. ولكن هذه الامبراطوريات لم تغيِّر بشكل هام التركيبة الاجتماعية عند الامم المقهورة. فقد فرض الغزاة الجزية وكانت هذه تُنتزع من الفائض الذي تنتجه الاقتصادات التقليدية. اما التوسعية الرأسمالية، من الجهة الأخرى، فهي مختلفة جداً. فالقوة الدافعة لهذا النظام الاجتماعي هي ضرورة ان ينمو استثمار رأس المال على نطاق اوسع بكثير. ويحصل تراكم رأس المال هذا على النطاق العالمي مما يؤدي الى اجتذاب ما امكن من مناطق العالم داخل الفلك الرأسمالي. وهذا يعني بالتالي ان انتاج واستخراج السّلع الزراعية والمعدنية وتجارة الاستيراد والتصدير الخاصة بالمناطق التابعة تُكيَّف بشكل حاسم لتلبية حاجات تراكم رأس المال في المراكز الرئيسية للدول الامبريالية. ومن اجل تلبية متطلبات نمو المركز، يجري تعديل التركيبات الاجتماعية للأمم التابعة بحيث تؤدي الى التغييرات المرجوّة في الانتاج والتجارة.

وهكذا نرى بأن الأثر النهائي لتوسُّع الرأسمالية الغربية هو في ان تفرض

هذه بالقوة وبالأساليب الاقتصادية توزيعاً دولياً للعمل، بما في ذلك التعديلات اللاحقة لهذا التوزيع، والتي تستجيب الى الحاجات الاقتصادية المتغيرة لدى المركز. لذا تظهر في المناطق التابعة طبقات جديدة، واشكال جديدة من الاستغلال، وتحالفات طبقية جديدة وكذلك نماذج جديدة من العلاقات الاقتصادية والمالية، استجابة للتحولات التي يفرضها تدخل التوسعية الغربية.

إذن، يوجد هنالك جانبان لانتشار الامبريالية: القوى الخارجية الآتية من مراكز الرأسمالية المتطورة، والتغيرات الداخلية (مثلا، في التشكيلات الطبقية، والتركيبات السياسية، والسيطرة الثقافية الاجنبية) استجابة للضغوطات المباشرة وغير المباشرة القادمة من المركز الامبريالي.

ان التوجّه الرئيسي لهذا الكتاب هو استكشاف الجانب الاول: اي ديناميكية الامبريالية الرأسمالية في مراكزها. وكان الهدف الأصلي لهذه الدراسات هو شحذ ادوات النضال ضد الامبريالية في البلدان الرأسمالية المتطورة. ولكن، بما ان الهجوم الشامل على الامبريالية من قِبَل دول العالم الثالث يتطلب ادراك الضغوطات الخارجية من المراكز الرئيسية وكذلك ادراك الآليات الداخلية للسيطرة الرأسمالية، فأنّي آمل باخلاص ان تكون الافكار والمعلومات في هذا الكتاب ذات فائدة في نضالات الجماهير العربية من اجل التحرر من نير الامبريالية. وإنه لشرف لي ان تظهر محتويات هذا الكتاب في طبعة خاصة باللغة العربية.

هاري ماغدوف

المقدمة

تشكل المقالات المجموعة في هذا الكتاب بصورة اساسية امتداداً للموضوعات التي طرحتُها في كتاب «عصر الامبريالية» (نيويورك: مونثلي ريفيو برس، ١٩٦٩)*، على الرغم من انها كُتبت في اوقات مختلفة ولمناسبات خاصة. وباستثناء ردين موجهين الى عدة نقاد تعرضوا لذلك الكتاب، تم اعداد معظم هذه المادة نتيجة الاستجابة لدعوات مختلفة للاشتراك في ندوات ومؤتمرات حول الامبريالية (في نيودلهي، اكسفورد، يال، وفي مؤتمر سنوي للرابطة الاقتصادية الاميركية)، ونتيجة المساهمة في مقال مطول حول التوسع الاوروبي منذ ١٧٦٣ خاص بالطبعة الخامسة عشرة الجديدة من الموسوعة البريطانية، «الانسيكلوبيديا بريتانيكا»، وكتابة مقدمتين لكتابين يعالجان الامبريالية.

وقد جمعت المقالات هنا تحت ثلاثة عناوين هي: التاريخ، والنظرية والعالم الثالث، ورد على النقاد. ان هذه التقسيمات عشوائية بطبيعة الأمر، لأن المواضيع تتداخل وتتشابك فيما بينها بالضرورة. ان موضوع الامبريالية هو جوهرياً موضوع تاريخي، ولذا يجب ان يتجه البحث النظري نحو تمييز وشرح التيارات التاريخية الاساسية. كما ان المقولتين التاريخية والنظرية تظهران ايضا في الرد على النقاد.

ان المحاولات المتكررة لبناء نظرية حول الامبريالية بحيث تكون معزولة بشكل جوهري عن مسائل التمييز التاريخي الهامة، تخلق قضايا زائفة للماركسيين وغير الماركسيين على حد سواء، إذ إنها تؤدي الى بحث عن إطار تحليلي «لا لبس فيه وكامل في ذاته»، كما وصفه احد المعلقين. والمشكلة مع النظريات التي «لا لبس فيها» في هذا المجال هي انها تميل الى التحجر لتصبح تفسيرات مبسطة آلية قائمة على مبدأ الفعل ورد الفعل. وبناء عليه تصبح هذه النظريات غير ملائمة، لأنها لا تقدر على ان تكون على مستوى التنوع المتعاصر من الهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الامم، والعوامل

* *The Age of Imperialism*, Monthly Review Press, 1969, N. Y. N. Y.

الكثيرة المركبة التي تساهم في التطور التاريخي، والعلاقات الدقيقة بين الاقتصاد والسياسة والايديولوجية والثقافة. ومن ناحية اخرى، يتيه الباحثون الذين يركزون على النواحي التاريخية دون وجود اطار نظري ملائم، في دوامة من التفاصيل او ينتهي بهم الامر الى تعميمات غير ذات معنى. ومثالاً على النوع الأخير نذكر في الاعتماد على ما يفترض انه اساليب تفسيرية مثل تفشي النزوع نحو سيادة القوة بين زعماء الدول، الامر الذي يستتبع اهمال العلاقات المتداخلة الوثيقة بين القوة، والثروة، ومصادر الثروة في مختلف الانظمة الاجتماعية.

ويكمن مصدر هام من مصادر الصعوبة في ان بناء الامبراطوريات، والتوسع الاقليمي، وسيطرة القوى الكبيرة على الاضعف منها ـ وهي سمات تربط عادة بمصطلح « الامبريالية » ـ هي أمور ذات تاريخ طويل. وعلى الرغم من مظهر انتشارها كونياً، إلا أن ثمة سؤالين يطرحان نفسيهما بالحاح على دارسي الامبريالية العصرية. أولاً: هل توجد تحليلياً، فروق ذات دلالة بين هذه النزعات في العصور ما قبل الرأسمالية والعصور الرأسمالية ؟ ثانياً، كيف يفسر انفجار موجة توسعية جديدة على يد عدة دول قائدة في أواخر القرن التاسع عشر، والذي رافقه اشتداد ملحوظ في حدة الصراع على القوة بين هذه الدول ؟

ان هذه ليست أسئلة اكاديمية لا فائدة منها، ولا هي مجرد مسائل ناتجة عن فضول المثقفين. فالواقع هو ان التباين بين تكوين التوسعية ودورها في الانظمة الرأسمالية وغيرها من الانظمة الاجتماعية مسألة مركزية لفهم طبيعة الرأسمالية وبنيتها، ولتقدير السمات التي تنفرد بها امبريالية الدول الرأسمالية. ففي الانظمة الاجتماعية السابقة، كانت الجذور الاقتصادية للتوسعية هي انتزاع الجزية: الذي يعني في الحقيقة الاستيلاء على الفائض الموجود او الذي يمكن الحصول عليه من المجتمعات الأضعف عسكريا. وبشكل اساسي، فقد تركت «الأمبرياليات» السابقة القاعدة الاقتصادية للأراضي المهزومة او المسيطر عليها سليمة. ان النهب والقرصنة والاستيلاء على العبيد وتأسيس المستعمرات كانت السمات المميزة المألوفة لبناة الامبراطوريات الأُوَل.

ولا بد من التأكيد على أن الدول الرأسمالية الناشئة لم تحث على النهب المباشر، ولكن زيادة ثروتها وقوتها تطلبت في النهاية أكثر بكثير من مجرد نقل فائض أجنبي موجود فعلا. وكان الأمر الجديد في نمط الانتاج هذا هو ضرورته الداخلية التي تقضي بانتاج وبيع السلع على نطاق يتسع باستمرار. ولهذا السبب أدى الانتشار الجغرافي للدول

الرأسمالية إلى تغيير القاعدة الاقتصادية لبقية العالم بطرق يمكن أن تساعد وتحرض على توليد فائض متزايد باستمرار داخل البلدان الأم . وباختصار ، فقد تم تحويل وتكييف اقتصاديات ومجتمعات المناطق المغلوبة أو المسيطر عليها والتلاعب بها لخدمة متطلبات التراكم الرأسمالي في المركز بأفضل الطرق الممكنة .

ان هذا التباين في انماط التوسعية تؤكده التغيرات التي وقعت خلال تطور الرأسمالية نفسها . فالتوسع الجغرافي الأولي للدول الاوروبية المتاخمة للمحيط الأطلسي كان مرتبطا بصورة وثيقة مع نشوء الرأسمالية التجارية . وخلال تلك الفترة، عندما كان النشاط الصناعي لا يزال متخلفاً نسبيا وخاضعا بشكل اساسي لرأس المال التجاري، تضاعفت ثروة الدول الاوروبية المتوسعة وقوتها (والمستوطنين الآتين من هذه البلاد) من مصادر اربعة: ١) الاستيلاء على حصة كبيرة من التجارة التقليدية داخل آسيا، بعد ان تم القضاء على التجار التقليديين واصبح الاوروبيون اسياد الطرق البحرية في العالم. ٢) الاستيلاء على الذهب والفضة في الأميركتين إضافة إلى الكنوز التي عثر عليها في الأراضي المغلوبة الأخرى. ٣) توريد منتجات منشؤها آسيا والأمريكتان كان ثمة طلب عليها او كان يمكن اثارة الطلب عليها في اوروبا. ٤) تطوير تجارة العبيد الافريقية. وكان قلب هذا النشاط هو الاستيلاء على الفائض في الأراضي المسيطر عليها. وكان هم الحروب بين القوى الاوروبية الى حد كبير، وان لم يكن بصورة تامة، هو تقسيم المغانم التجارية والممتلكات المستعمرة. ولكن كان هناك في النهاية حدود لهذا النوع من «الامبريالية». فطالما بقيت الانتاجية راكدة الى حد ما ولم تنتج معظم الشعوب الا ما يكاد يسد حاجتها، فلا يمكن ان يكون ثمة ازدياد في الفائض بحيث تمكن سرقته.

وانتعشت التوسعية من جديد مع ازدهار نظام اقتصادي يعتمد على ثورة مستمرة في اساليب الانتاج. وكان التقدم المتسارع في التجارة العالمية قد مهد الطريق لهذا الامر. وساهمت زيادة الانتاج بهدف التبادل واستخدام النقود في تفكيك نمط الانتاج الاقطاعي في بعض أجزاء أوروبا الغربية وحضرت المسرح للانتقال إلى الرأسمالية الناضجة. الأخيرة لم تتطور في الوقت ذاته وبالمقياس نفسه في جميع الدول التي قادت الثورة التجارية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. فقد نضج نمط الانتاج الجديد فقط في الدول التي كانت البنية الاساسية الضرورية تتطور فيها منذ العصور الوسطى وحيث كانت علاقات الدولة والطبقات توفر بيئة ملائمة بدرجة كافية.

وكانت الرأسمالية اكثر نجاحاً في الاماكن التي حل فيها رأس المال الصناعي محل

رأس المال التجاري باعتباره القوة المسيطرة في شؤون الدولة السياسية والاقتصادية. فقد انتشر انتاج المصانع. وتغيرت الوسائل التكنولوجية باستمرار لزيادة انتاجية العمل وتوسيع نطاق الانتاج، واصبح توفير الاسواق هماً اساسيا. ورغم ان عملية التصنيع ساهمت في نمو الاسواق الداخلية، الا ان الطلب المحلي لم يكن كافيا دائما لتمكين الصناعيين المخاطرين من استرداد التكاليف وجني ارباح. ونتيجة لذلك اصبح للنشاط الدولي الاقتصادي، والسياسي، والعسكري الذي تمارسه البلدان الرأسمالية الاكثر تقدماً دوراً متزايداً في تحويل الاقتصاد الأجنبي بحيث يخلق امدادات جديدة من الزبائن. ولم تعد القوة الدافعة مجرد الحصول على المنتجات الأجنبية، بل أصبحت بالاضافة إلى ذلك، وربما بدرجة أهم، ضرورة الامساك بأية فرصة لفتح أسواق جديدة أو الاستيلاء على أسواق قائمة.

ولا يعني هذا ان كل عمل توسعي كان استجابة لحاجة او لضغوط اقتصادية معينة. فقد كانت هناك عدة عوامل متنوعة تفعل فعلها. فالمغامرون الباحثون عن الثروة، ومروجو الأعمال والمضاربون في تجارة الأراضي، وملايين المهاجرين الهاربين من اضطهاد اقتصادي او سياسي او ديني، وقادة عسكريون واداريون استعماريون طموحون، وزعماء سياسيون يهدفون الى مجابهة المشاكل الداخلية، وبصورة خاصة ابطال وعي الطبقة العاملة ونضالها المتزايدين - كل هؤلاء كانوا من ضمن الممثلين الذين ادوا ادوارا هامة في انتشار اوروبا (والاوروبيين) الواسع في جميع انحاء الكرة الأرضية خلال القرون الماضية، وساعدوا في صياغة الاوجه الملموسة لهذا الانتشار.

ولكن، كان هناك عند جذور كل هذه الحركة رأسمالية نامية بنشاط تتطور، منذ ولادتها اثناء خلق التجارة العالمية، الى نظام ازدهر بنسبة توسعه على نطاق عالمي. وكما قال جون روبنسون: «قلة من الناس يمكن ان تنكر ان امتداد الرأسمالية الى اراض جديدة كان المنبع الاساسي «للازدهار العلماني الواسع» في المئتي سنة الاخيرة»[1]. وقد تغذى هذا الازدهار العلماني بالدينامية الأساسية للنظام الاقتصادي الاجتماعي الذي كان يرتكز عليه ألا وهو البحث المستمر عن استثمارات مربحة، تحث عليها المنافسة على الأسواق بين المستثمرين.

وتكمن الصعوبة في التعاطي مع الكثير من التحليلات المتعلقة بالتوسعية والامبريالية في انها تفصل وتعزل بعض العناصر المساهمة في الموضوع، وبذلك لا تستطيع رؤية الصورة كاملة. فعلى سبيل المثال، تعالج الطبيعة الدولية للمنافسة عادة،

بمعايير الكفاءات الانتاجية النسبية فقط، وفي هذا تجاهل لعوامل تاريخية حاسمة خلقت التقسيم الدولي للعمل وما زالت مستمرة في تعديله. ان الاسواق الاجنبية لم تخلق آليا، فكثيرا ما كان هذا يتطلب تمزقاً في الأسس الاقتصادية القائمة في المناطق المسيطر عليها وتفكيك الانتاج المحلي وتنشيط الانتاج بشكل مصطنع، وذلك من اجل تحقيق التبادل واستخدام النقود. واستخدمت القوة العسكرية لتشجيع التجارة المفيدة والعلاقات الاقتصادية الاخرى. وفوق كل ذلك، كانت السيطرة والنفوذ في أسواق المال الدولية، وأعمال الائتمان والتأمين والشحن الدولية، ولا تزال، أدوات هامة في تعزيز القبضة على قنوات التجارة والحفاظ عليها. وحتى لو استولت دولة ما على منطقة ووسعت دائرة نفوذها فيها دون أن يكون ذلك مرتبطا بأي هدف تجاري محدد، فإن إضافة الثقل إلى عنصر أو أكثر من العناصر التي تدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، موقف هذه الدولة المسيطرة على صعيد المنافسة، تؤدي بالعامل التجاري إلى أن يصبح عنصرا هاما للغاية في إطلاق عملية التوسع بمجملها والحفاظ عليها.

ويؤدي عدم تفحص النظام الرأسمالي بكليته ايضا الى ميل للتغاضي عن التطور غير المتكافيء للرأسمالية مع تأثيراته المتغايرة في احتياجات تراكم رأس المال في بلاد مختلفة وفي اوقات مختلفة. لذا، فإن هناك من يصر على انه يجب نفي اية علاقة منطقية بين الرأسمالية والتوسعية ما لم يتم العثور على «قانون» اقتصادي بسيط يتطبق على التوسع الجغرافي للبرتغال وروسيا القيصرية وبريطانيا. لكن هذه الامثلة بالتحديد هي بالفعل نماذج مفيدة تدل على طبيعة ودور التوسعية الرأسمالية في مراحل متباينة من التطور، في اطارات تاريخية مختلفة. وعلى رغم ان توسع بريطانيا الاقليمي في منتصف القرن التاسع عشر تم في العصر نفسه، فانه حصل تحت تأثير رأسمالية صناعية ناضجة، بينما وقع توسع روسيا في المرحلة نفسها اثناء تحول بطيء من الرأسمالية التجارية الى الصناعية (وسيتم بحث الاتجاهين في كلا البلدين في المقالة الاولى بعنوان التوسع الاوروبي منذ ١٧٦٣). وتلقي حالة البرتغال الضوء على ناحية هامة اخرى من القضايا التي يبحثها هذا الكتاب: كيف تجلت العلاقات الهرمية في نظام الرأسمال العالمي. وتناقش المقالة الخامسة «الامبريالية والاساطير الاقتصادية»، الدور الذي لعبته حماية بريطانيا العسكرية للبرتغال، والخدمات التجارية الخاصة التي تلقتها بريطانيا إثرها، وما نتج عن ذلك من تدفق الذهب من البرازيل، المستعمرة البرتغالية، ومن إرساء الأسس لتصبح لندن سوق السبائك الذهبية العالمي.

وتبرز الحاجة الملحة الى هذا التمييز التاريخي بصورة خاصة في ما يتعلق بالتغيرات التي حدثت خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، عندما دخلت الحلبة قوى استعمارية جديدة (بما في ذلك دولة اسيوية للمرة الأولى هي اليابان)، وعندما تم اعادة احياء البحث عن مستعمرات جديدة والاستيلاء عليها (وخصوصاً التدافع للاستيلاء على افريقيا)، وعندما ظهر الصراع بين القوى القائدة من اجل الهيمنة بأجلى صورة. وفي تلك الفترة ايضا بدأ استعمال مصطلح الامبريالية على نطاق واسع. ومن ثم، تزعم لينين الاتجاه نحو حصر إطلاق هذا المصطلح على هذه المرحلة من الرأسمالية لتمييز سماتها الفريدة عن عمليات التوسع السابقة. وسيتم تحري اهمية هذا التمييز في المقالة الثانية «الامبريالية: لمحة تاريخية»، اضافة الى المقالة الأولى، ولذا لا ضرورة للاستمرار في بحث الموضوع في هذه المقدمة. لكنني أعتقد أن من المفيد الاشارة بايجاز الى ثلاثة مفاهيم مغلوطة سائدة حول هذه الحقبة، يجب الحذر منها.

اولاً، تجدر الاشارة الى انه رغم تأكيد الماركسيين على الضروريات التوسعية للامبريالية، فان ذلك لا يعني انهم يتمسكون بالمقولة التي مفادها ان كل توسع اقليمي ينتج عن مصالح اقتصادية مباشرة في المنطقة التي يتم الاستيلاء عليها. وبهذا الصدد يجدر بنا ان نذكر ملاحظات بول سويزي التي كتبها قبل ستة وثلاثين عاما حول هذا الموضوع. فقد قام سويزي، ضمن اطار ماركسي، بشرح وتأكيد دقيق لدور عمليات الضم «الوقائية» و «الاستباقية»:

> «كان معظم هذا النشاط المتجدد في بناء الامبراطوريات [في اواخر القرن التاسع عشر] ذا طابع وقائي او استباقي. فعندما تدعي دولة ما ملكية اية منطقة، يتبع ذلك بشكل بديهي ان مواطني الدول الأخرى سيحرمون من مزايا مزاولة العمل هناك. وبالتالي، وعلى رغم ان الرأسماليين الانكليز قد لا يكسبون الكثير عندما تقوم بلادهم بضم مناطق أخرى، فانهم يخسرون الكثير اذا ما تم الضم من قبل المانيا أو فرنسا. وحالما يظهر منافسون في الساحة تضطر كل دولة الى بذل أقصى مجهود لحماية موقعها في وجه غزو الآخرين. وربما ظهرت النتيجة وكأنها خسارة صافية، لكن هذا يرجع الى سبب واحد هو أن المقياس قائم على قاعدة لا تمت بصلة إلى جوهر الأمر. ليس المهم الربح أو الخسارة بالمقارنة مع الوضع السابق، بل الربح أو الخسارة بالمقارنة مع الوضع الذي كان يمكن أن يسود لو أن المنافس تمكن من التدخل أولاً. وهذا مبدأ ينطبق بشكل واسع على اقتصاد الاحتكار، واذا

طبّق على بناء الامبراطوريات الاستعمارية يمكن الاشارة اليه باسم ملائم هو مبدأ الضم الوقائي . ويرتبط بشكل وثيق من بعض النواحي ، بالحافز على ضم المناطق التي قد لا تكون ذات قيمة حالية تذكر إلّا انها قد تصبح ثمينة في المستقبل . ويمكن أن يسمّى هذا مبدأ الضم الاستباقي . وقد لعب الضم الوقائي والضم الاستباقي دوراً هاماً للغاية في التدافع الذي ساد أواخر القرن التاسع عشر للاستيلاء على اجزاء من سطح الأرض لم يدع أحد ملكيتها . وأخيراً ، علينا ألّا ننسى الاعتبارات ذات الطبيعة الاستراتيجية . فيجب أن تكون الامبراطورية قابلة للدفاع عنها من وجهة نظر عسكرية ، وهذا بالطبع ينطوي على الحاجة الى قواعد برية وبحرية في أماكن ملائمة ، والى خطوط مواصلات ، الخ . . »[٢] .

والتصور الخاطىء الثاني يتعلق بحصر الاهمية الاقتصادية للسيطرة في الحصول على المواد الخام، وفرص الاستثمار، و/او الأسواق . وبهذه الطريقة يتم تجاهل الاهمية الكبرى، واحيانا الأهمية الغالبة، التي تملكها الاعتبارات المالية واعتبارات موازين المدفوعات، فيتم نفيها ضمنا . والمثل البارز على ذلك هو دور الهند في تقوية احد اهم مصادر ثراء بريطانيا وقوتها وهو موقعها المسيطر كمركز مالي عالمي قبل الحرب العالمية الأولى . وقد تم تحليل هذه العلاقة في كتاب جديد ملفت للاهتمام بقلم «مارشيلو دي شيكو»، لخص فيه دور الهند كما يلي :

«اكتسبت الهند في السنوات الخمس والعشرين التي يدور البحث حولها [١٨٩٠ ـ ١٩١٤] دور بطل نظام التسويات الدولي . فقد سمح فائضها التجاري مع باقي انحاء العالم وعجزها التجاري مع بريطانيا لهذه الأخيرة بتسوية حساباتها الدولية بالحساب الجاري . وقد مكنها هذا من ان تستخدم دخلها من استثماراتها في ما وراء البحار في استثمارات اخرى في الخارج، وان تعيد السيولة التي امتصتها كدخل من الاستثمارات الى النظام النقدي العالمي .

لكن هذا لم يكن السبب الوحيد الذي اكسب الهند منزلة هامة في النظام النقدي العالمي . فالاحتياطي الذي كان النظام النقدي الهندي يرتكز عليه، كان يقوم بدور «اداة مناورة» كبيرة استطاعت السلطات النقدية البريطانية استخدامها لدعم احتياطيها وللحفاظ على لندن مركزاً للنظام النقدي العالمي»[٣] .

وينبع الالتباس الثالث من حصر مصطلح الامبريالية بالعلاقة بين الدول الغنية والفقيرة فحسب . ولا شك بان هذه العلاقة كانت سمة جوهرية للتوسعية عبر الزمن .

لكن الجديد اساساً بالنسبة لامبريالية المرحلة الرأسمالية، وبصورة خاصة في المئة سنة الاخيرة، هو سيادة التوتر والنزاع بين عدد من القوى الكبيرة. فمهما بدت هذه الدول الرأسمالية المتقدمة غنية وقوية، إلاّ أن أياً منها لم تكن مطلقة السيادة، كما كانت جميعهامعرضة دائما لتهديدات ونكسات كثيرة تنبع من تناقضات داخلية وخارجية على السواء. وتظل هذه الدول في مواجهة تحد مستمر لأن كلا منها تعاني ظروفاً غير ملائمة ومواطن ضعف، مهما كان موقعها في الترتيب الهرمي للشبكة الامبريالية. وفي الوقت نفسه فان جميع هذه الدول تسعى الى تحسين مواقعها النسبية في مواجهة منافسيها، من اجل الوصول الى درجة اعلى في سلم التجارة والاستثمار والمال الدولي. وفي بيئة تنافسية كهذه تسعى الدول الاقوى الى التأثير على الدول الأضعف والسيطرة عليها، ليس فقط من اجل الاستغلال المباشر، ولكن لاستخدامها كموارد في الصراع على القوة بين الدول الامبريالية.

لقد كانت هذه الجوانب من الامبريالية ـ وخصوصاً النزاع على القوة على مختلف المستويات في التسلسل الهرمي للدول، والصراع على الهيمنة في النظام النقدي العالمي، ودور الأطراف في صراعات القوة بين القوى في النواة ـ بين اكثر الحقول التي عانت اهمال الباحثين. وفي اعتقادي انها يجب ان تكون على رأس لائحة ما ستتناوله البحوث في المستقبل في هذا الحقل.

اشارات

1. Introduction to Rosa Luxemburg, *The Accumulation of Capital* (New York: Monthly Review Press, 1964), p. 28.

2. Paul M. Sweezy, *The Theory of Capitalist Development- Principles of Marxian Political Economy, reprinted*. (1942; New York: Monthly Review Press, 1964), pp. 302.

3. Marcello de Cecco *Money and Empire, The International Gold Standard, 1890- 1914* (Oxford: Basil Blackwell, 1974), p. 62.

ويقدم باقي الفصل الرابع، الذي اخذ منه هذا المقطع، ادلة ويقوم ايضاً بتحليل ناحية اخرى من دور الهند المالي في الاقتصاد العالمي: «لقد لعبت الهند دورا مماثلا في الفترة التي سبقت ذلك مباشرة، عندما اوقفت التضخم العالمي بأن امتصت كميات ضخمة من الفضة التي كانت ستتخم الأسواق الأوروبية. ومن الشائع الاعتقاد بأن الهند كانت الدولة ـ المعيار بالنسبة للفضة دون منازع. وقد ثبت أن هذا الاعتقاد، شأن الكثير غيره، كان باطلاً. لقد كانت الفضة مفروضة على الهند من قبل الانكليز». (ص ٦٢)

ملاحظة فنيّة

اود انتهاز هذه الفرصة لأثير ما قد يسميه البرلمانيون نقطة امتياز شخصي. في الكتاب الذي يحمل عنوان «عصر الامبريالية» وضعت مقارنة احصائية تظهر زيادة في نسبة الدخل الناتج عن استثمارات الولايات المتحدة في الخارج من مجموع ارباح الشركات المحلية غير المالية بعد حسم الضرائب. وقد ارتفعت هذه النسبة من حوالي عشرة بالمئة عام ١٩٥٠ الى حوالي ٢٢٪ عام ١٩٦٤ (ص ١٨٢ - ١٨٣)*. وقد تعرضت هذه التقديرات للطعن في صحتها بحجج، لو ثبتت، ستكون دليلاً اما على سوء نية او على جهل مؤسف من جانبي. ولكن، وللاسف، فان منتقديّ هم الذين بحاجة الى اعادة النظر.

كان اول المنتقدين هو البروفسور روبرت تاكر من جامعة جون هوبكنز، ثم توسع في الانتقاد البروفسور بنجامين كوهين من جامعة تافتس، وبعد ذلك كرر الانتقاد او اشار إليه البروفسور بارنجتون مور من جامعة هارفارد وغيره، مفترضين أنه صحيح[1]. وقد زعم المنتقدون وجود خطأين: ١) ان الأرقام حول الأرباح من الاستثمارات الخارجية تشمل ارباح الشركات المالية، في حين كانت الارقام المتعلقة بالشركات المحلية قد استثنت الشركات المالية. ٢) ان الارقام حول الأرباح الخارجية (المكونة اساسا من الدخل من استثمار مباشر تقوم به الشركات الأميركية) حسبت قبل الضرائب، في حين حُسبت ارباح الشركات المحلية بعد الضرائب. وزعموا ان عدم امكانية المقارنة هذه، كانت وسيلة غش **.

* ان الدخل من الدخل المحلي غير المالي يضم أيضاً الدخل الخارجي الذي ينقل الى الشركة الأم.

** لقد اضاف البروفسور كوهين تعقيدات أخرى متهماً، على سبيل المثال، أن أرقامي ضخمت المسألة لأنها ضمت أرباحاً من جميع الاستثمارات الخارجية، وهي أكبر من ارباح الاستثمارات في دول العالم الثالث. وهذا زعم أسخف وأوضح من ان اجادل بشأنه لانني اشرت بوضوح ان هدفي هو قياس اهمية كل استثمارات الولايات المتحدة في الخارج. ويمكنه إن شاء أن يعترض على أهمية السؤال الذي أرادت الأرقام الاجابة عليه. لكن هذا شيء والتلميح الى أن القصد كان تضخيم الأرقام المعنية.

ولنتناول هذه النقاط بالترتيب. من الواضح انه لا يمكن الحصول على تناسب ذي مغزى او نسبة مئوية، الا اذا كان بالامكان المقارنة بين مقاييس البسط (صورة الكسر) والمقام (القاسم) (المنسوب والمنسوب اليه). وفي اعتقادي ان الاسلوب الصحيح هو استبعاد الشركات المالية من البسط والمقام سوية. وذلك لأن الشركات المالية في الولايات المتحدة تضم مجموعة متنوعة من النشاطات ذات الطابع المحلي بشكل اساسي، مثل تقديم قروض مقسطة وقروض استهلاكية اخرى، والتأمين ضد الاصابات والتأمين على الحياة، والصفقات العقارية. لكن الأرقام لم تكن في ذلك الوقت متوفرة بشكل يسمح باستبعاد الشركات المالية من البسط. ولذلك قمت بدراسة المسألة استناداً الى فحص ارقام غير مباشرة ومقابلات مع احصائيين خبراء في هذا الحقل، واستنتجت ان الدخل الصافي للشركات المالية من العمليات الخارجية يمكن اهماله نسبيا. (ولنتذكر هنا ان المقارنة تشمل الفترة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥، وهي فترة تسبق الانفجار الكبير في الاعمال المصرفية الخارجية). وبناء على نتائج هذه الدراسة، اتضح لي ان ادخال ارباح الشركات المالية الى البسط مع استبعادها عن المقام يقود الى مقارنة اكثر عقلانية من اية وسيلة اخرى.

ومنذ ذلك الوقت نشرت وزارة التجارة احصائية خاصة عن الاستثمارات الأميركية في الخارج، تتضمن ارقاماً حول الدخل الصافي من العمليات الخارجية للشركات المالية. ولذا فمن الممكن تقييم استنتاجي بناء على الأرقام الرسمية. ورغم انه كان من الأفضل وجود ارقام كهذه للعام ١٩٦٤، وهو العام الذي استخدمه البروفسور تاكر للتشكيك في النسب المئوية التي توصلت اليها، الا ان الاحصائية الخاصة للأسف تتعلق فقط بالعام ١٩٦٦. لكن الأعوام متقاربة، والحجوم ضئيلة كما سنرى، بحيث يمكن ان يعطينا استخـدام دراسة العام ١٩٦٦ فكرة واضحة عن المشكلة التي اثارت هذه الضجة. لقد وصل الدخل الصافي من العمليات المالية وعمليات التأمين الخارجية، بما في ذلك الدخل الآتي من الخارج من حقوق الامتياز والرسوم والخدمات، الى ٢٨٨ مليون دولار في العام ١٩٦٦[٢]. ولو طرحنا رقما مساويا من البسط، لأصبحت النسبة المئوية «المثالية» القابلة للمقارنة الخاصة بالدخل من العمليات غير المالية في الخارج (بالمقارنة مع الدخل من عمليات الشركات المحلية) تعادل ٢١,٧ بالمئة بدلا من ٢٢,٧ بالمئة، وهو التقدير الوارد في كتاب «عصر الامبريالية». ولا شك ان اي مطلع على اعادات النظر المتكررة والواسعة التي تقوم بها وزارة التجارة لاحصاءات ارباح الشركات سيدرك ان هذا الفرق اقل من درجة الخطأ الاحتياطي في الأرقام الاساسية.

كما تجب ايضاً ملاحظة ان النسبة الواردة في «**عصر الامبريالية**» وضعت بأرقام مدوّرة وبشكل متحفظ لتصبح ٢٢ بالمئة، ولو اردنا وضع النسبة الجديدة المصححة بأرقام مدورة لأصبحت ايضا ٢٢ بالمئة.

ورغم ان النقطة الأولى تظهر الآن غير ذات اهمية، الا ان الانتقاد الثاني الذي يقدمه النقاد يحمل في طياته ابعاداً كبيرة. ان مقارنة الأرباح قبل الضرائب في البسط مع الأرباح بعد الضرائب في المقام هي تزوير فاضح. والمشكلة هنا هي ان الاساتذة لم يكلفوا انفسهم عناء قراءة النص المنشور ضمن منشورات الحكومة الاحصائية. ولو فعلوا ذلك لاكتشفوا ان ارقام وزارة التجارة حول الدخل الصافي للفروع الخارجية للشركات الاميركية هي الدخل الصافي بعد الضرائب وليس قبل الضرائب كما افترضوا. وها هو، مثلا، التعريف المستمر والذي يتكرر دائما في الاحصاءات المنشورة: «الأرباح الصافية تقيس حصة المالكين الأميركيين، القائمة على النسبة المئوية لملكيتهم، من الدخل الصافي للفروع الخارجية بعد حسم الضرائب»[٣].

لقد اختلط الامر عليهم اذن. فالبروفسور كوهين والبروفسور تاكر هما اللذان وقعا في فخ عدم القدرة على اجراء المقارنة، في لهفتهم لفضح التزوير المزعوم في الأرقام على يد الراديكاليين. والنسب المئوية البديلة «المصححة» التي يقدمونها توصلوا اليها عن طريق وضع الأرباح قبل الضرائب في المقام، وبذلك قارنوا بين الأرباح الخارجية بعد الضرائب والأرباح المحلية قبل الضرائب. اما بالنسبة الى «**عصر الامبريالية**»، فان الأرقام حول ارباح الشركات في كل من البسط والمقام هي **بعد** الضرائب.

وربما لا زال هناك احتمال وجود خطأ في حساباتي، كون الضرائب المحسومة من ارباح الفروع الخارجية هي تلك التي تجبيها الدول المضيفة. ولو كانت معدلات الضرائب في الدول الأخيرة اقل بكثير من معدلاتها في الولايات المتحدة، اكون عندها فعلا قد ضخّمت من اهمية الأرباح الخارجية. لكنني استنتجت عكس ذلك بناء على دراسة لنسب الضرائب ومشاورات مع محامين مختصين بالضرائب. وقد دعم هذا الحكم دراسة حكومية اخيرة. فقد كشفت دراسة عيّنة قامت بها وزارة التجارة لعام ١٩٧٠ ان المعدل الفعلي للضرائب لدى الفروع الخارجية التي اشتملت عليها العيّنة كانت ٤٥,١٪، في حين كان هذا لدى الشركات الاميركية الام ٣٩,٢٪ فقط[٤].

اشارات

1. Robert W. Tucker, *The Radical Left and American Foreign Policy* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1971), p. 128; Benjamin J. Cohen, *The Question of Imperialism* (New York: Basic Books,1973), pp. 136- 37; and Barrington Moore , Jr., *Reflections on the Causes of Human Misery* (Boston: Beacon Press, 1972), p. 124.
2. U. S. Department of Commerce , *U. S. Direct Investments Abroad 1966*, Part I: *Balance of Payments Data* (Washington, D. C. : Superintendent of Documents, 1970), pp. 70 and 147.
3. Ibid., p. 18.
4. Robert B.Leftwich, « U. S. Multinational Companies: Profitability, Financial Leverage, and Effective Income Tax Rates», *Survey of Current Business*, May 1974, p. 34.

التاريخ



الفصل الأول

التوسع الأوروبي منذ ١٧٦٣

يختلف التوسع العالمي لاوروبا الغربية ما بين ١٧٦٠ و١٨٧٠، في نواحٍ عدة هامة عن توسعية القرون السابقة واستعماريتها. فمع نشوء الثورة الصناعية، التي يرجعها المؤرخون الاقتصاديون عامة الى ستينات القرن الثامن عشر، واستمرار انتشار التصنيع في الدول باتية الامبراطوريات، طرأ تغير في استراتيجية التجارة مع العالم المستعمَر. فبدلا من ان تكون الدول الصناعية مشترية لبضائع الدول المستعمرة (وكثيرا ما كانت تقع تحت ضغط ضرورة عرض بضائع قابلة للبيع لمعادلة ميزان المبادلات) كما في الماضي، اصبحت الدول الصناعية بائعة تبحث بشكل متزايد عن اسواق لتصريف الحجم المتزايد من بضائعها التي تنتجها الآلات. يضاف الى ذلك حدوث تحول حاسم عبر السنين في طبيعة الطلب على البضائع التي تنتجها المناطق المستعمَرة. فقد اصبحت التوابل والسكر والرقيق اقل اهميةً نسبياً مع تقدم التصنيع، الذي رافقه طلب متزايد على المواد الخام اللازمة للصناعة (القطن والصوف والزيوت النباتية والقنب والأصبغة) وعلى الغذاء اللازم للمناطق الصناعية المتضخمة (القمح والشاي والقهوة والكاكاو واللحوم والزبدة).

وقد ادى هذا التحول في الانماط الاتجارية، على المدى الطويل، الى تغيرات في السياسة والممارسات الاستعمارية على السواء، اضافة الى تغيرات في طبيعة الغنائم الاستعمارية. وقد انعكست الضرورة الملحة لخلق اسواق، والضغط المستمر للحصول على مواد جديدة واغذية، في آخر الأمر، على الممارسات الاستعمارية التي سعت الى تكييف المناطق الصناعية مع الأولويات الجديدة للأمم الصناعية. وتطلب هذاالتكيف

ظهرت هذه المقالة أصلاً في المجلد الرابع من الطبعة الخامسة عشر من الموسوعة البريطانية

احداث اضطرابات واسعة في الانظمة الاجتماعية القائمة في مناطق واسعة من الكرة الأرضية. فقبل ظهور تأثير الثورة الصناعية، كانت التغيرات التي فرضت على العالم غير الاوروبي تقتصر اساسا على:

١) احتلال المناطق التي تتوفر فيها المعادن الثمينة والعبيد والمنتجات الاستوائية التي كان الطلب عليها كبيرا عندئذ.

٢) إقامة مستعمرات للمستوطنين البيض على طول ساحل اميركا الشمالية.

٣) اقامة مراكز تجارية وقلاع واستخدام القوة العسكرية المتفوقة لتحويل ما امكن من التجارة العالمية القائمة الى ايدي التجار الاوروبيين.

ومهما كانت الآثار المعطلة والمعوقة لهذه التغيرات بالنسبة لمجتمعات افريقيا واميركا الجنوبية والمستعمرات الزراعية ومستوطنات البيض، إلا أن الأنظمة الاجتماعية في معظم أنحاء العالم خارج أوروبا بقيت على حالها تقريبا كما كانت منذ قرون (وفي بعض المناطق منذ آلاف السنين). وكانت هذه المجتمعات، بسكانها القلائل المكتفين ذاتيا بشكل عام والمعتمدين على الزراعة البدائية المخصصة للاستهلاك المباشر والصناعة المحلية، تشكل أسواقا ضعيفة بالنسبة للبضائع المنتجة بالجملة والمتدفقة من مصانع الدول المتقدمة تكنولوجيا. كما لم تكن الأنظمة الاجتماعية القائمة مرنة بما يسمح بإدخال الزراعة التجارية، وتطويرها بشكل سريع (وبعد ذلك استخراج المعادن) المطلوبة لسد حاجة بناة الامبراطوريات من الغذاء والمواد الخام.

وكان تكييف الأجزاء غير الصناعية من العالم لتصبح توابع اكثر درا للارباح للأمم الصناعية يضم، ضمن امور اخرى:

١) مراجعة ترتيبات الاراضي والملكية القائمة، بما في ذلك ادخال الملكية الخاصة للأراضي التي لم تكن موجودة سابقا، اضافة الى مصادرة الأراضي لتستخدم من قبل المستوطنين البيض او في زراعة المزارع.

٢) خلق مصدر عمالة للزراعة التجارية والمناجم بواسطة العمل الاجباري المباشر والاجراءات غير المباشرة الهادفة الى خلق جسم من العمال الباحثين عن الأجور.

٣) انتشار استخدام النقود وتبادل السلع بواسطة فرض دفع الضرائب وايجار

الأراضي بالنقود والعمل على تدهور الصناعة المحلية.

٤) الحد من الانتاج والتصدير لدى المنتجين المحليين، في المجتمعات ما قبل المستعمَرة التي كانت تملك صناعة متطورة.

وتشكل الهند النموذج الكلاسيكي لهذه السياسة الأخيرة. لقد كانت الهند على مدى قرون مصدراً للبضائع القطنية، إلى حد ان بريطانيا فرضت تعرفة جمركية قاسية لفترة طويلة لحماية المنتجين المحليين من المنافسة الهندية ومع ذلك، اصبحت الهند عند منتصف القرن التاسع عشر تتلقى ربع مجموع الصادرات البريطانية من القطنيات وفقدت اسواقها التصديرية الخاصة بها.

ومن الواضح ان تحولات مهمة كهذه كان لا يمكن ان تمضي شوطاً بعيداً في غياب تحولات سياسية ملائمة، مثل تطوير نخبة محلية متعاونة بشكل كاف، واساليب ادارية فعالة، وادوات لحفظ السلام تضمن الاستقرار الاجتماعي والبيئة المسهلة للتغيرات الاجتماعية الكبيرة التي تفرضها قوة اجنبية. وكان وضع انظمة قانونية جديدة تتماشى وهذه الاهداف، او تعديل انظمة قديمة، يسهل تشغيل اقتصاد قائم على النقد والأعمال وملكية الأراضي الخاصة. وكان يربط هذه جميعاً فرض ثقافة القوة المسيطرة ولغتها.

لقد انعكست ايضا الطبيعة المتغيرة للعلاقات بين مراكز الامبراطوريات ومستعمراتها، تحت تأثير الثورة الصناعية النامية، في اتجاهات جديدة بخصوص المكتسبات الاستعمارية. ففي حين كانت المستعمرات والمراكز التجارية والمستوطنات في القرون السابقة تتركز اساسا على طول الساحل او على جزر صغيرة، باستثناء اميركا الجنوبية، تميز التوسع في اواخر القرن الثامن عشر، وخصوصا في القرن التاسع عشر، بانتشار القوى المستعمِرة او مهاجريها، في داخل القارات. وقد اتخذت هذه الامتدادات القارية عموما احد شكلين، او مزيجا منهما:

١) ازاحة السكان الأصليين اما بقتلهم وابادتهم او حصرهم بالقوة في مناطق مخصصة لهم، مما يفسح في المجال امام المستوطنين من اوروبا الغربية لتطوير زراعة وصناعة هذه الأراضي، في اطار النظام الاجتماعي المستورد من البلدان الأم

٢) قهر الشعوب المحلية وتحويل مجتمعاتها القائمة لتلائم الحاجات المتغيرة للدول المتقدمة التي تفوقها قوة، عسكريا وتقنيا.

وكان في صلب التوسعية الغربية الهوة المتسعة بين تكنولوجيات الدول الاوروبية الرائدة وبقية دول العالم. ففي الجزء الاول من القرن الثامن عشر لم يكن الفرق بين مستوى التقنية في اوروبا وبعض المناطق في القارات الأخرى كبيراً بشكل خاص. بل ان بعض المعرفة التقنية الجوهرية المستخدمة في اوروبا في ذلك الوقت اتت اساسا من آسيا. ولكن في غضون القرن الثامن عشر، وبسرعة متنامية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ازدادت الهوة اتساعا بين الدول المتقدمة تكنولوجيا وبين المناطق المتخلفة تكنولوجيا على الرغم من نشر التكنولوجيا الحديثة بواسطة القوى الاستعمارية. وكان الجانب الأهم في هذه الهوة هو التفوق التقني للأسلحة الغربية، اذ ان هذا التفوق مكّن الغرب من فرض ارادته على شعوب مستعمَرة اكبر منه كثيرا. كذلك اصبح التقدم في الاتصالات والنقل، خاصة السكك الحديدية، اداة هامة لتدعيم الحكم الاجنبي في اراضٍ شاسعة. والى جانب التفوق التكنولوجي الضخم والخبرة الاستعمارية نفسها، اتت ادوات نفسية هامة استخدمها حكم الأقلية الأجنبي: العرقية والغطرسة من جانب المستعمِرين، والشعور بالنقص الناتج عن ذلك لدى المستعمَرين.

من الطبيعي ان الوصف السابق يلخص احداثاً وقعت خلال عقود كثيرة، كما ان وتيرة التغيرات اختلفت من منطقة الى اخرى ومن فترة الى فترة، متأثرة بالأوضاع الخاصة في كل منطقة، وبما وقع اثناء عملية غزو البلاد، والظروف السائدة في الوقت الذي اصبح فيه الاستغلال الاقتصادي للممتلكات امرا مثمرا ومرغوبا فيه، بالاضافة الى الاعتبارات السياسية المختلفة لدى القوى المحتلة العديدة. كما يجب التأكيد على ان سياسات وممارسات التوسع، رغم بعدها عن العشوائية، قلما كانت نتيجة تخطيط طويل المدى ومتكامل. لقد كانت النزعة نحو التوسع دؤوبة، مثل الضغوط من اجل الحصول على اكبر فائدة ممكنة من الفرص الناتجة. لكن التوسع نشأ وسط منافسة حادة بين القوى الكبرى التي كانت مهتمة بتوزيع القوة في قارة اوروبا نفسها، الى جانب اهتمامها بملكية مناطق في ما وراء البحار. وهكذا انتقلت قضايا القوة القومية والثروة القومية والقوة العسكرية اكثر فاكثر الى مسرح العالم، مع انتشار التجارة والمكتسبات الاقليمية لتشمل

اجزاء اوسع من الكرة الأرضية. بل ان المستعمرات نفسها كثيرا ما كانت روافع للقوة العسكرية - مصادر للمؤن العسكرية والقوة البشرية العسكرية وقواعد للأساطيل العسكرية والتجارية. ان ما يبدو لنا اذن عند تتبع مسار الامبراطوريات الملموس هو تداخل في الصراع على الهيمنة بين القوى القومية المتنافسة، ومناورة من اجل الغلبة في القوة العسكرية، وسعي وراء اعظم استفادة يمكن الحصول عليها عمليا من موارد العالم.

النشاط الاستعماري الاوروبي (١٧٦٣ - حوالي ١٨٧٥)

قلما تأتي مراحل التاريخ بصورة واضحة محددة، فجذور الفترات التاريخية الجديدة تبدأ في التبلور في عهود أبكر، بينما تستمر نواحٍ كثيرة من المرحلة القديمة وتساعد في تحديد شكل المرحلة الجديدة. ومع هذا كان هناك تقاطع في التطورات في بدايات الستينات من القرن الثامن عشر وقد رسم هذا التقاطع، رغم العديد من الشروطات والتقيدات، مرحلة جديدة في التوسعية الاوروبية، خصوصاً بالنسبة لتوسع انجح بناة الامبراطوريات، اي بريطانيا العظمى. ويمكن ارجاع ليس الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى فحسب، الى هذه الفترة، بل ايضا نتائج انتصار بريطانيا الحاسم على فرنسا في حرب السنين السبع وبدايات ما اصبح فيما بعد الامبراطورية البريطانية الثانية. ونتيجة لمعاهدة باريس خسرت فرنسا تقريبا جميع امبراطوريتها الاستعمارية، في حين اصبحت بريطانيا، باستثناء اسبانيا، اوسع قوة استعمارية في العالم.

الامبراطورية البريطانية الثانية

لقد هيأ زوال اقوى قوة اجنبية منافسة الحلبة لاستيلاء بريطانيا على الهند ولعمليات ضد هنود اميركا الشمالية من اجل توسيع الاستيطان البريطاني في كندا والمناطق الغربية من قارة اميركا الشمالية. وبالاضافة الى ذلك هيأ موقع السيطرة الجديد على البحار فرصة لبريطانيا العظمى للبحث عن اسواق اضافية في آسيا وافريقيا، ولمحاولة كسر إحتكار التجارة الاسباني في اميركا الجنوبية. وخلال هذه الفترة، اتسع نطاق اهتمامات بريطانيا العالمية بشكل درامي ليغطي جنوب المحيط الهادي والشرق الاقصى وجنوب المحيط الاطلسي وساحل افريقيا.

لم يكن الهدف الأولي لتدفق النشاط البحري هذا الاستيلاء على اراض جديدة واسعة، بقدر ما كان الحصول على شبكة واسعة الامتداد من المراكز التجارية والقواعد البحرية، . وكان يؤمل ان تخدم القواعد البحرية الأهداف التي يتوقف واحدها على الآخر: توسيع التجارة الخارجية والسيطرة على طرق الشحن في المحيطات . لكن الكثير من هذه القواعد الاولية تحول على المدى الطويل الى محطات للفتوحات الاقليمية المستقبلية . ولأن السكان المحليين لم ينظروا دائما بعين الرضى الى التدخل الاجنبي في موطنهم ، حتى عندما كان تواجد الأجانب يقتصر على مناطق صغيرة محصورة ، فإن التغلغل واختراق الداخل كثيرا ما كان ضروريا لتأمين مناطق القواعد ضد الهجمات .

خسارة المستعمرات الاميركية: لم يكن طريق الفتوحات والتوسع الأقليمي منتظماً . فكثيرا ما كان ينحرف عن مجراه، بسبب تجدد او زيادة حدة المنافسة بين بريطانيا وفرنسا واسبانيا والبلاد المنخفضة [هولنده] بصورة اساسية، في المناطق المستعمرة وفي القارة الاوروبية . لكن اقسى ضربة وجهت لأحلام بريطانيا العظمى بالامبراطورية في القرن الثامن عشر جاءت من ثورة الثلاث عشرة مستعمرة اميركية . لقد كانت هذه المستعمرات المتصلة في قلب الامبراطورية البريطانية القديمة، او ما كان يشار اليها باسم الامبراطورية البريطانية الاولى، والتي تشكلت اساسا من ايرلندا ومستعمرات اميركا الشمالية والمستعمرات الزراعية في جزر الهند الغربية . ومن سخرية الأقدار ان تكون ازالة قلب الامبراطورية البريطانية الاولى هذا، متأثرة الى حد كبير بالنهوض النشط في بناء الامبراطورية بعد حرب السنين السبع . لقد حصدت بريطانيا من انتصارها في تلك الحرب مناطق شاسعة تعادل تقريبا ممتلكاتها ما قبل الحرب في قارة اميركا الشمالية : كندا الفرنسية، فلوريدا، والمنطقة بين الليجينيز ونهـر المسيسيبي . ان استيعاب الكنديين الفرنسيين والسيطرة على الهنود والاستيطان في منطقة ما وراء الليجينيز، وفتح خطوط تجارية جديدة، كل ذلك ادى الى خلق مجموعة مشاكل للحكومة البريطانية . ولم يكن اخفها عبئاً تكاليف القيام بهذا البرنامج اضافة الى دين قومي هائل تراكم خلال الحرب . ولمعالجة هذه المشاكل قامت البلد الام بتبني سياسات امبراطورية جديدة: جمع عوائد من المستعمرات (للمرة الأولى)، تشديد القيود التجارية، فرض اجراءات حازمة ضد التهريب (وهو مصدر دخل هام للتجار في المستعمرات)، ووضع عقبات في وجه تجارة نيوانجلند الكبيرة مع الهند الغربية . لقد خلق او كثف التوتر الناتج عن هذه السياسات ،

الصعوبات التي تواجهها قطاعات واسعة من سكان المستعمرات، وادى كذلك الى خلخلة انسجام المصالح النسبي الذي كان قد تم بناؤه بين البلد الام ومجموعات هامة من النخبة (القيادات المحلية) في المستعمرات. كما ان عاملين هامين آخرين، لهما علاقة بتوسع الامبراطورية البريطانية، غذّيا بداية حرب الاستقلال الاميركية (١٧٧٥ ـ ١٧٨٣) ونجاحها الأول: الحاجة المتضائلة الى الدعم العسكري من البلد الام بعد ازاحة الفرنسيين الذين كانوا يشكلون تهديدا في القارة، والثاني: دعم قوات الثورة الاميركية من قبل الفرنسيين والاسبان، الذين كانوا يخشون الكثير من قوة البريطانيين البحرية المعززة وتوسعيتهم.

ولم تكن صدمة الهزيمة في اميركا الشمالية هي المشكلة الوحيدة التي واجهت المجتمع البريطاني. فإيرلندا ـ وهي بالفعل مستعمرة تابعة لبريطانيا ـ شهدت صعوداً ثورياً مما اعطى اهمية اضافية لهجمات كبار التجار البريطانيين الاحرار ضد السياسات الاستعمارية القائمة، بل، وفي بعض الاحيان، ضد الاستعمار نفسه. لكن هذا النقد كان ضئيل التأثير باستثناء انه ربما سارع في احداث اصلاحات في ادارة المستعمرات للرد على حركات الاستقلال الحقيقية والكامنة في المستعمرات التابعة، مثل كندا وايرلندا.

غزو الهند: الى جانب هذا النوع من الاصلاحات، كانت نتيجة الاستقلال الاميركي تحوّل المصالح البريطانية الاستعمارية الى مناطق اخرى ـ وكانت بداية الاستيطان في استراليا نموذجاً لذلك. ولكن في ما يتعلق بكمية المجهود وأهمية النتائج، تحل مساعي غزو الهند في المرتبة الاولى. فبدءاً بتحقيق السيطرة على مقاطعة البنغال (بعد معركة بلاسي Plassey العام ١٧٥٧)، وخصوصاً بعد ازالة النفوذ الفرنسي فعليا من المحيط الهندي، خاضت بريطانيا حربا مستمرة بشكل او بآخر ضد الشعب الهندي، واستولت على المزيد من المناطق الداخلية. لقد هزم شعب «المارانا»، بشكل حاسم العام١٨٠٣، وكان اهم مصدر لمقاومة التغلغل الخارجي. لكن المقاومة العسكرية استمرت بصورة او بأخرى حتى منتصف القرن التاسع عشر. وقد جاء تمويل هذه العملية الطويلة، وحتى القوى البشرية العسكرية التي اشتركت فيها، من الهند نفسها بصورة اساسية. ومع انتشار السيادة البريطانية، سرعان ما وضعت وسائل جديدة لجمع ريع الأرض، ادت الى زيادة العوائد لتمويل تدعيم السيطرة على الهند وفتح مناطق

اخرى، مما حطم النظام القديم من القرى المكتفية والمستمرة ذاتيا، ودعم نخبة (قيادات محلية) تنسجم مصالحها الذاتية مع الحكم البريطاني.

التوسع العالمي: باستثناء الاستيلاء على مناطق اضافية في الهند ومستعمرات في سيراليون «ونيوساوث ويلز»، اتت الاضافات الهامة الى ممتلكات الامبراطورية البريطانية في ما وراء البحار بين حرب السنين السبع ونهاية الحقبة النابوليونية، من غنائم انتصاراتها في حروب مع القوى الاستعمارية الاوروبية المنافسة. وفي العام ١٧٦٣ كانت الامبراطورية البريطانية الاولى مركزة بصورة اساسية على اميركا الشمالية. وفي العام ١٨١٥ ورغم خسارة ثلاث عشرة مستعمرة، أصبح لبريطانيا امبراطورية ثانية تلف الكرة الأرضية من كندا والبحر الكاريبي في نصف الكرة الغربي، مروراً برأس الرجاء الصالح الى الهند واستراليا. وكان يحمي هذه الامبراطورية قوة بحرية تفوق كثيرا على تلك التي كان يملكها اي من منافسي بريطانيا الاوروبيين.

تغيرات في السياسة: ان نصف قرن من التوسع العالمي هو جانب واحد من جوانب التحول إلى الامبراطورية البريطانية الثانية. فقد عكست عمليات الامبراطورية الجديدة أيضا، على المدى الأبعد، تغيرات حاسمة في المجتمع البريطاني. وأدى استبدال المشاريع التجارية بالمشاريع الصناعية كمصدر أساسي للثروة القومية إلى تغيرات لجعل السياسة القومية والاستعمارية أكثر تمشيا مع هرم المصالح الجديد. والممارسات التجارية المعقدة، والامتيازات الاحتكارية التي غذت الانفجار التجاري في القرن السادس عشر ومعظم القرن السابع عشر الذي قام على تجارة العبيد والمستعمرات الزراعية وشركات التجارة الاحتكارية- لم توفر أكثر البيئات فعالية لأمة تسير على طريق التحول لتصبح مشغل العالم.

لقد تمت إعادة البناء المنشودة لهيكلية التوجهات السياسية خلال عقود من النزاع السياسي الحاد: فالقضايا لم تكن دائماً محددة بوضوح، وكثيراً ما تداخلت المجموعات ذات المصالح المحددة، وكان ميزان القوى بين المصالح الراسخة والمتنافسة يتغير من وقت الى آخر وفي بعض الحالات، كانت القضايا محددة بوضوح، كما بالنسبة لاستمرار احتكار التجارة بيد شركة الهند الشرقية البريطانية. وقد اعتبر تصدير الشركة للحرير الهندي والموسلين والبضائع القطنية الاخرى عقبة في وجه تطوير اسواق للصناعات

البريطانية المنافسة. وكانت المعارضة السياسية لهذا الاحتكار قوية في نهاية القرن الثامن عشر، لكن الخطوة الكبيرة على الطريق نحو التجارة الحرة لم تتخذ حتى العقود الاولى من القرن التاسع عشر: انهاء احتكار التجارة الهندية العام ١٨١٣ واحتكار التجارة الصينية العام ١٨٣٣.

وبالمقارنة، كانت القضايا المحيطة بتجارة العبيد الاستراتيجية اكثر تعقيدا بكثير. فلقد أعتمدت المستعمرات الزراعية في الهند الغربية على تدفق مستمر من عبيد افريقيا. وكان التجار والسفن البريطانية يجنون أرباحا ليس فقط من توريد هؤلاء العبيد بل ايضا من تجارة العبيدمع مستعمرات اخرى في نصف الكرة الغربي. لقد كان البريطانيون، في الواقع، اهم تجار العبيد، اذ سيطروا على ما لا يقل عن نصف تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي لدى انتهاء القرن الثامن عشر. لكن مصالح اصحاب المستعمرات الزراعية ذوي النفوذ ومصالح تجار العبيد تعرضت لهجوم قوي ومستمر من الزعماء والمنظمات الدينية والانسانية، الذين دفعوا قضية إلغاء تجارة العبيد الى واجهة السياسة البريطانية عند بداية القرن التاسع عشر تقريبا. ولا يزال المؤرخون يدققون في الآراء المتضاربة حول اولوية الأسباب التي ادت الى الغاء تجارة العبيد نهائيا، وبعد ذلك الغاء العبودية نفسها، لأن القضايا الاقتصادية، لعبت دوراً في المسألة الى جانب القضايا السياسية: فأسواق السكر المتخمة (التي ساهم في اتخامها منتجو السكر بكلفة متدنية في المستعمرات المنافسة،) شجعت التفكير بشأن السيطرة على الانتاج المستقبلي، بواسطة تحديد التزود بعبيد جدد. وقد انقذ التعويض الذي دفعته الحكومة البريطانية لأصحاب المستعمرات الزراعية عند الغاء العبودية، الكثير من اصحاب المستعمرات من الافلاس اثناء ازمة سكر، واستخدم جزء كبير من اموال التعويض لتسديد ديون اصحاب المستعمرات لأصحاب المصارف في لندن. بل ان المعركة بين القوى المؤيدة للعبودية والمضادة لها دارت في بيئة كانت فيها مصالح التجارة الحرة تتحدى الممارسات المركنتلية القائمة، كما كان اقتصاد السكر في الهند الغربية في انحدار متكرر.

ولم يكن البريطانيون اول من الغى تجارة العبيد. فالدانمارك انهتها قبل ذلك، ودستور الولايات المتحدة، الذي كتب العام ١٧٨٧، كان كفيلاً بانهائها العام ١٨٠٨. لكن التشريع البريطاني لعام ١٨٠٧ والذي منع رسميا تجارة العبيد، تبعته ضغوط

دبلوماسية وبحرية لوقف التجارة، وبحلول العشرينات من القرن التاسع عشر كانت هولندا والسويد وفرنسا قد اقرت ايضا قوانين تحظر تجارة العبيد، لكن هذه القوانين ومحاولات تطبيقها بالقوة لم توقف التجارة، طالما كان هناك طلب ظاهر على هذه السلعة، وربح وفير من التعامل بها. ووقع بعض التدهور في الطلب على العبيد بعد التحريم النهائي للرق في الممتلكات البريطانية العام ١٨٣٣. ومن ناحية أخرى، استقى الطلب على العبيد في اماكن اخرى من الأميركتين حياة جديدة ـ على سبيل المثال: للعمل في الأراضي البكر في كوبا والبرازيل، وقطف محاصيل القطن الامريكية المتسعة بسرعة، ولتغذية الشهية النهمة لصناعة المنسوجات البريطانية. ووفقا لذلك ازداد عدد العبيد الذين تم شحنهم عبر المحيط الاطلسي في الوقت ذاته الذي حظرت فيه بريطانيا وقوى بحرية اخرى هذا الشكل من التجارة.

التورط في افريقيا: على الرغم من ان جهود بريطانيا النشطة لوقف تجارة العبيد لم تكن مؤثرة جدا، الا ان عملياتها الدبلوماسية والعسكرية من اجل هذه الغاية دفعتها الى تورط اكبر في الشؤون الافريقية. فقد تم الاستيلاء على مستعمرات اضافية ـ سيراليون العام ١٨٠٨، غامبيا العام ١٨١٦، وساحل الذهب العام ١٨٢١ ـ لاستخدامها قواعد لقمع تجارة العبيد، ولتنشيط تجارات بديلة. وعلى الرغم من أن الأساطيل البحرية البريطانية كانت تجوب الساحل الافريقي، وتوقف وتتفحص تجار العبيد المشتبه بهم والتابعين لدول اخرى، وترغم زعماء القبائل الافريقية على توقيع معاهدات ضد العبودية، فإنها لم توقف توسع تجارة العبيد، ولكنها ساعدت بريطانيا على الحصول على مكانة قيادية على طول ساحل افريقيا الغربي، مما ساهم بدوره في توسع امبراطوريتها التجارية والاستعمارية.

نمو الامبراطوريةغير الرسمية: لقد انتهى تحول النظام الاستعماري والتجاري المركنتلي القديم عندما الغيت قوانين الحنطة، وتشريعات الملاحة في اواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر، الى جانب الغاء العبودية وتجارة العبيد. لقد كان ابطال تشريعات الملاحة اقراراً بواقع جديد: اي سيادة اسطول بريطانيا وشحنها التجاري. وكان الغاء قوانين الحنطة (التي كانت تحمي المصالح الزراعية) مؤشرا على نضج الثورة الصناعية. وعلى ضوء تفوق بريطانيا في الصناعة، اصبحت الحقوق المقصورة وقيود

التجارة الاحتكارية اقل اهمية من الحاجة الى اسواق عالمية متسعة باستمرار ومصادر للمواد الخام والغذاء الرخيص، بل كثيرا ما كانت تشكل هذه عقبة في وجه هذه الأمور بمجملها.

وبرز، مع استراتيجية التجارة الجديدة، وتحت تأثير تجارة اكثر تحررا بفعل التطور التقني، توسيع لمفهوم الامبراطورية. فقد وجد ان الفوائد التجارية والمالية التي تدرها الامبراطورية الرسمية، يمكن الحصول عليها بوسائل غير رسمية. وأدى تطور شبكة تجارة عالمية، ونمو المصارف في ما وراء البحار، وتصدير رأس المال الى مناطق اقل تقدماً، والمكانة الرائدة لأسواق لندن المالية ـ وكل ذلك تحت درع اسطول قوي وسهل الحركة ـ الى سيادة بريطانيا اقتصاديا ونمو نفوذها في اجزاء كثيرة من العالم، حتى في ظل غياب سيطرة سياسية.

الشعور المعادي للاستعمار: سارت اهمية الامبراطورية غير الرسمية المتنامية جنباً الى جنب مع زيادة التعبير عن عدم الرضى عن الامبراطورية الاستعمارية الرسمية. وجاء النقد الموجه للامبراطورية من جانب رجال دولة ومسؤولين حكوميين بارزين يتولون ادارة السياسة الاستعمارية، ومن مؤيدي التجارة الحرة والفلاسفة الراديكاليين (وهؤلاء يشكلون قطاعا واسعا من صانعي الرأي كثيرا ما اطلق عليهم اسم «جماعة انكلترا الصغيرة»، Little Englanders ، وكانت اصواتهم المعارضة اكثر بروزا في السنوات من ١٨٤٠ الى ١٨٧٠). لكن بعض المؤرخين الذين ينظرون الى المسألة نظرة بعيدة المدى، يتساءلون الى اي حد كان هذا التيار من الفكر السياسي مهتماً حقاً بتحول الامبراطورية البريطانية الى انكلترا صغيرة. وكان الذين يبحثون بجد في إنفصال المستعمرات، يقصدون بشكل أساسي، المستعمرات الحديثة ذات المستوطنين البيض، مثل كندا واستراليا ونيوزيلندا، وبالتأكيد ليس استقلال الهند او حتى ايرلندا. ولا شك انه كان ثمة خلافات في الرأي بين الفئات السياسية المختلفة بشأن افضل استخدام لأموال الحكومة المحدودة، واساليب الادارة الاستعمارية، ومساحة الاقاليم الاجنبية التي يمكن السيطرة عليها بالفعل، وقضايا اخرى مثل تكاليف الاحتكاك مع الولايات المتحدة بخصوص كندا. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود خلافات هامة في الرأي حول الخيار بين الامبراطورية الرسمية وغير الرسمية، لم يبرز اي نزاع مهم بشأن تحبيذ استمرار

توسيع النفوذ البريطاني في العالم والنشاط الاقتصادي الخارجي. بل ان الامبراطوريتين الرسمية وغير الرسمية نمتا كثيرا خلال الفترة التي اعتبرت بأنها انشط الفترات عداء للاستعمار: فقد الحقت مستعمرات جديدة، وتوسعت اراضي المستعمرات القائمة، وسيرت حملات عسكرية لتوسيع مساحة التجارة والاستثمار البريطانيين، كما في حروب الأفيون في منتصف القرن التاسع عشر (انظر الفقرة الخاصة بتغلغل الغرب في آسيا، في هذا الفصل).

تدهور المنافسة الاستعمارية

كان الانخفاض الواضح في حدة النزاع بين القوى الاوروبية من ابرز التطورات في الشؤون الاستعمارية والامبراطورية اثناء الفترة بين حروب نابليون والسبعينات من القرن التاسع عشر. ولا يعني هذا ان النزاع اختفى تماما، بل ان الفترة بمجملها تميزت بهدوء نسبي بالمقارنة سواء مع الحروب شبه المستمرة لاقتناء المستعمرات في القرن الثامن عشر، او مع احياء المنافسات الحادة خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وبدلا من الحروب بين القوى الاستعمارية، شهدت هذه الفترة حروبا ضد الشعوب المستعمَرة ومجتمعاتها، رافقت إما غزواً اولياً او تمدداً في الممتلكات الاقليمية في الداخل. ومن الامثلة على ذلك: بريطانيا في الهند وبورما وجنوب افريقيا (حروب الكافر Kaffir) ونيوزيلندا (حروب الماوري Maori)، وفرنسا في الجزائر والهند الصينية، وهولندا في اندونيسيا، وروسيا في آسيا الوسطى، والولايات المتحدة ضد هنود اميركا الشمالية.

وساهم تفوق الاسطول البحري البريطاني دون منازع، في تهدئة المنافسات بين المستعمرات في هذه السنوات. وساعدت زيادة استخدام السفن البخارية في القرن التاسع عشر على تدعيم هذا التفوق: فقد اجتمعت مصادر الفحم المحلية الغنية في بريطانيا وقواعدها المتعددة في جميع ارجاء الكرة الأرضية (التي امتلكتها بريطانيا من قبل او اكتسبتها اخيرا لهذا الغرض) لتجعل محطات التزود بالفحم الضرورية متوفرة. ولم تكن ثمة دولة في موقع تتحدى فيه سيطرة بريطانيا على البحار لعدة عقود في القرن التاسع عشر. الى ان ادت تطورات جديدة في نهاية القرن الى بدء عصر جديد من المنافسة البحرية. وربما ادى هذا مؤقتا الى اضعاف دافع الامتلاك لدى بريطانيا: فعلى الرغم

من بقاء الدافع إلى احتلال أراض أجنبية لمنع الغير عنها، إلا أن الأمر لم يعد ملحا كما في السابق .

وبشكل عام تميزت الفترة بموجة ملحوظة من التوسعية الاوروبية، على الرغم من الهدوء النسبي ونمو الشعور المعادي للاستعمار في بريطانيا. وهكذا كانت اوروبا وممتلكاتها في العام ١٨٠٠ تغطي نحو ٥٥٪ من مجموع مساحة اليابسة في الكرة الأرضية : اوروبا واميركا الشمالية والجنوبية ومعظم الهند وقطاعات صغيرة على طول ساحل افريقيا. لكن معظم هذه المناطق لم تكن الا تحت السيطرة المعلنة، اما السيطرة الفعالة فكانت تغطي اقل من ٣٥ بالمئة، معظمها يتكون من اوروبا نفسها. وبحلول السنة ١٨٧٨ ـ اي قبل بدء الموجة الكبيرة الثانية من الممتلكات الاوروبية ـ تم اعلان السيطرة على ٦,٥٠٠,٠٠٠ ميل مربع اضافي (١٦,٨٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع) وخلال هذه الفترة تدعمت السيطرة على الممتلكات الجديدة وعلى جميع المناطق المسيطر عليها رسمياً في العام ١٨٠٠. ومن هنا فان الحكم الاوروبي الفعلي (بما في ذلك المستعمرات السابقة في اميركا الشمالية والجنوبية) توسع ليشمل من ٣٥ الى ٦٧ بالمئة من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية ما بين العام ١٨٠٠ و١٨٧٨.

تدهور الامبراطوريتين الاسبانية والبرتغالية

شهدت بدايات القرن التاسع عشر استثناء بارزاً لتيار النمو الاستعماري، وذلك في تدهور الامبراطوريتين البرتغالية والاسبانية في نصف الكرة الغربي. لقد اتاح اندلاع حروب نابليون الفرصة لظاهرة زوال الاستعمار. فالاحتلال الفرنسي لشبه جزيرة ايبيريا [اسبانيا والبرتغال] سنة ١٨٠٧ ، وما اتبعه من الحروب الشديدة في شبه الجزيرة حتى سنة ١٨١٤ (بين البريطانيين والفرنسيين وحلفاء كل منهما) ، أديا فعلاً إلى عزل المستعمرات عن دولتيها الأم . وفي أثناء هذه العزلة انفجر السخط الذي كان يغلي في المستعمرات منذ زمن طويل ، على شكل حركات وطنية نافذة ، وثورات استقلال وحروب أهلية . ولم يكن بامكان الدولتين الأم المصابتين التدخل في الأحداث في قارة في قارة اميركا الجنوبية، كما لم يكن لديهما المصادر الكافية لارسال جنود واسلحة عبر المحيط الأطلسي لقمع قوى الاستقلال، حتى بعد انتهاء الحرب في شبه الجزيرة.

وكان باستطاعة بريطانيا التدخل لمصلحة اسبانيا والبرتغال، لكنها امتنعت عن ذلك. فقد ازدهرت التجارة البريطانية مع اميركا الجنوبية خلال فترة حروب نابليون. وانفتحت آفاق جديدة امام الفرص التي تتيح امكانيات الربح في هذه السنوات، مقارنة بالعقود السابقة، عندما كان معظم التغلغل البريطاني في اسواق المستعمرات الاسبانية ينحصر في التهريب تفادياً للقيود التجارية الاسبانية. ولذا فضّل البريطانيون استقلال هذه المستعمرات ولم يبدوا اهتماماً جاداً في المساعدة على اعادة فرض الحكم الاستعماري، لما كان سيرافق هذا من قيود على التجارة والاستثمار البريطانيين. واتى دعم البريطانيين لاستقلال المستعمرات في عدة اشكال: فقد قدم التجار والممولون قروضا وامدادات تحتاجها الحكومات المتمردة. وتولت البحرية البريطانية حماية شحن هذه المؤن وعودة عائداتها. كما اوضحت الحكومة البريطانية للدول الأخرى انها تعتبر دول اميركا الجنوبية مستقلة. وقد ساعد موقف بريطانيا الواضح هذا من الاستقلال، ووجود الاسطول البريطاني لدعم هذه السياسة، على اعطاء محتوى «لمبدأ مونرو» الذي اعلنته الولايات المتحدة العام ١٨٢٣، هذا المبدأ الذي لم تكن الولايات المتحدة قادرة آنذاك على فرضه بالفعل.

بعد نحو خمسة عشر عاما من الثورات والحروب، لم يعد بحوزة اسبانيا سنة ١٨٢٥ اية مستعمرات في اميركا الجنوبية نفسها، واحتفظت بجزيرتي كوبا وبورتوريكو فقط. وفي اثناء الفترة ذاتها حققت البرازيل استقلالها عن البرتغال. واستمرت بحماس متابعة الفوائد التي اصبحت ممكنة بالنسبة للاقتصاد البريطاني بفضل انفتاح موانىء اميركا اللاتينية، وسهل ذلك توقيع معاهدات تجارية مع هذه الدول الشابة. وقد ادى تردد فرنسا في الاعتراف بوضع هذه الدول الجديد الى اعاقة التغلغل الفرنسي في اسواقها، مما افاد البريطانيين. ووصل السماسرة والعملاء التجاريون من بريطانيا الى المناطق المحررة واحدة تلو الأخرى، بحثاً عن فرص المشاريع. وسرعان ما غرقت القارة في البضائع البريطانية التي كثيرا ما كانت تنافس الصناعات المحلية الأضعف منها بكثير. وفي الواقع شكلت اميركا اللاتينية اكبر سوق تصدير منفردة للمنسوجات القطنية البريطانية في النصف الاول من القرن التاسع عشر.

ورغم غياب الامبراطورية الرسمية، تمكن البريطانيون من الوصول الى

التفوق الاقتصادي في اميركا الجنوبية. وقد خلّف الاستعمار الاسباني والبرتغالي تراثاً من التفكك والنزاع ضمن مناطق الامم الجديدة وفي ما بينها، بالاضافة الى الظروف التي ادت الى تحالفات غير مستقرة بين مجموعات النخبة الحاكمة. وفي الوقت الذي عمل فيه هذا المزيج من نقاط الضعف ضد نجاح تطور البلاد الذاتي، فقد شكل ارضا خصبة للمستثمرين الأجانب النشطين، خاصة اولئك الذين يملكون قدرات صناعية تقنية متقدمة، ومصادر لرأس المال واسواقاً مالية دولية وتسهيلات للتأمين والشحن بالاضافة الى سياسات خارجية مساندة. وسرعان ما انتهت النشوة الأولى من المضاربة في القروض والاستثمارات. وقبل ان ينقضي وقت طويل بدأ التغلغل الاقتصادي البريطاني يستقر في نشاطات اكثر دواماً وذات قدرة على الاستمرار ذاتياً، مثل زيادة الصادرات الاميركية الجنوبية، وتقديم معدات للسكك الحديدية، وبناء الاشغال العامة وتوفير شبكات مصرفية. وهكذا، ففي حين ادى انهيار الامبراطوريتين الاسبانية والبرتغالية الى تدهور الاستعمار في نصف الكرة الغربي فانه في الوقت ذاته شق الطريق امام توسع هام لامبراطورية بريطانيا غير الرسمية من التجارة والاستثمار والتمويل خلال القرن التاسع عشر.

هجرة الشعوب الأوروبية

ازداد النفوذ الاوروبي في جميع انحاء الكرة الأرضية مع كل موجة هجرة جديدة من اوروبا. وحمل مد المستوطنين معهم حضارة العالم القديم، وكثيرا ما احضروا ايضا مهارات زراعية وصناعية مفيدة. ويقدر ان ٥٥ مليون اوروبي غادروا اراضيهم الاصلية خلال السنوات المئة التي تلت ١٨٢٠، وذلك نتيجة عاملين أساسيين:

١ ـ الرغبة في الهجرة نتيجة الصعوبات التي خلقتها اضطرابات التغيير الاقتصادي في بلاد الموطن.

٢ ـ جاذبية الأراضي والوظائف ونشاطات التطويع التي قامت بها خطوط الملاحة لنقل المسافرين وعملاء المستثمرين المتعطشين الى اليد العاملة في العالم الجديد. ومن الواضح ان عوامل اخرى لعبت دورها ايضا، مثل البحث عن الحرية الدينية والهرب من الحكومات الطاغية وتحاشي التجنيد الالزامي والرغبة في المزيد من الصعود الاجتماعي

والاقتصادي . لكن هذه الدوافع كانت موجودة على مر القرون، وهي غير كافية لتفسير حركات السكان الكبرى التي تميز بها القرن التاسع عشر. لقد كانت البطالة التي نتجت عن التغيرات التكنولوجية السريعة في الزراعة والصناعة دافعا مهما للهجرة الانكليزية في اواسط القرن التاسع عشر. كما ان تدفق الهجرة الألمانية في الوقت ذاته تقريبا يرجع الى ثورة زراعية في المانيا، كانت تدمر كثيراً من المزارعين من اصحاب الاملاك الصغيرة في جنوب غرب المانيا. وقد حال الحكم البريطاني دون الايرلنديين والنمو الصناعي، وتم توجيههم نحو اقتصاد يقوم على تصدير الحبوب المزروعة في الحيازات الصغيرة. وقد ادت آفة حلت بالبطاطا، تلتها مجاعة وطرد الملاكين المزارعين المستأجرين الى دفع اعداد كبيرة من الايرلنديين الى الاختيار بين الموت جوعا او الهجرة. وكانت هذه الجنسيات الثلاث ـ الانكليزية والألمانية والايرلندية ـ تشكل المجموعة الكبرى من المهاجرين في الخمسينات من القرن التاسع عشر. وفي السنوات التي تلت ذلك ساهم الايطاليون والسلافيون بنسبة كبيرة في التدفق السكاني الخارجي. وانتشر المهاجرون في جميع انحاء العالم، لكن معظمهم ذهب الى الأميركيتين وسيبيريا واوسترالاسيا. وقد ساعد تدفق السكان هذا، الذي سهلته السيادة الأوروبية خارج اوروبا، على تخفيف الضغوط الاجتماعية، ولعله خفف مخاطر الثورات الاجتماعية في اوروبا نفسها.

تقدم حدود الولايات المتحدة

كانت حركة الشعوب الاوروبية نحو الخارج باعداد كبيرة مرتبطة بالطبع بغزو السكان المحليين، والى حد ما بطردهم من موطنهم. وفي الولايات المتحدة، حيث اتجه العددُ الاكبر من المهاجرين الاوروبيين، كان استيلاء المهاجرين البيض على مساحات من الأراضي لتطويرها يتضمن نشاطاً على جبهتين: التنافس مع الشعوب الاوروبية المنافسة، والتخلص من الهنود. لقد بقيت الولايات المتحدة لفترة طويلة من القرن التاسع عشر، منتبهة لخطر تطويق الأوروبيين لها، لكن على الرغم من ذلك فقد أدى البحث عن المزيد من الاراضي الخصبة وتجارة الفراء والرغبة في الحصول على الموانىء لخدمة التجارة في المحيطين الأطلسي والهادىء، إلى تغذية الدافع للتغلغل في القارة الاميركية وقد زالت أهم نقاط التوتر مع الشعوب الأوروبية في أثناء النصف الأول من القرن: فقد أدى شراء أراضي لويزيانا من فرنسا في العام ١٨٠٣ إلى سيطرة الولايات المتحدة على قلب القارة. وأدت تسوية الحرب العام ١٨١٢ إلى إنهاء المطالب البريطانية

في جنوب خط العرض ٤٩ حتى جبال روكي . كما أدى تنازل اسبانيا عن فلوريدا العام ١٨١٩ إلى التدوير النهائي للحدود على شاطىء المحيط الأطلسي . وأدى تخلي روسيا (١٨٢٤) وبريطانيا (١٨٤٦) عن مطالبهما في اقليم «أوريجون» إلى منح الولايات المتحدة نافذة على المحيط الهادىء . لكن توسع الولايات المتحدة لم يقتصر على تصفية مطالب الامبراطوريات الخارجية المنافسة . بل تضمن أيضا الاستيلاء على أراض من جارتها المكسيك . فقد انتزع مستوطنو الولايات المتحدة منطقة تكساس من المكسيك في العام ١٨٣٦ . وأدت الحرب ضد المكسيك (١٨٤٦ ـ ١٨٤٨) إلى قيام الولايات المتحدة بضم المنطقة الجنوبية الغربية بين نيومكسيكو ويوتاه حتى المحيط الهادىء .

ولم تكن الانتصارات الدبلوماسية والعسكرية على الدول الاوروبية والمكسيك سوى شرط واحد لتوسع الولايات المتحدة في أرجاء القارة. فقد كان اقتلاع القبائل الهندية، عاجلا ام آجلا، لتهيئة مناطق جديدة، امراً مفروغاً منه. وكان يتم احياناً فتح مناطق واسعة امام استيطان البيض، عبر عقد معاهدات مع القبائل الهندية. لكن استمرار الضغط بحثاً عن الأراضي والتجارة ادى الى قيام حروب متكررة مع القبائل الهندية التي كانت تسعى للاحتفاظ ببيوتها واراضيها، حتى عندما كان يتم التوصل الى اتفاقات سلمية. وبصورة عامة كان ايجاد مكان للمستوطنين الجدد يقوم على ازالة السكان الاصليين بالقوة ونقلهم الى مناطق لم يستوطن فيها البيض بعد، وهي عملية كانت تتكرر كلما احتل المستوطنون البيض المزيد من الاراضي. وساهمت المذابح التي جرت خلال الحروب، وقابلية الاصابة بالأمراض الاوروبية المعدية، والصعاب التي تحملها السكان الهنود في اثناء عمليات الهجرة التي فرضت عليهم بالقوة، في تدهور اوضاع هؤلاء السكان واضعاف مقاومتهم. ومع ذلك شغلت حروب الهنود اهتمام جيش الولايات المتحدة الاميركية خلال الجزء الأعظم من القرن التاسع عشر، وانتهت بعزل من تبقى من الهنود في معسكرات خاصة حددتها حكومة الولايات المتحدة.

الامبريالية الجديدة (حوالي ١٨٧٥ ـ ١٩١٤)

عودة المنافسات الاستعمارية الى الظهور

على الرغم من الخلافات الحادة في الرأي حول اسباب ومغزى «الامبريالية

الجديدة»، يكاد يوجد اجماع على ان تطورين على الاقل في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين اشارا الى تحول جديد:

١) تسريع ملحوظ في الاستيلاء على المستعمرات.

٢) زيادة في عدد القوى الاستعمارية.

الغنائم الجديدة: تختلف عمليات الضم خلال هـذه المرحلة الجديدة من النمو الامبريالي، بشكل له مغزاه عن التوسعية التي سبقتها في القرن التاسع عشر. ومع ان الاخيرة كانت كبيرة الحجم، الا ان توجهها الاساسي كان احكام السيطرة على الأراضي المستولى عليها (باختراق قلب القارات وزيادة فعالية الحكم المفروض على السكان المحليين، ولم يكن اهتمامها بالحاق مناطق جديدة الا ثانوياً. ومن جهة اخرى شهدت الامبريالية الجديدة نشاطا متدفقاً في الاستيلاء على اجزاء كانت لا تزال مستقلة حتى ذلك الحين: الاستيلاء على معظم افريقيا تقريبا، وجزء كبير من آسيا، والكثير من جزر المحيط الهادي. وينعكس هذا النشاط الجديد بحثا عن المستعمرات في كون وتيرة الاستيلاء على مناطق جديدة من قبل الامبريالية الجديدة تضاعفت ثلاث مرات عن الفترة السابقة. وهكذا بلغ معدل زيادة الأراضي الجديدة المستولى عليها في السنوات الخمس والسبعين الاولى من القرن التاسع عشر نحو ٨٣ الف ميل مربع (٢١٠ الاف كيلومتر مربع) سنويا. وبالمقارنة مع هذا، اضافت القوى الاستعمارية ما معدله نحو ٢٤٠ الف ميل مربع (٦٢٠ الف كيلومتر مربع) سنوياً بين اواخر السبعينات من القرن الماضي والحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨). وعند بداية تلك الحرب كان قد تم غزو معظم الأراضي الجديدة المستولى عليها، وقمع المقاومة العسكرية الرئيسية للسكان المحليين. ونتيجة هذا التوسع والفتوحات الجديدة بالاضافة إلى فتوحات القرون السابقة أصبحت القوى الاستعمارية ومستعمراتها بالاضافة إلى مستعمراتها السابقة تغطي أكثر من نحو ٨٥ بالمئة من سطح الأرض في العام ١٩١٤. ووصلت السيطرة الاقتصادية والسياسية للقوى الكبرى جميع أرجاء الكرة الأرضية تقريبا، إذ أنه إضافة إلى الحكم الاستعماري كانت تمارس وسائل سيطرة أخرى مثل مجالات النفوذ، والمعاهدات التجارية الخاصة، والخضوع الذي كثيرا ما تفرضه الدول الدائنة على الدول المدينة.

القوى الاستعمارية الجديدة: عكست هذه الزيادة في حدة البحث عن المستعمرات اكثر من مجرد موجة جديدة من النشاطات الخارجية لقوى استعمارية تقليدية، بما في ذلك روسيا. لقد تميزت الامبريالية الجديدة بشكل خاص ببروز دول اضافية تطلب قطعا من كعكة المستعمرات: المانيا، الولايات المتحدة، بلجيكا، ايطاليا، وللمرة الاولى قوة غير اوروبية هي اليابان. ولا شك ان هذه الزيادة في عدد القوى الاستعمارية، والتي حدثت في فترة قصيرة نسبيا، قد سرّعت وتيرة النمو الاستعماري. لقد كانت المساحة غير المحتلة والقابلة للاستعمار محدودة، ولذا كان كلما ازداد عدد الدول الباحثة عن المزيد من المستعمرات في الوقت ذاته تقريبا، كلما ازدادت اهمية السرعة. وهكذا بلغت المنافسة بين الدول المستعمرة قمما جديدة، مما ادى الى تقوية الدوافع الى احتلال اراض لمنع الآخرين من اقتنائها، والى محاولات السيطرة على الأراضي المفيدة في الدفاع العسكري عن الامبراطوريات القائمة في وجه منافسيها.

ان اوضح مثال على تأثير موجة التنافس الجديدة هو بريطانيا. فقد كانت بريطانيا قادرة على التخفيف من بحثها عن مستعمرات جديدة، والتركيز في الوقت ذاته على تدعيم الامبراطورية الموجودة وبناء امبراطورية غير رسمية، بسبب اعتمادها على سيطرتها على الصناعة والتجارة والأموال العالمية، بالاضافة إلى سيطرتها غير المتنازع عليها على البحار خلال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر. لكن التحدي الذي فرضه بناة الامبراطوريات الجدد، الذين تدعمهم قوة بحرية متزايدة، أعطى الأولوية لرغبة بريطانيا في توسيع امبراطوريتها الاستعمارية. ومن الجهة الأخرى فكلما تقلصت المساحة القابلة للاستعمار كلما ازداد الدافع لدى القوى الأصغر على تقليل الفروق بين حجم الامبراطوريات من خلال إعادة تقسيم العالم الاستعماري. وقد أدى الصراع على المساحة المتنازع عليها وعلى إعادة تقسيم الامبراطورية إلى زيادة الحروب بين القوى الاستعمارية وتصاعد حدة المناورات الدبلوماسية.

ظهور دول صناعية جديدة: بشكل موازٍ لظهور قوى جديدة تبحث عن مكان تحت الشمس الاستعمارية وزيادة التنافس بين القوى الاستعمارية الموجودة، ظهرت دول صناعية جديدة تملك الاستعداد والقدرة على تحدي زعامة بريطانيا في مجالات الصناعة والمال والتجارة العالمية. لقد كان اقتصاد بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر

يفوق كثيرا اقتصاد اي من منافسيها المحتملين. ولكن عند حلول الربع الأخير من ذاك القرن واجهت بريطانيا منافسين نشطين يبحثون عن حصة اكبر في تجارة العالم وموارده المالية. وكانت الثورة الصناعية قد ثبتت اقدامها في هذه الدول، التي اندفعت الى زيادة التصنيع مع انتشار خطوط السكك الحديدية ونضج الأسواق القومية المتكاملة.

كما ان الاختراعات التكنولوجية الكبرى في اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ادت الى تطوير امكانيات التنافس بين الدول الصناعية الجديدة. وقد تقلص كثيرا تفوق بريطانيا باعتبارها ام الثورة الصناعية الاولى عندما بدأت المنتجات ومصادر الطاقة الجديدة لما سمي ثورة صناعية ثانية تسيطر على النشاط الصناعي. وكان الذين بدأوا متأخرين قد اصبحوا الآن على قدم المساواة مع انكلترا بعد ان استوعبوا الثورة الصناعية الاولى: فقد انطلقوا جميعا الى حد ما من القاعدة نفسها لاستغلال الثورة الصناعية الثانية. وانتشرت هذه الثورة الصناعية الجديدة، وابرز مظاهرها الفولاذ المنتج بكميات هائلة والطاقة الكهربائية، واستخدام النفط كمصدر للطاقة، والكيمياء الصناعية ومحرك الاحتراق الداخلي، في اوروبا الغربية والولايات المتحدة، وفي اليابان بعد ذلك.

اقتصاد عالمي: تطلب تسيير الصناعات الجديدة بفعالية، استثمارا عاليا لرأس المال في وحدات كبيرة. ولهذا تم تشجيع تنمية اسواق لرأس المال ومؤسسات مصرفية كبيرة وذات مرونة كافية لتمويل المشاريع الجديدة. وساعدت اسواق رأس المال والمشاريع الصناعية الكبيرة بدورها على توسيع النطاق الجغرافي لعمليات الدول الصناعية، فأصبح بالامكان الآن تعبئة المزيد من رأس المال من اجل القروض والاستثمارات الخارجية، واصبحت شركات الاعمال الكبرى تملك المصادر الكافية للبحث في جميع ارجاء العالم عن المواد الخام الضرورية لنجاح وتأمين استثماراتها، وتنمية هذه المواد. ولم تكتف النزعة الصناعية الجديدة بخلق شهية نهمة للمواد الخام، بل اصبح البحث عن غذاء لسكان المدن المتضخمة يدور الآن في اقاصي الأرض. والتقدم الذي انجز في حقل بناء السفن (السفن البخارية ذات الهياكل الفولاذية واللوالب المزدوجة والمحركات المركبة)، جعل حركة نقل المواد الخام والغذاء بكميات ضخمة لمسافات طويلة عبر المحيطات امراً مجدياً وزهيد التكاليف. ومع الضغوط

والفرص التي شهدتها العقود الاخيرة في القرن التاسع عشر، بدأ استغلال اجزاء متزايدة من العالم كمناطق تنتج المواد الاولية للدول الصناعية. وذابت المناطق ذات الاكتفاء الذاتي اقتصادياً في الاقتصاد العالمي، الذي تضمن تقسيما دوليا للعمل، اصبحت بموجبه الدول الصناعية البارزة تصنع وتبيع المنتجات المصنعة، في حين يقوم باقي العالم بتزويدها بالمواد الخام والغذاء.

النزعة العسكرية الجديدة: ادى مُركّب التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الذي رافق التطور الصناعي الجديد والتجارة العالمية المتكاملة والمتسعة بشكل كبير، الى تهيئة الاجواء لزيادة حدة التنافس التجاري، وإعادة بناء الحواجز الجمركية العالية، واحياء النزعة العسكرية. وقد كان لسباق بناء السفن، الذي ساعد فيه النجاح في بناء سفن حربية جديدة مختلفة نوعياً وتحسينها باستمرار، اهمية عسكرية خاصة. وكانت هذه السفن تسير بقوة البخار وقد صفّحت وجهزت بأسلحة قادرة على اختراق التصفيح الجديد. وكان تفوق بريطانيا البحري طاغياً بغير منازع قبل تطوير اساليب التكنولوجيا الجديدة هذه. لقد مكّن اضطرار بريطانيا الى بناء اسطول جديد تماماً، الامم الأخرى التي تملك القدرات الصناعية الكافية والارادة لتكريس مواردها لهذه الغاية، من تحدي السيطرة البريطانية على البحار.

شكلت النزعة العسكرية الجديدة وزيادة حدة المنافسة الاستعمارية المؤشر الى انتهاء الظروف السلمية نسبيا التي تميز بها منتصف القرن التاسع عشر. وكان الخلاف على تقسيم افريقيا، والحرب الافريقية الجنوبية (حرب البوير Boer)، والحرب الصينية - اليابانية، والحرب الاسبانية - الاميركية، والحرب الروسية - اليابانية، من بين المؤشرات الى ان الامبريالية الجديدة قد بدأت مرحلة جديدة بعيدة كل البعد عن السلام.

كما مثلت الامبريالية الجديدة زيادة في حدة الميول التي نشأت في فترات سابقة. وهكذا مثلا لا يمكن عزل قرار الولايات المتحدة دخول الحرب ضد اسبانيا عن اهتمام الولايات المتحدة القديم العهد بالبحر الكاريبي والمحيط الهادىء. وأعطت هزيمة اسبانيا وقمع الثورات الاستقلالية في كوبا وجزر الفيليبين اخيراً مبدأ مونرو محتواه: لقد اصبحت الولايات المتحدة الآن القوة المسيطرة في البحر الكاريبي، وفتح الباب امام

اكتساب نفوذ اعظم في اميركا اللاتينية بأسرها. وكان الاستيلاء على الفيليبين يتماشى مع الاهتمام التاريخي للولايات المتحدة بتجارة المحيط الهادىء الذي كانت اظهرته من قبل في الاهتمام القديم العهد بهاواي (التي جرى ضمها العام ١٨٩٨) والرحلة الاستكشافية التي قام بها الكومودور ماثيو بيري (M. Perry) الى اليابان سنة ١٨٥٣.

جدال المؤرخين

وضعت الامبريالية الجديدة حداً للتأرجح في اختيار السياسات الامبريالية العسكرية والسياسية. فقد توصلت الدول الصناعية البارزة الى اتخاذ قرارات متماثلة تقضي بدفع البرامج الامبريالية الى الواجهة خلال فترة قصيرة نسبيا. ويتطلب هذا التزامن التاريخي تفسيراً، ولا يزال موضع جدال بين المؤرخين وعلماء الاجتماع. ويتركز الخلاف على الدرجة التي كانت فيها هذه الامبريالية الجديدة نتاجا لقوى اقتصادية بشكل رئيسي، وبالأخص ما اذا كانت بالضرورة صفة ملازمة للنظام الرأسمالي.

ويعترف المحللون الجادون المؤيدون والرافضون هذه الحجّة بوجود عدة عوامل: ويعترف كبار القائلين بالامبريالية الاقتصادية ان تأثيرات سياسية وعسكرية وايديولوجية لعبت دورها ايضاً. كذلك يعترف الكثيرون من الذين يخالفون اطروحة الامبريالية الاقتصادية، ان المصالح الاقتصادية لعبت دورا مهما. لكن المشكلة هي في ترتيب اولوية الاسباب.

الامبريالية الاقتصادية: ان المفكر الاقتصادي الليبرالي البريطاني جون اتكنسون هوبسون هو صاحب التفسير الاقتصادي للامبريالية الجديدة. وقد اشار في دراسته الواعدة «**الامبريالية: دراسة**»*(نشرت للمرة الأولى عام ١٩٠٢) الى الدور الذي تلعبه دوافع مثل الشعور الوطني والخيري وروح المغامرة في دعم قضية الامبريالية. لكن السؤال الهام في نظره كان: هو لماذا تتخذ طاقة هذه العوامل المساعدة النشطة شكل التوسع الامبريالي. وعثر هوبسون على الجواب في المصالح المالية للطبقة الرأسمالية باعتبارها: «حاكم المحرك الامبريالي». وكان لا بد ان تعتبر **السياسة الامبريالية لا عقلانية** اذا نظرنا اليها من وجهة نظر مصلحة الامة بأسرها: فالفوائد

* John Atkinson Hobson, *Imperialism*, A Study.

الاقتصادية المستقاة تظل اقل بكثير من تكاليف الحرب والتسلح، كما ان الاصلاحات الاجتماعية الضرورية تنحّى جانبا في حمى المغامرة الامبراطورية. لكنها سياسة عقلانية بالتأكيد في اعين الأقلية، صاحبة المصالح المالية. ويكمن السبب برأي هوبسون في الاكتظاظ المستمر لرأس المال في الصناعة. وينبع ضغط رأس المال الذي يحتاج الى منافذ استثمارية، جزئياً من سوء توزيع الدخل - اذ تعيق قوة استهلاك الجماهير المنخفضة امتصاص البضائع ورأس المال داخل البلاد. كما ان ممارسات الشركات الكبرى، وخاصة تلك العاملة في التروستات والكومبينات ترعى القيود المفروضة على الانتاج، مما يؤدي الى تحاشي المجازفات والتبديد الناتج عن زيادة الانتاج. ولهذا السبب تواجه الشركات الكبيرة فرصاً محدودة في الاستثمار لتوسيع الانتاج المحلي. وينتج عن سوء توزيع الدخل والسلوك الاحتكاري بروز حاجة لفتح اسواق جديدة وفرص استثمار جديدة في الدول الاجنبية.

وقد شملت دراسة هوبسون مجالاً أوسع من تحليل ما سمي بالجذر الاقتصادي. كما تفحصت السمات المرتبطة بالامبريالية الجديدة كالتغيرات السياسية والسلوك العنصري والشعور القومي. وقد ترك الكتاب ككل انطباعاً قوياً وأثر كثيراً على المفكرين الماركسيين الذين بدأوا الانخراط في النضال ضد الامبريالية. وكان أكثر الدراسات الماركسية تأثيراً كتاب كتبه لينين سنة ١٩١٦:

الامبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية. وبالرغم من وجود أوجه شبه كثيرة، إلا أن ثمة هوة كبيرة في الأساس بين إطاري التحليل اللذين اتبعهما هوبسون ولينين وكذلك بين النتائج التي توصل إليها كل منهما. ففي حين رأى هوبسون أن الامبريالية الجديدة تخدم مصالح فئات رأسمالية معينة، اعتقد أن بالامكان إنهاء الامبريالية باصلاحات اجتماعية مع الحفاظ على النظام الرأسمالي. مما يتطلب فرض قيود على أرباح تلك الطبقات التي ترتبط مصالحها بالامبريالية بصورة وثيقة، والوصول إلى توزيع أكثر مساواة للدخل بحيث يتمكن المستهلكون من شراء إنتاج الأمة.. في حين رأى لينين أن اندماج الامبريالية بشكل وثيق بهيكلية الرأسمالية المتقدمة ووظائفها الاعتيادية، يتطلب، في اعتقاده، الاطاحة الثورية بالامبريالية واستبدالها بالاشتراكية بوصفها الوسيلة الوحيدة لتخليص العالم من الامبريالية.

لقد وضع لينين قضايا الامبريالية في اطار اوسع من مصالح قطاع معين من الطبقة

الرأسمالية. فالرأسمالية نفسها وفقا للينين تغيرت في اواخر القرن التاسع عشر. بل ولأن هذا حدث في الوقت نفسه تقريبا في عدة دول رأسمالية بارزة، فانه يفسر لماذا اتت هذه المرحلة الجديدة من التطور الرأسمالي في ذلك الوقت. واعتقد لينين ان هذه المرحلة الجديدة تتضمن تغيرات سياسية واجتماعية ايضا، الى جانب التغيرات الاقتصادية. لكن جوهرها الاقتصادي هو استبدال الرأسمالية التنافسية بالرأسمالية الاحتكارية، وهي مرحلة اكثر تقدما يسيطر فيها رأس المال المالي، اي تحالف بين الشركات الصناعية وبين المصرفية الكبرى على الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمع. ويستمر التنافس، ولكن بين عدد ضئيل نسبيا من العمالقة القادرين على السيطرة على قطاعات واسعة من الاقتصاد القومي والعالمي. فالرأسمالية الاحتكارية، وما ينتج عنها من تنافس بين الدول الرأسمالية الاحتكارية، هي وراء الامبريالية. وتقوم العمليات الامبريالية بدورها بتشجيع المزيد من تطور رأس المال الاحتكاري ونفوذه على المجتمع بأسره.

ويبرز بوضوح الفرق بين نموذج هوبسون ونموذج لينين الاكثر تعقيدا في معالجة تصدير رأس المال. لقد قال لينين، مثل هوبسون، إن زيادة اهمية رؤوس الاموال المصدرة سمة اساسية في الامبريالية، لكنه عزا هذه الظاهرة الى اكثر من مجرد الضغط الناتج عن غزارة رؤوس الاموال الفائضة، فقد رأى ايضاً ان تسارع هجرة رؤوس الاموال ينتج عن الرغبة في السيطرة الكلية على المواد الخام واحكام القبضة على الاسواق الخارجية. وهكذا حول مركز الثقل من المشكلة العامة وهي رأس المال الفائض، الكامن في الرأسمالية بكل مراحلها، الى ضرورات السيطرة على المواد الخام والاسواق في مرحلة الاحتكار. وبهذا المنظور وسع لينين ايضا مفهوم الامبريالية. فلأن الاتجاه هو تقسيم العالم بين فئات المصالح الاحتكارية، فان المنافسة الناتجة عن ذلك تمتد لتصبح صراعاً على الاسواق في الدول الرأسمالية البارزة كما في الدول الاستعمارية والرأسمالية الاقل تقدما. وتزداد حدة هذه المنافسة بسبب التطور غير المتوازن للدول الرأسمالية المختلفة؛ اذ يأخذ القادمون الجدد وبشكل عدواني في البحث عن حصة في الاسواق والمستعمرات التي يسيطر عليها الذين وصلوا اليها قبلهم، والذين يقاومون بالطبع عملية اعادة التقسيم هذه. وتلعب قوى اخرى ـ سياسية وعسكرية وايديولوجية ـ دوراً في تحديد شكل السياسة الامبريالية، لكن لينين اصر على ان هذه التأثيرات تترعرع في كنف الرأسمالية الاحتكارية.

الامبريالية اللاإقتصادية :لعل النظرية البديلة الاكثر ترابطاً وتكاملاً بشأن الامبريالية هي تلك التي اقترحها «جوزف الويس شومبيتر» احد اشهر العلماء الاقتصاديين في النصف الاول من القرن العشرين. ونشرت مقالته «حول سوسيولوجية الامبريالية» للمرة الاولى في المانيا على شكل مقالتين عام ١٩١٩*. وبالرغم من ان شومبيتر ربما لم يكن قد اطلع على **الامبريالية** للينين عندما كتب مقالته، الا ان مقولته كانت موجهة ضد تيارات الفكر الماركسي في مطلع القرن العشرين، وخصوصا ضد فكرة ان الامبريالية تنمو بصورة طبيعية من الرأسمالية. الا ان شومبيتر، بخلاف ناقدين آخرين، تقبل بعض مكونات الاطروحة الماركسية، واتبع الى حد ما التقليد الماركسي الذي ينظر الى تأثير القوى الطبقية والمصالح الطبقية كوسائل ضغط كبرى في التغير الاجتماعي. وبهذا كان يستخدم بالفعل اسلحة الفكر الماركسي لرفض جوهر النظرية الماركسية.

ان الدراسة التي اجراها شومبيتر للامبراطوريات، منذ بداية التاريخ المكتوب، قادته الى الاستنتاج بوجود ثلاث سمات عامة للامبريالية:

١) هناك، في الاساس، ميل مستمر الى الحرب والفتح، ينتج عنهما في الغالب، توسعات لا عقلانية خالية من اي هدف نفعي سليم.

٢) ان هذه الدوافع ليست فطرية لدى الانسان. لقد تطورت من تجارب خطرة عندما تم جبل الشعوب والطبقات في قوالب المحاربين لتفادي الابادة. لكن عقلية المحارب واهتمامات الطبقات المحاربة تظل قائمة ومستمرة وتؤثر على الاحداث حتى بعد زوال الحاجة الحيوية الى الحروب والفتوحات.

٣) يغذي الميل إلى الحرب والفتح ويوجه من قبل المصالح المحلية للطبقات الحاكمة، وكثيراً ما يكون ذلك بقيادة اولئك الافراد الذين يجنون اقصى الأرباح الاقتصادية والاجتماعية من الحرب.

ويؤمن شومبيتر انه لولا هذه العوامل لكنست الامبريالية الى مزبلة التاريخ عند نضج المجتمع الرأسمالي، فالرأسمالية بأنقى صورها مناقضة للامبريالية: انها تزدهر

* Joseph Alois Schumpeter . *Zur Sociologie des Imperialismus.*

بافضل الصور مع السلام والتجارة الحرة. ولكن بالرغم من الطبيعة السلمية الكامنة في الرأسمالية، تبرز فئات مصلحية تستفيد من الفتوحات العدوانية الخارجية. ان التحام المصارف والكارتلات الكبرى ضمن الرأسمالية الاحتكارية يخلق جماعة اجتماعية قوية وذات نفوذ، تمارس ضغطا بهدف السيطرة الكلية في المستعمرات والمحميات، للحصول على ارباح اعلى.

ولكن بغض النظر عن التشابه بين تحليل شومبيتر للاحتكار وتحليل لينين وماركسيين آخرين، يظل ثمة اختلاف جوهري. ان الرأسمالية الاحتكارية حسب منطلقات لينين هي نمو طبيعي نتج عن مرحلة الرأسمالية التنافسية السابقة. ولكن الرأسمالية الاحتكارية وفقا لشومبيتر هي تغيير مصطنع لوجه الرأسمالية التنافسية الاكثر طبيعية، اصبح ممكنا نتيجة للتأثير المحفّز الذي تمارسه مخلفات المجتمع الاقطاعي السابق. وفي رأي شومبيتر ان الرأسمالية الاحتكارية لا يمكن ان تنمو وتزدهر الا بحماية اسوار تعرفة جمركية مرتفعة. وبدون هذا الدرع ستوجد صناعة على نطاق واسع ولكن دون كارتلات او ترتيبات احتكارية اخرى. ولأن اسوار التعرفة تبنيها القرارات السياسية، فان الدولة وليس عملية اقتصادية طبيعيةهي التي تشجع الاحتكار.ولذا فإن سبب الامبريالية يعود الى طبيعة الدولة- وخصوصا الى تلك السمات التي تمزج تراث الدولة الاوتوقراطية السابقة وآلة الحرب القديمة والمصالح والافكار الاقطاعية، مع المصالح الرأسمالية. ان شكل الامبريالية المعين في العصر الحديث يتأثر بالرأسمالية، والتجربة الامبريالية تعدل الرأسمالية نفسها لكن تحليل شومبيتر ينص على ان الامبريالية ليست نتاجا ضروريا ولا محتما للرسمالية.

البحث عن نظرية عامة للامبريالية: ان الاتجاه الرئيسي في الفكر الاكاديمي في العالم الغربي هو متابعة استنتاج شومبيتر - بأن الامبريالية الحديثة ليست نتاج الرأسمالية - دون الاهتمام كثيرا بتحليل شومبيتر السوسيولوجي المتطور. وقد انتجت الدراسات المتخصصة مجموعة منوعة من تفسيرات منشأ أو نهضة الامبريالية الجديدة: فهي في فرنسا، دعم المكانة القومية بعد هزيمتها في الحرب الفرنسية - البروسية سنة ١٨٧٠ - ١٨٧١، وهي في المانيا، خطة بسمارك للاحتفاظ بالسلطة عندما تهدده المنافسون السياسيون. وفي انكلترا، هي الرغبة في المزيد من الامن العسكري في البحر الأبيض

المتوسط والهند. ولا تزال هذه الاسباب ـ مع اسباب مساعدة اخرى كثيرا ما يرد ذكرها، مثل الشعور بالتفوق القومي والعرقي والنزوع نحو القوة ـ موضع خلاف في ما يتعلق بحالات محددة وبخصوص مشكلة انسجامها مع نظرية عامة عن الامبريالية. فلو تبين، مثلا، انه تم الاستيلاء على مستعمرة جديدة من اجل دفاع عسكري افضل عن المستعمرات الموجودة، لبقي التساؤل قائما عن سبب الحصول على المستعمرات الموجودة اصلا ولماذا اعتبر الدفاع عنها مسألة ضرورية بدلا من التخلي عنها. كذلك يظل على التفسيرات الواردة في سياق البحث عن القوة ان تُبيِّن العلاقة الوثيقة بين القوة والثروة، لأن الامة في العالم الحقيقي تحتاج الى مصادر اقتصادية ملائمة كي تحافظ على قوتها، ناهيك عن زيادتها. وبالعكس، فكثيرا ما تحتاج زيادة ثروة الامة الى القوة. وكما هو الامر دائما مع الظواهر التاريخية فان التوسع الامبريالي لدى امة ما يخضع لتأثير تاريخها السابق ولتأثير الوضع الخاص الذي يسبق كل حركة توسعية. ويتم تحقيق التوسع في وسط مجموعة معقدة من الدوافع السياسية والعسكرية والاقتصادية والنفسية. ولذا يبدو أن من العبث محاولة الوصول إلى نظرية تفسر كل تصرف امبريالي وجميع التصرفات معاـ من روسيا شبه الاقطاعية إلى إيطاليا غير المتطورة نسبيا إلى ألمانيا القوية صناعيا ـ. ولكن هذا لا يزيل التحدي الأكثر أهمية وهوبناء نظرية تقدم تفسيرا ذا معنى لبروز الامبريالية الجديدة في الوقت ذاته تقريبا في مجموعة كاملة من القوى البارزة.

تغلغل الغرب في اسيا

توسع روسيا شرقا

مدت الدول الاوروبية واليابان نفوذها وسيطرتها في جميع انحاء قارة آسيا عند نهاية القرن التاسع عشر. وكانت روسيا، بفضل موقعها الجغرافي، هي القوة المحتلة الوحيدة التي تمت فتوحاتها الاسيوية بطريق البر. وهناك بعض التشابه من هذه الناحية بين روسيا والولايات المتحدة في الاندفاع بالقوة خارج حدودهما القارية. لكن هناك اختلاف مهم: ان توسع الولايات المتحدة رافقه تشريد السكان المحليين، ووضع من تبقى من الهنود تحت وصاية الدولة. اما الاختراق الروسي عبر آسيا فقد ادى الى دمج

حضارات ومجتمعات غريبة كمستعمرات حقيقية للامبراطورية الروسية، مع الافساح في المجال امام استيعاب المستوطنين الروس.

وبالرغم من ان فتح سيبيريا والتوجه نحو المحيط الهادي كانا يمتصان طاقات روسيا العسكرية على فترات منتظمة منذ القرن السادس عشر، الا ان حيازة اراض آسيوية اضافية والدمج الاقتصادي للأراضي التي تمت حيازتها سابقا دخل عليهما تطور جديد في القرن التاسع عشر. قبل هذا كان نفوذ روسيا في اراضيها المحتلة محدودا للغاية اذ تم، بدون ادخال تغييرات ظاهرة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب المغلوبة. فقد كان الاهتمام الرئيسي، الى جانب النهب وانتزاع الجزية من القبائل التابعة، يتركز على تجارة الفراء وزيادة التجارة مع الصين، وفي المحيط الهادي، والاستيلاء على الأرض. لكن التغيرات التي المت بالمجتمع الروسي في القرن السادس عشر، خاصة تلك التي وقعت بعد حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) تميزت باتجاه جديد. أولا: ادت هزيمة روسيا المدوية في تلك الحرب الى احباط تطلعاتها الى البلقان والشرق الادنى مؤقتا. ولكن طاقاتها التوسعية تحولت بنشاط متزايد الى حدودها الاسيوية لان طموحاتها الملكية والعسكرية لم تتضاءل على الاطلاق. ثانيا: ادى تحرير الأقنان في العام ١٨٦١، الذي خفف القيود الاقطاعية على الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً، الى موجات هجرة كبيرة، توجه فيها الروس والاوكرانيون اولا الى سيبيريا وبعد ذلك الى آسيا الوسطى. ثالثاً: ان موجة التصنيع والتجارة الخارجية وبناء السكك الحديدية في العقود التي تلت حرب القرم شقت الطريق امام عملية دمج آسيا الروسية، التي كانت من قبل مكونة فعلا من ملحقات منفصلة، وفتحت المجال امام نوع جديد من عملية اخضاع الكثير من هذه المناطق، خاصة في آسيا الوسطى، حيث «استعمرت» المجتمعات المغلوبة لتلائم الحاجات السياسية والاقتصادية للامة الغالبة.

وانتشرت عملية الاستيلاء والتوطيد هذه في آسيا في اربعة اتجاهات: سيبيريا، الشرق الاقصى، القوقاس، وآسيا الوسطى. وكان تحقيق هذه المطامع القيصرية في الامبراطورية وفي موانىء المياه الدافئة يتضمن اشتباكات وصراعات عديدة على طول الطريق. لكن التوسع الروسي وجد في النهاية حلا له، ليس في المعارضة العنيفة التي ابداها السكان المحليون، الذين شكلوا حجر عثرة احيانا، بل في الضغط المعارض

الذي مارسه بناة الامبراطورية المنافسون، مثل بريطانيا واليابان. وقد اثار بريطانيا تضاؤل المسافات بين حدود روسيا المتوسعة وبين الهند، بريطانيا وروسيا على حد سواء. وتم حل احد نقاط الخلاف اخيرا عندما اتفقت القوتان على تخطيط الحدود الشمالية لافغانستان. وتمت تسوية منطقة نزاع كبرى ثانية في آسيا الوسطى في المعاهدة الانكلو - روسية سنة ١٩٠٧ التي قسمت بلاد فارس الى منطقتي نفوذ منفصلتين، وتركت امة فارسية مستقلة اسميا.

وكما في حالة افغانستان وفارس، ادى التغلغل في الأراضي الصينية الى صدامات مع الحكومة المحلية ومع القوى الامبريالية الاخرى. وفي بعض الاحيان كان انشغال الصين بصراعها ضد القوى الغازية الاخرى يسهل الطريق امام تغلغل روسيا. وهكذا تمكنت روسيا في العام ١٨٦٠، عندما دخل الجنود الانكليز والفرنسيون بكين، من انتزاع مقاطعة آمور من الصين، وان تنتزع امتيازات خاصة في منشوريا (المقاطعات الشمالية الشرقية) جنوب نهر آمور. واستخدمت روسيا هذه المكاسب منطلقاً للاستيلاء على الساحل شمال كوريا، واسست مدينة فلاديفوستوك. ولأن ميناء فلاديفوستوك يقفل بسبب الجليد اربعة اشهر كل سنة، بدأ الروس يوجهون المزيد من الاهتمام نحو السيطرة على الساحل الكوري، حيث يمكن العثور على موانىء كثيرة جيدة طوال السنة. وواجهت محاولات الاستيلاء على حصة في كوريا، وكذلك على منشوريا بأسرها، مقاومة من بريطانيا واليابان. ومع هزيمة روسيا في حربها مع اليابان في العام ١٩٠٥ تم نهائياً احباط المزيد من الاندفاع في الصين خارج مقاطعة آمور والمقاطعات البحرية.

تقسيم الصين: لقد تأثر تطور اختراق آسيا، بالطبع، بعوامل متعددة: الظروف الاقتصادية والسياسية في الدول المتوسعة، واستراتيجية المسؤولين العسكريين في هذه الدول، والمشاكل التي واجهت الحكام الاستعماريين في كل موقع، والضغوط الناتجة عن المستوطنين ورجال الاعمال البيض في المستعمرات، وكذلك العوائق التي فرضتها قبل محدودية الامكانيات الاقتصادية والعسكرية الدائمة للقوى الامبريالية. وكانت جميع هذه العناصر موجودة بحدود متفاوتة في كل مرحلة من عملية دفع الحدود الاستعمارية الى الامام، التي قام بها الهولنديون في اندونيسيا، والفرنسيون في الهند الصينية (فيتنام، لاوس، كمبوديا)، والبريطانيون في الملايو وبورما وبورنيو.

ومع ذلك، وبالرغم من تنوع التأثيرات الفاعلة، تبرز ثلاثة انماط من التغلغل. احدها هو التوسع الهادف الى التغلب على مقاومة الحكم الاجنبي. ان هذه المقاومة، التي اتخذت اشكالا متعددة تراوحت من الثورة المباشرة الى تخريب السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية. وكان هذا النمط اقوى ما يكون في مناطق الحدود الأكثر بعدا عن مراكز القوة الاستعمارية.. وكان مد الحكم العسكري، نتيجة لذلك، ليشمل مناطق الحدود يثير مخاوف ومعارضة الدول او المجتمعات القبلية المجاورة، مما كان يدفع بالتالي الى المزيد من امتداد السيطرة. وهكذا دفعت محاولات تحقيق الامن العسكري الى اضافة مناطق الحدود والدول المجاورة الى المستعمرة الاصلية.

وكان النوع الثاني من التوسع تجاوبا مع الفرص الاقتصادية التي اتاحها استغلال المناطق الداخلية في المستعمرات. فالتجارة التقليدية والتفاعل الحر لقوى السوق في آسيا لم ينتجا كميات ضخمة من المواد الخام والغذاء او اسواق التصدير الموسعة التي سعت اليها القوى الصناعية المستعمرة. ولتحقيق هذا الامر كان ثمة حاجة الى مستثمرين والى رأس مال من الخارج والى تنظيم المناجم والمستعمرات الزراعية، وتعبئة الايدي العاملة، وخلق اقتصادات نقدية. كل هذه الاقحامات الغربية عملت بالشكل الافضل في ظل الامن الصارم الذي يفرضه قانون ونظام اجنبي متكيف.

وكان النمط الثالث من التوسع نتيجة التنافس بين القوى الاستعمارية. فقد كانت تتم حيازة اراض جديدة او توسيع اراض قديمة حيثما امكن ذلك، اما للحؤول دون احتلال المنافسين لها او لاستخدامها مناطق عازلة لخدمة الامن العسكري في وجه عمليات توسع القوى الاستعمارية المجاورة. وعندما كانت هذه التيارات المتقاطعة من التنافس تمنع اية قوة من اكتساب سيطرة شاملة، كان يتم التوصل الى ترتيبات بديلة مختلفة، مثل اقتطاع اجزاء من البلاد واحتلالها من قبل قوة واحدة او اكثر، او اقتسام مناطق نفوذ، او فرض معاهدات تجارية غير متكافئة ـ في حين كانت الدول الخاضعة لهذه المعاملة تظل مستقلة اسميا.

ان احد ابرز الامثلة على هذا النمط من التوسع هو اختراق الصين. ففي مطلع القرن التاسع عشر كان الجزء الاوسط من آسيا الشرقية (اليابان وكوريا والصين)، الذي يضم نحو نصف سكان آسيا، لا يزال قليل التأثر بالتغلغل الغربي. وبحلول نهاية

القرن التاسع عشر، كانت كوريا على طريق الضم الى اليابان بعد ان اصبحت هذه قوة امبريالية بارزة. في حين بقيت الصين مستقلة سياسياً، رغم ان القوى الخارجية كانت تسيطر عليها بشكل واسع. ولا شك ان المنافسة الحادة بين القوى الاجنبية ساعدت على انقاذ الصين من السيطرة المباشرة (كما حدث مع الهند). لقد كانت الصين معرضة للضغوط من جميع الجوانب من القوى المتنافسة والمهتمة بالاستيلاء على تجارتها واراضيها: روسيا من الشمال، بريطانيا (عبر الهند وبورما) من الجنوب والغرب، فرنسا (عبر الهند الصينية) من الجنوب، واليابان والولايات المتحدة (جزئيا، عبر الفيليبين) من الشرق.

حروب الأفيون: جاءت المرحلة الاولى من اختراق اوروبا الغربية للصين بالقوة في حربي الأفيون. لقد كانت بريطانيا تقوم بشراء كميات متزايدة من الشاي من الصين، لكنها لم تكن تملك منتجات كثيرة ترغب الصين في شرائها عن طريق التبادل. وتوقف النزف المستمر للفضة البريطانية التي كانت تدفع ثمن الشاي، عند سيطرة بريطانيا على الهند. فمع تحكم التجار البريطانيين بتجارة الهند الخارجية، وتمركز تمويل هذه التجارة في لندن، تطور نمط تبادل ثلاثي: فثمن الشاي الذي تشتريه بريطانيا من الصين يدفع بواسطة صادرات الهند من الأفيون والقطن الى الصين. ونتيجة لزيادة الطلب بسرعة على الشاي في بريطانيا، اخذ التجار البريطانيون يدعمون بنشاط صادرات الافيون والقطن المربحة من الهند.

وقد غذى ازدياد الادمان الصيني على الافيون ازدهاراً في واردات هذا المخدر، مما ادى الى ميزان تجاري لغير صالح الصين تم التعويض عنه بواسطة خسارة مستمرة لاحتياطي الصين من الفضة. وعلى ضوء التأثير الاقتصادي لتجارة الأفيون، بالاضافة الى التدهور الجسدي والعقلي الذي يتعرض له المتعاطون، حظرت السلطات الصينية تجارة الافيون. ولم يضع هذا الحظر في البداية عقبات أمام التجار البريطانيين، الذين لجأوا الى التهريب. لكن فرض هذا الحظر أصبح صارماً مع نهاية الثلاثينات من القرن الماضي. وصودرت متاجر الافيون كما أغلقت المخازن التي تحفظه. وكان لدى التجار البريطانيين شكوى اضافية وقديمة العهد لأن الصينيين حصروا كل تجارة الأجانب عبر ميناء كانتون.

وفي حزيران (يوليو) ١٨٤٠ وصل الاسطول البريطاني الى مصب نهر كانتون ليبدأ حرب الأفيون الأولى. واستسلم الصينيون سنة ١٨٤٢ بعد ان وصل الاسطول الى يانغ تسي، وسقطت شانغهاي، واصبحت نانكين تحت مدى نيران المدافع البريطانية. وكانت معاهدة نانكين التي نتجت عن الحرب ـ وهي الأولى من سلسلة معاهدات تجارية أرغمت الصين على توقيعها على مر السنين ـ تنص على: ١) التنازل عن هونغ كونغ لمصلحة التاج البريطاني. ٢) فتح خمسة موانىء للمعاهدة، يمتلك فيها البريطانيون حقوق اقامة وتجارة. ٣) حق المواطنين البريطانيين الذين يتهمون في الصين بأعمال اجرامية بالمثول امام المحاكم البريطانية. ٤) تحديد الضرائب على الواردات والصادرات بنسبة متواضعة. وسرعان ما استغلت دول أخرى فتح الصين بهذا الأسلوب، ففي سنين قلائل وقعت معاهدات مشابهة مع الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا.

رغم هذا حاول الصينيون الاحتفاظ بشيء من الاستقلال بواسطة منع الاجانب من التوغل داخل الصين. ومع بقاء مؤسسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية سليمة، فان اسواق البضائع الغربية، كالمنسوجات القطنية والآلات، ظلت مخيبة للآمال. فالمجتمع الصيني المكتفي ذاتيا لم يتأثر كما حدث في الهند تحت الحكم البريطاني المباشر، واستمر تهريب الأفيون على ايدي التجار البريطانيين يشكل جزءاً كبيرا من تجارة الصين الخارجية. وسعى التجار الغربيون إلى الحصول على المزيد من الامتيازات لتحسين الأسواق. لكن ضعف الصين في هذه الأثناء، ومعه الضغوط التي أدخلها التدخل الخارجي، ازداد حدة مع قيام الثورات الفلاحية، وخاصة ثورة تايبينغ الكبيرة التي دامت أربعة عشر عاما، ١٨٥٠ ـ ١٨٦٤.

واستغلت القوى الغربية الصعاب المتزايدة فمارست الضغوط للحصول على معاهدات تجارية اكثر ملاءمة لها، مما قاد الى حرب ثانية ضد الصين (١٨٥٦ ـ ١٨٦٠)، شنتها هذه المرة فرنسا وانجلترا. وكالعادة، لعبت القوى الغربية التي غزت الصين دورا مزدوجا: فبالاضافة الى فرض معاهدة تجارية جديدة، ساعدت هذه القوى ايضا على الحفاظ على المؤسسة الصينية الحاكمة بأن اشتركت في قمع ثورة تايبينغ. إذ اعتقدت بأن الانتصار في تايبينغ سيقود الى قيام اصلاحات وحكم مركزي في الصين، يكون اكثر مقاومة للتغلغل الغربي. ونتج عن هزيمة الصين في حرب ثانية مع الغرب سلسلة

معاهدات، وقعت في تينتسين مع بريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، مما زاد تدخل العالم الغربي في شؤون الصين. ونصت معاهدات تينتسين، بالاضافة الى امور اخرى، على حق المواطنين الأجانب في التنقل الى الداخل، وحق السفن الأجنبية في التجارة والتجول في نهر يانغ تسي، وفتح المزيد من موانىء المعاهدة، والمزيد من ممارسة السلطة القانونية الشاملة للقوى الاجنبية على مواطنيها المقيمين في الصين.

الامتيازات الاجنبية في الصين: اتسعت المعاهدات من هذا النوع بشكل عام على مر السنين لتسنح المزيد من الامتيازات الى الاجانب. بل ان المزيد والمزيد من الدول الغربية ـ بما في ذلك المانيا وايطاليا والدنمارك وهولندا واسبانيا وبلجيكا والنمسا ـ هنغاريا ـ استغلت الفرص الجديدة بتوقيع معاهدات من هذا النوع. ومع بداية القرن العشرين كان نحو تسعين ميناء صينيا قد فتح امام السيطرة الاجنبية. وفي حين احتفظت الحكومة الصينية بالسيادة الاسمية على هذه الموانىء، فان السلطة الحقيقية كانت في يد قوة واحدة او اكثر: ففي شانغهاي، مثلاً، كانت بريطانيا والولايات المتحدة تؤلفان بين مصالحهما لتشكلا «مستوطنة شانغهاي الدولية»* وفي معظم موانىء المعاهدات كانت الصين تؤجر مساحات كبيرة من الأرض للحكومات الاجنبية برسوم منخفضة. وكانت القنصليات في مناطق الامتيازات هذه تمارس السلطة القضائية على مواطنيها، الذين كانوا يتهربون بهذه الطريقة من قوانين الصين وضرائبها. وكان للمستوطنات الاجنبية قوات الشرطة وانظمة الضرائب الخاصة بها، كما وكانت تدير شؤونها بصورة مستقلة عن الصين ذات السيادة الاسمية.

ولم تكن هذه المستوطنات هي التدخل الاوحد في سيادة الصين. فبالاضافة الى ذلك اصبحت تجارة الافيون مشروعة اخيرا، وتم تخفيض الضرائب الجمركية بالقوة لتسهيل منافسة البضائع الغربية المستوردة، واخذت الزوارق الحربية الاجنبية تجوب انهار الصين في دوريات حراسة، ووضع الاجانب ضمن موظفي تحصيل الضرائب لضمان قيام الصين بدفع التعويضات التي فرضتها مختلف المعاهدات.

حاولت الحكومة الصينية ردا على هذه الاهانات ووسط تصاعد الشعور المعادي للاجانب، ادخال اصلاحات لتحديث وتطوير قوة كافية لمقاومة التدخل الاجنبي.

* Shanghai International Settlement.

واتخذت خطوات لاتقان العلم والتكنولوجيا الغربية، وإنشاء احواض سفن وترسانات سلاح، وبناء جيش واسطول اكثر فعالية. لكن هذه الاصلاحات لم تقطع شوطا بعيدا، إذ انها لم تتصد لجذور الضعف الصيني، أي التركيبة الاجتماعية والسياسية، بل أن هذه الاصلاحات جاءت في وقت متأخر جدا، بعد ان كانت الدول الاجنبية قد ركزت موطىء قدم قوي. كذلك من المحتمل ان هذه الاصلاحات لم تكن نابعة عن عزم صادق، فقد كان ثمة اتجاهان متعاكسان: احدهما الرغبة في السعي وراء الاستقلال، والثاني اعتماد اساسي على الدعم الاجنبي من قبل حكومة مانشو الضعيفة التي تحدق بها الثورات والمعارضة الداخلية.

سياسة الباب المفتوح: على اية حال لم تمنع المحاولات الأولية لتغريب المجتمع الصيني من داخله، وقوع المزيد من التغلغل الاجنبي. كما ان الثورة التي تلت ذلك في العام ١٩١١ لم تنجح في تحرير الصين من السيطرة الغربية. وازدادت مسرعة وتيرة التغلغل الاجنبي مع انتهاء القرن التاسع عشر تحت وطأة الامبريالية الجديدة. ودخلت المانيا في مسعى قوي للحصول على منطقة نفوذ، ودفعت اليابان وروسيا مطالبهما الاقليمية قدماً، وكان تغلغل الولايات المتحدة التجاري والمالي في المحيط الهادي في نمو سريع، فيما كانت قطع من الاسطول تجوب الانهار الصينية. لكن هذا الاهتمام الاجنبي المتنامي كان يمنع، في الوقت ذاته، التقسيم المباشر للصين. فقد كانت اية خطوة من قبل احدى القوى نحو التقسيم المباشر أو توسيع نطاق نفوذها بنسبة كبيرة تلقى معارضة قوية من القوى الأخرى. وأدى هذا بالتالي إلى سياسة الباب المفتوح التي دعت اليها الولايات المتحدة، والتي حددت أو قيدت الامتيازات الخاصة التي تتمتع بها أية قوة ازاء الأخرى. وأصبحت هذه السياسة مقبولة عموماً بعد ثورة البوكسر المعادية للأجانب في السنة ١٩١٠. ومع تمركز الجيوش الأجنبية التي أحضرت لقمع التمرد في حينه في شمال الصين، غدا الخطر الذي يهدد استمرار وجود الحكومة الصينية وخطر الحرب بين القوى الامبريالية حول حصتها في البلاد أعظم من أي وقت مضى. وساعد الاتفاق على سياسة الباب المفتوح على الحفاظ على حكومة محلية طيعة وعلى فرصة متكافئة للتجارة والتمويل والاستثمار عند الدول الأكثر تقدماً.

صعود اليابان كقوة استعمارية

كانت اليابان هي الدولة الاسيوية الوحيدة التي نجت من استعمار الغرب. وقد

حاولت الدول الغربية والولايات المتحدة «فتح الباب» ونجحت الى حد ما، لكن اليابان تمكنت من التخلص من هذا النوع من الخضوع، الرسمي او غير الرسمي، الذي استسلمت له بقية آسيا. والأهم من ذلك ان اليابان سارت على طريق التصنيع نفسه الذي سارت عليه اوروبا والولايات المتحدة. وبدلا من ان تخضع للاستعمار اصبحت هي احدى القوى الاستعمارية.

سعت اليابان منذ القدم الى تحاشي التدخل الاجنبي. ولسنوات طويلة لم يسمح سوى للهولنديين بامتلاك محطة تجارية اقتصرت على جزيرة ديشيما قرب ميناء ناكازاكي. ولم يسمح لأي اجانب آخرين باستخدام ارض اليـابان على الرغم من محاولة روسيا وفرنسا وانكلترا ذلك دون نجاح يذكر. وقد فرضت الولايات المتحدة اول تصدّع مهم في قيود السفر والتجارة اليابانية، وذلك في محاولة اميركية لضمان وتقوية مصالح ملاحتها في الشرق الأقصى. ولم يكن باستطاعة مدافع اليابان وسفنها التصدي للكومودور بيري في حملتيه البحريتين الاميركيتين على اليابان سنة **١٨٥٣** و**١٨٥٤**. وقد حاول اليابانيون حصر التجارة الغربية بميناءين، لانهم ادركوا مخاطر التغلغل الاجنبي من خلال مراقبتهم ما كان يجري في الصين، لكن اليابان وافقت سنة **١٨٥٨** على معاهدة تجارية كاملة مع الولايات المتحدة، تلتها معاهدات مماثلة مع هولندا وروسيا وفرنسا وبريطانيا. وقد سارت المعاهدات على نمط مألوف: فتح المزيد من الموانىء، ومنح الاجانب المقيمين في البلاد حقوقا اضافية كما في الصين، وتحديد رسوم التصدير والاستيراد مسبقا، بحيث زالت السيطرة التي كان يمكن ان تمارسها اليابان على تجارتها الخارجية.

وقد بذلت محاولات كثيرة لتفسير السبب الذي حال دون الاستيلاء على اليابان الضعيفة وتحويلها الى مستعمرة، او على الاقل دفعها على خطى الصين. وعلى الرغم من عدم وجود نظرية مقبولة كلياً، فهناك دون شك عاملان جوهريان. الأول هو ان الدول الغربية لم تتابع محاولاتها السيطرة على اليابان بالروح العدوانية نفسها التي تميزت بها محاولاتها في اماكن اخرى. ففي آسيا كانت مصالح القوى المتوسعة والاكثر عدوانية قد تركزت في الهند والصين والمناطق المحيطة بها مباشرة. وعندما برزت مصلحة اكبر في خرق محتمل لليابان في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كانت القوى البارزة

منشغلة بقضايا أكثر الحاحاً، مثل التمرد الهندي سنة ١٨٥٧، وثورة تاي بينغ، وحرب القرم، والتدخل الفرنسي في المكسيك، والحرب الأهلية في الولايات المتحدة. ولعل الغيرة الدولية لعبت ايضا دورا في ردع اي من القوى عن محاولة الفوز بسيطرة شاملة على البلاد. ومن الجهة الاخرى ادى خطر التدخل العسكري الاجنبي في اليابان نفسها، والأزمة التي حلت بمجتمعها التقليدي الاقطاعي، ونمو التجارة، وتململ الفلاحين الى صراع داخلي حاد على السلطة، واخيرا الى تغير ثوري في المجتمع، وبرنامج تحديث شامل أعطى اليابان القوة الاقتصادية والعسكرية لمقاومة الدول الاجنبية.

وكانت القوى المتعارضة في الحرب الاهلية اليابانية مصطفّة بين مؤيدي عائلة توكوجاوا، التي تتزعم مجتمعا اقطاعياً هرمياً صارما وبين مؤيدي الامبراطور ميئيجي، الذي كان بلاطه معزولا عن اي دور حكومي مهم. وبلغت الحرب الاهلية ذروتها العام ١٨٦٨ بالاطاحة بحكومة توكوجاوا واعادة حكم الامبراطور. وقد جلبت عودة ميئيجي ايضا جماعات مصالح جديدة الى مركز السلطة السياسية وادت الى اعادة توجيه التنمية الاقتصادية في اليابان في مسار مختلف كليا. وكان لب التغيير هو تدمير النظام الاجتماعي الاقطاعي التقليدي وبناء اطار سياسي واجتماعي واقتصادي ملائم للتصنيع الرأسمالي. واشتركت الدولة الجديدة بنشاط في هذا الانقلاب بأشكال مختلفة من المنح والضمانات للصناعيين النشطين، وبمساهمة مباشرة في الصناعات الاساسية كالسكك الحديدية وبناء السفن والمواصلات وصنع الآلات. وقابل تركز الامكانيات في القطاع الصناعي، اصلاحات اجتماعية ازالت القيود الاقطاعية وسارعت في وتائر التعليم العام كما شجعت اكتساب المهارات القادرة على استخدام التكنولوجيا الغربية. ولقد اهّل الاقتصاد المصنع الناتج عن ذلك اليابان لاحتلال مكانة في الحرب الحديثة والوقوف في وجه المنافسة الاقتصادية الاجنبية.

وهكذا وخلال فترة قصيرة لم تكتف اليابان بالسير في طريق التصنيع الداخلي على النهج الغربي، بل بدأت ايضا عدوانا خارجيا يشبه عدوان الدول الاوروبية. فتم في البداية الاستيلاء على الجزر المجاورة واستعمارها: جزر ريوكيو (بما في ذلك اوكيناوا)، وجزر كوريل، وجزر بونين، وهوكايدو. وكانت كوريا هي التالية في برنامج اليابان التوسعي، لكن معارضة القوى الاخرى اجلت تحويل كوريا الى مستعمرة يابانية.

ونتيجة السعي الى اكتساب نفوذ في كوريا دخلت اليابان حربا مع الصين في الفترة من ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥، اعترفت الصين في نهايتها بمصالح اليابان في كوريا وتنازلت لليابان عن تايوان والبسكادور ومنشوريا الجنوبية. وفي تلك اللحظة تدخلت القوى المنافسة لترغم اليابان على التخلي عن الاستيلاء على شبه جزيرة منشوريا الجنوبية. وفي حين عملت فرنسا وبريطانيا والمانيا على احباط طموحات اليابان الامبريالية، كان اكثر الصدامات مباشرة ما وقع مع روسيا بشأن كوريا ومنشوريا. واكتسبت اليابان اثر إلحاقها الهزيمة بروسيا في حرب سنتي ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ استئجار شبه جزيرة لياوتونج والجزء الجنوبي من جزيرة ساخالين، والاعتراف بأولوية مصلحتها في كوريا. ومع ذلك ادى ضغط بريطانيا والولايات المتحدة الى منع اليابان من تحقيق خطتها امتلاك منشوريا بشكل مباشر وكامل. ولكن لدى حلول مطلع القرن العشرين، كانت اليابان قد احتلت موقعا متميزا في ذلك الجزء من الصين، بالاضافة الى مستعمرات في كوريا وتايوان والجزر المجاورة، عبر التغلغل الاقتصادي والسياسي.

تقسيم افريقيا

عند بزوغ فجر القرن العشرين، كانت خريطة افريقيا تشبه الأحجية، إذ كانت معظم الحدود قد رسمت بأسلوب لعبة الأخذ والعطاء التي تمارس في وزارات خارجية القوى الاوروبية البارزة. لقد كان تقسيم افريقيا، وهي آخر قارة تم تقسيمها بهذا الأسلوب، نتيجة للامبريالية الجديدة اساساً. وقد تم باسلوب يلقي الاضواء الكاشفة على سماتها الرئيسية. ويجدر بنا بهذا الصدد ملاحظة توقيت وسرعة التسابق على افريقيا. فقبل العام ١٨٨٠ كانت المستعمرات المملوكة في افريقيا قليلة نسبياً ومقتصرة على المناطق الساحلية، في حين بقيت اجزاء كبيرة من الساحل ومعظم الداخل مستقلة. وبحلول العام ١٩٠٠، كانت افريقيا بأكملها تقريبا مقسمة الى اقاليم منفصلة تحكمها الدول الاوروبية. والاستثناءات الوحيدة هي ليبيريا، التي كانت تعتبر عموما تحت حماية الولايات المتحدة الخاصة، والمغرب، التي غزتها فرنسا بعد ذلك بسنين قلائل، وليبيا، التي استولت عليها ايطاليا بعد ذلك بقليل، بالاضافة الى الحبشة.

وكانت السمة الثانية للامبريالية الجديدة شديدة الوضوح ايضا. ففي افريقيا

قامت المانيا بأول محاولة هامة لدخول عضوية نادي القوى الاستعمارية: فقد اعلنت المانيا مطالبها في الحصول على اراض في جنوب غرب افريقيا وتوغو والكاميرون وجزء من ساحل افريقيا الشرقية مقابل زنجبار، وذلك في الفترة بين ايار (مايو) ١٨٨٤ وحتى شباط (فبراير) ١٨٨٥. كما دخلت دولتان اصغر قليلا، هما بلجيكا وايطاليا، صفوف القوى الاستعمارية، بل ان البرتغال واسبانيا عادتا مجددا الى النشاط في المطالبة بأراض افريقية. وادت زيادة عدد المشتركين في حد ذاتها الى زيادة سرعة الفتوحات. ومع اشتداد حدة المنافسة ازداد الاهتمام بالاحتلال الهادف الى استباق الآخرين، وتضاعف الاهتمام بالحجج العسكرية لاحتلال مناطق عازلة اضافية، كما نمت الحاجة الملحة الى اسواق خارجية محمية، في فترة كانت التجارة الحرة تتراجع لمصلحة التعرفة الجمركية الوقائية والممارسات التمييزية في المستعمرات كما في بلاد الوطن. ولم تتوفر الرغبة فقط في تقسيم هذه الكعكة الافريقية، بل توفرت الوسائل أيضا، فالبنادق التكرارية والمدافع الرشاشة - والأسلحة المتقدمة الأخرى منحت الجيوش الصغيرة التابعة للدول الفاتحة قوة فعّالة لالحاق الهزيمة بالجيوش الأكبر التابعة لشعوب افريقيا سواء المتقدمة تقنيا أو المتخلفة. كما أن البناء السريع للسكك الحديدية قدم وسائل التوطيد العسكري والسياسي والاقتصادي داخل القارة. ومع بناء السفن البخارية الجديدة، أصبح بالامكان إرسال الرجال والمواد إلى افريقيا بحجوم أكبر، وأصبح شحن المواد الخام والرجال من افريقيا بكميات كبيرة ممكنا ومربحا اقتصاديا، بعد أن كانت تكاليف الشحن بعض المنتجات باهظة جدا في أيام السفن الشراعية.

وكان التغلغل في شمال افريقيا المسلم معقدا بسبب الصراع بين القوى الاوروبية على السيطرة على البحر الابيض المتوسط من جهة، وبسبب السيادة التي كانت الامبراطورية العثمانية تمارسها الى حد ما على اجزاء كبيرة من المنطقة من جهة أخرى. وقد ساهمت التطورات على هذين الصعيدين في موجة التقسيم تجاه نهاية القرن التاسع عشر. اولا: كانت القوة العثمانية قد اخذت تضعف بشكل واضح. فالميزان العسكري مال بشكل حاسم لصالح الدول الاوروبية، وازداد اعتماد تركيا على القروض من مراكز رأس المال الاوروبية (في اواخر السبعينات من القرن الماضي كانت تركيا تحتاج الى نصف دخلها الحكومي لتسديد دينها الخارجي). ثانياً: ازدادت اهمية السيطرة على البحر الابيض المتوسط كثيراً بعد افتتاح قناة السويس العام ١٨٦٩.

كانت فرنسا هي الدولة الاوروبية الوحيدة التي ارست موطىء قدم أساسي في شمال افريقيا المسلم قبل الثمانينات من القرن الماضي. ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا منشغلة الى حد لا تستطيع فيه التدخل، استولى الفرنسيون على حصن الجزائر سنة ١٨٣٠. وبسبب من الثورات المتعددة بقي الجيش الفرنسي مشغولا في داخل الجزائر خمسين سنة اخرى قبل ان تسقط الجزائر بأسرها تحت الحكم الفرنسي. وفي حين كانت تونس ومصر تحظيان باهتمام كبير من القوى الاوروبية طوال الفترة التي كانت فيها فرنسا تستولي على الجزائر، بقي التغلغل في هذه الدول غير رسمي، واقتصر على التحركات الدبلوماسية والمالية. وكانت ايطاليا وفرنسا وبريطانيا قد اقرضت الى البايات الحاكمين في تونس مبالغ ضخمة للمساعدة على تفكيك العرى التي تربط بلادهم بتركيا. وادى عجز البايات عن تسديد الدين الخارجي في السبعينات الى إيفاد مفوضي تحصيل الدين من قبل الدائنين. وتم رهن عائدات تونس من اجل دفع الفوائد المترتبة على السندات غير المدفوعة. والحقيقة ان ضرائب الديون كانت تأتي في الدرجة الاولى في قائمة انفاقات دخل الحكومة. ورافق هذا زيادة الضغط على الشعب لجباية المزيد من الضرائب ونمو السخط الشعبي على الحكومة التي «باعت نفسها» للأجانب. وادى ضعف الفئة الحاكمة، مع خطر الثورة الشعبية او الانقلاب العسكري، الى فتح توسيع الابواب امام الاحتلال الرسمي على يد احدى القوى الاجنبية المهتمة. وعندما دلت تصرفات ايطاليا على انها قد تكون في طور الاستعداد للاستيلاء المباشر، استبقت فرنسا الامور بغزو تونس في العام ١٨٨١ ثم انهت فتحها بالحاق الهزيمة بالثورات التي عجّل هذا الاحتلال في تفجيرها.

الاوروبيون في شمال افريقيا

شابهت مسيرة خسارة مصر سيادتها بعض الشيء ما حدث في تونس: قروض مسهلة قدمها الاوروبيون، افلاس، زيادة السيطرة من قبل مفوضي الدَين الاجنبي، تغريم الفلاحين من اجل جباية الاموال لسداد الدَين، نمو حركات الاستقلال، واخيرا فتح البلاد عسكريا على يد قوة اجنبية. وفي مصر كانت المنافسة بين القوى الامبريالية، وخصوصا بين بريطانيا وفرنسا، ترجع الى مطلع القرن التاسع عشر، لكنها ازدادت حدة تحت ظروف الامبريالية الجديدة وبناء قناة السويس. وقد اكتسبت فرنسا مركزاً بارزاً في

مصر بسبب قيامها ببناء قناة السويس وتمويل الفئة الحاكمة. لكن مصالح بريطانيا ربما كانت اكثر إلحاحاً لأن قناة السويس شكلت صلة استراتيجية تربطها بامبراطوريتها وتجارتها الشرقية ومصالحها الاستعمارية الاخرى. ولقد ادت الثورة الوطنية الناجحة التي قادها الجيش المصري في الثمانينات من القرن التاسع عشر، الى تهديد مصالح كلتا القوتين. ولم تشترك فرنسا في التدخل العسكري لقمع الثورة بسبب انشغالها بالحرب في تونس وبمشاكل سياسية داخلية، في حين قامت بريطانيا بقصف الاسكندرية العام ١٨٨٢، وانزلت قواتها ومن ثم سيطرت على مصر. وبسبب عجزها عن ايجاد حكومة مستقرة متعاونة معها تقوم ايضا بدفع ديون مصر وتهتم ليس بقمع الثورة فقط بل ايضا بثورة المهدي القوية المعادية لمصر في السودان، تولت بريطانيا زمام الحكم في مصر بصورة كاملة.

وتم تقسيم باقي شمال افريقيا في مطلع القرن العشرين. وحاولت فرنسا في مناوراتها للاستيلاء على المغرب التي تحد مستعمرتها في الجزائر، ان تحصل على موافقة بقية القوى في معاهدات سرية وعلنية تمنح ايطاليا حرية التصرف في ليبيا، وتخصص منطقة نفوذ لاسبانيا، وتعترف بسيادة بريطانيا في مصر. لكن فرنسا لم تنتبه لطموحات المانيا، التي اصبحت تدعمها الآن بحرية وجيش قويان. وأدى التوتر الذي خلقته المانيا الى عقد مؤتمر دولي في الجيسيراس في العام ١٩٠٦، نتجت عنه مساومة قصيرة العمر، ضمنت اعترافا بمصلحة فرنسا الأعلى، واشتراك اسبانيا في الحفاظ على امن المغرب، واتباع سياسة الباب المفتوح بشأن تغلغل الدول الاخرى في اقتصاد البلاد. لكن سعي فرنسا الحثيث وراء مطالبها، مدعوماً باحتلال الدار البيضاء والأراضي المحيطة بها، سارع في احداث مواجهة خطرة، بلغت ذروتها في العام ١٩١١ عندما كانت القوات الفرنسية تقمع ثورة مغربية، وظهرت بارجة المانية امام اغادير في استعراض عضلات. وانهت التسويات التي تلت ذلك تقسيم شمال افريقيا على يد الدول الاوروبية: اخذت فرنسا نصيب الاسد في المغرب وأخذت المانيا مقابل ذلك جزءا كبيرا من الكونغو الفرنسي. واعطيت ايطاليا الضوء الأخضر لحربها مع تركيا بشأن السيطرة على طرابلس الغرب، وهي الخطوة الاولى في استيلائها النهائي على ليبيا، وتمكنت اسبانيا من توسيع محميتها في ساقية الذهب حتى حدود المغرب الجنوبية. وكانت هذه المبادلات السلمية نوعا ما التي اجرتها القوى المحتلة تختلف كثيرا عن الحروب الطويلة المريرة والمكلفة التي

كانت تشنها ضد السكان المحليين وحكام شمال افريقيا المسلم لتدعيم الحكم الاوروبي.

التسابق على المستعمرات في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تم تقسيم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مستويين: الاول: على الورق، وذلك في صفقات بين القوى الاستعمارية التي كانت تسعى للحصول على مستعمرات من اجل المستعمرات بحد ذاتها والى حد ما الى كسب اوراق جديدة في لعبة القوة بين الدول الاوروبية المتصارعة على السيادة في العالم. الثاني: في الميدان، أي في معارك الغزو ضد الدول والقبائل الافريقية وفي مواجهات عسكرية بين القوى المتنافسة ذاتها. ونتج عن هذه العملية، بالاضافة الى الدمار الذي خلفه الاستعمار، بؤرة مشاكل بقيت تلاحق الدول الافريقية حتى زمن طويل من حصولها على الاستقلال. فكثيرا ما كانت الحدود بين المستعمرات ترسم عشوائيا، دون اي اهتمام يذكر بالوحدة العرقية والروابط الاقتصادية الاقليمية وانماط الهجرة القبلية، أو حتى الحدود الطبيعية.

قبل بدء السباق على التقسيم، كانت ثلاث قوى اوروبية فقط هي فرنسا والبرتغال وبريطانيا ـ تملك اراضي في افريقيا الاستوائية، يقع معظمها في افريقيا الغربية ـ وكانت فرنسا فقط قد توغلت في الداخل على طول نهر السنغال. أما المستعمرات الفرنسية او دوائر النفوذ الأخرى فكانت على طول ساحل العاج وفي داهومي والغابون. وتمسكت البرتغال ببعض النقاط الساحلية في انجولا وموزامبيق وغينيا البرتغالية. وفي حين كان لبريطانيا عملياً محمية في زنجبار في شرق افريقيا، الا ان ممتلكاتها الفعلية كانت على الساحل الغربي في غامبيا وساحل الذهب وسيراليون، وجميعها محاطة بدول افريقية تملك من التنظيم والقوة العسكرية ما يكفي لجعل البريطانيين يترددون في القيام بالمزيد من التوسع. وفي تلك الاثناء كان المستكشفون ورجال الارساليات الدينية والتجار يمهدون الطريق لاحتلال قلب افريقيا الاستوائية. ولكن هذا التغلغل بقي واهيا حتى بناء السكك الحديدية ووصول السفن البخارية في الممرات المائية القابلة للملاحة التي مكّنت التجار الأوروبيين من السيطرة على التجارة في الداخل، ومكنت الحكومات الأوروبية من تدعيم فتوحاتها.

وما ان اصبحت الظروف ملائمة لادخال السكك الحديدية والسفن البخارية، حتى زاد التوتر بين الانكليز والفرنسيين عندما حاولت كل دولة توسيع دائرة نفوذها. ولما كان بالامكان في الموانىء غير الخاضعة للسيطرة، التهرب من الرسوم الجمركية، وهي مصدر الدخل الاول في المستعمرات، بدأت كلتا القوتين مد حدودهما الساحلية. وسرعان ما برزت مطالب متداخلة ونزاعات. وادى التغلغل التجاري في الداخل الى خلق المزيد من المنافسة، واطلق عملية ردود فعل متتابعة. اذ ازدادت حدة النزعة الى السيطرة الشاملة على مناطق الداخل، رداً على المنافسة الاقتصادية والحاجة الى الحماية من الدول الافريقية التي كانت تقاوم التدخل الاجنبي. وزادت حدة هذا الاندفاع للاستيلاء على ممتلكات افريقية بسبب دخول متسابقين جدد في السباق على المستعمرات، اثر تخوف هؤلاء من إمكانية استبعادهم نهائيا.

ولعل اهم المحفزات على الجري وراء المستعمرات جنوب الصحراء الكبرى كان قيام ملك بلجيكا، ليوبولد الثاني، بفتح حوض الكونغو، ونشاطات المانيا الحثيثة لضم أراض على الساحلين الشرقي والغربي. وعندما بدأت سرعة الركض وراء المستعمرات تتزايد، اجتمعت ١٥ دولة في برلين في العام ١٨٨٤ في مؤتمر افريقيا الغربية، الذي اكتفى بوضع القواعد الاساسية لعملية السعي الحثيث لامتلاك المستعمرات التي تلت المؤتمر. وقد اعترف المؤتمر ايضا بدولة الكونغو الحرة التي يحكمها الملك ليوبولد، مع الاصرار على فتح الانهار في حوض الكونغو امام التجارة الحرة. واثر ذلك استولى الملك انطلاقاً من قاعدته في الكونغو على اقليم كاتانغا الغني بالمعادن، وحوّل كلا الاقليمين الى بلجيكا العام ١٩٠٨.

وفي غرب افريقيا،ركزت ألمانيا جهودها على تدعيم ممتلكاتها في الكاميرون، في حين اندفعت بريطانيا وفرنسا إلى الشمال والشرق من قواعدهما: فركّزت بريطانيا على منطقة النيجر، مركز نشاطاتها التجارية، في حين توجهت فرنسا نحو الوصول الى ممتلكاتها عند بحيرة تشاد، ضمن مخطط شامل لبناء امبراطورية من الأراضي المتصلة من الجزائر الى الكونغو. وتم الوصول الى الحدود النهائية بعد ان هزم البريطانيون الاشانتيين واتحاد الفانتي ومملكة ابوبو والفولانيين وغيرهم. وكسب الفرنسيون حروبا ضد مملكة الفون والطوارق والماندنجو، وغيرها من القبائل المقاومة.

وكسبت فرنسا نصيب الاسد في الحدود التي ارستها الفتوحات والاتفاقات بين الفاتحين فبالاضافة الى توسيع ممتلكاتها الساحلية السابقة، نالت فرنسا غرب افريقيا الفرنسية وافريقيا الاستوائية الفرنسية، في حين انتزع البريطانيون مستعمرتهم في نيجيريا.

وفي افريقيا الوسطى، خصت المنافسات بين القوى الاستعمارية بشكل اساسي بريطانيا والبرتغال وجمهورية ترانسفال الافريقية الجنوبية ومستعمرة الكاب التي تدعمها بريطانيا والمانيا. وحفزت احلام الثراء الناتجة عن اكتشاف الماس في جريكوالاند الغربية واكتشاف الذهب في ماتابيله لاند الاندفاع نحو امتلاك المستعمرات بشكل كبير. وتوقع سيسل رودس (رئيس شركة جنوب افريقيا البريطانية) وغيره من المستثمرين، الذين شجعتهم هذه الاكتشافات، العثور على الذهب والنحاس والماس في المناطق المحيطة بترانسفال، ومن بينها بيتشوانالاند، وماتابيلهلاند، وماشونالاند وترانس زامبيزيا. وفي الصراع الذي تلا ذلك، والذي حمل معه هزيمة شعبي نبيلي وشونا، سيطرت بريطانيا من خلال شركة جنوب افريقيا البريطانية على بيتشوانالاند وعلى المناطق التي أطلق عليها فيما بعد اسم روديسيا ونياسالاند. وفي الوقت ذاته، تحركت البرتغال إلى الداخل للاستيلاء على مستعمرة موزامبيق. ومن الواضح أن التنافس بين القوى الأعظم، خاصة قلق المانيا وفرنسا من توسع الحكم البريطاني في افريقيا الوسطى، هو الذي مكن البرتغال الضعيفة من تنفيذ رغبتها في انغولا وموزامبيق.

تم التوصل الى معظم الحدود في افريقيا الشرقية عبر تسويات بين بريطانيا والمانيا، الدولتين المتنافستين الرئيسيتين في المنطقة. وفي الاتفاقية الانجلو ـ المانية في العام ١٨٨٦، تم تحديد مناطق نفوذ خاصة في منطقة الاحتكاك الاولى ـ زنجبار، حيث كانت بريطانيا تسيطر بحكم الامر الواقع على السلطنة، وعلى ما اصبح يعرف فيما بعد باسم تانجانيقا، وحيث كان الاستعمار الألماني آخذاً في الانتشار. ولكن مع اقتراب السيطرة الالمانية من بحيرة فكتوريا، حيث منابع نهر النيل، ادركت بريطانيا ما يحمله هذا من احتمالات لتهديد حكمها في طرف النيل الآخر في مصر. وارسلت شركة افريقيا الشرقية البريطانية الامبراطورية الكابتن (فيما بعد اللورد) فريدريك لوجارد وقواته الافريقية للاستيلاء على بوجاندا عند الشاطىء الشرقي لبحيرة فكتوريا. وتم التوصل إلى تقسيم نهائي للمنطقة التي رغبت فيها القوتان في المعاهدة الانجلو ـ المانية الشاملة في العام ١٨٩٠. فبناء على هذه المعاهدة حصلت بريطانيا على ما أصبح يعرف فيما بعد

باسم أوغندا . كما حصلت على اعتراف بمصلحتها العليا في زنجبار وبمبا ، مقابل التنازل عن جزيرة هيلجولاند الاستراتيجية في بحر الشمال وعدم التدخل في استيلاء المانيا على تنجانيقا ورواندا وأوروندي ، التي تقطن فيها قبائل كاراجوي وهايا . وبدأت بريطانيا ، في نطاق تدعيمها لسيطرتها على أوغندا ومقدراتها ، في بناء سكة حديد افريقية شرقية تصل إلى الساحل ، وأنشأت محمية شرق افريقيا (كينيا لاحقا) في المنطقة التي كان سيبنى فيها خط السكة الحديد .

وتركّزت المنافسة في شمال شرق افريقيا بين الفرنسيين والانكليز على السيطرة على اعالي النيل . فكماذكرنا سابقا ، ساد اعتقاد عام بأن السيطرة على مياه النيل ستحدد في النهاية هوية القوة المسيطرة على مصر . وكانت القوة الاوروبية الثالثة في المنطقة، وهي ايطاليا، قد استقرت في طرفي اثيوبيا، في منطقة على البحر الاحمر اطلق عليها الايطاليون اسم اريتريا، وفي الصومال الايطالية بمحاذاة المحيط الهندي . وادى اندفاع ايطاليا نحو الداخل الى نشوب الحرب مع اثيوبيا وهزيمة ايطاليا على ايدي الجيش الاثيوبي في عدوة في العام ١٨٩٦ . وكانت اثيوبيا، المحاطة بالجيشين الايطالي والبريطاني، قد استعانت بالمستشارين الفرنسيين وادى الانتصار الفريد لدولة افريقية على جيش اوروبي الى تقوية النفوذ الفرنسي في اثيوبيا، مما مكن فرنسا من شن حملات عسكرية من اثيوبيا، وكذلك من الكونغو، لتثبيت موطىء قدم لها في اعالي النيل . وانتهى السباق الذي تلا ذلك بين الجيشين الفرنسي والانكليزي في مواجهة في الفاشودة العام ١٨٩٨، حيث تمتع الجيش الانكليزي بالموقع الأقوى .وتم تجنب الحرب الموشكة في تسوية انهت تقسيم المنطقة : فقد تقرر ان تتولى بريطانيا . ومصر بشكل مشترك حكم شرق السودان، في حين حصلت فرنسا على بقية السودان من الكونغو وبحيرة تشاد حتى دارفور.

وادى دخول المانيا الى جنوب افريقيا عبر غزو جنوب غرب افريقيا واحتلالها الى تدفق النشاط الاستعماري البريطاني في تلك المنطقة، وتمثل هذا بشكل خاص في فصل باسوتولاند (ليسوتو) كمستعمرة تابعة للتاج البريطاني، عن مستعمرة الكاب، وضم زولولاند. لكن الشوكة المغروسة في جانب المصالح البريطانية كانت استقلال ترانسفال، الغنية بالذهب، وذات المطامح الذاتية بالتوسع والمنطقة المحتملة للتسلل الألماني . وهكذا قامت لندن، واثقة من تفوقها في الفاشودة وانطلاقاً من الروح الاستملاكية التي تحلت به الامبريالية الجديدة، باستفزاز البوير، فاندلعت الحرب بينها

من ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢. وانتهت الحرب بسيادة بريطانيا على الترانسفال، وعلى دولة افريكانز أورانج الحرة.

الحرب العالمية الاولى وفترة ما بين الحربين
(١٩١٤ ـ ١٩٣٩)

إعادة تقسيم المستعمرات بعد الحرب

سيراً على الطريق المألوف في تقسيم الأراضي الاجنبية في وزارات القوى العظمى، قام المنتصرون في الحرب العالمية الاولى ـ باستثناء الولايات المتحدة، التي سعت الى تقوية نفوذها في المجتمع الدولي عبر استراتيجية مستقلة ـ فتقاسموا المستعمرات التي كانت في حوزة الدول المهزومة. وارغمت المانيا على التخلي عن ممتلكاتها عبر البحار في معاهدة فرساي ١٩١٩. وكانت مستعمرات تركيا قيد التقسيم حتى قبل ان تتخلى رسمياً عن مطالبها في معاهدة لوزان ١٩٢٣. واتخذ اعادة توزيع المستعمرات شكل الانتداب ضمن المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم، التي عهدت عصبة الامم بموجبها مسؤوليتها الدولية في حكم هذه الأراضي الى دول معينة.

وتم انشاء ثلاث درجات من الانتداب:

١) انتدابات الدرجة«أ»، الخاصة بالمناطق التي كانت سابقا ملك الامبراطورية التركية، والتي كان يتوقع ان تصبح مستقلة في المستقبل القريب. وبموجب هذا الترتيب عينت فرنسا قوة منتدبة في سوريا ولبنان، وبريطانيا في العراق وفلسطين وشرق الأردن.

٢) انتدابات الدرجة «ب»، وأنشئت كمستعمرات نموذجية، لكنها ظلت مستقلة اداريا عن المستعمرات القائمة ووضعت في هذه الفئة الأقاليم الافريقية باستثناء جنوب غرب افريقيا: فقسمت توغو والكاميرون بين فرنسا وبريطانيا، ومنحت تنجانيقا الى بريطانيا، ورواندا ـ اوروندي الى بلجيكا.

٣) انتدابات درجة «ج»، وفرضت على جنوب غرب افريقيا (التي منحت الى اتحاد جنوب افريقيا)، وعلى جزر المحيط الهادي (قسمت بين بريطانيا واستراليا ونيوزيلندا واليابان). وكان للمالكين الجدد في هذه الانتدابات الجديدة الحرية في دمج الأراضي التي حصلوا عليها كما يشاؤ ون.

ظهور حركات الاستقلال

بينما كانت القوى الكبرى تتابع نشاطاتها في اعادة التقسيم، انتشرت موجة من حركات الاستقلال الوطنية عبر العالم الاستعماري. لتؤثر على الشؤون الاستعمارية ولتقود في النهاية الى زوال الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. وفي حين كان القمع الاجنبي قد زرع وغذّى بذور القومية، فقد رفعت الحرب العالمية الاولى والتطورات المتعلقة بها حدة الوعي القومي، وشجعت على ظهور اشكال جديدة من حركات الاستقلال. وقد شجع هذا التيار في العالم العربي خاصة التناقض بين الانتداب المفروض وبين وعود الاستقلال التي منحها الحلفاء اثناء الحرب مقابل الدعم على الجبهة التركية. وسرعان ما اتضح ان الحلفاء كانوا يقتسمون الامبراطورية التركية فيما بينهم في الوقت نفسه الذي كانت تمنح فيه هذه الوعود. وبالاضافة الى ذلك، فان وعد بلفور البريطاني في العام ١٩١٧ والانتداب الذي فرضته عصبة الامم على فلسطين ١٩٢٢ - وكلاهما تم التفاوض عليه خلف ظهور العرب - اعلنا عن الرغبة في تخصيص فلسطين وطناً قومياً يهودياً، مما زاد من الهاب مشاعر القومية العربية مع رفع آمال اليهود في الوقت ذاته، وكانت احدى نتائج الحركات القومية النامية في الشرق الاوسط استقلال مصر ١٩٢٢، والعراق ١٩٣٢*، رغم ان المعاهدات التي تم بموجبها استقلال هذه الدول اشترطت استمرار الوجود العسكري والنفوذ البريطانيين. كما ان منح الاستقلال المحدود لم يؤثر على مكانة بريطانيا المسيطرة في الشرق الاوسط او على قدرتها في الحصول على حصة الاسد الكبرى من احتياطي النفط في المنطقة.

---

* رغم أن الحماية البريطانية على مصر ألغيت في العام ١٩٢٢، الا أنه لا يمكن اعتبار أن مصر استقلت الا في السنة ١٩٥٤، عندما تم توقيع اتفاقية مع بريطانيا تم بموجبها سحب كافة القوات المسلحة البريطانية من الأراضي المصرية. كذلك بدأ استقلال العراق الفعلي في العام ١٩٤٧ مع جلاء القوات البريطانية نهائياً.

وكانت الثورة الروسية ١٩١٧ ، حافزاً آخر من الحوافز الكبرى ذات العلاقة بالحرب [العالمية الأولى] التي غذت الموجة الجديدة من القومية . فقد ألهبت هذه الثورة مخيلة الجماهير المستعمرة ، خاصة في آسيا . إذ أبرزت للعامة أن باستطاعتهم الثورة وإدارة شؤونهم بأنفسهم على الرغم من معارضة القوى الامبراطورية . واكتسب أهمية خاصة إعلان الاتحاد السوفياتي معاداته للامبريالية ورفض الامتيازات الامبريالية ، وفتح أرشيف القياصرة لكشف عمليات المفاوضات السرية ، ففي بيان كاراخان الموجه إلى الشعب الصيني في العام ١٩١٩ ، عرض البلاشفة إعادة الأراضي التي انتزعها النظام القيصري من الصين ، والتخلي عن المطالب المتعلقة بتعويضات عصيان البوكسر (١٩٠٠) والتخلي عن امتياز تمتع الرعايا الروس بحقوق خاصة خارج بلادهم . وكان مثال نيل جنوب ايرلندا الاستقلال وخلق دولة ايرلندا الحرة المستقلة ١٩٢٣ ، ذا تأثير أيضاً وإن كان أقل أدرامية .

لكن هذه العوامل الخارجية لم تخلق المد القومي بقدر ما اعطت الرغبة القوية عند الشعوب المستعمَرة لتحرير ذاتها من الاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي دفعاً جديداً. وانبثت القومية في اماكن عديدة ثورات نشيطة، واشكالاً عديدة من الحركات السياسية والنقابية في اماكن اخرى. ففي المغرب استمرت الثورة التي قادها عبد الكريم طوال الحرب العالمية الاولى وحتى العام ١٩٢٦. وفي جاوة وسومطرة وقعت انتفاضة فاشلة قادها الشيوعيون ضد الحكم الهولندي في اواسط العشرينات. وفي افريقيا الاستوائية، كثيراً ما ارتدى رفض الاستعمار والصراع من اجل الحرية رداء الدين وقيام الطوائف الانفصالية بجمع اتباع كثيرين مناضلين. وسواء في التنظيمات الدينية أو العلمانية كانت الانتفاضات ضد الحكام وضد مساوىء معينة، مثل التجنيد وفرض الضرائب والسخرة، تندلع في اوقات مختلفة في الكونغو البلجيكي والسودان الفرنسي، وجنوب نيجيريا وليبيريا وفولتا العليا ومناطق اخرى. وبدأت الثورة الشيوعية الصينية في اواخر العشرينات. ولم يتطور حزب المؤتمر الوطني الهندي ليصبح منظمة جماهيرية حقيقية، قائمة على العصيان المدني للسلطات البريطانية، الا بعد الحرب العالمية الاولى.

اعادة رسم التحالفات بين القوى الاستعمارية

علاوة على اعادة تقسيم مستعمرات الدول المهزومة، احدثت الحرب العالمية

الاولى ايضا تغيرات في المواقع النسبية للمنتصرين في العالم الاستعماري. وابرز الامثلة على هذا الصعيد كان صعود الولايات المتحدة بالنسبة الى بريطانيا. فمع نمو القوة البحرية الاميركية واليابانية، خسرت بريطانيا بسرعة موقعها المسيطر على البحار، خصوصا في المحيط الهادي. وادى هذا التغير ايضا الى مضاعفة النفوذ الاميركي في كندا واستراليا. ولقد سمح ضعف الاقتصاد البريطاني خلال الحرب والمترافق مع تقوية وضع الولايات المتحدة المالي كممول رئيسي للحلفاء، للولايات المتحدة بأن تصبح بسرعة ابرز الاسواق الرأسمالية، وان توسع نشاطاتها المصرفية الدولية واستثماراتها الخارجية، وان تنافس بريطانيا على احتياطي النفط في العالم ايضاً.

وكانت الولايات المتحدة قد بدأت قبل الحرب بفترة طويلة في زيادة نفوذها في اميركا اللاتينية، وخصوصاً في اميركا الوسطى، حيث اصبحت كوبا وجمهورية الدومينيكان وبنما ونيكاراغوا وهايتي محميات اميركية بالفعل بواسطة التدخل العسكري والاحتلال. وبدءاً بالانقطاعات التي احدثتها الحرب في انماط التجارة والاستثمار، اخذت اميركا اللاتينية تدخل أكثر فأكثر، خلال السنوات الفاصلة بين الحربين الاولى والثانية، في المدار السياسي والاقتصادي الاميركي، بدلاً من البريطاني.

وقدمت الحرب العالمية الاولى كذلك الى اليابان فرصاً جديدة لدفع طموحاتها الامبراطورية قدماً. ففي العام ١٩١٥، بينما كانت الحرب لا تزال مستعرة في اوروبا، قدمت اليابان الى الصين واحدا وعشرين مطلبا، كانت، في حال قبولها، ستضع الصين تحت السيطرة اليابانية الفعلية. وقد ادى الضغوطات الاميركية والبريطانية الى تعديل هذه المطالب، لكن اليابان فرضت على الصين فعلا معاهدات منحتها تفوقا على الدول الاجنبية الاخرى في تلك البلاد. كما استغلت اليابان هذا الموقع المتميز فاجتاحت منشوريا في العام ١٩٣١ وانشأت حكومة عميلة هناك. وجاءت الخطوة التالية في اندفاع اليابان الى الهيمنة في آسيا وإنشاء «مجال الازدهار المشترك في شرق آسيا الأكبر» في حربها لفتح الصين، مما شكّل حافزاً قوياً لدى الحركات الثورية والقومية في الصين. وقد بدأت هذه الحرب في العام ١٩٣٧ ودامت حتى هزيمة اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية.

واتى دافع اضافي للعدوان التوسعي في اثناء السنوات الفاصلة بين الحربين من

الدولتين الفاشيتين الاوروبيتين في وسط الازمة الاقتصادية العظيمة في الثلاثينات. فقد كانت مطالب استعادة مستعمرات المانيا السابقة تبرز من حين الى حين بين قادة «جمهورية فايمار» لكنها لم تصبح سمة مركزية لسياسة الحكومة حتى استلام النازيين السلطة. ورغم ان البرنامج النازي ابرز هذا الهدف، إلا ان استراتيجية الفتوحات تركزت اولا على بناء امبراطورية في وسط اوروبا وشرقها. اما نظام بينيتو موسوليني فقد استغل الالتباسات والتحالفات المتغيرة بين القوى الاوروبية ليوسع الامبراطورية الايطالية في شمال شرق افريقيا. وفي السنة ١٩٣٥ غزا الجيش الايطالي اثيوبيا، وهي عضو زميل في عصبة الامم، وتلا النصر العسكري عملية ضم اثيوبيا في السنة التالية.

آثار الحرب العالمية الثانية

زوال الاستعمار

في حين كان الاستعمار لا يزال صاعداً في السنوات الفاصلة بين الحربين، ادت الحرب العالمية الثانية لا الى قومية اقوى وافضل تنظيماً فحسب، بل الى تحوّل كامل في الاتجاهات التوسعية التي شهدتها القرون السابقة. فقد بدأت الآن جميع الامبراطوريات الاستعمارية السابقة تتقلص، وتحل محلها مجموعة من الدول الحديثة المستقلة سياسيا. ومن الأمثلة على هذا الاختلاف، التباين بين مؤتمرات عموم افريقيا التي عقدت في اعقاب الحربين الاولى والثانية على التوالي. وقد ضمت المؤتمرات الأفارقة والمتحدرين من أصل افريقي في القارات الأخرى. فمؤتمر عموم افريقيا الثاني الذي عقد في باريس في العام ١٩١٩، ناشد الحلفاء الذين كانوا مجتمعين في الوقت ذاته في مؤتمر فرساي للسلام زيادة تمثيل الأفارقة في حكومات المستعمرات، والغاء الرق والسخرة، وادخال اصلاحات اخرى على الحكم الاستعماري القاسي. وعلى شكل مغاير تماماً، تبنى مؤتمر عموم افريقيا الخامس، الذي عقد في مانشستر العام ١٩٤٥، قرارات تطالب بانهاء جميع اشكال الامبريالية الاقتصادية والسياسية، ودعا الى استخدام القوة لتحقيق استقلال افريقيا في حالة فشلت جميع الوسائل الأخرى. ولم تكن هذه تهديدات فارغة، اذ كانت الأحزاب السياسية الجماهيرية قد بدأت تظهر في افريقيا الاستوائية، وهي افضل

تنظيما، واكثر راديكالية، واكثر صدامية من السابق. وبالاضافة الى ذلك اصبح باستطاعتها الآن الاستعانة بجنود افريقيا السود ذوي الخبرات الميدانية والمعرفة بالأسلحة المعقدة التي اكتسبوها خلال مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية.

واهتز النظام الاستعماري في آسيا والمحيط الهادي نتيجة احتلال اليابان عدة ممتلكات اوروبية في ذلك الجزء من العالم، وقيام حركات مقاومة لهذا الاحتلال من قبل السكان المحليين. والى جانب الحروب الرئيسية التي شنها الشيوعيون والوطنيون الصينيون ضد اليابان، كسبت المقاومة الشعبية المسلحة زخما في الهند الصينية واندونيسيا وبورما والفيليبين. وحتى في الاماكن التي لم يكن فيها احتلال ياباني، نمت ارادة الشعوب المستعمرة في المقاومة اثر ضعف قبضة الدول الأم في المستعمرات بسبب انشغالها في صراع حياة او موت مع دول المحور. وهكذا، وعلى سبيل المثال، كانت الهند لدى نهاية الحرب على حافة الثورة ضد بريطانيا الضعيفة التي لم يعد بامكانها السيطرة على امبراطوريتها كما في السابق، بعد ان تبددت بحدة قوتها البحرية. ولم يعد باستطاعة بريطانيا خلق القوة الجوية الحديثة وحاملات الطائرات والقواعد الجوية الضرورية للدفاع عن امبراطوريتها التي تمتد في جميع أرجاء الكرة الأرضية، بسبب استنزاف الخزينة البريطانية أيضا. كما لم يعد باستطاعة بريطانيا استخدام قوات من المستعمرات للحفاظ على القانون والنظام، نظرا للهيجان الذي كان يدور في المستعمرات. وسرعان ما كانت قيود ونقاط ضعف عملية مشابهة تصيب قوى استعمارية أخرى أيضا: فرنسا، وهولندا، وبلجيكا.

أما الدولة الوحيدة التي احتفظت بقوة كافية في نهاية الحرب لمحاولة الحفاظ على النظام الاستعماري القديم، فقد شقت طريقا صعبا وسط تيارات متعارضة. إذ كانت الولايات المتحدة مهتمة في الوقت ذاته بأمور عدة:

١) اعادة بناء الدول الاوروبية الغربية كحلفاء في الصراع ضد الاتحاد السوفياتي.

٢) محاربة الثورات الاجتماعية التي يمكن ان توصد الباب في وجه تجارة الولايات المتحدة واستثماراتها.

٣) توسيع مجال نفوذها في المناطق ذاتها التي كان حلفاؤها يسيطرون عليها مسبقا.

٤) تقليل النفوذ الذي يمكن ان يحققه الاتحاد السوفياتي عبر دعمه حركات التحرر المعادية للاستعمار.

وقد عملت هذه الدوافع والأهداف المعقدة على زيادة حدة الحروب الامبريالية ضد حركات التحرر من الاستعمار بعد الحرب، في حين سهلت الانتقال الى الاستقلال السياسي، احياناً اخرى.

وفي التحليل النهائي، فان تفسير موجة زوال الاستعمار التي اعقبت الحرب العالمية الثانية يكمن في تفاعل العناصر الثلاثة التالية:

١) اعادة تحالف القوة العالمية، وبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ماردين قائدين.

٢) تدهور قدرة القوى الاستعمارية القديمة في الحفاظ على كامل امبراطوريتها الواسعة الامتداد.

٣) تطور حركات الاستقلال والمقاومة لتصبح قوتها كافية لفرض مطالبها في دولة تلو الاخرى.

واذا كان بالامكان اصدار تعميم آخر، فهو ان الانتقال الى الاستقلال جاء اسرع واقل سفكا للدماء حيث كانت الدولة الأم اكثر ثقة بأنها تسلم السلطة الى حكومات ستظل تدور في فلكها الاقتصادي والسياسي. ووقعت اطول الحروب واكثرها حدة في المناطق التي كانت فيها حركات الاستقلال ليست وطنية فحسب بل وثورية ايضا، اي حيث كان يمكن ان يؤدي الاستقلال الى مصادرة الاستثمارات الاجنبية. وقطع العلاقات الاقتصادية مع الدولة الام سابقا، وربما الى الانتقال الى فلك دولة اشتراكية. ويجب ان يضاف الى هذا تأثير مهم آخر وهو الدور الذي لعبته التجمعات الكبيرة من المستوطنين البيض في زيادة حدة الصراع ضد التحرر الوطني، كما في الجزائر، وفي قطع الطريق امام انتقال السلطة الى السكان المحليين، كما في روديسيا الجنوبية.

وكانت اولى الدول التي كسبت استقلالها، سواء اثناء الحرب ام بعدها، هي

الفيليبين (١٩٤٦)، حيث كانت الولايات المتحدة تعد بالاستقلال منذ زمن طويل، ولبنان (١٩٤١)، وسوريا (١٩٤١) والاردن (١٩٤٦)* وجميعها كانت تحت الانتداب. اما الجزء الذي بقي تحت الانتداب في الشرق الاوسط، اي فلسطين، فانه لم يحصل على السيادة حتى العام ١٩٤٨، لأن التقسيم الذي فرض على هذه البلاد حمل بذور حرب عربية - يهودية ،نتج عنها التقسيم الفعلي لفلسطين، الذي تم بشكل اساسي بين الأردن (شرق الاردن سابقا) ودولة اسرائيل الجديدة.

وعندما تمت صياغة ميثاق الامم المتحدة، كان من المتوقع وضع سائر انتدابات عصبة الامم، باستثناء تلك التي في الشرق الاوسط، تحت وصاية تتولى الامم المتحدة ترتيبها. لكن جمهورية جنوب افريقيا رفضت التخلي عن سيطرتها على جنوب غرب افريقيا. وأعلنت الأمم المتحدة في العام ١٩٦٨ أن جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) وضعت تحت إشراف الأمم المتحدة المباشر، لكنها بقيت مستعمرة تابعة لجمهورية جنوب افريقيا. أما باقي البلاد التي كانت تحت الانتداب، بما في ذلك الانتداب الياباني، والمستعمرات الايطالية، فقد منحت الاستقلال أو أصبحت تحت وصاية الأمم المتحدة، ولدى حلول العام ١٩٧٣ كان عدد المناطق الاحدى عشرة التي كانت في الأصل تحت وصاية الأمم المتحدة قد تقلص إلى اثنين: غينيا الجديدة، وتديرها استراليا، وجزر المحيط الهادىء الواقعة تحت سيطرة الولايات المتحدة.

وحصلت ممتلكات بريطانيا في آسيا على الاستقلال بعد الفيليبين والشرق الاوسط. وكان الجيش الوطني في بورما قد ثار على الاحتلال الياباني، كما كان من الواضح ان الشعب يتوقع الحرية بعد هزيمة اليابان. وقد اثارت مماطلة بريطانيا اضراباً واسع الانتشار في العام ١٩٤٦، وفي ١٩٤٨ كانت بورما قد نالت الاستقلال. واصبحت سيلان عضواً مستقلا في الكومنولث البريطاني في السنة ذاتها. وبدأت الخطوات نحو الاستقلال في الهند في وسط الحرب عندما هددت القوات اليابانية بورما والهند الشرقية، واخذت بريطانيا التي كانت في حاجة ملحة، تطلب مساعدة فعالة من الهنود. ورفض الوطنيون الهنود العرض البريطاني للحصول على وضع الدولة المستقلة في الكومنولث في العام ١٩٤٢، بوصفه غير كافٍ وخطراً لأنه يحث على فكرة تقسيم

---

* أعلن انتهاء الانتداب على سوريا ولبنان من قبل السلطات العسكرية في العام ١٩٤١. الا أن استقلال هذه الدول لم يتحقق حتى انسحاب جميع القوات الأجنبية في العام ١٩٤٦.

الهند. وعندما جاء الاستقلال اخيرا في العام ١٩٤٧، كانت شبه القارة مقسمة بالتأكيد، تحت الاشراف البريطاني، بين الهند وباكستان، مما تسبب في هجرة اعداد هائلة من المسلمين الذين هربوا الى الباكستان والهندوس الذين هربوا الى الهند. ولم تعط الشعوب المستعمرة فرصة دعوة مؤتمراتها لتخطيط انظمتها السياسية الخاصة بها سواء في الهند ام في الممتلكات البريطانية في افريقيا والهند الغربية بعد ذلك. وقد عملت السلطات الاستعمارية كل ما في وسعها اثناء عملية نقل السلطة من اجل ابقاء الدول الجديدة في اطار المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية القائمة للدولة الام السابقة. فالملايو مثلا لم تنل استقلالها حتى العام ١٩٥٧، بسبب التورط البريطاني في القضاء على ثورة قادها الشيوعيون واستمرت ثماني سنوات.

وسيطرت الثورات والحروب على التطورات الوطنية في بقية آسيا. ومع انشاء جمهورية الصين الشعبية، ١٩٤٩، بعد سنوات كثيرة من الحرب الأهلية والحرب ضد الغزو الياباني. ازيلت جميع مظاهر الامبريالية من تلك البلاد باستثناء مستعمرة هونغ كونغ البريطانية، ومستعمرة ماكاو البرتغالية، ومجال النفوذ الاميركي في تايوان. وحاولت هولندا، بمساعدة من القوات البريطانية، اعادة احتلال اندونيسيا عندما غادرتها القوات اليابانية، لكنها لم تتمكن من ذلك خلال اربع سنوات من الحرب ضد جمهورية اندونيسيا، التي نالت استقلالها الكامل في العام ١٩٤٩. كذلك لم تنجح فرنسا في محاولة استعادة الهند الصينية. فقد افرزت الحرب ضد اليابان جيشا وطنياً قوياً وحركة تحرر في الهند الصينية كانت تهدف بالاضافة الى انجاز الاستقلال الوطني، الى احداث تغييرات اقتصادية واجتماعية اساسية. وبعد تسع سنوات من الحرب الكثيفة على نطاق واسع، عانى الجيش الفرنسي، الذي كان يتلقى مساعدة اقتصادية ومعنوية هائلة من الولايات المتحدة، هزيمة كبرى ابرزها في ديان بيان فو. وتم التوصل الى اتفاقية في مؤتمر السلام الدولي في جنيف في العام ١٩٥٤، تم بموجبها الاعتراف باستقلال لاوس وكمبوديا وفيتنام. اما بالنسبة لفيتنام، فقد رسم خط تقسيم عسكري عند خط العرض ١٧ تقريبا لتسهيل الهدنة وشق الطريق امام الانتخابات تحت اشراف بعثة دولية لتوحيد المنطقتين الشمالية والجنوبية. وقررت فيتنام الجنوبية، حيث اصبح نفوذ الولايات المتحدة سائدا، عدم السير في انتخابات التوحيد التي تقرر اجراؤها في تموز (يوليو) وفق اتفاقية جنيف. وتبع ذلك تمرد في فيتنام الجنوبية، ودعم اميركي عسكري ضخم لحكومة

فيتنام الجنوبية وهجمات جوية ضخمة على فيتنام الشمالية، الى ان تم التوصل الى وقف اطلاق النار في العام ١٩٧٣.

اما في شمال افريقيا فقد بدأ تحقيق الاستقلال في الخمسينات: ليبيا ١٩٥١، والمغرب وتونس ١٩٥٦. وقاد التحرير في هذه البلدان حركات وطنية قوية، ورافقه في المغرب وتونس عنف واسع عندما حاول الفرنسيون قمع هذه الحركات. لكن جهود القمع لم تستمر طويلا، اذ كانت الطاقات العسكرية الفرنسية متورطة عميقاً في الهند الصينية والجزائر. وفي العام ١٩٥٤ كانت فرنسا قد خسرت خيرة ضباطها في فيتنام. وبدأ الجهد الثوري الاساسي في الجزائر في نهاية ١٩٥٤ وتطور ليصبح حربا طويلة مريرة استمرت ثماني سنوات وشغلت جزءا كبيرا من الجيش الفرنسي، وادخل فرنسا نفسها في ازمة سياسية داخلية كبرى، انتهت بانتصار النضال التحرري الجزائري في العام ١٩٦٢.

وكانت دول افريقيا الاستوائية هي آخر من نال الاستقلال. فحتى ١٩٥٦ كان ثمة ثلاث دول مستقلة فقط في افريقيا الاستوائية: ليبيريا واثيوبيا، التي استعادت سيادتها العام ١٩٤١ بعد ان هزم الحلفاء الجيش الايطالي في شرق افريقيا، والسودان، الذي انفصل عن مصر في العام ١٩٥٦. ولكن عندما ادركت فرنسا وبريطانيا وبلجيكا ان ليس بالامكان وقف مدالقومية في افريقيا دون زج طاقات هائلة ودون اثارة مشاكل سياسية محرجة في الامم المتحدة، تدفق الطوفان. ولم يبق على موقفه سوى البرتغال وجمهورية جنوب افريقيا. واهتزت اسس الحكم الاستعماري اثر اضرابات وثورات انتشرت في غانا وكينيا وتانجانيقا وروديسيا الشمالية وافريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية. وساهم الضغط الذي مارسته الدول المستقلة حديثا والاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية والمبادرات السياسية مثل المؤتمر الاسيوي ـ الافريقي المعادي للاستعمار الذي عقد في باندونغ (اندونيسيا) ١٩٥٥، في تدفق طوفان من حركات ازالة الاستعمار الافريقية. وجاء التصدع الحاسم في الجبهة الامبريالية عندما اصبحت غانا (ساحل الذهب سابقا) دولة ذات سيادة ١٩٥٧. وفي السنوات الخمس التالية، من ١٩٥٨ الى ١٩٦٢، انشئت ثلاث وعشرون دولة مستقلة جديدة في افريقيا الاستوائية،

ومن ١٩٦٣ الى ١٩٦٨ برزت عشر دول أخرى إلى حيز الوجود . وفي عدد من هذه المجتمعات الجديدة استمرت الأواصر الاقتصادية والعسكرية مع الوطن الأم السابق .

وفي روديسيا (روديسيا الجنوبية سابقاً) تمكن المستوطنون البيض من السيطرة على الاوضاع. وهكذا، بينما لا تزال روديسيا مستعمرة بريطانية بالمعنى الفني نراها دولة مستقلة تحكمها الاقلية البيضاء منذ عام ١٩٦٥ . أما البرتغال فهي ما تزال تحتفظ بمستعمراتها الافريقية . وفي غينيا البرتغالية وانغولا والموزامبيق تخوض العصابات الوطنية حرب تحرير منذ امد طويل*. ولصد هذه النشاطات الثورية ارسلت البرتغال جيوشاً كبيرة الى مستعمراتها بفضل الدعم العسكري الذي حصلت عليه عن طريق عضويتها في «حلف شمال الاطلسي».

الاستعمار الجديد

حرك الانهيار السريع للاستعمار ظهورَ وسائل بديلة للسيطرة لدى الدول الاقوى. فالسيطرة والنفوذ عبر وسائل خلاف التملُّك الاستعماري المباشر هما بالكاد ظاهرة جديدة . وفي الواقع، فان الامبراطورية غير الرسمية كانت على الدوام عنصراً هاماً خلال ظهور الرأسمالية للضمان الاسواق والنفاذ الى المواد الخام . وفي التعاون مع الاستعمار المباشر ساعدت هذه الامبراطورية في تكوين ودعم توزيع العمل الدولي بين الدول المتقدمة صناعياً وتلك التي كانت تورد الغذاء والمواد الخام. ولكن انتشار الامبراطورية غير الرسمية بديلاً للحكم الاستعماري الرسمي وإدخال اواليات سيطرة جديدة كانا شاملين منذ الحرب العالمية الثانية بشكل ادى الى ظهور مصطلح «الاستعمار الجديد». اما المصطلح ذاته والافكار التي وراءه فهي بالطبع موضع جدل. اذ بينما يرفض الفكر التقليدي في الولايات المتحدة واوروبا الغربية صلاحية هذا المصطلح نرى بأن ظاهرة الاستعمار الجديد في العالم الاستعماري السابق معترف بها وتبحث بشكل واسع .

ان ما يُقصد عادة بالاستعمار الجديد هو وجود توجيه أجنبي ملحوظ لدولة مستقلة إسمياً . وهذا يعني بشكل ادق وجود درجة عالية من التأثير في الشؤون السياسية والاقتصادية لبلد ما من قبل دولة اجنبية او مصالح تجارية اجنبية، مما ينتج عنه ايضاً تأثير

* منذ كتابة هذا المقال حصلت أنغولا وغينيا بيساو والموزامبيق على استقلالها .

في النهج السياسي والسياسة العسكرية وبالاضافة الى ذلك يستعمل هذا المصطلح ليشير الى سيطرة ثقافة القوى الاستعمارية السابقة وقيمها.

واذا وضعنا جانباً التقاليد الثقافية والعقائدية المنقولة من الأزمنة الاستعمارية، كما في انظمة التعليم والخدمة المدنية، فان اسلوب ازالة الاستعمار ذاته وفرّ الاطار المطلوب للاستعمار الجديد في كثير من البلدان. وعلى سبيل المثال فالعضوية المستمرة للمستعمرات الفرنسية والبريطانية السابقة في مناطق النقد التابعة للأوطان الام، سهّلت تواصل العلائق التجارية القائمة. كما تمّ تبني عدة اساليب اخرى او تمديد العمل بها للمحافظة على العلائق الاقتصادية مثل ترتيبات الأفضلية الخاصة بالتعرفة وانظمة الحصص (الكوتا) لتسويق صادرات المناطق المستعمرة سابقاً، ولكن الأهم من كل ذلك كان استمرار البنى الاقتصادية الاساسية التي تطورت في المستعمرات والمناطق تحت الانتداب عبر سنين طويلة لتلبية الحاجيات المحددة للمراكز المالية والصناعية الرئيسية، مما نتج عنه الاتكالية المالية والاقتصادية على تلك المراكز. وهكذا تحدد نمط تكوين الموارد وادارتها بواسطة المستثمرين واصحاب البنوك والتجار الاجانب. وفي غياب ادارة اساسية جديدة للمصادر الاقتصادية في الدول الجديدة، ومع استمرار وحتى توسيع النشاط التجاري الاجنبي، كان لا مفر من استمرار العلائق الاساسية الاستعمارية ونمط توزيع العمل الدولي القديم حتى بعد الحصول على الاستقلال السياسي.

وربما كان اهم عامل في تطوير الاستعمار الجديد هو الدور العالمي الواسع الذي لعبته الولايات المتحدة. فبعد خروجها من الحرب العالمية الثانية اقوى دولة اقتصاديا وعسكريا على الارض، تزعمت الولايات المتحدة العالم غير الشيوعي واسندت لنفسها مهمة تنظيم وادارة هذا العالم قدر ما تستطيع عملياً. وبالنسبة لقادتها وقادة حلفائها ايضاً كان الخطر الرئيسي الذي يواجه العالم الرأسمالي هو انتشار الشيوعية. لذا أعطيت الاولوية القصوى للحفاظ على استمرارية النماذج التقليدية من التجارة والاستثمار في اكبر جزء ممكن من العالم. ومن ثمّ كان من الضروري جداً منع الثورات الاجتماعية التي قد تؤدي الى مصادرة الممتلكات الاجنبية او وضع حد امام فرص التجارة والاستثمار والنفاذ الى مصادر المواد الخام.

وكجزء من استراتيجيتها لاحتواء الدول الاشتراكية ومنع او اخماد الثورات الاجتماعية، انشأت الولايات المتحدة شبكة واسعة من القواعد العسكرية حول العالم، كان كثير منها في البلدان المستعمرة سابقاً. وكان يدعم وجود هذه الشبكة الاعمال العسكرية والدبلوماسية الناشطة في تلك البلدان التي كانت الولايات المتحدة ترى انها مهددة بتطورات خطيرة. ومن اكثر هذه الاعمال تأثيراً كانت الحرب الكبرى التي خاضتها الولايات المتحدة في فيتنام. وكانت الاطاحة بحكومة مصدق في ايران ١٩٥٣، التي اممت صناعة النفط الاجنبية، مثالا بارزاً آخر على عملية اصغر. ولكنها كانت فعالة. وبالطريقة نفسها وفي السنة التالية، اطاحت الولايات المتحدة عسكرياً بالنظام في غواتيمالا، الذي كان قد امّم مزارع الموز التابعة لها. هذا، بالاضافة الى امثلة اخرى مثل إنزال قواتها البحرية في لبنان العام ١٩٥٨، وفي جمهورية الدومينيكان العام ١٩٦٥ للسيطرة على سير الاحداث في تلك البلدان لصالحها.

ومن بين اساليب السيطرة الجديدة كان ذلك الاستعمال الواسع للمنح والقروض من اجل المساعدة العسكرية والاقتصادية. فالمساعدة العسكرية كانت طبعاً اداة لتقوية الدول الصديقة والمحافظة على الوضع القائم فيها. اما المساعدة الاقتصادية فهناك تفسيرات متضاربة حول فوائدها. ان وجهة النظر المقبولة في الدول الغربية المتبرعة هي ان مساعدة كهذه هي جزء من البرنامج "الانساني" الذي يقتسم بموجبه الاغنياء بعضاً من ثروتهم مع الفقراء. اما الرأي المعاكس فيقول ان هذه المساعدة تُستعمل لكسب الحلفاء السياسيين والعسكريين ولضمان دوام بيئة مناسبة للاستثمار الخاص في الدول التي تتلقى المساعدة وللوصول الى المواد الخام فيها.

الفصل الثاني

التوسع الامبريالي
بين
المصادفة والتصميم

في نهاية القرن التاسع عشر صدر كتاب «جـ . ر . سيلي» حول الامبراطورية البريطانية بعنوان **توسُّع انكلترا** . وفي حين يتجاهل العلماء المعاصرون هذا الكتاب فان ملخصه الساخر مازال صالحاً : «يبدو أننا قهرنا واستوطنّا نصف العالم في نوبة من فقدان العقل»[١]، إن هذه المسألة وما يترتب عليها من كون البريطانيين مستعمرين على الرغم منهم قد تغلغلت في عمق ادب تكوين الامبراطوريات لتشكل نواة لصيغ اخرى اكثر تعقيداً . وفي السياق نفسه ، ولكن ليس في معرض التندر، يعبر احد الخبراء البريطانيين المعاصرين عن الفكرة ذاتها من خلال تحليل تاريخي رصين بقوله : «باختصار، فان الامبراطوريات المعاصرة افتقرت الى الادراك ووضوح الهدف : فهي كانت النتاج التصادفي لمجموعة قوى تاريخية ناشطة خلال عدة قرون، وخاصة خلال الفترة ما بعد العام ١٨١٥»[٢] .

والآن وقد ابتدأ العلماء والمؤلفون الاميركيون يعترفون بحقيقة اسمها الامبراطورية الاميركية فيبدو انهم هم ايضاً يجدون العزاء والمغزى في عنصري المصادفة واكراه النفس اللذين يشملان مراحل التاريخ جميعها . وهكذا فان المراسلين الدبلوماسيين اللذين نشرا مؤخراً كتاباً يتتبع بسطحية تامة جذور المصالح الأميركية في آسيا حتى العام ١٧٨٤ ، نراهما يفتتحان الكتاب بفصل يخلو عنوانه من كل ملامح السخرية

* ظهر هذا المقال مقدمةً لكتاب :

Mark Selden, ed. : *Remaking Asia : Essays on The American Uses of Power*, Pantheon, N. Y. N. Y. 1974 .

وهو «المستعمرون المكرَهون»[٣]. وفي دراسة أخرى أكثر علمانية وعمقاً اسمها «السلام الأميركي»، يسرد «رونالد ستيل»، تورطات الولايات المتحدة العسكرية الواسعة في جميع أنحاء العالم مسترجعاً كلمات جيمس رستون بأن هذه التورطات هي «التزامات لم تتعهد بمثلها امة ذات سيادة منذ فجر التاريخ». ولكن ستيل يستدرك قائلاً ان: «هذه التورطات حصلت عن طريق المصادفة اكثر منها عن طريق التخطيط. فنحن لم نكن ننوي ضم جزيرة اوكيناوا، او احتلال كوريا الجنوبية، او منع رجوع تايوان للصين، اوخوض الحرب في الهند الصينية، اوحتى البقاء في اوروبا الغربية. فلو قال احدهم في العام ١٩٤٧ بأنه بعد عشرين عاماً سوف يكون هنالك ٢٢٥ الف جندي في المانيا، و٥٠ الف جندي في كوريا، ونصف مليون اميركي يقاتلون في فيتنام، لكان قد اتهم بالجنون»[٤]. ان عُنصريّ المصادفة واكراه النفس هما، بالطبع، موجودان دائماً في بناء الامبراطوريات. فلا بد وان يكون هتلر ومن قبله القيصر غليوم قد عرفا بعض الاكراه، إذ كان من الأسلم والأكثر فعالية تحقيق اهداف المانيا القديمة ببناء الامبراطورية دون الخوض في تكاليف الحرب ومخاطرها. وبالطريقة نفسها فانه من المحتمل أن صانعي القرارات في الولايات المتحدة هم ايضاً كانوا يلقون القنابل مكرهين على فيتنام. والارجح أنهم كانوا يفضلون فرض ارادتهم في جنوب شرق آسيا من دون تدمير ارض تلك البلاد وشعبها وكذلك من دون احداث المشاكل الاقتصادية والداخلية التي سببتها الحرب. اما بالنسبة لتأثير عامل المصادفة فمن الواضح أنه في حالة غياب الالمام والمقدرة التامّين يستحيل التاريخ بمجمله بمعنى او بآخر سلسلة من المصادفات. وتروتسكي، الذي يعتبر من اشد المؤمنين بوجود القوانين في التاريخ، قال: «ان العملية التاريخية بمجملها هي عبارة عن خرق للقانون التاريخي من خلال عامل المصادفة» لذا فعندما يُواجه المُحلّل التاريخي بحقيقة بناء الامبراطوريات اوبأي ظاهرة متكرِّرة اخرى في التاريخ فانه يحتاج لأن يكتشف اويتفهم من خلال عمليات المصادفة اسباب تحرك التاريخ في وجهه معيّنة بدلا من أخرى. وربما يحتاج المرء الى ان يتساءل عن قابلية بعض الاقطار والكائنات الاجتماعية للتأثر بالمصادفة اكثر من غيرها وفي فترات زمنية دون اخرى.

ولا حاجة للقول بانه لم يكن بوسع احد ان يتنبأ في العام ١٩٤٧ بشكل التورط الاميركي في العالم، غير أنه من المهم الاعتراف بان السّياسات والضغوطات التي ولّدت الدافع لدى الولايات المتحدة للزعامة الدولية كانت بعيدة عن كونها مصادفة وكانت قائمة حتى قبل العام ١٩٤٧. والواقع ان جذور الاستراتيجية الاميركية الدولية خلال ربع القرن الفائت كانت قد

تبلورت قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية[٥] . والأهم من ذلك ، فإن الطموحات نحو بناء الامبراطورية يعود إلى نشأة الجمهورية وحتى إلى الحقبة الاستعمارية .

يقول الفيلسوف اليوناني القديم « هيراقليطوس » : مصير الانسان رهن بشخصيته » وينطبق هذا القول على الأمم بالطبع .

وبالنسبة لطبيعة تكوين النظام الاجتماعي الأميركي إن مفتاح فهم هذه الطبيعة يتمثل في الطابع الملح الذي يقود نحو التوسع . وعلينا أن نذكر بأن هذا الدافع كان عُرضة للتبدل والتكيف على ضوء الأحداث غير المتوقعة والقوى التاريخية المعقدة . فالبروفسور فان السَتين يعتبر في كتابه « نشوء الامبراطورية الاميركية » هذا الدافع بمثابة « إتجاه واستمرارية غير متقطعة في تاريخ الولايات المتحدة » إذ يقول :

«منذ بداية نشوء المستعمرات في اميركا، اي منذ القرن السابع عشر اخذت النزعات التوسعية تظهر لدى كل منها . فلقد ابتدأت النماذج الامبريالية في التكوُّن، وقبيل منتصف القرن الثامن عشر تكاملت فكرة قيام امبراطورية كان هدفها الهيمنة على القارة كلها . وفي ذلك الحين اتجه المدُّ جنوباً نحو البحر الكاريبي الاسباني بهدف تحويله الى بحيرة اميركية . اما على صعيد الثورة الاميركية فان روح الفتح كانت تشكل قوة جامحة، وبعدها بمائة عام تحققت الطموحات الاقليمية للولايات المتحدة . ولولا الانشقاقات الداخلية التي كانت عاملاً مستديماً خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر والتي تفجّرت في حرب اهلية واسعة الاطار، لكان من المحتمل ان تُنجز هذه الطموحات وتُحقق بعزم ونشاط حتى النهاية . ولكن باندلاع الحرب المكسيكية تطورت القضية بين الشمال والجنوب الى هاجس كبير مما ادّى الى استحالة القيام بفتوحات أكبر . وفي قارة اميركا الشمالية بلغ التوسع الاميركي مداه في العام ١٨٦٧ . وكان انتشار هذا التوسع قد تأخر الى درجة مكّنت الكنديين من تطوير تحركاتهم المضادّة . اما الزحفان المترابطان جنوباً الى البحر الكاريبي وغرباً الى الصين عبر «رأس هورن»، فانهما استمرا حتى نهاية القرن حين توقفت هذه العملية مع نشوب الحرب ضد إسبانيا»[٦] .

وفي حين ان كتب التاريخ الاميركية تركز على التوسع القارّي وقهر الهنود والاستيلاء على المناطق المكسيكية فانها غالباً ما تهمل حقيقة اساسية وهي ان ما يُسمى بالمنطقة الحدودية لا يشمل اليابسة فقط وإنما يمتد الى البحار ايضاً . هذا بالاضافة الى ان الاستيلاء على «الغرب البعيد» حصل تحت تأثير الرغبة في السيطرة على المحيط الهادىء وتوسيع فرص التجارة في

آسيا. فالمجتمع الاميركي عند نشأته لم يكن يعتمد على الزراعة فحسب بل على التجارة والملاحة ايضاً. وكان هذا ينطبق بصورة خاصة على ولايات «نيو انجلند» حيث كان الضيق النسبي في الموارد الطبيعية يعني النقص في منتوجات التصدير الزراعية والمعدنية المناسبة التي تصلح للتبادل التجاري مقابل المصنوعات الاوروبية. لذا فان وسيلة الازدهار كانت في التجارة التي جلبت معها سيطرة طبقة من التجار انتشرت مصالحها حول العالم قاطبة. وهذه المصالح لم تكن تقتصر على تجارة الدبس والخمر مع جزر الهند الغربية، او تسويق العبيد الأفارقة، او حركة السفر الساحلية، بل كانت تتعداها الى صيد الحيتان والفقمة والتجارة (بما فيها تجارة الافيون) في المحيط الهادىء. ومن اجل تسهيل هذه التجارة وتوسيعها فقد امتدت المصالح التجارية الاميركية الى آسيا خلال الفترات الاولى للجمهورية. «ففي المحيط الهادىء ثبّت الاميركيون مصالحهم في الجزر التالية»: «جزر الساندويش» في العام ١٧٨٧، و«نوتكاساوند» في العام ١٧٨٨، و«ماركيساس» في العام ١٧٩١، و«فاننج» في العام ١٧٩٧، و«فيجي» في العام ١٨٠٠. وفي شمال المحيط الهادي تجسدّت مصالح الاميركيين في مصائد الحيتان التي شجّعت إنشاء مستوطنة اميركية في هونولولو. كما أن القنصل الأميركي في كانتون، وهو الماجور صاموئيل شو، أسس شركة «شو وراندل» في تلك المدينة في العام ١٧٨٦ أي بعد سنتين فقط من فتح ميناء الصين أمام التجارة الاميركية»[٧].

وربما تبدو هذه المجازفات في آسيا تافهة اذا ما قيست بمقاييس هذا العصر، ولكنّها غير ذلك اذا ما أُخذت بمنظور الاقتصاد العالمي خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. إذ أن الانتشار في المحيط الهادىء والبحر الكاريبي وتجارة الرق استحثّا قيام بحرية تجارية قادرة على المنافسة وأسطول بحري مساند وتجارة غذت طبقة التجار في موانىء شمال الأطلسي وغذّت جذور الاستقلال الاقتصادي والسياسي للأمة ككل.

واذا ما نظرنا الى التخلف الاقتصادي الحالي في معظم بلدان آسيا والمستعمرات السابقة وشبه المستعمرات في جميع انحاء العالم لوجدنا تشويهاً هائلاً في البنية الاقتصادية الاجتماعية التي فرضتها وتفرضها الامم الاوروبية. وهذا التشويه يتجسد في انتقال مقاليد التجارة الدولية التقليدية في هذه البلدان الى ايد اوروبية وتكييفها بحيث تصبح مصدراً للتوفير

المواد الخام ومصدراً لغذاء الدول الصناعية واسواقاً لتصريف سلعها الصناعية . وهنا يكمن الاختلاف الشاسع بين تاريخ الولايات المتحدة وتاريخ قوى استعمارية اخرى معاصرة وزائلة . فبدلاً من ان يصبح هذا البلد ضحية للنظام الاستعماري نراه منذ البداية مشاركاً فعّالا ومنافساً في الحصول على حصة من الأرباح الناتجة عن التجارة الدولية المتنامية ، وفي خلق فرص هائلة للتعامل التجاري خارج العالم الغربي . ولا شك ان أحد العناصر الهامة التي مكّنت الولايات المتحدة من التنافس في قطاع النفوذ الاستعماري الآخذ في التوسع هو حصولها ، ولعدة اسباب ، على درجة عالية من الاستقلالية في مجالات بناء السفن والتجارة والملاحة . في حين ان مناطق الاستعمار الاخرى تحولت في حينه وفيما بعد ، الى مجرّد ملحقيات للقوى المتفوقة عسكرياً ، وكان من الخصائص البارزة للبلدان المستعمَرة وشبه المستعمَرة ان عمليات التصدير والاستيراد كانت تتمركز في أيد اجنبية .

وجديرٌ بالذكر ان قدرة التُجار واصحاب سفن الشحن الاميركيين على منافسة زملائهم في الوطن الام اسهم كثيراً في التوتر والصراع اللذين اديا الى الانفصال النهائي . ففي العام ١٧٩٠ كانت السفن التي تملكها الولايات المتحدة قد تولت شحن ٥٩ بالمئة من سلع تجارتها الخارجية . وفي العام ١٨٠٧ ارتفعت هذه النسبة الى ٩٢ بالمئة . وازداد زخم الاندفاع باتجاه تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي احدثته الثورة الاميركية بواسطة الفرص الناتجة عن الحروب التي نشبت في ما بعد بين القوى الاوروبية المختلفة . لذا فان جزءاً كبيراً من تجارة الشحن البحري تحول في نهاية القرن الثامن عشر الى ايدي مقاولين اميركيين خلال سنوات الحرب : « . . . . نشأت خلال الحرب عدّة طرق تجارية جنت بواسطتها الولايات المتحدة ارباحاً طائلة ، أحدها كان الخط التجاري في جزر هولندا الشرقية الذي اتخذ اهمية خاصة في العام ١٧٩٧ . أما الآخر فكان التجارة مع الصين مقترناً في كثير من الاحيان مع تجارة الفراء في الشمال الغربي الاميركي . وقد دشن هذا الخط في العام ١٧٨٤ ووسع في تسعينات القرن الثامن عشر عندما اصبحت الولايات المتحدة شاحن الشاي الرئيسي الى اوروبا خلال الحرب»[٨] .

وعلينا ان نذكر بأن التجارة وصيد الاسماك والشحن كانت النواة الاولى للتوسع . فالتجار اصبحوا مستثمرين والمبشرون اكتشفوا اعداداً هائلة من الوثنيين ، مما زاد من واجبات الاسطول الاميركي الذي وجد نفسه حامياً لهؤلاء التجار والمبشرين في اراضٍ اجنبية ،

ومكتشفاً لطرق ومصادر جديدة في التجارة الدولية. (جديرٌ بالذكر ان «الاسطول الاميركي البحري في الهادي» أنشىء في العام ١٨٢١ واسطول جزر الهند الشرقية العام ١٨٣٥. هذا بالاضافة الى الاساطيل في البحر الابيض المتوسط وغرب الهند والبرازيل وجنوب الاطلسي التي انشئت خلال الجزء الاول من القرن التاسع عشر.)

وهكذا فلقد كان هنالك وسيلتان في عملية بناء الامبراطورية: السيطرة على البحار، والاستيلاء على الاراضي عبر القارة. هاتان الوسيلتان كانت تدعم الواحدة منهما الأخرى بشكل متكامل وغير متناقض، وتجسدت العلاقة المتكاملة بشكل خاص في الصراع للسيطرة على ساحل الهادىء، فقد اعتبر كل من «جفرسون» و «آدامز» شمال غرب الهادىء «المنفذ الأميركي على المحيط والممر عبر القارة الذي سوف يمنح الولايات المتحدة امتياز التمتع بالطرق التجارية في آسيا»[٩].

وبينما كانت العلائق التجارية مع الصين تنمو والمنافسة تتصاعد مع بريطانيا وروسيا وفرنسا للسيطرة على موانىء الهادىء وعلى الطرق التجارية، أصبحت ملكية الموانىء الساحلية (مثل سان فرنسيسكو ولوس انجلوس وسان دييجو) أمراً ملحاً في تقرير شكل الحدود التي كانت تسعى اليها الولايات المتحدة مع مكسيكو وكندا[١٠]. على أن ضم الموانىء الساحلية لم يُنه التوسع الغربي. فلقد أصبحت هذه الموانىء ملجأ أميناً للتجارة المتنامية على الخط الصعب والطويل حول «رأس هورن» إلى آسيا، وموانىء ارتكاز للأسطول الأميركي العامل في المحيط الهادىء.

أما بالنسبة الى بناء الامبراطورية في آسيا فانه لم يكن متصلاً ومنتظماً. فلقد بوشر به على نوبات متقطعة كان يخففها التنافس على الموارد المحدودة (مثلاً للحروب الهندية والمكسيكية والأهلية)، والقيود المفروضة من قبل الامبراطوريات المنافسة الاخرى. وابرز هؤلاء المنافسين، البريطانيون بأسطولهم المتفوق خلال القرن التاسع عشر، واليابانيون باسطولهم الذي كان يزداد توسعاً مع بداية القرن العشرين. ومع ذلك لم تفوّت الولايات المتحدة كثيراً من الفرص، وعلى سبيل المثال فقد اتخذت الخطوات التالية:

اولاً، اغتنمت فرصة انشغال بريطانيا «بحروب الافيون» للحصول على موانىء وحقوق إقليمية اضافية في الصين.

ثانياً، ارسلت «الكومودور بيري» لفرض افتتاح موانىء في اليابان.

ثالثاً، ضغطت من أجل الحصول على مركز خاص في كوريا.

رابعاً، ساعدت في إخماد «ثورة البوكسر» [في الصين].

خامساً، وسّعت حدودها شمالاً حتى الاسكا، جزر الويت وغرباً حتى جزر الهاواي وميداوي وساموا وويك وجوام والفليبين.

سادساً، فرضت سياسة الباب المفتوح عبر استعمال البحرية الاميركية والاشراف على زهاء الألفي ميل من نهر يانج تسي بواسطة القوارب المسلحة.

وضمن هذا السياق التاريخي تبدو النشاطات الاستعمارية للولايات المتحدة في آسيا ثمرة مطامحها الاستعمارية القديمة - في ظل ظروف مؤاتية - اكثر منها نتيجة مجموعة من المصادفات. ولا ريب في ان المناخ الدولي كان مناسباً لانتشار نفوذ الولايات المتحدة بسبب هزيمة اليابان المطلقة، منافسها الاكبر في الهادىء وضعف روسيا الشديد وفقدان الموارد لدى بريطانيا العظمى لخلق القوة الجوية وحاملات الطائرات اللازمة للسيطرة على الهادىء. وواضح ايضاً بأن تقلص النظام الاستعماري العالمي بسبب ظهور انظمة اشتراكية والتهديد بمزيد من التقليص من خلال الخطر الناشىء في ذلك الحين عن انتشار حركات التحرر الوطني في العالم قد غذيا رغبة الولايات المتحدة في التورط في آسيا وأماكن أخرى مختلفة في العالم. على أنه لا مجال لانكار وجود ذلك الطريق المستمر في تاريخ الولايات المتحدة نحو بناء الامبراطورية في آسيا بمعزل عن «الخطر الأحمر».

ومن المهم ايضاً ان ندرك بان التوسع الاميركي لم يكن نتاج قوة خفية غامضة في الشخصية الاميركية. بل على العكس، فالتوقع كان ضرورياً للنظام الاجتماعي المتطور وثروته الانتاجية الهائلة. فلقد كان له دور كبير في كل مرحلة تاريخية وساعد في صقل البنية الاقتصادية والبيئة الثقافية مما عزز بدوره النزعة التوسعية أكثر فأكثر. فالرأسماليون أصحاب المشاريع استمروا - بدعم من دولة مفعمة بالنشاط - في البحث عن فرص أكثر للربح. وكان كلما توسعت الولايات المتحدة نحو حدود جديدة كلما أشعلت بدورها طموح رجال الأعمال وخيال القادة السياسيين الذين كانوا يحلمون بالثروة الوطنية والمجد.

وفي تفسير عملية التوسع الدينامية هذه على المرء ان يدرك ان فرص تكوين وتراكم رأس المال لا تظهر من خلال الاسلوب السهل الذي تفترضه ضمناً تلك النماذج الرياضية الدقيقة

التي يُصمّمها اصحاب النظريات الاقتصادية . ففي حين قد تكون معادلات كهذه مفيدة في استكشاف آليات التنسيق الموجودة في نظام اقتصادي فوضوي فهي من جهة ثانية تهمل بعض الحقائق الاساسية : اولاً ، ان تقدماً كالذي يحصل فعلاً ليس مستمراً ولا منتظماً . وثانياً ، ان التطور غير المتوازن هو جزءٌ عضوي ، ان لم نقل ضروري ، من النمو الرأسمالي .

ان اكثر السمات وضوحاً في هذا التطور التشنُّجي هي تلك الدورة المتبادلة بين الازدهار والكساد . ولكن ، لفهم عملية التوسع الاقتصادي علينا ان نعرف تلك الفترات الطويلة حيث يتبع فترات النمو السريع نمُوبطي ء بليد . وبناءً على ما خبرته الولايات المتحدة منذ ثلاثينات القرن الماضي ، يلخص البروفسور «موسى ابراموفيتز» هذه الظاهرة كما يلي :

إن نمو الولايات المتحدة الاقتصادي حدث في سلسلة من الوثبات السريعة تبعتها انتكاسات شديدة حيث أصبح النمو ابطأ بكثير من ذي قبل . ففي فترات النمو السريع ازداد معدل الانتاج بنسبة ضعفين وأحياناً ثلاثة اضعافه في فترات النمو البطيء . فالموجات الزاخرة بالنمو كانت تعكس موجات مماثلة في معدل نمو الموارد ، سواء في اليد العاملة أو في رأس المال ، وفي معدّلات نمو الانتاجية ، وفي كثافة توظيف الموارد[11] .

ووراء هذه الظواهر ، اي دورة الازدهار الهائل والنمو التبادلي بين قفز وزحف ، هنالك ميزات اساسية للتطور الرأسمالي . اولى هذه الميزات ان سرعة النمو وحتى وجوده او غيابه ، تعتمد في النهاية على قرارات الإستثمار الجماعية لاصحاب الرساميل ، وثانيها ، ان المشروع الرأسمالي يعني ركوب المخاطر التي قد تؤدي الى الخسارة التامة في رأس المال المستثمر . وعادة فان ركوب المخاطر لا يحدث الا عندما تكون الامور غير المحسوبة صائبة ، اي عندما تكون فرص الربح مشجعة بحيث انها تفوق بكثير خطر الخسارة .

ولا شك بأن المجتمعات الرأسمالية تزدهر اكثر عندما تحركها فرص الربح الجيدة وخصوصاً خلال موجات المضاربة والتضخم المالي « المعقول » . على أن هذه الظروف المؤاتية ليست موجودة دائماً ، فهي تظهر بشكل جماعي ولها عدة محرّكات مثل اختراع تكنولوجي كبير أو وثبة حضارية أو نفاذ الى أسواق داخلية واجنبية جديدة أو عملية مراكمة الأسلحة أو حدوث حرب ما وذيولها . كما أن أثر أي من هذه المحرّكات أو مجموعة منها كفيل بأن يدفع الاقتصاد إلى الامام في سرعة مذهلة . ولكن العوامل التي تجتذب النمو المتسارع هي

دوماً قابلة للاضمحلال . صحيح بأن الفرص الجديدة لاستثمار رأس المال يمكن أن يكون لها تأثير تراكمي إذ انها تغذي المرافق المتشابكة للأعمال وتطيل فترات الازدهار . ولكن هذه المحركات تحدُّ من طاقة نفسها . فبناء القنوات الرئيسية وخطوط السكك الحديدية ينتهي الى عاجلاً أم آجلاً ، ومساحات الاستيطان تُعبأ والأمم المنافسة تتعدّى على الطرق التجارية الجديدة والأمم الأجنبية الأكثر استقلالاً تبتدىء برفع حواجز التعرفة ، وبالاضافة إلى كل هذا هنالك الخطر الدائم الذي يخترق فترات الازدهار والانتكاس في عملية التطور الرأسمالي ألا وهو التناقض الأساسي التالي : إن عملية التراكم الرأسمالي ذاتها (المحرك الرئيسي للنمو) تولّد حالة من عدم التوازن ما بين طلب المستهلك وناتج استثمار رأس المال . فاذا وجب أن تكون الأرباح عالية لتبرز مخاطر المشروع فإن سيل المداخيل لجمهرة المستهلكين يجب أن يكون محدوداً .

وحتى هذا التاريخ فلقد تأكد ان التطور الرأسمالي يتميز بدورات اقتصادية «طبيعية» وموجات طويلة من التسارع والتباطؤ في معدل النمو الاقتصادي . ولكنّ هذين النوعين من التذبذبات مترابطان . ففي خلال المد التصاعدي يكون الازدهار قوياً والانتكاسات ضعيفة ، بينما العكس هو الصحيح في حالات المد الهبوطي . في هذه الحالة الأخيرة نرى فترات من الكساد المستمر الذي يهدد ، ليس الاقتصاد فحسب ، بل البنية الاجتماعية بأكملها . لذا فانه ليس من المستغرب في فترات الكساد (أو النمو البطيء) هذه بالذات أن نجد السعي نحو محركات جديدة . فالقادة السياسيون ورجال الأعمال يصبحون أكثر تقبلاً وبشكل ملحوظ لأي من فرص التوسع المطروحة أو التي يخلقها أصحاب الأفكار الجديدة . وهذا ليس بالطبع هو العنصر الوحيد لحافز التوسع . فهنالك ضغوط كثيرة تستمر في الظهور . وتتراوح عبر القرون ما بين مُضاربي الأراضي الذين يشجعون الاستيلاء على أراضٍ جديدة ، امتداداً إلى المؤسسات الاحتكارية التي ترغب في السيطرة على مصادرها من المواد الخام وامتيازات التسويق الخاصة بها . وهذه القضية ينمّيها ـ وأحياناً يبدؤها ـ سياسيون جريئون وبعيدو النظر بالاضافة إلى زعماء عسكريين طموحين من الذين يشجعون التوسع من أجل « سياساتهم الخاصة » أو أفكارهم الوطنية أو مفهومهم لاحتياجات وطنهم من أجل زيادة سلطته وثروته .

وعلى الرغم من كل ما سبق علينا ان ندرك أن هذه السياسات تُتبع في مجتمع رأسمالي يواجه دائماً الحاجة الى محركات من شأنها تسيير عجلة الامور فيه . على ان هذه المحركات

المعتمدة ليست دائماً ذات تأثير، اذ انها كثيراً ما تخفق في اعطاء النتائج المرجوّة. هذا بالاضافة الى ان الصراع السياسي الداخلي قد ينشأ حول اختيار الاستراتيجية والتكتيكات المتعلقة بطريقة التوسع وسرعتها وتركيزها الجغرافي وحول الطريقة المفضلة لممارسة النفوذ والسيطرة. وهذه الخلافات جميعاً يمكن ان تعكس تنوّعاً في الآراء وتفسير المصلحة الخاصة. ولكن في ضوء البدائل المحدودة والمتواجدة لتغذية النمو في مجتمع قائم على الربح، والضغط الناتج عن التنافس مع أمم اخرى حُكم عليها ان تكون مقيدة ببدائل مماثلة تفرض عليها اتباع سياسات موازية، فإن كل هذا يمهد الطريق جيداً لبناء الامبراطورية.

ومن الشائع عادة ان يسخر المؤرخون، الاقتصاديون التقليديون من الفكرة القائلة بأن السياسات الخارجية للقوى الرأسمالية تتأثر كثيراً بالكساد او بخطر وجوده. لذا، فعندما يعالجون موضوع زخم التوسع الامبريالي عند الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر نراهم يشيرون الى النمو الداخلي الهائل في البلاد خلال القرن الحالي برهاناً على وجود كثير من فرص الاستثمار الخارجي امام المدخرات الداخلية خلال الربع الاخير من القرن الفائت. ان نقطة الضعف في هذا المنهج هي انها تفسر التاريخ بأسلوب غير تاريخي. فالرأسماليون والسياسيون خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن الفائت ربما كان لهم تصورات حول المستقبل العظيم والمجيد لبلدهم، ولكن مُهمّتهم العاجلة كانت معالجة الحاضر. وربما ايضاً انهم في حفلات تخريج الطلبة كانوا يلقون خطابات مثيرة حول الوطن الفتي وطاقته الانمائية. ولكنّ همّهم في اليوم التالي كان مواجهة خطر فشل الأعمال بسبب الازمات الحادة* المتكررة. إذ من المعروف ان اطول فترات الركود في تاريخ الولايات المتحدة استمرت من تشرين الاول، اكتوبر، ١٨٧٣ حتى آذار، مارس، ١٨٧٩. وفي الواقع، فان حوالي نصف سنوات الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت سنوات ركود.

إن المسألة تتلخص في ان المنظّرين الاقتصاديين والمؤرخين ليسوا هم من يتخذ القرارات حول كيفية توجيه المدخرات الوطنية. فهذه القرارات يتخذها رجال الاعمال الذين يعون جيداً فرص الربح والخسارة امامهم. وزيادة على ذلك فان قدرة التنبؤ لدى اساتذة الجامعات والتي تحرك حالياً فرص الاستثمار الهائلة التي تبلورت في القرن العشرين، تُغفل اثر الحرب الاسبانية ـ الاميركية والحربين العالميتين في خلق فرص الاستثمار الهائلة في الداخل.

ومثلما هناك كثير من الاقتصاديين والمؤرخين ما زال يحيرهم ضيق التفكير وقصر النظر

اللذان كانا يُسيِّران الاندفاع الامبريالي الاميركي في اميركا اللاتينية وآسيا في نهاية القرن التاسع عشر، فكذلك يوجد الآن كثيرون من الذين لا يقدّرون تماماً وطأة ازمة الثلاثينات الحادة على صانعي القرارات قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية. ومن جهة اخرى، يلفت الادراك المتأخر الانتباه الى النمو الملحوظ خلال فترة ما بعد الحرب، ويلقي ظلالاً من الشك على حسن تقدير صانعي القرار أولئك الذين لم يتوفر لديهم في الثلاثينات والأربعينات إلا القليل من الثقة. ولعله من المفيد مراجعة أبعاد المعضلة في تلك السنوات. ولكي تكوّن فكرة بسيطة عن المخاطر في ذلك الحين فاننا سنلقي نظرة على التقلبات الحاصلة في انتاج الفولاذ الذي يشكل عنصراً أساسياً في صناعة ادوات البناء والسيارات والآلات والسلع الاستهلاكية الأخرى وفي صناعة الأسلحة.

إجمالي انتاج صُبَب ومصبوبات الفولاذ
(بملايين الأطنان الطويلة)

السنة		السنة	
١٩٢٩	٥٦,٤	١٩٤٤	٨٠,٠
١٩٣٢	١٣,٧	١٩٤٦	٥٩,٥
١٩٣٧	٥٠,٧	١٩٤٨	٧٩,١
١٩٣٨	٢٨,٣	١٩٤٩	٦٩,٦
١٩٣٩	٤٧,١	١٩٥٠	٨٦,٥
١٩٤١	٧٤,٠		

المصدر: *Historical Statistics of the United States : Colonial Times to 1957* (Washington, D. C. : U. S. Bureau of the Census, 1960), p. 416.

كما نلاحظ من الجدول اعلاه فإن ابرز تغيير هو بالطبع ذلك الكساد الكبير الذي امتد من العام ١٩٢٩ حتى العام ١٩٣٢ حيث كان الانتاج في العام ١٩٣٢ اقل من ربع ما كان عليه في العام ١٩٢٩. وهذا الهبوط انعكس اكثر مايكون لدى مستعملي الفولاذ. فلم يهبط الانتاج كله بهذه القوة، ولكن التقلص هذا شمل صناعات الآلات والبناء، لذا، فالبناء السكني حسب مقاييس أسعار ١٩٤٧ - ١٩٤٩ هبط من ٦ و١١ بليون دولار في اوج ازدهاره عام

١٩٢٦ الى ٧و١ بليون دولار في ١٩٣٢ . وعلى الرغم من جهود برنامج «نيوديل» «New Deal» ، الذي طبقه الرئيس روزفلت ، فان التحسن الذي حدث في العام ١٩٣٧ لم يخلق طلباً على الفولاذ يصل الى مستوى العام ١٩٢٩ . وهذا التحسن ، كما نرى في رقم العام ١٩٣٨ ، كان عرضة للاهتزاز فعشر سنوات من الأزمة الحادة والتي ظل خلالها عدد السكان وانتاجية العمل في ازدياد تركت انتاج الفولاذ تحت انتاج العام ١٩٢٩ بفارق كبير . اما ما يسمى فرص الاستثمار المحلية فكانت موجودة دون شك ، ولكن على الورق فحسب . فرجال الأعمال لم يروا جدوى من المراهنة على مدى ربحية مجالات الاستثمار المحلية النظرية هذه . وفي العام ١٩٤١ فقط ارتفع انتاج الفولاذ بشكل سريع لتلبية حاجات اوروبا وبرامج التسلح التي تعهدت بها الولايات المتحدة بسبب احتمال اشتراكها في الحرب العالمية الثانية .

ليس هدفنا هنا ان نستنتج ان الولايات المتحدة دخلت الحرب ، او شجعت الآخرين على دخولها ، وسيلة لعلاج ازمتها . فالمسائل هي اكثر تعقيداً من ذلك . ولكن الأمر الهام الذي غالباً ما يُغفل هو ان عمق واستمرار الهبوط وعجز النظام الظاهر عن الخروج من علّته - إمّا من خلال ما يُدعى بالأستشفاء الطبيعي او الأجراءات الحكومية المقبولة - سيطرا على رسم السياسة في تلك السنوات .

وكان هنالك خلاف شديد في الآراء حول الطريق الأسلم نحو الشفاء التام من الأزمة . ولكن مدى التوصيات حول السياسة التي يجب اتباعها كان بالضرورة محدوداً ، اذ ان الخيار كان رهناً بالظروف التي تفرضها الاقتصادات الرأسمالية . وعلى سبيل المثال فإن الشعب الاميركي لم يتغذ جيداً ، والفائض الزراعي لم يختف تماماً إلا عندما ابتدأت التعبئة للحرب ، وبالتحديد حين انشأت الحرب نفسها ، تفرض افضلياتها على النظام . فقد كان كل من فائض المواد الغذائية والقدرة الكامنة على انتاج المزيد من الغذاء موجودا خلال مرحلة الركود كلها . ولكن توليد سيول في المداخيل وطلب مؤثر لازالة الفوائض الزراعية المزعجة ، كان على الحكومة تعبئة اثني عشر مليون رجل وامرأة في القوات المسلحة وتوظيف باقي افراد الشعب كافة ، وكان هذا ممكناً من خلال الاقتصاد الموجّه نحو الحرب . وباستثناء الحرب فان البدائل السياسية كانت محصورة في اساليب اعادة تنشيط مستويات الطلب في السوق . إلاّ ان الاسواق الداخلية أعطت الدليل مراراً وتكراراً على انها ابطأ من ان تلبي الحاجات الغذائية للسكان أو تحرك مشاريع النمو الكبيرة . لذا فإن السيطرة على الأسواق الخارجية (بما في

ذلك مسألة معالجة إغلاق فرص التسويق من قبل القوى المنافسة) قد تسلقت بالضرورة على لائحة أولويات رسم السياسة .

وعلى الرغم من الانتعاش في الاقتصاد الاميركي الذي سببته الحرب فإن تجربة الكساد (Depression) والخوف من تكرار الركود كان لهما اثر كبير في رسم سياسة ما بعد الحرب . فلقد كان واضحاً عند نهاية الحرب أن الاقتصاد كان مهيأ لوثبة جديدة وهامة . ولكن هذا التفاؤل كان يحدُّ منه عدم الثقة بمرحلة الانتعاش الجديدة من حيث مداها، بالاضافة الى الشكوك العميقة حول مقدرة القطاع الخاص على ايجاد وظائف تكفي لتلبية الاعداد الهائلة من العائدين من الخدمة العسكرية . وقد خلقت الطريقة التي مُوّلت بها الحرب احتياطات هائلة من النقد في جميع مرافق الاقتصاد . فالعمال، ربما لأول مرة في التاريخ، كان لديهم حسابات توفير ملموسة والمنافع التي حصل عليها المحاربون القدماء اضافت منشطاً اقتصادياً مؤقتاً . وفي الوقت نفسه كان طلب المستهلكين غير عادي ، وقد تراكم بعد قحطٍ طويل في نشاط بناء المساكن وبعد حوالي خمسة أعوام من عدم انتاج سيارات الركاب المدنية . ومع ذلك ، وعلى رغم بشائر الازدهار التي ظهرت فقد ابتدأ الاقتصاد في الهبوط بعد ثلاثة أعوام فقط من بعد الحرب . وكما هو مبين في الجدول أعلاه فقد انخفض انتاج الفولاذ في العام ١٩٤٩ الى ما دون مستوى العام ١٩٤١ المرتفع الذي سبق الحرب . ولكن في حين أن أول انتكاسة بعد الحرب كانت قصيرة الأمد إذ عزّزت الحرب الكورية وموجة جديدة من الانفاق العسكري فترة الانتعاش الاقتصادي ، فان التجربة عادت وثبّتت مخاطر الركود . أمام هذه الخلفية الحية للأزمة الحادة التي دامت طويلاً وما لازمها من انهيار في الأسواق المالية والتجارية ، سعت الولايات المتحدة الى اعادة تركيب نظام اقتصادي عالمي بعد الحرب .

ومن أجل جني الأرباح المحتملة التي خلقها الطلب المؤجل بعد الحرب ، كان على الصناعيين ان يستثمروا كميات هائلة من المال لخلق طاقة إنتاجية جديدة . وكانت الاغراءات (وضغوط المنافسات) نحو هذا التوسع كبيرة . ولكن الخوف الذي كانت تحمله ذكريات الثلاثينات كان كبيراً ايضاً، أي الخوف من تحول مشاريع الربح المغرية الى خسائر فادحة بمجرد زوال الطلب المأمول . لذا كانت هنالك حاجة للتأكد من وجود نمو طويل الأمد لتبرير الاستثمارات اللولبية الجديدة . وكان يمكن ضمان ذلك من خلال فتح اسواق خارجية جديدة واعدة.ولتحويل هذه الاسواق الى مجالات طلب مؤثرة وثابتة كان من الضروري

اللجوء الى عدة اجراءات ، منها اعادة تقوية الشركاء التجاريين التقليديين ، وازالة القيود التي كان يفرضها النقص من الدولار والذهب خارج الولايات المتحدة ، واستبدال الحواجز التي اقامتها انظمة التجارة الوطنية الشائكة ، وتبادل النقد ، والاستثمار ، التي تمّ بناؤ ها في حالة من الدفاع عن النفس خلال فترة الأزمة . أما الأساليب التي اتُبعت لحل هذه المشاكل فكانت متناسبة تماماً مع التطلعات القديمة في الولايات المتحدة نحو السيطرة على العالم الرأسمالي والتي تحققت عندما أصبح الدولار الأميركي العملة الرئيسية في التجارة الدولية ، وعندما أصبحت نيويورك مركز الائتمان الدولي والسوق المالي الرئيسي في العالم . وهكذا ، أخذت مكوّنات النظام العالمي الرأسمالي الجديد مكانها بشكل متناسب ، غير أن هذا النظام كان مبنياً بالطبع على دمار الحرب والتمزُّق الذي خلّفته الأزمة الاقتصادية الطويلة الأمد ومتأثراً بعدّة عوامل هي : التاريخ الطويل لعملية بناء الامبراطورية الأميركية ، وخطر الركود الدائم الحضور ، وخروج الولايات المتحدة من الحرب بصفتها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى دون منازع ، والوثبة الثورية في العالم الخاضع للاستعمار .

ان النظام الاقتصادي والمالي والسياسي العالمي الذي اقيم بعد الحرب العالمية الثانية يتعرض إلى ضغوط شديدة اليوم ، إذ تبين أن الولايات المتحدة ، التي خططت له وتقوده ، تقف على قدمين من الطين . وتشير العلامات التالية الى الانتقال الى مرحلة جديدة : العجز عن إخماد الثورة في جنوب فيتنام ، واهتزاز النظام المالي العالمي (المعتمد أصلاً على حصانة الدولار) ، وبروز قوى منافسة أهمها اليابان والمانيا للحصول على مواقع أكثر استقلالاً وقدرة على المنافسة في مواجهة للولايات المتحدة . على أن هذه التغييرات لا تدل حتى الآن على تبديل في الأسس الجوهرية . فان كلاً من الصراع من أجل الهيمنة في آسيا والمشكلات الاجتماعية الأساسية في البلدان النامية ، ما زال قائماً وسوف يستمر في المستقبل المنظور .

ولفهم التطورات في الامبراطورية الاميركية وتلك التي تلوح في افق الامبراطورية اليابانية في آسيا ، على المرء ان يستوعب التناقضات الاساسية في فرص التطور في البلدان التابعة ، سواء كان لهذه الدول صفة المستعمرات ام لا . حتى الآن لم تفلح التكنولوجيا المتطورة ولا حقنات المعونة الخارجية في انتشال هذه الدول من مستنقع الفقر والبؤس والبطالة المتفشّية فيها . فهي عالقة على طريق الرأسمالية . ولكن الخيارات التي توفرت لدى البلدان الرأسمالية

في القرون الماضية ـ اي الفرص التي كانت تنتزع هذه البلدان من دورات الركود المتكررة ـ لم تعد واردة على الاطلاق فغزو مناطق جديدة يمكن من خلالها توفير الاستثمارات اللازمة اصبح مستحيلاً . كما لم تعد هناك فرصة التخلص من فائض السكان الناتج عن الثورتين الزراعية والصناعية عن طريق استيطان مناطق جديدة . وفي الوقت نفسه فان البنية الاقتصادية والمالية التي تكونت عبر تاريخ طويل ومستمر من الاعتماد على رأسماليات أكثر تطوراً تفرض حدوداً اضافية في وجه امكانية الانطلاق الاقتصادي من خلال استثمارات رأس المال الباحثة عن الربح .

ومن الصعب تجنب الاستنتاج القائل بان البديل الحقيقي الوحيد الذي يواجه هذه الشعوب هو ما اذا كانت هذه الشعوب ستقبل بنصيبها من البؤس وما يرافقه من هدر للحياة الانسانية ، ام انها ستعمل على تثوير مجتمعاتها حتى يمكن الاستفادة من اليد العاملة بشكل كامل بما يؤمن حاجات الشعب الحقيقية .

اشارات

1. J. R. Seeley, *The Expansion of England* (London: Macmillan, 1883) , p. 8.

2. D. K. Fieldhouse, *The colonial Empires : A Comparative Survey, From the Eighteenth Century* (London : Weidenfeld and Nicolson, 1966), p. 239.

3. Marvin Kalb and Elie Abel, *Roots of Involvement:The U. S. in Asia 1784- 1971* (New York. W. W. Norton, 1971).

ان فكرة اكراه الذات هي اكثر التفسيرات انتشاراً في التاريخ الاستعماري . وفي ما يلي مثال ساطع على ذلك يتعلق بجنوب افريقيا :

« بقيت كثافة الاستيطان في مناطق الحدود اقل من ان توفر حماية حقيقية . وبدلاً من ذلك اصبحت المنطقة مصدر جذب لا يقاوم لرجال البانتو الذين كانوا يسرقون المواشي ويجلبون الأساة على المستوطنين . ولم يكن من الممكن فصل المستوطنين عن القبائل ، إذ كان كلاهما يخترق الحدود ذهاباً وإياباً . بعدها حاولت الحكومات ان تفرض ، الامن بتوسيع الخطوط الحدودية الفاصلة . ولكن كل خط حدودي جديد كان يضيّق الخناق اكثر فأكثر على منطقة القبائل الأصلية ، مما يؤدي في النهاية الى نزاعات اكثر . وهذه بدورها جعلت السلطات الامبراطورية تزيد في حجم التزاماتها على الرغم منها وبصرف النظر عن نياتها الاصلية . »

(L. H. Gann and Peter Duignan, *Burden of Empire : An Appraisal of Western Colonialism in Africa South of the Sahara*(New York : Praeger, 1967), p. 19.

4. Ronald Steel, *Pax Americana* (New York. Viking Press, 1968, pp. 10- 11.

٥ ـ ورد هذا الموضوع باسهاب في دراستين قيمتين :

Gabriel Kolko, *The Politics of War : The World and United States Foreign Policy, 1943- 1945* (New York : Random House, 1969), and Joyce and Gabriel Kolko, *The Limits of Power: The World and United States Foreign Policy, 1954- 1954* (New York: Harper and Row, 1972).

6. RW. Van Alstyne, *The Rising American Empire* : (Chicago:Quadrangle: Books, 1965), p. v.

7. Mira Wilkins, *The Emergence of Multinational Enterprise: American Business Abroad from the Colonial Era to 1914* (Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1970), p. 7.

٨ ـ الاقتباس والنسب المئوية التي سبقتها مأخوذة عن :

Douglas C. North, *The Economic Growth of the United States, 1790- 1860* (Englewood Cliffs, New Jersey Prentice - Hall, 1961), pp. 41- 42.

9. Van Alstyne, *The Rising American Empire*, p. 93.

١٠ ـ يعرض البروفسور جريبز هذه القضية بقوة قائلاً :

« إن الأساليب التقليدية في تحليل التاريخ تغفل الحقيقة الأساسية التي تقول : توسع الولايات المتحدة كان عبارة عن حركة موحدة، وهادفة ودقيقة تحدها اهداف بحرية محدّدة . فالمحيط الهادي، هو الذي حدّد الأهداف الاقليمية التي وضعها جميع الرؤساء الأميركيين، من «جون كوينسي آدمز» حتى «بولك» . ومنذ البداية كان المسافرون والتجار والرسميون الذين يهتمون بالمناطق الساحلية يوجهون انظارهم نحو الموانىء اذ كان هدف السياسة الاميركية السيطرة على الموانىء الهامة مثل سان فرنسيسكو وسان دييجو ومضيق جوان دي فيوكا . . . ولكن المصالح الميركانتيلية في المحيط الهادي، كانت اكثر من مجرد حافز ساهم في التوسعية الاميركية كونها حدّدت مسيرتها الامبراطورية . فالحسابات البحرية عرّفت اولا اهداف السياسة الاميركيين بالنسبة الى الشواطىء ، الثانية وثانياً، زادت الميل القوي لدى المسؤولين البريطانيين والاميركيين للبحث عن حل سلمي للنزاع على ولاية أوريجون . واخيراً، دمجت هذه المصالح قضيتيْ أوريجون وكاليفورنيا في مسألة واحدة لا يمكن تحجيمها وخلقت تصوراً للامبراطورية كان من شأنه ان شمل المنطقتين . وهكذا، جعل البحر تسوية مسألة اوريجون مرتبطة بالاستيلاء على كاليفورنيا خلال عملية تحقيق الهدف الاميركي » .

(Norman A. Graebner, *Empire on the Pacific: A Study in American Continental Expansion* (New York: Ronald Press, 1955), p. vi).

11. *Hearinges before the Joint Economic Committee, Congress of the United States Employment*, D. C. : Government Printing Office, 1959), p. 412.

الفصل الثالث

الامبريالية : مسح تاريخي

على الرغم من الاهمية التي ما زال يحملها تحليل لينين للامبريالية بعد مضي نصف قرن من الزمن، علينا ان ندرك أنه كان يركّز بالدرجة الاولى على نواحٍ معينة من الامبريالية. أما هذه النواحي فهي المنافسة بين الامم الرأسمالية في عصر الرأسمالية الاحتكارية، وطبيعة الحرب العالمية الاولى، وفرص الثورة خلال تلك الفترة. غير ان هنالك أوجهاً أخرى للامبريالية تطرق إليهـا لينين لـم تكن مركزية بالنسبة للاسئلة التي طرحها وكان يحاول ايجاد اجوبة لها. ومن ابرز هذه الاوجه والأسئلة كانت تلك المتعلقة بالآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تخلّفها القوى الامبريالية على المستعمرات وأشباه المستعمرات ومناطق النفوذ التابعة لها. وهنالك ملاءمة ما بين هذه الاسئلة وتلك التي كان لينين يحاول الاجابة عليها، مع أنه في رأيي هناك فرق تحليلي هام. فالتقسيم الزمني للتاريخ الى مراحل، الذي يصرُّ عليه لينين، وبحق، عندما يعالج تكثيف الاستعمار (وبالتحديد التنافس الامبريالي لاعادة تقسيم العالم لا يصلح بالدرجة نفسها للمسائل الأخرى. صحيح أن التغيرات تحصل مع الوقت في مراكز المدن الرئيسية وفي المناطق التابعة وأن هذه التغييرات يجب أن تُدرس تاريخياً، ولكن المسائل الأساسية التي تتعلق بقوى الانتاج وعلاقات الانتاج والبُنيات الطبقية في البلدان التابعة يمكن تحليلها على أحسن وجه على ضوء مجمل بانوراما الاستعمار والتوسعية الاقتصادية والمنافسة بين القوى الاستعمارية، بدءاً بالتشويهات الأولى التي أدخلها الغرب إلى العالم المستعمَر.

إن محاولة توسيع النظرية اللينينية لتشمل كلا الموضوعين - اي امبريالية الرأسمالية الاحتكارية «الجديدة» والامبريالية «القديمة» الخاصة بالرأسمالية المبكّرة والمراهقة - تقود

كتب هذا المقال لندوة عن الامبريالية عقدت في دلهي الجديدة في آذار، مارس، ١٩٧٢

حتماً الى الالتباس . فالمرء لا يمكنه ان يتفهم جيداً مشاكل العالم المُستعمَر والاستعمار الجديد اذا ما ركز فقط على الملامح الجديدة التي اكد عليها لينين . وهذا ايضاً هو سبب عقم تلك المناقشات (سواء على اليسار ام في الاوساط الاكاديمية) التي تقول بالتباين بين نظريات ماركس ولينين . فماركس ولينين كانا يعالجان اموراً مختلفة . فالأول كان يعالج نمو رأسمالية عالمية خلقت توزيع عمل دولي ما بين العالمين الصناعي والمستعمَر، وهذه عملية اساسية لنمو الرأسمالية كنظام . أما الثاني فكان يعالج الملامح الدولية الخاصة للرأسمالية الاحتكارية .

والعائق الثاني في وجه تطوير نظرية حديثة ومقبولة عن الامبريالية ينبثق من الاتجاه المضاد الذي يهدف الى ضغط نظرية لينين (او خليط من نظريات لينين ولوكسمبورغ وهوبسون) في قالب جامد لا يختلف كثيراً في الشكل، وان اختلف في المحتوى عن ذلك النوع الذي يدعو اليه الاقتصاديون البورجوازيون . والقصد من ممارسة هذا الضغط هو إيجاد مفتاح لضرورة الامبريالية يكون بمثابة معادلة سحرية «سرية»، مثل : الاتجاه الى تصدير رأس المال بدفع من الفائض في رأس المال، اومعدل الربح المتدهور، او العجز عن تحقيق فائض القيمة ضمن الاسواق الرأسمالية الموجودة، او التوسع الامبريالي كمخرج من الازمة . ولا شك في ان كلاً من هذه العوامل كان مؤثراً، بنسب متفاوتة، في مواقف وازمنة متباينة . ولكن انتقاء اي منها على انه المحرك الرئيسي للامبريالية الجديدة، او حتى القديمة، سوف ينتج عنه معادلة ميكانيكية عاجزة عن استيعاب او تفسير حقائق التاريخ .

وليس من الضروري ان نذكّر، لولا تلك التشويهات المتكررة من قِبل النقاد الأكاديميين والمفسرين المتعاطفين، أن لينين نفسه لم ينشغل بتركيب هذه المعادلات . وعلى سبيل المثال فهو يذكر على الأقل ثلاثة اسباب للدافع الاستعماري خلال فترة الرأسمالية-الاحتكارية . يقول لينين :

«كلما ازداد تطور الرأسمالية وازداد الشعور بالحاجة الى المواد الخام واشتدت المنافسة، وازداد السعي المحموم للبحث عن المواد الخام في العالم اجمع، يزداد الاقتتال اليائس للحصول على المستعمرات ويصبح اكثر شراسة . . . ان رأس المال المالي لا تهمه مصادر المواد الخام الموجودة وحسب وإنما المصادر الممكنة ايضاً .

«إن ضرورة تصدير رأس المال توفر ايضاً الدافع لفتح المستعمرات . إذ انه يسهل في السوق المُستَعمر إلغاء المنافسة وتلبية حاجات الاسواق وتقوية «الواسطات» الضرورية

الخ . . بواسطة الأساليب الاحتكارية (واحياناً تكون هذه هي الأسلوب الوحيدة) . [تشكل هذه معضلة تختلف تماماً عن معادلة وفائض رأس المال هو تدني معدل الربح . وعلى القارىء ان يلاحظ كلمة «ايضاً» التي هي بعيدة كل البعد عن التفسير الشائع الذي يقول ان تصدير راس المال هو العامل الرئيسي في الامبريالية] .

والواقع هو ان تحليل لينين يتناول مركّباً من القوى (السياسية والسوسيولوجية والاقتصادية) التي تصل إلى درجة خاصة من الالحاحية ، الكافية لتعريف وتحديد مرحلة جديدة ومميّزة ، وذلك عندما : (١) تتمكن المؤسسات العملاقة العاملة ضمن بيئة رأس المال المالي من السعي وراء سيطرة احتكارية أعظم (بما فيها توزيع الأسواق بين هذه المؤسسات) في كل من البلدان المتقدمة والنامية أو تجبر على السعي وراء هذه السيطرة ، و (٢) عندما تصبح عدة أمم رائدة في وضع يمكنها من التنافس على سيطرة من نمط السيطرة الاحتكارية من خلال تقسيم (وإعادة تقسيم) مناطق النفوذ والأقاليم حول العالم أجمع .

اذا كان المطلوب فهم هذا التشخيص لأعلى مراحل الرأسمالية فهماً تاماً فيجب النظر اليها ضمن اطار الطبيعة الجوهرية للرأسمالية نفسها (وليس فقط في اطار مرحلتها الاخيرة) وتطورها منذ البداية . ان النظرية الكاملة لبدء واستمرار الامبريالية الجديدة ، ناهيك عن الامبريالية القديمة ، يجب ان تعتمد على الفرضيات التالية (بعض هذه الفرضيات موجود ضمناً في نظرية لينين . وحتى لو لم تكن كلها هناك فان مرد ذلك هو ان لينين كان يهتم بشكل رئيسي بالمنافسة بين القوى الامبريالية ، وكان اهتمامه اقل بكثير في ما يختص بالعلائق ما بين المراكز والمناطق التابعة لها) :

١ ـ ان التوسع الدائب ـ تراكم رأس المال ـ هو القوة الدافعة للرأسمالية وجوهرها . فالرغبة في استغلال مصادر امم اخرى والحاجة الى ذلك من اجل عملية التراكم هذه موجودتان في جميع مراحل التطور الرأسمالي ويعتمد عمق هذا التراكم الخارجي ومداه على جدواه في ظروف تاريخية محددة .

٢ ـ ان اصول الرأسمالية كنظام عالمي قد حددت بنيتها واثرت بقوة في مجمل مسار تطورها .

٣ ـ ان الامم الرأسمالية الاقوى طَعّمت باقي اجزاء العالم بنمط انتاجها[٢] وبذلك ذهبت الى

أبعد من مجرد النهب وجمع الاتاوات الذي كان يميز الامبراطوريات التقليدية السابقة والذي كان يستنفذ فائض انظمة الانتاج في الامم المُستعمَرة التي كانت تعاني ركوداً نسبياً . وادى فرض علاقاتها الرأسمالية عُنوة وبواسطة القوة الاقتصادية الطاغية، الى خلق مصادر انتاج موسع وفائض قيمة يصب في منفعة مستمرة للامم الرأسمالية الكبيرة .

٤ ـ كان للنظام الرأسمالي العالمي الذي انبثق خلال عملية التغيير القسري للمجتمعات غير الرأسمالية وتكييف الامم الصُغرى لتلبية حاجيات الامم الكبرى، تاريخيا، صفتان جديدتان : (أ) ارساء اسس توزيع العمل على المستوى الدولي ما بين الامم المصنّعة وتلك التي كانت توفر بشكل رئيسي المواد الخام والغذاء، و(ب) خلق بنية هرمية تعتمد فيها الاغلبية الكبرى من الامم والشعوب ـ بطريقة او بأخرى، اقتصادياً ومالياً على قلة من المراكز الصناعية والمصرفية .

٥ ـ ان المؤسسات والقوانين الاقتصادية للرأسمالية (اي اوالياتها التسويقية والتسعيرية والمالية) تعيد باستمرار انتاج تقسيم العمل الدولي والبنية الهرمية من التبعية الاقتصادية والمالية .

ومن المهم ايضاً التسليم بأن المنافسة بين الامم ـ الدول كانت محركاً اساسياً وفعالاً خلال تاريخ التوسع الدولي للرأسمالية . وفي الواقع، فان التناقضات الملازمة لجذور وتطور هذه الامم ـ الدول كانت بحدّ ذاتها قوى دافعة للتوسع . فالمجتمع الرأسمالي المزدهر بحاجة الى دولة مركزية قوية حتى توفر له الشروط الاساسية للتجارة غير المعاقة ضمن سوق وطني واسع : اما هذه الشروط فهي الغاء المكوس ورسوم الجمارك والقيود الاقطاعية المحلية الأخرى، وإنشاء نظام نقد متين، واستحداث اوزان ومقاييس موحدة . ولكن بينها كانت الدول الرأسمالية الناشئة ضرورية من اجل اقامة، او اذا امكن توسيع، الاسواق الداخلية فانها كانت بالمنطق نفسه ضرورية من اجل حماية هذه الاسواق الوطنية من المنافسة الخارجية والمساعدة في تطوير فرص التجارة الخارجية . وبذلك، كان الغاء المنافسة الداخلية مرادفاً لتوليد الصراع الدولي .

وعلاوةً على ذلك، اذا نظرنا الى الانتاجية المتدنية نسبياً وبالتالي الى الفائض الاقتصادي القليل في ذلك الوقت، لرأينا ان الممالك المركزية التي اوجدت الدول القومية كانت تحت ضغط مستمر لايجاد موارد ثروة مناسبة من اجل تمويل صراعاتها المسلحة والمستمرة

ضد امراء الاقطاع. وهذه الحاجة اصبحت الحافز للتحالف الذي ظهر بين الملكية من ناحية وبين التجار ورجال المصارف والشحن من ناحية اخرى. كان الشركاء في هذه التحالفات يحثون بعضهم بعضاً في اتجاه المشاريع الاكثر ربحاً في الشروط القائمة حينها: التوسع عبر البحار، وانشاء القلاع والمراكز التجارية في الخارج كقواعد للسيطرة على تجارة الامم الاخرى، ونهب الثروات المتراكمة او موارد الشعوب، وقرصنة البضائع التي تحملها سفن تابعة لبلدان اخرى.

ورغم ان التحالفات التي تشكلت في البداية بين الدولة والمصالح التجارية كانت مدعومة بالمنفعة المتبادلة، فإنها كانت مؤقتة ومهتزّة، اذ ان ضغوط المنافسة التي كانت تبذلها جماعات نافذة اخرى في المجتمع مكنت الدُول المركزة حديثاً من الحصول على بعض الاستقلالية. ولكن نمو التجارة العالمية التي نتجت عن ذلك (تحت ادارة الامم الاوروبية الرائدة) وكميات الذهب والفضة الآتية من الفتوحات الاجنبية وماتلا من تنشيط للمنتجين، كل هذا ساهم في انهيار الاقطاع واعادة بناء الحياة الاقتصادية وتعميق الخلاف بين مجموعات المصالح الرئيسية. وبالمقابل، فان حل هذه الخلافات وتكيُّف الدولة لتلبية حاجات المنتصرين هيأ المسرح لتوسعات مكثفة وجديدة عبر البحار كما صعّد حدة التنافس بين الدُول.

إن نموذج التوسع العام المشار اليه هو الذي يمكن تقصّيه في المراحل المختلفة للاستعمار والامبريالية. ولكن التغييرات في البنية الاقتصادية والفئات الحاكمة المسيطرة في الدول الرأسمالية ـ من تجارية الى صناعية واخيراً الى الرأسمال الاحتكاري ـ استدعت وجود استراتيجيات مختلفة في الاستيلاء على المستعمرات، وسياسات جديدة في الادارة الاستعمارية[٣]. وكانت دعائم هذه التغييرات الداخلية تقنيات جديدة ومؤسسات اقتصادية ملائمة للتكنولوجيا الجديدة. واثرت التطورات التقنية ايضاً في السلوك الخارجي، الى الدرجة التي يمكن بها الاستيلاء على المقاطعات الاجنبية وهضمها. وفي هذا المجال، كان اهم اعتبار هو التقدم في تكنولوجيا التسلح[٤]. ولكن حتى اكثر الابتكارات ابتعاداً عن الجهد الحربي ـ كسكة الحديد مثلاً ـ اصبحت من وسائل «التهدئة» الاستعمارية. واخيراً، تبلورت الأشكال الملموسة للامبراطورية في سياق الحروب واشكال اخرى من الصراع بين القوى المتنافسة.

من الواضح ان تعريف المراحل الفريدة في التاريخ يجب ان يتسم بالحذر اذ ان التاريخ لا يسير بأسلوب منتظم انتظام التجريدات التي نرسم . فالتداخل الواسع بين المراحل وتأثير عوامل المصادفة (التي تزيد من غنى التاريخ) تجعل ذلك التغليف الأنيق لمراحل التاريخ المحددة موضع جدل . ولكن على الرغم من جميع التوضيحات الضرورية فهنالك اختلافات هامة وكافية بين نماذج التوسع الرأسمالي بحيث أن تحديد المراحل يكون مفيداً من الناحية التحليلية . واذا أراد المرء أن يجازف فانني أقترح خمس مراحل :

(١) من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر : ظهور رأس المال التجاري والنمو السريع للتجارة العالمية .

(٢) من منتصف القرن السابع عشر حتى الجزء الاخير من القرن الثامن عشر : تطور رأس المال التجاري الى قوة اقتصادية مسيطرة .

(٣) من اواخر القرن الثامن عشر حتى سبعينات القرن التاسع عشر : ظهور الرأسمال الصناعي وانتصاره تحت تأثير الثورة الصناعية .

(٤) من حوالي عام ١٨٨٠ حتى نهاية الحرب العالمية الاولى : صعود رأس المال الاحتكاري وانتصاره وتقسيم مناطق العالم وأول صراع كوني لاعادة تقسيمه .

(٥) منذ نهاية الحرب العالمية الاولى : ظهور الاشتراكية كنظام اجتماعي منافس وزوال الاستعمار نهائياً وصعود «الشركات المساهمة المتعددة الجنسية» .

إن ضيق المجال هنا لا يسمح باكثر من ملخص بسيط يُكرِّس الجزء الاكبر منه نسبياً للمراحل الثلاث الاولى مع تطرق سريع للمرحلتين الاخيرتين . اما الاسباب التي تدعوني لاختيار طريقة العمل هذه فهي إن المرحلة قبل الاخيرة قد عالجها لينين باسهاب تام في كتابه «**الامبريالية**» وأما المرحلة الاخيرة فسوف تُبحث بالتفصيل ضمن اوراق أخرى في هذه الندوة .

١ ـ التجارة الاوروبية تدخل المجال الدولي
من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر

كان على الاندفاع الخارجي للتجارة الاوروبية في نهاية القرن الخامس عشر ان يتغلب

على عائقين : الحصار (والضغط المضاد) من قبل الامبراطورية العثمانية ، وواقع الحال الذي كان يضع التجارة مع وبين البلدان خارج اوروبا بين ايدي الاسيويين والافريقيين. فالحصار حرك الرحلات البحرية التي ادت الى فتح القارتين الاميركيتين حيث سهّل تدني مستوى نوعية الأسلحة الهندية وقابلية السكان لعدوى الامراض الاوروبية الغزو الاوروبي لتلك القارات . ولكن، عند السعي لايجاد فرص جديدة للتجارة في ارجاء اخرى من العالم اصطدم الاوروبيون بنُظم تجارية متينة كتلك التي كانت في المحيط الهندي :

«بعد التجول في بحار جنوب افريقيا العدائية وصلت السفن البرتغالية الى مناطق يتواجد فيها مُركّب من النقل البحري والتجارة والسلطة يصل في تقدمه الى المستوى الاوروبي : فكانت هنالك اشكال من الرأسمالية السياسية التي تصلها في اتساعها على الاقل الى حجم تلك التي في جنوب اوروبا وربما كانت اكثر اتساعاً . وكان النقل البحري يتم في مواعين تفوق في حمولتها سفن الشحن التجارية الاوروبية ، وكانت التجارة من أرفع ما يتصوره العقل ، يقوم بها اعداد كبيرة من التجار ، هذا بالأضافة الى تجار مرموقين وامراء موانىء ممن كانوا يتصرفون بقوة مالية هائلة وعلى مستوى تجار اوروبا وامرائها»[٥] .

أمام هذا الواقع لم يستطع الاوروبيون عرض اي شيء يفوق في جودته البضائع الموجودة او ان يمارسوا قدرة مالية وتجارية تمكنهم من اقتحام التجارة التقليدية القائمة حينذاك . على انهم كانوا متفوقين في مجال واحد ألا وهو مجال السفن الحربية . فسفن الابحار كانت قوية بحيث انها تصلح لتركيب مدافع ذات قوة تدميرية تكفي لفرض ارادتهم التي تجسّدت في تعطيل سفن الامم الأخرى ونقل التجارة الى ايدٍ اوروبية وتأسيس مراكز تتيح لهم السيطرة على البحار .

وكانت أهم ملامح فترة التوسع هذه ـ فتح اميركا الجنوبية ، واستغلال موارد الذهب والفضة هناك وتحويل التجارة فيها ـ تعكس واقع الحال خلال تلك الفترة . فأساليب الانتاج المتخلفة نسبياً بالاضافة الى الفائض الاقتصادي القليل جعلت اعمال السرقة المباشرة ، حيثما امكن إحدى الطرق الرئيسية لجمع الثروة . وهكذا اصبحت عمليات السلب والنهب والقرصنة الوسائل الاكثر اهمية في اعادة توزيع وتركيز مصادر الثروة . وقد اتخذت عملية اعادة التوزيع هذه شكلين :

(١) قام الاوروبيون بالاستيلاء على اكبر كمية ممكنة من الفائض المتراكم في باقي اجزاء العالم .

(٢) النزاع الذي نشب بين الامم الاوروبية الرئيسية ـ اسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وانكلترا ـ للوصول الى ثروة القارات الأخرى، بما فيها الغنائم التي كانوا يغتصبونها من بعضهم بعضاً في عرض البحار. ويقول احد المؤرخين الاقتصاديين واصفاً التجارة الخارجية في تلك الفترة: «ان الجائزة او المغنم في التجارة البعيدة لم يحظ بها افضل المنتجين والتجار بل افضل المقاتلين. فلا الحجم ولا الموارد هي التي كانت تحدّد مسألة النجاح، وإنما المقدرة على التنظيم والاستعداد للمجازفة خلال النزاعات»[٦].

وفي المدى الطويل، فان سيل المنتوجات من الشرق والمعادن الثمينة من اميركا الجنوبية وفتح اسواق جديدة والطلب الذي كانت تولده الدول العديدة في سعيها لتأسيس المستعمرات، جميع هذه العوامل حركت توسع الصناعيين الغربيين وصعود البورجوازية الاوروبية. وباختصار فقد مهدت الطريق للانتصار العالمي للرأسمالية. على انه كان هنالك حد للكسب المادي الناتج عن هذه الموجة من التوسع عبر البحار، اذ ان الثروة الحاصلة من نهب المغانم عبر السنين تحصل مرة واحدة لا اكثر.

وعلاوة على ذلك كانت هنالك تناقضات ساهمت في نفاذ موارد موجة التوسع الاولى، وهي:

(١) ان الارباح الطائلة الآتية من الاستيلاء على الطرق التجارية التابعة للآخرين لا تنمو الا مع توسع التجارة ذاتها، وهذا لم يحصل طالما بقيت اساليب الانتاج القديمة سليمة.

(٢) إن الارباح من تجارة البهارات انخفضت بسبب انكماش الواردات المقيدة من ناحية والكلفة المتزايدة لحماية السيطرة الاحتكارية ضد الدول المنافسة، من ناحية اخرى. وأدت الأساليب المتخلِّفة وفقدان اليد العاملة المتمثلة بالهنود المستغلِّين حينذاك ونفاد مخزون المناجم الغنية الى خفض سيل المعادن الثمينة من اميركا الجنوبية. وكما يقول إريك هوبزبوم فجميع هذه الامور كانت من بين الأسباب التي ادت «الى مرور الاستعمار القديم في ازمة حادة... فالاستعمار القديم لم يتطور الى استعمار جديد، بل تهاوى ليحل مكانه الاستعمار الجديد»[٧].

٢ . سيطرة الرأسمال التجاري
من منتصف القرن السابع عشر حتى اواخر القرن الثامن عشر .

ان الظروف السياسية والعسكرية التي تفصل وتميز هذه الفترة هي : (١) بهتان التفوق الاسباني ، (٢) تحول اعتماد البرتغال من فرنسا الى انكلترا ، (٣) نهاية الاحتكار الهولندي الفعلي للنقل البحري ، (٤) نمو التنافس الاستعماري بين فرنسا وانكلترا ، وظهور التفوق البريطاني في البحر والتجارة الدولية .

وفي صلب هذه التغييرات كان انتصار المصالح التجارية في الصراعات الطبقية التي نضجت خلال الثورة الانكليزية في القرن السابع عشر . وترك هذا التطور تأثيره على الحقبة بكاملها ، مما أتاح بروز دور بريطانيا الرئيسي في مجال بناء الامبراطوريات والمال والتجارة[٨] .

وبالمقارنة مع التذبذب في دور بريطانيا خلال العقود الاولى كان النصر السياسي الذي حققه رأس المال التجاري ينعكس في تبني سياسات واضحة لتأكيد تفوق بريطانيا التجاري . وقد شرعت بريطانيا تحت قيادة كروموبل ولأول مرة في تاريخها ، ببناء قوة بحرية وطنية واسطول بحري محترف ولكن بينما كان وجود اسطول بحري قوي ضرورياً لدعم التجارة في المحيطات[٩] ، فان تجارة النقل البحري ذاتها كانت بحاجة الى ترويج خاص ، اولاً للتنافس على التجارة من جهة ، وثانياً ، لتدريب احتياطيين من البحارة الاكفاء للقوة البحرية النامية ، من جهة اخرى . وكانت هذه الاعتبارات ، التي كانت تهدف الى التغلب على الهيمنة الهولندية على التجارة البحرية ، وراء «مراسيم الملاحة» «Navigation Acts» في العامين ١٦٥٠ و١٦٥١ . ولم تخلق هذه المراسيم احتكاراً للسفن البريطانية في الاتجار مع آسيا وافريقيا واميركا فحسب ، بل انها خلقت ايضاً الاساس لمجموعة كاملة من القيود على المستعمرات البريطانية مما اعطى زخماً هاماً للطلب على المنتوجات البريطانية . وهكذا اصبح هدف السياسة الاستعمارية في منتهى الوضوح ، ألا وهو خلق امبراطورية ذات اكتفاء ذاتي ، تقوم بانتاج ما امكن من المواد الخام وحاجيات الغذاء للوطن الام وتوفر الاسواق المقصورة على منتجاتها .

وكان هذا الهدف متماشياً مع الموارد الاكثر انتاجية في تلك الاوقات . ونحن هنا بصدد فترة من النمو السريع في المصنوعات وهي الفترة التي سبقت «**الثورة الصناعية**» . فمع ضعف

الاسواق الداخلية وعدم المقدرة على خفض الاسعار بشكل جذري كان من الطبيعي تحريك الطلب على المصنوعات بشكل ناجح جداً في بيئة تخضع للسيطرة. وكان هذا يعني قصر التسويق في الوطن وفي المستعمرات على حد سواء على المصنوعات البريطانية، كما كان يعني الاندفاع نحو الحصول على مزيد من المستعمرات الذي يتضمن استخدام الحرب للاستيلاء على مستعمرات مجرّبة تابعة للقوى الاخرى.

كان البحث عن اسواق خارجية يستدعي التغلب على عقبات عديدة قبيل «الثورة الصناعية» وقبيل الوقت الذي كانت فيه اوروبا تملك الموارد العسكرية والتقنية التي تمكنها من اختراق القارات الاخرى وخلق اسواق لها من خلال تحطيم واعادة تشكيل المجتمعات غير الرأسمالية. لقد كان لبلدان الشرق الاقصى المأهولة والمتقدمة نسبياً، كالهند والصين، رغبة قليلة في الحصول على المصنوعات الاوروبية. أما في جزء كبير من العالم الاسيوي فكانت اوروبا تبتاع اكثر مما تصدّر، حتى القرن التاسع عشر[١١]. وتحت هذه الظروف كان نمو مستعمرات المزارع (مع التأكيد على الانتاج الموسع لتلبية الطلب الاوروبي المتزايد) ومستعمرات المستوطنين البيض مساهمة رئيسية في انفجار الطلب على المصنوعات لتلبية حاجيات المستوطنين في هذين النوعين من المستعمرات. وهذا بالطبع ساعد في اثارة الثورة الصناعية.

وكان في صلب موجة التوسع هذه تجارة الرقيق. فازدهار مزارع السكر المربحة كان يعتمد على استيراد الرقيق من افريقيا. واكثر من ذلك، كانت تجارة الرقيق مغرية بحد ذاتها وتشكل دعماً هاماً للصادرات البريطانية عبر «التجارة الثلاثية» المعروفة. وفي النتيجة، انبثقت «الثورة الصناعية» خلال هذه الفترة أي أثناء ازدهار أسواق التصدير وتجارة البضائع والرقيق، وتحت ظروف احتكارية وفرتها الحروب والسيطرة على البحار والهيمنة السياسية.

على أنه، من ناحية اخرى، كانت هنالك حدود للازدهار الاوروبي الذي بدأ يخبو في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد لخص هوبسبوم هذه العملية على النحو التالي:

> «لم تكن الاقتصادات الاستعمارية الجديدة قادرة على التوسع الدائم ... فاستعمال الأرض واليد العاملة كان في الأساس على نطاق واسع ودون كفاية. وبالاضافة إلى ذلك فإنه لم يكن من الممكن زيادة توريد العبيد (الذين نادراً ما توالدوا بنسبة كافية بالسرعة الكافية كما أوحى الارتفاع المتسارع في أسعار الرق).

وهكذا، قاد إرهاق الارض والادارة السيئة والصعوبات في اليد العاملة الى ما يشبه «ازمة في اقتصاد المستعمرات» منذ خمسينات القرن الثامن عشر[11]. وقد وجدت هذه الازمة عدة اشكال للتعبير عن نفسها مثل ظهور موجة النقمة على العبودية وحركات «الحكم الوطني» (Home Rule) التي قامت بها اقليات الحكام البيض والتي نمت بسرعة خلال الثلث الاخير من القرن الثامن عشر في اميركا اللاتينية وجزر الهند الغربية واميركا الشمالية وايرلندا. وساهمت جميع هذه الحركات في الثورة التي حصلت في اوروبا الغربية»[12].

٣ ـ ظهور رأس المال الصناعي
من اواخر القرن الثامن عشر حتى سبعينات القرن التاسع عشر

أدى تدني درجة الربح من المستعمرات القديمة عشية الثورة الصناعية الى تشديد البحث عن مستعمرات جديدة وتجدد الحرب بين الامبراطوريات المتنافسة على اعادة تقسيم المستعمرات الموجودة. وخلال العقد السابع من القرن الثامن عشر اطلقت انكلترا حملة استكشاف أسواق جديدة في آسيا وافريقيا (حيث احتلّت البرتغال وهولندا مكان الصدارة في كلتيهما) وفي اميركا الجنوبية (من خلال تأسيس قواعد تهريب عبر الحواجز التي فرضتها اسبانيا حول مستعمراتها). وفي الوقت نفسه ادت «حرب السبع سنوات» الضروس (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣) الى فقدان فرنسا مجمل امبراطوريتها الاستعمارية تقريباً؛ ومضاعفة بريطانيا لممتلكاتها في اميركا الشمالية وفتح طريق سالك للاستيلاء على الهند والسيطرة على المحيط الهندي.

في المرحلة السابقة نتجت الصراعات الرئيسية بين القوى الاستعمارية عن انتصار بريطانيا على هولندا واسبانيا (حيث كانت احدى غنائم بريطانيا من اسبانيا السيطرة على تجارة الرق الى المستعمرات الأسبانية). اما في الفترة التي نبحثها الأن فكان الصراع الرئيسي بين انكلترا وفرنسا والذي تم حسمه في النهاية في «الحروب النابوليونية». ولا شك بأن الحروب هذه هي التي هيأت الجو لسيطرة بريطانيا خلال معظم القرن التاسع عشر. اما المنافسة بين الامم الرأسمالية الصناعية فقد استمرت، مع ان حقبة من السلام النسبي عمّت في السنوات ما بين معركة «واترلو» وظهور الامبريالية الجديدة. وكانت حروب تلك السنوات حروب فتوحات مع تقدم القوى الامبريالية بعيدا داخل القارات، بدلاً من ان تكون حروباً بين القوى ذاتها. ويرجع احد الاسباب الرئيسية لذلك الى سيطرة بريطانيا غير المنازعة على

البحار . ويصف احد الباحثين في تاريخ الامبريالية هذا الوضع بقوله : «في القرن التاسع عشر ، ونتيجة المسيطرة البحرية التامة لأمة واحدة ، فقدت عبارات مثل «الصراع من أجل السيطرة على البحار» معناها تماماً»(١٣).

أما أثر الحروب النابوليونية الآخر الذي ساعد في تحديد معالم مستقبل الامبريالية فكان الفرصة السانحة التي اغتنمتها بريطانية للتمكن من الأسواق الخارجية التابعة للقوى المنافسة ، وذلك لبناء تجارتها وشبكتها المصرفية في أميركا الجنوبية وافريقيا والشرق الأقصى . وكما هو جلي في دعم بريطانيا لاستقلال المستعمرات الاسبانية والبرتغالية في أميركا الجنوبية ، وفي تفوقها المالي والتجاري في تلك القارة ، فإن المكاسب التي وفّرتها الثورة الصناعية صار من الممكن تحقيقها من خلال الامبراطورية الرسمية وغير الرسمية على حد سواء ، (خلافاً لما كان عليه الوضع خلال مرحلة سيادة رأس المال التجاري السابقة) .

ان الأستراتيجية الاساسية للعلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبين بقية اجزاء العالم تغيرت بالضرورة مع نمّو الانتاج بالجملة وبروز رأس المال الصناعي . فبدلاً من منتوجات المستعمرات (مثل السكر والبهارات) والرق اتسعت حاجيات الامم الصناعية لتشمل المواد الخام التي هي بحاجة للتصنيع (كالقطن وبذورات الزيت ومواد الصباغة والقِنّب الهندي والمعادن) والأغذية المخصصة لسكان المدن المتزايدين . والأهم من ذلك ، أن الأسواق المقفلة في المستعمرات الزراعية والاستيطانية أصبحت تبدو صغيرة في ضوء السيل الكبير من المنتوجات الذي يصب من المصانع الجديدة . كما أن ضغوط عملية تراكم رأس المال وضغوط التكنولوجيا المتطورة باستمرار دفعت قدماً الجهود الرامية إلى تحويل المناطق غير الرأسمالية الى زبائن . وقد أدت هذه العملية الى هدم المجتمعات غير الرأسمالية ، الشيء الذي كان ضرورياً لخلق أسواق جديدة والحصول على مؤن عبر تجارة المنتجات الزراعية التجارية والتعدين على حد سواء . وبينما اختلفت أساليب الوصول إلى هذه الأهداف من قوة استعمارية الى أخرى ، بقيت الاستراتيجية الأساسية واحدة . وكانت هذه الاستراتيجية تشمل بدرجات متفاوتة تشويه المجتمعات التقليدية المكتفية ذاتياً ، وادخال نظام الملكية الخاصة في قطاع الأراضي ، وتوسيع استعمال النقد والتبادل ، وفرض العمل الاجباري وتطويع قوة عاملة تعتمد على الأجور ، وتحطيم الصناعة الأهلية المنافسة ، وخلق طبقة جديدة . بما في ذلك تبني جماعات

« نخبة » تكون بمثابة شركاء سياسيين واقتصاديين صغار للقوى الامبريالية ، وفرض ثقافة المراكز المتروبولية ، بالاضافة إلى العنصرية والخصائص الاجتماعية ـ النفسانية الأخرى التي تميز حكم أقلية أجنبية .

والعنصر الذي رافق الصفة المتغيرة للاستراتيجية الاستعمارية هو عاملي التكنولوجيا ، المدنية منها (بشكل خاص سكك الحديد) والعسكرية التي منحت الاستعمار قدرات جديدة . وخلافاً لما كان سائداً في المرحلتين السابقتين اللتين كانت المستعمرات في أثنائها (ما عدا أميركا الجنوبية) تتواجد على السواحل أو في الجزر الصغيرة ، اتسم التوسع الاستعماري خلال هذه المرحلة بصفة غزو الأجزاء الداخلية من القارات بما فيها غزو وفتح الولايات المتحدة لامبراطوريتها عبر القارات وابتلاع القياصرة آسيا الوسطى[١٤] .

وخلال فترة الإنتقال من النظام الاستعماري المعتمد على الرأسمال التجاري الى ذلك المعتمد على الرأسمال الصناعي ابتدأ بعض قادة الرأسمالية المنتصرة وقادة السياسيين والايديولوجيين بالتساؤل عن جدوى المستعمرات ، مع أنه من الخطأ في رأيي المبالغة في اعتبار أصحاب هذا الميل . فمناهضي الإمبريالية هؤلاء كانوا يفكرون بالدرجة الأولى بمستعمرات المستوطنين البيض . وبشكل عام فهم لم يعترضوا (بل دعموا في أغلبيتهم) على الحروب في الهند وحروب الأفيون والاحتفاظ بأيرلندا كمستعمرة[١٥] . والشيء البارز في « مناهضة الامبريالية » هذه هو جانبها السلبي . فقد كان موجهاً ضد بعض الامتيازات الخاصة في المستعمرات منذ أيام الرأسمالية التجارية . أما جانبها الايجابي فهو ما كان يوفر دعماً أيديولوجياً وتبريراً لوجود امبراطورية التجارة والمال غير الرسمية والتي ارتكزت على مكانة بريطانيا بوصفها سيدة البحار والمركز الدولي والمصدّر الأول لرأس المال ، وأكبر المنتجين على الاطلاق .

وسواء تم ذلك بوسائل الامبراطورية الرسمية أو غير الرسمية ، فان خلاصة المرحلة الامبريالية هذه ، بالمقارنة مع كل التاريخ السابق ، كانت تتمثل في فرض إسلوب انتاج الغازي على المجتمعات المقهورة . وقد تم تحقيق ذلك بطريقتين :

(١) استعمال القوة او التلويح بها لجعل هذه المجتمعات تلبي حاجيات الغازي من مواد خام وتجارة واستثمار، وبذلك كان يتم ارساء توزيع العمل الاكثر نفعاً للمراكز المتروبولية، ومعه ارساء أواليات اعادة انتاج توزيع العمل هذا.

(٢) إبادة السكان الأصليين وعزلهم في مستوطنات لافساح المجال أمام زرع

النظام الرأسمالي عن طريق هجرة بشر ورأس مال من المراكز الامبريالية المتطورة . وبهذا الاسلوب وسّعت الامم الاوروبية سيطرتها (في اوروبا ذاتها وفي مستعمراتها السابقة والقائمة في ذلك الحين) من ٣٥ بالمائة من مجموع الكرة الأرضية في العام ١٨٠٠ الى ٦٧ بالمائة في العام ١٨٧٨ ، حين ابتدأت موجة جديدة من التوسع[١٦]

٤ . رأس المال الاحتكاري والامبريالية الجديدة من العقد الثامن في القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الاولى .

إن شبه إنهاء اقتسام مناطق العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى (من ٦٧٪ من مساحة العالم تحت سيطرة الاوروبيين في العام ١٨٧٨ الى ٨٤,٤٪ في العالم ١٩١٤)[١٧] والصراع على اعادة تقسيم هذه المناطق هما الجانبان الأكثر بروزاً في الامبريالية الجديدة . ويحتاج المرء الى ان يسبر غور هذا الظهور المفاجىء ليرى في ما اذا كان ذلك مجرد نتاج سلسلة مصادفات أو ربما نتاج هوس معدٍ سيطر على المجموعات السياسية الحاكمة في ذلك الحين . وهنا ، نجد أن تحليل لينين له أهمية وثيقة الصلة بالموضوع حين أشار الى ان جذور هذا التحول تكمن في : (١) التغييرات البنيوية في الصناعة والنقد التي قادت إلى مرحلة جديدة في الرأسمالية الاحتكارية . (٢) إكتمال نمو مراكز رأس المال الاحتكاري التي كانت تحت الحاح هذه التغييرات البنيوية تهاجم تفوق بريطانيا » .

وتستحق بعض الظواهر المرافقة لهذه الفترة في رأيي اهتماما خاصاً :

١ ـ لقد كان ما سمي « الثورة الصناعية الثانية » (الفولاذ والكهرباء والنفط والكيمياء التركيبية وآلة الاحتراق الداخلي) حافزاً على انضاج رأس المال الاحتكاري .

٢ ـ بينما حثت قوانين الحركة الرأسمالية على تركيز ومركزة رأس المال ، تطلبت التكنولوجيا الجديدة تركيز التمويل كما عملت بدورها ايضا على تركيز التمويل الى درجات عالية .

٣ ـ إن تغيير الادارة السياسية الذي تطلبته هذه التغييرات شملت عادة تحولا في السلطة باتجاه كبار رجال المال والصناعات الجديدة وبعيداً عن الرأسماليين المرتبطين بمنتجات « الثورة الصناعية الاولى »

٤ ـ ازدادت اهمية السيطرة ذات النمط الاحتكاري على موارد المواد الخام كسلاح منافس بين العمالقة وكضمان لأمن رأس المال المستثمر في الصناعات الجديدة في وقت واحد.

٥ ـ ان تكنولوجيا الآلة البخارية ووسائل الاتصال العالمية الأخرى وانتشار السيطرة الامبريالية على مجموع الكرة الارضية تقريباً، اكملتا عملية خلق الشبكة الدولية للتجارة والمال التي انتجت وأعادت انتاج تقسيم العمل الدولي المؤاتي بشكل كبير لمراكز الصناعة والمال.

٦ ـ فقدت بريطانيا ميزتها في البحار عند اكتمال انتاج السفن البخارية المسلحة. ولأنه كان على بريطانيا بالفعل البدء في بناء أسطول حديث ظهرت الفرصة أمام أمم أخرى ذات قدرة صناعية كافية لبناء قوة منافسة يمكنها تحدي هيمنة بريطانيا.

٥ . زوال الاستعمار وصعود الشركات المساهمة المتعددة الجنسية منذ الحرب العالمية الاولى

تعتبر هذه الفترة بدء انحدار النظام الامبريالي. وواضح جداً إن الانحدار لا يعني الانقراض. ولكن صعود الاشتراكية وإلهامها العالم المستعمر وتسارُع حركات التحرر الوطني تؤكد الاتجاه نحو نظام أمبريالي آخذ في التقلص.

ولا شك بأن السمة البارزة داخل العالم الامبريالي، خلال هذه الفترة كانت تحدّي الولايات المتحدة هيمنة بريطانية المالية، والتي انتهت بتسليم بريطانيا لمصلحة الولايات المتحدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكن الهيمنة الاميركية تتداعى الآن في عملية بدأت تحت ضغوط حرب الولايات المتحدة ضد الشعب الفيتنامي.

ان السماتُ الاساسية لهذه الفترة والتي نضجت بعد الحرب العالمية الثانية، محكومة بنضالات التحرر الوطني وليس بعملية ازالة الاستعمار الشكلية فحسب، بل ان الاهم هو الاتجاه نحو الثورة الاجتماعية في الاطراف طريقا الى الاستقلال الحقيقي.

لقد أصبح التحدي بالنسبة للمراكز الأمبريالية هو كيفية تطوير وتقوية أساليب الاحتفاظ بالعالم المستعمر سابقا داخل الشبكة الامبريالية من اجل السيطرة على المواد الخام وجميع فرص الاستثمار والتجارة المتاحة. على ان القوى التي اطلقتها ازالة الاستعمار دفعت

مسألة التطوير الاقتصادي الى المقدمة. وهكذا اصبح من الواضح أن على المراكز المتروبولية الرئيسية من اجل الحفاظ على امبراطورياتها غير الرسمية، ان تسيطر على محاولات التطوير الاقتصادي في العالم المستعمر وتؤثر فيها. والذي سهّل ذلك كان طريقة ازالة الاستعمار ذاتها، حيث بقيت مكوّنات التبعية الاقتصادية والمالية على حالها، مُضافاً اليها ما يُدعى برامج المساعدات الخارجية العديدة ووسائل السيطرة التي تشرف عليها مؤسسات مثل «البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والسوق الاوروبية المشتركة. ويجري دعم كل هذا، بالطبع، بواسطة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل الولايات المتحدة والقوى الاخرى في السياسات والصراعات الطبقية في المستعمرات القديمة، وذلك بهدف تقوية تلك القطاعات من الطبقة الحاكمة الاكثر تعاطفاً والتي يمكن الاعتماد عليها، وتزويدها بالمساعدات والتحالفات العسكرية الضرورية. بالاضافة الى ذلك، انشأت الولايات المتحدة قوات جوية وبحرية ذات قدرة كبيرة على الحركة، معتمدة في ذلك على سلسلة من القواعد العسكرية حول العالم. ويمكن استخدام هذه القوات ادوات قوة خلال فترة انذار وجيزة[١٨]

وكما في المراحل السابقة، ترتبط الامبريالية خلال هذه الفترة بتغييرات في وضع القطاعات الرئيسية من الطبقات الحاكمة في المراكز المتروبولية. اما اهم مظاهر التغيير الجديد خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية فهي:

١. خلافاً للماضي عندما كان منتجو البضائع الحربية يشكّلون قطاعاً صناعياً مميزاً، ادت التكنولوجيا العسكرية الجديدة ونمو التكتلات الى اندماج الانتاج الحربي مع القطاعات الصناعية الرئيسية.

٢. ازدياد اهمية الشركات المساهمة المتعددة الجنسية التي تهدف الى تحقيق سيطرة عالمية على احدث الصناعات واكثرها ربحاً في الاطراف وفي الدول المتطورة. (ان تركيبة واستراتيجية هذه الشركات تولّد اختراقاً اكبر للمستعمرات السابقة وتؤثر بقوة في سير تطورها، او انها بشكل ادق تؤخر نموها.

٣. الأفضلية المعطاة لمصالح الصناعة العسكرية المتعددة الجنسية على شؤون الدولة.

صحيح ان هذا الوصف ينطبق بالدرجة الاولى على الوضع في الولايات المتحدة، ولكنه في الوقت نفسه يوجز الخط المتّبع حالياً في الدول الامبريالية المنافسة، وهذه عملية قد يجري تسريعها بالنظر الى نقاط الضعف التي بدأت تتكشف في مواقع الرأسمالية الاميركية الداخلية والخارجية.

اشارات

1. V. I. Lenin *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* (New York: International Publishers, 1939), pp. 82-84.

٢ ـ ماركس. من المثير ان نلاحظ أن ماركس يُصنّف ثلاثة انواع من الغزوات التي يقوم بها شعب على شعب آخر. يقول ماركس:

«إن الفتوحات قد تؤدي الى واحدة من ثلاث نتائج. فقد تفرض الأمة الغازية نموذج انتاجها الخاص على الشعب المقهور (كما فعلت مثلاً انكلترا في ايرلندا خلال القرن الحالي، والى حد ما في الهند)، أو قد تتجنّب التدخل في نموذج الانتاج القديم مكتفيةً بالأتاوات التي تُدفع (مثل الاتراك والرومان)، او قد يحصل تفاعل بين الاثنين يؤدي الى ظهور نظام تركيبي جديد وهذا ما حصل جزئياً خلال الفتوحات الجرمانية».

Karl Marx, *A Contribution to the Critique of Political Economy* (Moscow; Progress Publishers, 1970), first appendix, pp. 202-3).

٣ـ حسبما أعلم، لا يوجد حتى الآن دراسة تاريخية مقارنة حول الدول الرائدة والنماذج المتغيرة للنخبة الحاكمة في كل من هذه الدول كما تطورت خلال مراحل الامبريالية المختلفة. وواضح أن دراسة كهذه سوف تكون مفيدة جداً في توسيع فهم الدولة الرأسمالية وفهم الامبريالية.

٤ ـ لخص هيلار بيلوك «Hillaire Belloc» هذا بطريقة واضحة عندما قال:

«مهما يحصل، فنحن نملك مدفع مكسيم Maxim وهم لا يملكونه».

للحصول على مراجعة مفيدة لدور تكنولوجيا الحرب خلال المراحل الأولى من التوسع الاوروبي يمكن الرجوع الى:
Carlo M. Cipolla, *Guns, Sails, and Empires* (New York: Pantheon, 1965).

وجدير بالذكر ايضاً بأن كثيراً من الانجازات في حقل التسلُّح إختُبرت، ودُرست فعاليتها في حروب غزو شعوب المستعمرات او خلال إخماد حروب التحرر الوطني. وربما كان للولايات المتحدة سجلٌ حافل في هذه الاختبارات التي جرت خلال الحرب الفيتنامية، مع ان هذا حصل ايضاً في حالة الاسلحة السابقة، مثل المدفع الآلي السريع. حول هذا الأخير يمكن الرجوع الى:

G. S. Hutchinson, *Machine Guns: Their History and Technical Employment* (London: Macmillan, 1938).

5. A. Toussaint, *Archives of the Indian Ocean*, as quoted in G.S. Graham, *The Politics of Naval Supremacy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), p. 37.

6. Clive Day, *A History of Commerce* (New York: Longmans Green, 1938), p. 166.

7. E. J. Hobsbawm, «The Crisis of the Seventeenth Century», in Trevor Aston, ed., *Crisis in Europe 1560- 1660* (New York: Doubleday (Anchor Books), 1967), p. 24.

تعتمـد الفقـرة بمجملهـا على مقالات «هوبزبوم» (التي ظهرت اصلاً في مجلة Past and Present) والتي يعرض فيها بوضـوح شديد، وضمن اشياء اخرى، الاهمية التاريخية والفروقات بين مستعمرات النهب الاولى والمستعمرات الاستيطانية والزراعية التي تلتها.

٨ ـ أثر حل الصراع الطبقي في انكلترا بالضرورة في اتجاه التحرك في بلدان رائدة اخرى، حتى تلك التي كانت فيها الطبقات التجارية في وضع الخاضع. وتسببت قوة انكلترا المتزايدة في ضعف موقف منافسيهم التجاري، لان وطأة المنافسة من قبل انكلترا فرضت على الآخرين اتباع لعبتها او الانهيار جانباً. وخلال هذه العملية مما وضع التجار واصحاب بواخر الشحن والمنتجين في تلك الامم المنافسة التي نجحت في البقاء في اللعبة. والطريقة نفسها فرضت «الثورة الصناعية» في انكلترا على الامم الأخرى ان تُصنّع نفسها.

٩ ـ بعض المعلومات الاحصائية العامة عن العلاقة ما بين موجات الصعود والهبوط في التجارة البريطانية وقوتها البحرية موجودة في: J. Holland Rose«Sea Power and Expansion 1660- 1763», in *The Cambridge History of the British, Empire*, vol. 2 (New York: Macmillan, 1929), p. 537.

١٠ ـ ان تحويل التجارة الذي بُحث في القسم السابق كان ينطبق، بالنسبة الى آسيا، على استبدال النقل البحري من قبل آسيويين اكثر من إنطباقه على اية تغييرات اساسية في الصفة المميزة للتجارة الاسيوية، التي جاءت فيها بعد.

١١ ـ ان «ازمة» الاستعمار الجديد لا تُناقض النقطة السابقة حول المنفعة الحاسمة التي حصلت لمصلحة «الثورة الصناعية» من هذه المستعمرات. وهكذا، ولزمن طويل قبل العام ١٧٧٠ ابتاعت المستعمرات (بما فيها ايرلندا) على الأقل ٩٠٪ من صادرات بريطانيا القطنية.

١٤ ـ وفرت المساحة الجديدة التي قهرتها القوى الامبريالية الأرض والاشغال للعاطلين عن العمل والمنبوذين من نظام الرأسمالية الناشئة. كما انها ولا شك ساهمت نوعاً ما في تخفيض الطاقة الثورية الاجتماعية عند الطبقات الاوروبية العاملة.

١٥ ـ حول هذا الموضوع يمكن الرجوع الى الدراسة المفيدة التالية:

Bernard Semmel, *The Rise of Free Trade Imperialism* (New York: Columbia University Press, 1936), pp. 5-6.

16. Grover Clark, *The Balance Sheets of Imperialism* (New York: Columbia University Press, 1936), pp. 5- 6.

17. Ibid.

١٨ ـ ان حدود التوسع الامبريالي والاستراتيجية الامبريالية يمكن تتبعها جزئياً، من خلال ظهور الأسلحة وفنون الحرب: من المراكب البحرية الشراعية والمدافع المسحنة الى البنادق المطورة واستحداث فرق المشاة الكبيرة، الى المدفع الآلي والسفينة الحربية والغواصة والطائرة والصاروخ.

النظرية والعالم الثالث

الفصل الرابع

الامبرياليـة من دون مستعمرات

لا شك أن احدى الصفات الرئيسية التي ميزت الامبريالية الجديدة هي تلك الموجة المفاجئة التي شهدها الجزء الأخير من القرن التاسع عشر والتي تمثلت في سعي القوى العظمى المحموم للاستيلاء على مستعمرات . وتشكّل هذه الموجة بالتأكيد الذروة الدرامية لهذه العملية التاريخية ، ومع ذلك فهي ليست جوهر الامبريالية الجديدة . والواقع أن المماثلة المعتادة للامبريالية بالاستعمار تعتبر عائقاً في وجه أي دراسة جادّة للموضوع ، ذلك أن الاستعمار وُجد قبل الشكل الحديث من الامبريالية التي عمّرت أكثر منه .

وفي حين أن للاستعمار تاريخاً قديماً فان الاستعمار الذي ساد في القرون الخمسة الأخيرة كان وثيق الصلة بمولد النظام الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي ونضجه . فالسعي وراء المستعمرات والاستيلاء عليها (بما في ذلك السيطرة السياسية والاقتصادية التي قاربت امتلاك المستعمرات ، كل ذلك كان احدى الخصائص الهامة للثورة التجارية التي ساهمت في تفكُّك الاقطاع وتأسيس الرأسمالية . ولكن النماذج التجارية الإقليمية في مختلف أنحاء العالم قبل ظهور الرأسمالية لم تُحطِّمها القوى المؤيدة لتوسع الأسواق ، بل انَّ القوة العسكرية المتفوقة هي التي وضعت الأساس لتحويل هذه النماذج التقليدية إلى سوق دولي يرتكز على حاجيات أوروبا الغربية ومصالحها . فالقفزة الهائلة في القوة البحرية القائمة على المدفعية المتطورة والسفن البحرية التي تحملها ، خلقت القوة الضاربة التي أدت إلى ضمّ المستعمرات وفتح

ظهر هذا المقال أول مرة في العام ١٩٧٠ خلال ندوة دراسية بجامعة أوكسفورد حول « نظريات الامبريالية » ونشر بعدها في :

Roger Owen and Robert Sutcliffe , eds., *Studies in The Theory of Imperialism* (London: Longman, 1972).

موانىء تجارية وفرض علائق تجارية جديدة وتطوير المناجم والمزارع . وكان من جراء الاتكال على السيطرة البحرية أن اقتصر هذا الاستعمار على المناطق الساحلية ، في ما عدا القارتين الأميركيتين حيث كان لدى السكان القليلين هناك تكنولوجيا بدائية وقابلية عالية للإصابة بالأمراض الأوروبية المعدية (!) وحتى القرن التاسع عشر كانت العلائق الاقتصادية مع هذه المستعمرات ، من وجهة النظر الأوروبية ، تتجه نحو الاستيراد وتتصف إلى حدٍ كبير برغبة البلدان المتروبولية في الحصول على الثروات والبضائع التي يقتصر وجودها على المستعمرات ، وخلال معظم تلك السنوات لم يكن لدى الأوروبيين سوى القليل ليقدموه مقابل البهارات والمنتوجات الاستوائية الزراعية التي استهوتهم ، بالاضافة إلى المعادن الثمينة من القارتين الأميركيتين .

تغيرت العلاقة ما بين المستعمرات والمراكز المتروبولية تحت وطأة « الثورة الصناعية » وتطوير السكك الحديدية البخارية . فقد تحوّل الاهتمام من الاستيراد إلى التصدير مما أدّى إلى تدمير الصناعة الوطنية واختراق مساحات شاسعة من الأراضي وخلق مرحلة جديدة من الائتمان على نطاق دولي وازدياد فرص تصدير رأس المال . كما أن تغييرات أخرى أدخلت مع تطوير الصناعات الكبرى المعتمدة على صناعة استخراج المعادن الجديدة ، وعلى التطبيق الصناعي للكيمياء العضوية ، وعلى مصادر الطاقة الجديدة والوسائل الحديثة في الاتصال والنقل عبر المحيطات .

وفي ضوء التفاوتات التاريخية والجغرافية بين المستعمرات والأغراض المختلفة التي تحققت في أوقات مختلفة ، لا يملك المرء إلا أن يستنتج أن المحاولات التي قام بها بعض المؤرخين والاقتصاديين لقولبة الاستعمار في نموذج واحد غير كافية . وبالتأكيد فهنالك عامل مشترك بين التجارب الاستعمارية المختلفة وأهمها استغلال المستعمرات لمصلحة المراكز المتروبولية[٢] .

وعلاوةً على ذلك هنالك حقيقة مشتركة هي أن التغييرات الهامة في العالم المستعمَر والمستعمِر جزئياً حصلت بالدرجة الأولى كردة فعل للحاجيات المتغيرة في رأسمالية آخذة في التوسع والتطور فنياً . ومع ذلك ، فاذا ما أردنا فهم سياسات العالم المستعمر واقتصاداته في فترة زمنية محددة علينا أن ندرك ونميّز الخلافات المرتبطة بفترات الرأسمالية الميركانتيلية والرأسمالية الصناعية المنافسة والرأسمالية الاحتكارية . كما علينا أن نميز بين مراحل التطور هذه في المراكز المتروبولية ذاتها ، اذا أردنا أن نفهم عملية تطور رأس المال .

إن مماثلة الامبريالية بالاستعمار لا تشوّش فقط التبدل في العلائق التاريخية بين المستعمرات والمراكز المتروبولية بل تجعل من الصعب تقويم آخر تحولات نظام العالم الرأسمالي ، أي إمبريالية مرحلة رأس المال الاحتكاري . ومَرَدُّ هذا التشويش هو أسلوب خلق نماذج فكرية جامدة قاسية وغير تاريخية عند التعامل مع ظواهر ديناميةً مركّبة . ولتوضيح موضوع الامبريالية بلا مستعمرات لا بد من دراسة بعض التصورات المغلوطة الشائعة التي غالباً ما يعتمد عليها بعض هذه النماذج .

من هذه التصورات المغلوطة هنالك اثنان شائعان بشكل خاص ، كلاهما مرتبط بالدور الحيوي الذي يلعبه تصدير رأس المال :

الأول يقوم على الحُجج المتعلقة بتصدير رأس المال الفائض ، والآخر على تلك المتعلقة بمعدل الربح المتدني في الأقطار الرأسمالية المتطورة .

١ - ضغط فائض رأس المال

إن احدى السمات التي تميز الامبريالية الجديدة المرتبطة بفترة رأس المال الاحتكاري (أي عندما تكون الشركة المساهمة العملاقة في حالة صعود وعند وجود درجة عالية من التركيز الاقتصادي) هي الارتفاع الحاد في تصدير رأس المال . فالرابط بين تصدير رأس المال والتوسع الامبريالي تمليه الحاجة الواضحة لدى المستثمرين إلى إيجاد بيئة آمنة وصديقة .

والسؤال المطروح هو ما سبب هذه الموجة من هجرة رأس المال خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر واستمرارها حتى الآن ؟ ان التفسير الذي يقع عليه المرء غالباً هو أن الأمم الرأسمالية المتقدمة ابتدأت تعاني عبء غزارة رأس المال الذي لم يعد يجد فرص استثمار مربحة في الداخل ، مما يدفعه إلى البحث عن فرص استثمار في الخارج . وفي حين يمكن القبول بالفرضيّة القائلة بأن نمو الاحتكار يقود إلى صعوبات متزايدة في الاستثمار ، فانه لا يمكن الاستنتاج بأن ضغط فائض رأس المال الحافز الأساسي لتصدير رأس المال [٣] .

إن مفتاح الاجابة على السؤال أعلاه يكمن (في رأيي) في فهم الرأسمالية والنظر اليها كنظام عالمي . إن وجود دول قومية قوية (دول - أمم) ، وأهمية القومية بميلان

إلى تبهيت مفهوم وجود نظام رأسمالي كوني . ومع ذلك فقومية المجتمعات الرأسمالية تمثل صورة ذاتية ثانية لأممية النظام . فالطبقات الرأسمالية الناجحة بحاجة الى دولة قومية ليس فقط لتطوير الاسواق الداخلية وبناء بنية تحتية ملائمة وإنما وبالاهمية نفسها ، لتأمين وحماية فرص التجارة الخارجية والاستثمار في عالم مليء بالدول القومية المتنافسة . ان كل أمة رأسمالية تريد الحماية لنفسها والحصول على قنوات تجارية متميزة وعلى حرية العمل دولياً ، بالاضافة إلى حماية صناعتها الداخلية وخلق مركز عسكري قوي لنفسها والدفع نحو ايجاد أسواق خارجية . وكل هذه الأمور هي اجزاء من شيء واحد .

إن الرغبة والحاجة للعمل على نطاق دولي هما من صلب أسس الاقتصاد الرأسمالي . فضغوطات المنافسة والتطورات التقنية وحالات عدم التوازن المتكررة بين الطاقة الانتاجية والطلب الفعلي تخلق ضغوطات مستمرة باتجاه توسيع الأسواق . وتؤدي مجازفات وتقلبات العمل وتشابكها مع الحافز غير المحدود للحصول على الثروة إلى تنشيط أصحاب الأعمال من أجل مراكمة موجودات أكثر واكتساح جميع بقاع الأرض بحثاً عن فرص جديدة . أما ما يقف في طريق ذلك الى جانب القيود الفنية التي تفرضها التقنية ووسائل النقل والاتصال فهو مقاومة الأهالي المحليين ومنافسة الدول القومية الرأسمالية الأخرى .

ومن خلال هذا المنظور يكون تصدير رأس المال ، مثله في ذلك مثل التجارة الخارجية ، أحد المهام الطبيعية للمشاريع الرأسمالية . وبالاضافة إلى ذلك يكون التوسع في تصدير رأس المال مرتبطاً بقوة بالتوسع الجغرافي للرأسمالية . ففي الأيام الأولى للرأسمالية الميركانتيلية ابتدأ رأس المال يتجاوز حدوده الأصلية وأخذ يمول المشاريع الزراعية والتعدين في آسيا والقارتين الأميركيتين . وقد رافق هذا التوسع نمو في العمليات المصرفية عبر البحار لتمويل التجارة مع أوروبا وتسهيل عمليات الاستثمار الخارجية . ومع أن فرص الاستثمار الداخلية قد تكون تباطأت في بعض الأماكن وفي بعض الأحيان فان الدافع الرئيسي وراء تصدير رأس المال لم يكن ضغط رأس المال الفائض بل كان السعي لاستخدام رأس المال حيث تتوفر فرص مربحة . وكان هذا الاستخدام مقيداً بالطبع يجد حدوده في التكنولوجيا السائدة حينذاك والظروف السياسية والاقتصادية في الأقطار الأخرى وفي موارد الوطن الأم . وعلى سبيل المثال ، فقد كانت القوة العسكرية ضرورية لعملية التوسع الخارجي هذه ،

غير أن النقص في الطاقة البشرية والموارد الاقتصادية التي كان من الممكن تسخيرها لهذه الأهداف حدّت من فرص الاستثمار .

وكما ذكرنا آنفاً ، فإنّ قلب العلائق التجارية يحصل تحت وطأة الثورة الصناعية وموجة الانتاج بالجملة . والمشروع الرأسمالي يبحث دوماً عن أسواق للتصدير بينما المناطق التي تقع عبر البحار هي التي تعاني نقصاً في البضائع التي يمكن تصديرها بالمقابل . نتيجة لذلك نرى أن كثيراً من الاقطار التي تشتري من البلدان المصنّعة تقع في الدّين إذ ان وارداتها تفوق صادراتها . وفي مثل هذه الظروف تتّسع الحاجة لاقتراض رأس المال من المراكز المتروبولية . وبذا تصبح صادرات رأس المال سنداً هاماً لتصدير البضائع . وكما هو معلوم فان الموجة الحقيقية من الطلب على رأس مال التصدير البريطاني جاءت مع تطور السكك الحديدية . فالصناعة البريطانية ليست وحدها التي صدّرت السكك الحديدية ومعداتها حول العالم وإنما شارك في ذلك أيضاً القروض البريطانية ورأس المال المساهم الذي جعل تمويل هذه الصادرات ممكناً . بالإضافة إلى ذلك ، فان المؤسسات المالية التي انبثقت خلال التاريخ الطويل من التجارة الدولية وتصدير رأس المال اكتسبت مصالح ثابتة من السعي وراء الأعمال الخارجية .

وفي تلبيتها لضرورات نموها الخاص سعت هذه المؤسسات وراء فرص جديدة لتوظيف رأس المال عبر البحار بينما كانت في الوقت نفسه تجمع وتحرك رأس المال الداخلي لمصلحة هذه التوظيفات .

إن النقطة الهامة هي أن تصدير رأس المال له تاريخ طويل . فهو نتاج :

(١) عمليات الأمم الرأسمالية المتقدمة عبر العالم ،
(٢) المؤسسات والبنية الاقتصادية التي انبثقت خلال نضج الرأسمالية كنظام عالمي ،

لذلك فان رأس المال ليس نتاجاً لفائض رأس المال بحد ذاته . وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك أبداً « فائض رأس المال » (يغذيه أحياناً السيل العائد من الفوائد والأرباح من الخارج) ، كما أنه لا يعني أن رأس المال لا يتحرك تحت ضغط فوائض من هذا النوع ، فمتى وُجِدَت الأسواق المالية الدولية المتطورة فسوف تُستغل هذه بعدة

طرق . وعلى سبيل المثال ، فالودائع قصيرة المدى نراها تتحرك عبر الحدود تجاوباً مع ضيق السوق المالي المؤقت أو انفراجها .

ويجري استخدام الأموال قروضاً لأغراض سياسية واقتصادية أكثر عمومية وذلك من أجل تمكين بلد من الحصول على نفوذ ومعاملة ذات أفضلية في بلد آخر . ولكن الدعامة الأساسية للأسواق المالية الدولية هي الشبكة الدولية من التجارة والاستثمار التي تولدت عن استجابة الأمم الصناعية المتقدمة لحاجتها الى العمل في الأسواق العالمية . وهكذا فبينما يمكن أن يكون فائض رأس المال الداخلي أحياناً عنصراً مساهماً في تحركات رأس المال في الخارج فان التفسير المناسب يكمن في رأينا في العلائق الداخلية القائمة بين الوضع الاقتصادي الداخلي للأمم الرأسمالية المتقدمة وبين وضع أسواقها عبر البحار(٤) .

لِمَ إذن هذه الموجة المفاجئة من صادرات رأس المال المرتبطة بالامبريالية الحديثة ؟ إن الجواب ، في رأيي ، ينسجم مع التحليل أعلاه ومع طبيعة هذه المرحلة المتأخرة من الرأسمالية .

أولاً ، تميز مستهل الامبريالية الجديدة بظهور عدّة دول صناعية قادرة على تحدي سيطرة بريطانيا على التجارة والاقتصاد الدوليين . فهذه الدول الأخرى توسع صادرات رأسمالها من أجل الأهداف نفسها ، أي التجارة الخارجية المتزايدة والأسواق التي تتمتع فيها بوضع الأفضلية . وهكذا ، فبدلاً من أن تكون بريطانيا هي المُصدِّر الرئيسي لرأس المال بين دول أخرى قليلة جداً ترى بجملة جديدة من المصدِّرين تتقدم نحو الصدارة مما ينتج عنه توسُّع هائل في مُجمل سيل صادرات رأس المال .

ثانياً ، ان نموّ الحواجز الجمركية مرتبط بالمنافسة الشديدة بين الدول الصناعية المتقدمة . فإحدى وسائل القفز فوق هذه الحواجز هي الاستثمار الأجنبي .

ثالثاً ، تعتمد المرحلة الجديدة من الرأسمالية على الصناعات التي تتطلب كميات ضخمة من المواد الخام مثل النفط والمعادن الحديدية وغير الحديدية . وهذا لا يتطلب كميات كبيرة من رأس المال لاستكشاف وتطوير المصادر الأجنبية وحسب وإنما يتطلب أيضاً القروض لتمكين الدول الأجنبية من بناء وسائل النقل المُكملة والتسهيلات

الخاصة بالاستعمال العام .

رابعاً ، ان نضج شركات الأسهم المشتركة وأسواق البورصة ومؤسسات مالية أخرى يوفر أساليب تعبئة رأس المال بطريقة أكثر كفاية من أجل استخدامه في الداخل والخارج .

خامساً وأخيراً ، يعجّل تطور الشركات المساهمة العملاقة في نمو الاحتكار كما أن القدرة والرغبة لدى هذه الشركات للسيطرة على الأسواق توفران حافزاً رئيسياً آخر لتوسع رأس المال في الخارج .

إن الحقائق المرتبطة باستثمارات الولايات المتحدة في الخارج خلال الفترة الراهنة توضح تماماً مسألة « فائض » رأس المال . وهي تساعدنا على الاجابة على المسائل التاريخية كذلك . وقد يتوقع المرء ان يكون السبب الرئيسي لتصدير رأس المال الأميركي هذه الأيام هو فائض رأس المال الداخلي . ولو كان ذلك صحيحاً لتمّ سحب ما أمكن من رأس المال من الولايات المتحدة لاستعماله بطريقة مربحة في الخارج . لكن الوضع هو خلاف ذلك . فالمعلومات الاحصائية حول بنية رأس المال المستثمر للولايات المتحدة في الخارج لعام ١٩٥٧ . هي أحدث المعلومات المتوفرة . وهناك احصاء آخر للاستثمارات الخارجية لسنة ١٩٦٦ لم ينشر لتاريخه بعد . ويلاحظ في هذا الاحصاء أن ٦٠ ٪ من موجودات الاستثمار المباشر للشركات المساهمة التي مركزها الولايات المتحدة يملكها مواطنون في الولايات المتحدة في حين أن ٤٠ ٪ من هذه الموجودات يملكها مواطنون من البلدان التي تعمل فيها هذه الشركات بالاضافة الى رؤوس أموال أوروبية وكندية مستثمرة في أميركا اللاتينية الخ . (انظر الجدول ١ الجزء ب) .

المعلومات أعلاه فيها تحوُّلٌ ملفت للنظر . اذا ما وضعنا جانباً الموجودات السهمية والدائنة نكتشف بأن مواطني الولايات المتحدة يملكون ٨٦ في المئةمن الرهونات و ٢٥ في المئة من الديون . ويعكس هذا ، الممارسةالتي تتبعها الشركات الاميركية لتضمن سيطرتها على موجوداتها الخارجية وعلى معظم السيل « الدائم » من الأرباح . أما بالنسبة لرأس مال الديون (الطويل المدى والقصير المدى) اللذين سوف يتم سدادها فيها بعد من أرباح المشروع فلا بأس من اعطاء المواطنين المحليين

جدول رقم ١

مشاريع الاستثمار الأميركية المباشرة في بلدان أخرى عام ١٩٥٧[١]
الموجودات التي يملكها أميركيون ومقيمون محليون

(أ) النسبة المئوية لمجموع الموجودات في الديون والأسهم

	مجموع الموجودات		موجودات سهمية		موجودات دائنة	
	بليون دولار	النسبة المئوية	بليون دولار	النسبة المئوية	بليون دولار	النسبة المئوية
يملكها مقيمون أميركيون	٢٤,٠	١٠٠,٠	١٩,٧	٨٢,٣	٤,٢	١٧,٧
يملكها مقيمون محليون[٢]	١٥,٦	١٠٠,٠	٣,٢	٢٠,٦	١٢,٤	٧٩,٤
المجموع	٣٩,٦	١٠٠,٠	٢٢,٩	٥٨,٠	١٦,٦	٤٢,٠

(ب) التوزيع المئوي للموجودات حسب ملكية الرعايا الأميركيين والمحليين.

يملكها مقيمون أميركيون	٦٠,٥	٨٦,٠	٢٥,٤
يملكها مقيمون محليون	٣٩,٥	١٤,٠	٧٤,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(إن التفاصيل قد لا تساوي المجموع بسبب تدوير الكسور).

١ ـ لا تشمل هذه استثمارات التمويل والتأمين.

٢ ـ بشكل أدق، المقيمون من غير مواطني الولايات المتحدة. معظم هؤلاء الملاكين يقيمون في مناطق توجد فيها مشاريع أميركية، مع أنه من المحتمل أنه كان هنالك سيل من الأموال من أوروبا وكندا إلى مشاريع أميركية في مناطق أخرى.

المصدر:

U. S. Business Inverstments in Foreign Countries (Washington, D. C.: U. S. Department of Commerce, 1960), Table 20.

الأغنياء فرصةسانحة . فأموال الوطن الأم « الفائضة » التي يفترض بأنها ضاغطة هي في الواقع مفتوحة قليلاً جداً لحاجيات رأسمال الديون الخاصة بالمشاريع الأجنبية .

ولكن علينا أن ندرك أيضاً بأن نسبة٦٠٪ـ ٤٠٪ المشار اليها حول مساهمة الولايات المتحدة في موجودات الشركات العاملة في الخارج هي نسبة مبالغ فيها خصوصاً نسبة لرأس المال الذي تزوده الولايات المتحدة . وفي ما يلي وصف ورد في نشرة مالية اسمها « بزنس أبرود » « Business Abroad » لممارسات الاستثمارات الخارجية للشركات الأميركية تقول النشرة :

« في حسابها لقيمة استثمار رأس المال تقدر شركة « جنرال موتورز » ، مثلاً ، الأمور غير الواضحة مثل الماركات المسجلة وحقوق التصنيع والمعرفة التقنية بضعفي رأس المال المستثمر فعلياً . وبعض الشركات المساهمة تحسب المعرفة التقنية والتصميم الهندسي وخلافه كثلث رأس المال المستثمر وبعدها تحوّل الثلث على شكل أسهم عن طريق توريد الآليات والمعدات »[٥] .

وهكذا فان جزءاً لا بأس به من الـ ٦٠ في المئة من الموجودات التي تملكها الشركات الأميركية لا تمثل استثمارات نقدية وانما هي تقويم لمعرفتها [التقنية] وماركاتها المسجلة الخ ، وآلياتها الخاصة مقوّمة حسب أسعار يضعها المكتب الرئيسي .

وربما يتساءل المرء في ما إذا كانت ظاهرة استعمال رأس المال المحلي هذه هي احدى الملامح لممارسات الاستثمار في البلدان الأجنبية الأكثر ثراءً . الجواب هو النفي . صحيحٌ بأن الحصة التي يزودها رأس المال المحلي هي أعلى في البلدان الأوروبية (٥٤ ٪) وأدنى في بلدان أميركا اللاتينية (٣١ ٪) ، ولكن عادة الحصول على رأس مال الذين محلياً هو طابع جميع المناطق التي يُستثمر فيها رأس المال الأميركي . (انظر الجدول ٢) :

إن الحقائق المتعلقة بسبل المخصصات لتمويل الاستثمارات الأميركية المباشرة في الخارج هي أكثر وضوحاً . فالمعلومات متوفرة حول مصدر المخصصات لتمويل هذه المشاريع للفترة ما بين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٥ . بينما تكون هذه المعلومات لفترة محدَّدة ، تشير الدلائل الأخرى الموجودة الى أنه ليس من سبب لعدم اعتماد هذه الفترة كنموذج . فالمعلومات توضح بأن حوالي ٨٤ بليون دولار استُعملت خلال هذه الفترة

جدول رقم ٢

التوزيع المئوي لموجودات مشاريع الاستثمار الأميركية المباشرة في بلدان أخرى ، حسب الملكية والمنطقة

(عام ١٩٥٧)[١]

الملكيـة	مجموع الموجودات	موجودات سهمية	موجودات دائنة
في كندا			
مواطنون أميركيون	٦٢,٠	٧٨,٥	٣٧,٢
مواطنون محليون[٢]	٣٨,٠	٢١,٥	٦٢,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
في أوروبا			
مواطنون أميركيون	٤٦,٢	٨٣,٩	١١,١
مواطنون محليون[٢]	٥٣,٨	١٦,١	٨٨,٩
المجموع	١٠٠,٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
في أمريكا اللاتينية			
مواطنون أميركيون	٦٩,١	٩٢,٩	٢٤,٩
مواطنون محليون[٢]	٣٠,٩	٧,١	٧٥,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
في افريقيا			
مواطنون أميركيون	٥١,٥	٨٠,٧	٢٣,٩
مواطنون محليون[٢]	٤٨,٥	١٩,٣	٧٦,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
في آسيا			
مواطنون أميركيون	٦٢,٤	٩٤,١	١٣,١
مواطنون محليون[٢]	٣٧,٦	٥,٩	٨٦,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الملاحظات والمصدر : مثل جدول رقم ١ .

جدول رقم ٣

مصادر الاعتمادات المالية للمشاريع الأميركية المباشرة في بلدان أخرى : ١٩٥٧ - ١٩٦٥

ا - ملخص لكل المناطق

مصادر الايرادات	الايرادات المُحصّلة	
	بليون دولار	النسبة المئوية للمجموع
من الولايات المتحدة	١٢,٨	١٥,٣
مُحصّلة من الخارج	١٦,٨	٢٠,١
محصّلة من عمليات المشاريع الأجنبية	٥٤,١	٦٤,٦
من الدخل الصافي	٣٣,٦	٤٠,١
من هبوط القيمةوالنضوب	٢٠,٥	٢٤,٥
المجموع	٨٣,٧	١٠٠,٠

ب - النسبة المئوية للتوزيع حسب المناطق

المنطقة	النسب المئوية للاعتمادات المالية المحصّلة		
	من الولايات المتحده	من خارج الولايات المتحدة[1]	المجموع
كندا	١٥,٧	٨٤,٣	١٠٠,٠
أوروبا	٢٠,٢	٧٩,٨	١٠٠,٠
أمريكا اللاتينية	١١,٤	٨٨,٦	١٠٠,٠
جميع المناطق الأخرى	١٣,٦	٨٦,٤	١٠٠,٠

(١) تحتوي هذه على الاعتمادات المالية المحصّلة من المقيمين غير الأميركيين ومن عمليات المشاريع الأجنبية .

المصدر : المعلومات الاحصائية لعام ١٩٥٧ مثل الجدول رقم ١ . المعلومات الاحصائية لفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٥ مأخوذة من : *Survey of Current Business*, September 1961, September 1962; November 1965; January 1967.

لتمويل توسع الاستثمارات الخارجية المباشرة والعمليات الخاصة بها . من هذا المجموع جاء ١٥ ٪ أو أكثر بقليل من الولايات المتحدة . أما الـ ٨٥ ٪ المتبقية فقد تم جمعها في الخارج : ٢٠ ٪ من مخصصات محلية و ٦٥ ٪ من النقد الذي ولدته عمليات المشاريع الأجنبية ذاتها . (انظر الجدول ٣ أ) .

وهنا أيضاً يكون النموذج متشابهاً ما بين الدول الغنية والفقيرة . والشيء البارز هو أن مساهمة الولايات المتحدة في البلدان الفقيرة هي أقل منها في البلدان الغنية : فمساهمة رأس المال الأميركي في المشاريع هو ١٦ ٪ في كندا ، و ٢٠ ٪ في أوروبا ، و ١١ ٪ في أميركا اللاتينية ، و ١٤ ٪ في جميع المناطق الأخرى . ولا يجب استنتاج الكثير من هذه التفاوتات ، إذ ان اعتمادات مالية ضخمة أتت من الولايات المتحدة خلال هذه السنوات لتمويل التوسع السريع للمشاريع في أوروبا . ولكنه من المناسب أن نلاحظ أن نسبة مئوية ضئيلة فقط من الاعتمادات المطلوبة لتمويل مشاريعها الخارجية تأتي من الولايات المتحدة . وهذا ما لا يتوقعه المرء حسب نظرية تقول بأن السبب الرئيسي للاستثمارات الخارجية هو ضغط الزيادة الهائلة في رأس المال في الداخل .

٢ ـ معدّل الربح المنخفض

حُجّة أخرى غالباً ما تُقدَّم لتبرير ازدياد تصديرات رأس المال هي معدل الربح المنخفض . ويقوم التعليل هنا على أنَّ تراكم رأس المال ، يرافقه ازدياد مطرد في نسبة رأس المال الثابت الى العمل ، يؤدي إلى هبوط معدل الربح . إن هبوطاً كهذا يقنع الرأسماليين المحليين بأن يستثمروا في الخارج حيث تكون كلفة اليد العاملة أدنى والارباح أعلى .

ولا نستطيع الآن ، كما ولا نحتاج ، أن نتفحص مدى التماسك النظري الداخلي لهذه النظرية ، أي فيما اذا كانت الحقائق تدعمها ، أو ، اذا كانت صحيحة ، فكيف لهذا الاتجاه أن يعمل تحت الظروف الاحتكارية . هذا التفحص ، برأينا ، ليس ضرورياً فهبوط معدل الربح لا يستطيع تفسير نموذج تحركات رأس المال الدولي . وبكلمة أخرى ، ليست هذه الفرضية ضرورية في هذا المجال ، سواء كانت صحيحة في ذاتها أم لا . ويمكن دعم هذه المسألة في ضوء علاقتها بنموذجين من الاستثمار

الخارجي ، ألا وهما شراء السندات الأجنبية وتطوير آبار النفط والمناجم . ولكن قبل أن أعلل قولي هذا أود أن أشير إلى وجود مسألتين مختلفتين . فنحن يهمنا هنا أسباب تصدير رأس المال خلال فترة الامبريالية . أما أثر تصدير رأس المال على معدلات الربح الداخلية فهو مسألة مختلفة ، علماً بأنها هامة بلا شك .

ولنعد الآن إلى نموذج محركات الرأسمالية الدولية . أولاً ، إن الفرضية المتعلقة بهبوط معدل الربح لا تنطبق على رأس مال القروض . فمعدلات فوائد القروض المُعارة للخارج هي عادةً جذابة ، ولكن معدلات فوائد القروض الآمنة نسبياً ، أقل بشكل ملموس من معدل الربح الصناعي . وهكذا ، لا يكون شراء السندات الأجنبية من قِبل شركة مساهمة ، في العادة ، عملية تعوّض التناقص في معدل الربح .

وعلينا أيضاً أن نحذف هذه الفرضية لنفسّر الاستثمار المباشر الواسع في استخراج النفط والتعدين . فالاستثمارات في هذه الصناعات لا تحركها بالدرجة الأولى معدلات الربح المقارن أو المعدلات الهابطة للربح في الداخل وانما الحقائق الجيولوجية . والعوامل الحاسمة هي مكان وجود المناجم على الطبيعة ومشاكل نقلها إلى مراكز الاستهلاك .ولا شك أن لمعدلات الربح دوراً في كل هذا بالطبع ،وعادةًما تكون مرتفعة . ويستغل المستثمر ما استطاع من الأجور المتدنية . ولكن مدى الربح الذي تدرُّه صناعات الاستخراج هذه لا يعتمد على الأجور المتدنية وإنما على مكان ووفرة الموارد الطبيعية وعلى الهياكل الاحتكارية التي تُسوّق من خلالها .

صحيحٌ أن معدلات الربح المقارنة ليست جزءاً من الصورة عندما تُستنفد الاحتياطات الغنية للحديد الخام ، وهذا ما يحصل في حالة تعدين الحديد في الولايات المتحدة . فعندما تُستنفد الاحتياطات يتبع ذلك اندفاع نحو تطوير تلك الموجودة في « اللبرادور » وفنزويلا والبرازيل . ولكن هنا أيضاً لا يكون العامل الحاسم هو هبوط معدل الربح نتيجة عملية تراكم رأس المال وانما هبوط ذلك المعدل بسبب حالة الطبيعة .

إن الاختبار الوحيد الحقيقي للأطروحة المشار إليها هو نوع ثالث من الاستثمار ، ونعني به الاستثمار الخارجي المباشِرِ في التصنيع . فهنا أكثر من أي مكان آخر يمكن للمرء أن يتوقع سيل رأس المال كجواب لتفاوتات معدل الربح البسيطة . ماذا إذن

عن الاستثمارات المباشرة في التصنيع ؟ مفهومٌ أنّ معدل الربح يسيطر على جميع قرارات الاستثمار وان رأس المال يبحث باستمرار عن أعلى معدل ممكن من الربح . وسواء كانت معدلات الربح في الداخل في صعود أو هبوط . علينا أن نتوقع سيل رأس المال باتجاه الخارج طالما يمكن الحصول على معدلات ربح مرتفعة هناك . على أنه ليس من الضروري أن تكون معدلات الربح الخارجي أعلى من معدّلات الربح الداخلي لكي يستمر سيل رأس المال . ما يهم المستثمر هو مقارنة ما بين مدى الربح الذي يدرّه الاستثمار الاضافي (أو الهامشي) في الصناعة الداخلية وبين ما يدره في الصناعة في الخارج . نظرياً ، يمكن للاستثمار الجديد في الخارج أن يكون له مردود أدنى من متوسط معدل الربح في الداخل غير أنه يبقى مغرياً على الرغم من ذلك مثلاً ، لنفترض أن مُصنعاً للبرادات يحصل على مردود ٢٠ ٪ على استثماراته الداخلية . ويريد هذا المصنّع أن يقوم باستثمار جديد ثم يجد أنه سوف يحصل فقط على ١٥ ٪ في الداخل مع أنه اذا وظف مخصصاته لصنع البرادات في الخارج يمكن أن يحصل على ١٨ ٪ . ولسوف يحفزه هذا بالطبع على التوجّه الى الخارج . وتكون نتيجة ذلك أن مردود استثماراته الخارجية . مما يؤدي الى مردود أقل سيبدو أقل من مردود استثماراته الداخلية . هذا أحد الأسباب التي تجعل المقارنات بين المعلومات الاحصائية حول متوسط معدلات الربح الصناعية في الداخل والخارج غير ذات معنى ، بالاضافة طبعاً إلى عدم صلاحية الاحصائيات ذاتها . وهكذا ، فان هذه الثغرة في مدى الربح الهامشي هي التي تؤدي الى سيل الاستثمار الخارجي ، وليس لها بالضرورة علاقة بأي هبوط في متوسط مدى الربح في الداخل .

٣ - الاحتكار والاستثمار الخارجي

الفرضية الأكثر نفعاً من معدل الربح المتدني هي في رأينا تلك التي تعزو الدافع الرئيسي للاستثمار المباشر لرأس المال على نطاق عالمي الى الضروريات المفروضة من قبل رأس المال العامل تحت ظروف احتكارية . إن إطاراً تحليلياً كهذا يستوعب تفسيراً لأمرين :

(١) الجسم الرئيسي من الاستثمارات سواء في الصناعات الاستخراجية أو في التصنيعية ، و (٢) ، تصاعد في صادرات رأس المال خلال فترة الامبريالية . والهدف

الرئيسي لهذا الإطار هو إيضاح العلاقة بين الصعود المرافق لصادرات رأس المال وبين الاحتكار كجوهر الامبريالية الجديدة .

العمليات التجارية ، كما يقول « روبرت بْرادِي » ، يمكن فهمها على أكمل وجه كنظام قوة . فمن صُلب العمليات التجارية أن تحاول السيطرة على أسواقها الخاصة والعمل بقدر الامكان كما لو أن سائر الكرة الأرضية هي مُدَّخرٌ لها . كان هذا صحيحاً منذ البداية الأولى للفترة الرأسمالية . على أنه طالما كان هنالك مُنافسون كُثُر في معظم الصناعات كانت فرص السيطرة محدودة جداً . ومع تطور ظروف الاحتكار - أي عندما تسيطر حفنة من الشركات على كل سوق من الأسواق الهامة - تصبح عادة السيطرة على السلطة ليست فقط ممكنة وانما أساسية بشكلٍ متزايد لضمان المؤسسة وموجوداتها .

كما أن ظهور درجة هامة من تركيز السلطة لا يعني نهاية المنافسة . ولكنه يعني المنافسة رُفعت الى مستوى جديد : ترتيبات مؤقتة بين المتنافسين حول الانتاج والسعر وسياسات المبيعات تصبح ممكنة أكثر من ذي قبل ، كما أن القرارات التجارية يمكن الوصول اليها مصحوبة بتوقعات معقولة عن طبيعة ردود فعل المنافسين . وحيث أن رأس المال يعمل على نطاق دولي ، فان ترتيبات رجال الأعمال لتقسيم الأسواق وصراع التنافس بين العمالقة على الأسواق تمتد لتشمل أجزاء كبيرة من الكرة الأرضية .

وعلاوة على ذلك تتغير استراتيجية التنافس من فترة التنافس . فخفض الأسعار لا يعود الأسلوب المفضل للحصول على حصَّة أكبر من السوق . والأسعار تبقى مرتفعة ، وزيادة الانتاج يقيدها الطلب الفعلي بأسعار مرتفعة ، أو القدرة على كسب حصة أكبر من الأسواق ذات الأسعار المرتفعة ، من المنافس . وعلى الرغم من ذلك ، فانَّ ضرورة النمو تستمر ونمو رأس المال الموجود يتصاعد ، وبالتالي يستمر الضغط لدى المتنافسين للحصول على حصة أكبر من أسواق بعضهم البعض أينما وُجدوا . وتجب الملاحظة بأن هذا الصراع على أسواق أوسع يحصل بالطبع في البلدان الأكثر تطوراً حيث توجد أسواق المنتوجات المتقدمة وحيث من الممكن للمتنافسين استغلال الامتيازات التجارية التي توفرها امبراطورياتهم لاستعمارية أو شبه الاستعمارية . ويحصل هذا الصراع أيضاً في الأقطار الأقل تطوراً حيث يمكن دخول

الأسواق الجديدة ، على صغرها ، وحيث تتمتع الشركات التي يكون لها موطىء القدم الأول ، عادة ، بامتيازات تدوم .

تنبع القوة الدافعة للاستثمار في الخارج من هذا الصراع التنافسي بين العمالقة . أولاً ، إن ملكية كميات المواد الخام لها أهمية استراتيجية في الدفع نحو السيطرة على الأسعار ، وتثبيت المرء لأسعاره ضد المنافسين الذين هم أيضاً يسيطرون على موارد ، ووضع حدّ لنمو المنافسين الذين ليس لديهم مواردهم الخاصة . ثانياً ، ان الحاجة للسيطرة على الأسواق وتوسيعها هي حافز أساسي لصادرات رأس المال وخاصة حيث تعوق الحواجز الجمركية وحواجز تجارية أخرى ، انتشار صادرات السّلع .

إن العلاقة التي تربط بين دوافع الاحتكار وبين انتشار الاستثمار الخارجي لا يدعمها التحليل الوارد أعلاه فقط ، وانما يدعمها أيضاً نموذج الاستثمار ، على الأقل في ما يختص بأكبر مستثمر أجنبي ونعني به الولايات المتحدة الأميركية . فالنواحي الاحتكارية لاستثمارات هذا البلد (وبلدان أخرى) في النفط والمعادن الخام أشهر من أن يتناولها البحث هنا . ومن الواضح أن الاستثمار في مجال التصنيع عبر البحار هو لعبة الشركات الكبرى . وهكذا ، ففي عام ١٩٦٢ نلاحظ بأن ٩٤ ٪ من موجودات الشركات الأميركية المساهمة والمصنِّعة في الخارج كانت تسيطر عليها مؤسسات تتجاوز موجوداتها ٥٠ مليون دولار أو أكثر [٨] . وبالاضافة إلى ذلك تشير احصائيات الولايات المتحدة في الخارج للعام ١٩٥٧ الى أنَّ معظم استثمارات التصنيع قامت بها مؤسسات احتكارية قليلة العدد وفي حقول تسمح بنقل ميزات الاحتكار الى الخارج : العمليات المحميَّة برُخص التسجيل ، والمعرفة الفنية المتطورة والمنفردة و / أو تمييز المنتوج من خلال تعريف الصنف وأساليب تقنية مماثلة[٩] .

ولا تنكر الحُجّة اعلاه بأي حال من الأحوال الأهمية الأولى لحافز الربح . فالهدف الشامل لسيطرة الاحتكار هو تأكيد وجود ونمو الارباح إذ أن حافز الربح والرأسمالية هما في النهاية شيءٌ واحد . ولكن ما يجب تفسيره هو سبب تسارُع تصدير رأس المال بشكل استثمارات مباشرة مع بداية المرحلة الامبريالية ، مع الوجود الدائم لحافز الربح . وفي رأينا ، ان الاجابة تكون ذات معنى أكثر إذا ما ارتبطت بطبيعة الاحتكار وانتشاره كالفُطر (والأصح إحتكار القلة Oligopoly) ، قياساً بالتفسير الذي تقدمه نظرية « المعدل الهابط للربح » أو ، كما ذُكِر آنفاً ، نظرية « ضغط فائض رأس المال » .

واذا ما أعطي المستثمر الفرصة لتكوين أرباح اضافية في الخارج بمعدل ربح هامشي أعلى فانه سوف يتمسك بتلك الفرصة بشرط أن تكون سياسة البلد الأجنبي ايجابية نحو الاستثمار الأجنبي ونحو سحب الأرباح منها . على أن هنالك عوامل كثيرة تؤثر في حجم هامش الربح ، منها تدنّي الأجور وكلفة المواد الخام بالاضافة إلى نفقات الشحن وانتاجية اليد العاملة والقدرة الادارية والنفقات العامة .

ويتمتع النفوذ الاحتكاري وشبه الاحتكاري الذي يحمي حصص (كوتا) البيع بأسعار مرتفعة بثقل هائل . وفي هذا السياق تجب الملاحظة بأنه يمكن تعزيز قرارات الاستثمار باعتبارات أخرى . فانشاء شركة كبرى رأس جسر لها في الأسواق الخارجية سوف يحفز المنافسين لاتباع الطريق نفسه . وحتى عندما لا يكون الربح الفوري مؤاتياً بوضوح فان المتطلبات المستقبلية لضمان حصة في السوق العالمي تفرض استراتيجية كهذه . وكما ذُكر آنفاً فان التقييدات التجارية سوف تحفز شركةً ما للاستثمار في الخارج لحماية سوقها في الجانب الآخر من الحاجز التجاري . وهكذا عندما يصبح ميزان المقومات مؤاتياً للربح و / أو استراتيجية السوق ، فان قرار الاستثمار في الخارج يتخذ تحصيل حاصل .

وبينما نحن في هذا الموضوع ربما من المفيد أن نذكر بأن التفسيرات المبسّطة والأكثر شيوعاً للتحرك عبر القومي لرأس المال هو ذلك الذي يعزو الدور الحاسم الى تفاوتات الأجور ما بين الدول المصدرة وتلك المستوردة رأس المال . بالنسبة للولايات المتحدة حيث الأجور مرتفعة نسبياً فان أي تصدير لرأس المال يمكن تفسيُره بهذه الطريقة . ولكن هذا لا يعني أن التيار الرئيسي للاستثمار الخارجي هو استبدال البضائع الخارجية بالبضائع الداخلية في السوق الأميركي . ففي أحسن الأحوال للمرء أن يناقش بأن بعض الانتاج الخارجي يأخذ مكان صادرات الولايات المتحدة . بهذه الطريقة تُحذف تفاوتات الأجور من حيث هي عنصر منافس في الأسواق الخارجية .

والحقائق حول توزيع مبيعات مؤسسات التصنيع الأميركية في الخارج (من ١٩٦٢ الى ١٩٦٥) تشير الى أن أقل من ٢ ٪ من الانتاج الأميركي في الخارج (باستثناء كندا) يُشحن الى الولايات المتحدة (انظر الجدول ٤) . وان النسبة المئوية العالية لكندا تتكون بمعظمها من المصنوعات المعتمدة على الموارد الكندية (كالورق مثلاً) .

جدول رقم ٤

اتجاه مبيعات شركاء المصنعين الأميركيين
خارج الولايات المتحدة، ١٩٦٢ - ١٩٦٥

المنطقة	مجموع المبيعات	المبيعات المحلية	المصدرة الى الولايات المتحدة	المصدرة الى بلدان أخرى
	التوزيع المئوي			
المجموع	١٠٠,٠	٨٢,٣	٤,١	١٣,٦
كندا	١٠٠,٠	٨١,١	١٠,٨	٨,١
أمريكا اللاتينية	١٠٠,٠	٩١,٥	١,٦	٦,٩
أوروبا	١٠٠,٠	٧٧,٢	١,٠	٢١,٨
مناطق أخرى	١٠٠,٠	٩٣,٩	١,٤	٤,٧

المصدر: *1962- Survey of Current Business, November* 1965 p. 19;

1963- 1965- ibid., November 1966, p. 9.

على الرغم من عدم وجود معلومات احصائية متكاملة ، يبدو أن هنالك تزايداً منذ العام **١٩٦٥** في عدد الشركات الأميركية التي تصنع الأجزاء وتجمع مصنوعاتها في الخارج ثم تبيعها في الأسواق الأميركية الداخلية . وعلى أي حال فالأهمية النسبية لهذا النشاط لا تدعم الحجّة بأنه يعتبر العامل الحاسم الرئيسي وراء الاستثمار الأميركي في الخارج . ومن ناحية أخرى فهذه النسب المئوية المتدنية لا تعني بأنه لا يوجد هنالك أثر حاد وجدّي على العامل الأمريكي من قبل هذه المتحولات في الانتاج . فالتحرك نحو التصنيع وانتاج السلع القابلة للتصدير في اليابان وايطاليا وكوريا وهونغ كونغ وغيرها قد شعرت به بعض قطاعات العمل في الولايات المتحدة .

٤ ـ الإمبريالية والأزمة

قبل سرد كيفية استمرار هذه العلائق الاقتصادية الى ما بعد تداعي الاستعمار ما زال هنالك نقطتا جدل حول الامبريالية الجديدة يجب تفهمهما هما : علاقة الامبريالية بالأزمة ودور الدولة .

سنعالج الآن المسألة الأولى : الامبريالية من حيث هي المخرج الرأسمالي من الأزمة . ومهما كان لهذا النهج من حسنات فانه يمكن أن يؤدي إلى ارباك ما لم نحاول الفصل بين السبب والنتيجة . إن أزمة سبعينات وثمانينات القرن الماضي والتمزقات في ملكية الأرض والأزمات الصناعية خلال تلك السنوات من المحتمل أنها أسرعت في ميلاد الامبريالية الجديدة ، على أنها لم تكن بحد ذاتها السبب وراء ظهور الامبريالية . وحدة التقطعات الاقتصادية والسياسات الامبريالية متأصلة في تحولات أواخر القرن التاسع عشر السريعة نفسها .

إن جذور الامبريالية هي أعمق بكثير من أية أزمة معيّنة وأعمق من ردة فعل أية حكومة على الأزمة . فهذه الجذور موجودة في العوامل التي بحثنا آنفاً وهي : الاندفاع التوسعي لكل أمة رأسمالية متقدمة سعياً وراء العمل على نطاق دولي ، وتطوُّر الاحتكار ، والمنافسات القومية المرتبطة بحاجيات الاقتصادات المتقدمة ذات البنى الاحتكارية .

إن ما تفعله الأزمات الاقتصادية غالباً هو أن تجعل الطبقات الحاكمة والحكومات تعي جيداً الحاجة إلى العمل العلاجي الناشط . فهي تذكّر الحكومات المتقاعسة « بواجبها » وتحثها على العمل . ومثلما تكشف تناقضات الرأسمالية نفسها بوضوح أكثر خلال فترات الضغط ، كذلك تصبح ردات فعل الحكومات مكشوفة أكثر تحت ضغوطات من هذا النوع . ولكن سياسات وممارسات الامبريالية ، الاقتصادية ، والسياسية ، هي جزء من فترات الازدهار مثلما هي جزء من فترات الكساد . فالحكومات الأكثر نشاطاً وبُعد نظر تتصرف ، أو تهيىء نفسها للتصرف ، خلال فترات الهدوء والازدهار . أما الحكومات المترددة والقصيرة النظر فانها تتحرك فقط عندما تضربها الأزمة أو تطيحها جماعة سياسية أقوى .

إن أحد ملاحق الحجة القائلة بأن الامبريالية كانت مخرجاً من حالة الكساد

مبني على أن الرأسمالية سوف تتداعى مع تقلُّص مساحة التوسع الامبريالي . وتعبّر أطروحةٌ كهذه عن وجهة نظر غير مرنة وغير واقعية حول طريقة عمل الرأسمالية . فقطع موارد الأسواق والمواد الخام يخلق مشاكل خطيرة في وجه المشاريع الرأسمالية ولكنه لا يُنذر بالضرورة بالانهيار . وليس من الضروري أن نشير إلى ذلك بعد عدة سنوات من الخبرة التي انفصلت خلالها مساحات شاسعة من الكرة الأرضية عن المدار الامبريالي . ومع ذلك فللمعادلات المُبسَّطة والميكانيكية مبرراتها . ومن الأهمية بمكان استيعاب درجات المرونة الموجودة في المجتمع الرأسمالي والتي تجعل النظام أكثر تعميراً مما يفترض أعداؤه . والكائنات الحية لها الصفة نفسها : فانسداد شريان قلب يمكن الاستعاضةعنه بتوسيع شريان آخر ليقوم بالعمل نفسه. وبالتأكيد فإن هذه التعديلات العضوية ليست أبدية وغالباً ما تؤدي إلى تعقيدات أخرى أكثر خطورة . ولكن الدرس الهام الذي يجب تعلمه من تاريخ الرأسمالية هو أن المشاكل الكبرى لا تؤدي إلى انهيارها انهياراً أوتوماتيكياً .

وتعطي التجربة التي تلت الحرب العالمية الثانية مثلاً واضحاً للتكيف المشار اليه أعلاه . وكما نذكر فان توسيع الآلة العسكرية الاميركية أصبح دعماً قوياً للاقتصاد . وبدوره فان النجاح الذي أحرزته الولايات المتحدة كمنظِّم للنظام الرأسمالي العالمي الذي كان على وشك الانهيار ، أعطى أنظمة رأسمالية متطورة أخرى نفحاً هاماً خالقاً بذلك أسواقاً جديدة وموسِّعاً التجارة الدولية . على أن الليونة هذه ليست بلا حدود . فالشُّروخ في الترتيبات الامبريالية الأخيرة ظاهرة تماماً في التوتُّرات في الأسواق المالية العالمية والصعوبات المتزايدة في الاقتصاد الأميركي ذاته . كما أنّ تقلُّصات أخرى في المناطق الامبريالية سوف تخلق مشاكل أكبر وقد تؤدي إلى زيادة في حدَّة الدورة التجارية ، وطول فترة الكساد والبطالة السائدة على نطاق واسع . وعلى الرغم من ذلك ، فنحن نعلم من خلال الخبرة التاريخية أن هذه العوامل لا تسبب بالضرورة سقوط النظام . فمصير الرأسمالية في النهاية سوف تحدِّده فقط الطبقات الناشطة داخل المجتمع والأحزاب القائمة على هذه الطبقات والتي لديها الارادة والقدرة على استبدال النظام القائم .

٥ ـ دور الحكومة

هنالك مجالٌ آخر للجدل حول معنى الامبريالية يتعلق بدور الحكومة سواء

كانت محركاً أساسياً للامبريالية أو مبدأ لها . وثمة فئتان من الناس تتناقض آراؤهما في هذا الموضوع بشكل متطرف :

(١) ، أولئك الذين ينظرون الى الحكومة كمجرد خادم مباشر للشركات المساهمة الكبيرة والبنوك ، و (٢) ، أولئك الذين يعتبرونها قوة مستقلة تتوسط في النزاعات ولها حرية خيار واسعة في وضع سياستها .

في رأينا ، أنَّ وُجهتيْ النظر أعلاه خاطئتان لأن عمليات الحكومة في مجتمع معقد تنتج عن تطوير بنية سياسية تتخذ صفة جزء معين من المجتمع ، له مسؤوليات ومشاكل سلوكية مُكيَّفة باتجاه صيانة السلطة السياسية . وهكذا ، تكون الحكومة أكثر أو أقل تجاوباً مع حاجيات صناعات أو شركات معينة . وعدا عن خلافات في التكتيك تتأثر أعمال المجموعات الحاكمة بالخبرة السياسية المسبقة وبالتدريب ، بالإضافة إلى حسّها الخاص تجاه ما هو أنسب للبقاء في مركز القوة . وحتى ذلك النظام السياسي المتجاوب وضغوطات مؤسسةٍ أو صناعةٍ معيَّنة يمكنه ، اذا توفرت له الكفاءة والاستقامة ، أن يصمد ضد هذه الضغوطات في معرض حرصه الطويل الأمد على مصلحة الطبقة أو الطبقات الاجتماعية التي يعتمد عليها للبقاء في السلطة .

ومن ناحية أخرى ، يبقى مدى الحرية التي تتمتع بها الفئات الحاكمة محدداً أكثر بكثير مما يعتقد الليبراليون . فمن أجل الاحتفاظ بالسلطة يجب أن يكون لدى الأنظمة السياسية اقتصاد ناجح ، لذلك نرى المسؤولين يعملون دائماً على تحسين البنية الاقتصادية والمالية ، إذ بمقدورهم أن يتركوا الأمور عرضة للاحتمالات . فالأنظمة السياسية المقدامة والبعيدة النظر ، أي تلك التي تفهم العوامل الدينامية الرئيسية المحركة للاقتصاد سوف تغذي نمو النظام الاقتصادي . فنراها مثلاً تبني الطرق والموانىء والقنوات والسكك الحديدية والبحرية والتجارية ، وتستولي على المستعمرات لتحريك التجارة ، وتصارع من أجل السيطرة على الطرق البحرية لحماية تجارتها ، كما توسِّع مناطق نفوذها (مثل الولايات المتحدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) .

أما الأنظمة العاجزة ، خصوصاً تلك التي يعوقها النزاع الداخلي الزائد بين

مختلف الفئات الطامحة الى السلطة ، فسوف تقيم حكمها على اقتصادٍ مترهل . وكما ذكرنا آنفاً ، فان الحكومة غالباً ما تتعلم ما تحتاج اليه لتطوير الدعامة الاقتصادية لمجتمعها وفق الطريق الصعب ، يذكرها بذلك دائماً ويحفزها عليه الكسادُ الداخلي و / أو اندفاع الأمم المنافسة الى الأمام .

لقد أصبحت البدائل المحدودة المتاحة أمام الأنظمة السياسية أكثر فأكثر وضوحاً أثناء تاريخ الامبريالية . وهنا يجب أن نتذكر التطوُّرَيْن الاستراتيجيين الهامَّين اللذين حدَّدا نشوء الامبريالية الجديدة ، أو هيّآ الطريق لها ، وهما :

(١) إنَّ النزاعات الداخلية بين مجموعات المصالح المتنافسة داخل « القوى الكبرى » تُحل لمصلحة حاجيات الصناعات الكبرى ومموِّلي هذه الصناعات . وهنالك ثلاثة أمثلة على ذلك هي : (أ) الوفاق بين الارستقراطية صاحبة الأراضي وكبار الصناعيين في ألمانيا ، (ب) الوفاق في الولايات المتحدة بين صناعيي الشمال والمحافظين المتشددين في الولايات الجنوبية بعد الحرب الأهلية ، (ج) تأكيد « حركة نهضة الميجي» «Meiji Restoration» على توفير الظروف لنهوض الصناعة الثقيلة واسعة الانتاج في اليابان .

(٢) ان التطوير الناجح للصناعة على نطاق واسع مرتبط بتركيز السلطة بشكل متزايد .

ومتى تكيَّفت بنية كل مجتمع بنجاح حسب حاجيات المراكز الرئيسية للصناعة أصبح مستقبل التطور الاقتصادي أكثر تحديداً . فعلى أية حكومة قادمة ، حتى إنْ لم تكن فريقاً في الحال السابق للنزاع ، أن تتبع الطريق ذاتها . هذا يعني وجود بيئة مؤاتية لكبار الصناعيين وأصحاب البنوك ، أي بيئة تمتد حول العالم لتشمل ما تحتاجه مجموعات المصالح هذه في عملياتها . وأما القرارات المتعلقة بكيفية خلق هذه البيئة قومياً ودولياً فيتخذها الرسميون السياسيون والعسكريون بتأثير من أيديولوجياتهم وطموحاتهم. على أن الاختبار النهائي لكفاءة الحكومة، أي تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية ، هو الاقتصاد الناجح إذ ليس من خطة رعاية اجتماعية يمكن أن تأخذ مكان العمالة الشاملة والمستمرة والمصانع العاملة والأوضاع المالية التي تسير بسلاسة . ذلك أن النجاح الاقتصادي بدوره يرتكز على نجاح الأعمال الكبيرة والتجارة الكبيرة . وتشكل ممارسات الإدارة الاصلاحية للرئيس

« فرانكلين روزفلت » مثلاً جيداً على ذلك : التركيز على توسيع التجارة الخارجية كمخرج من الأزمة . والصفقة الصريحة التي عقدها مع « ملوك الاقتصاد » (التعبير الذي استعمله « الرئيس روزفلت » في معرض تشهيره بكبار رجال الأعمال) ، وذلك عندما ووجه بحاجيات الانتاج الحربي . ومن المفيد لنا أيضاً الاستفادة من ممارسات المنظمات الليبرالية و « الاشتراكية » في المجتمعات الرأسمالية . فبما أنه ليس لهذه المنظمات التزامات محدّدة وروابط طويلة الأمد مع مصالح تجارية معينة ، كما هو حال الأحزاب المحافظة ، فانها غالباً ما تكون « أكثر » فعالية في إحداث الإصلاحات الضرورية في بنية الأعمال الاحتكارية . والشيء الذي « لا » تقوم به هو تبني إصلاحات مُضادّة للمصالح الأساسية للتجارة الكبيرة .

٦ ـ الامبريالية بلا مستعمرات

من الخطأ القول بأن الامبريالية الحديثة كان يمكن أن تظهر إلى الوجود من دون الاستعمار . ومع ذلك فنهاية الاستعمار لا تعني بأي حال من الأحوال نهاية الامبريالية . وتفسير هذا التناقض الظاهري هو أن الاستعمار الذي يعتبر التطبيق المباشر للقوة العسكرية والسياسية ، كان أساسياً لاعادة تشكيل المؤسسات الاجتماعية ـ والاقتصادية للبلدان التابعة من أجل تلبية حاجيات المراكز المتروبولية . ومتى تمّت عملية اعادة التشكيل هذه تصبح القوى الاقتصادية (أي السعر العالمي والأنظمة التسويقية والمالية) كافية بحد ذاتها من أجل أن تستمر وتعزز علاقة السيطرة والاستغلال بين الوطن الأم وبين المستعمرة . وفي هذه الظروف يمكن أن تُمنح المستعمرة الاستقلال السياسي الرسمي دون تغيير أيٍّ من الاساسيات ودون التعرض جدياً للمصالح التي أدّت أصلاً إلى فتح تلك المستعمرة .

ولا يعني هذا أن الاستعمار أُزيل اعتباطياً . فالثورات والانتفاضات الجماهيرية والخوف من الانتشار المتزايد للعالم الاشتراكي ومناورات الولايات المتحدة للحصول على موطىء قدم في المناطق الاستعمارية التابعة لامبراطوريات أخرى ، جميع هذه العوامل مهّدت الطريق إلى أفول الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية . على أن المسألة الهامة هنا هي أن ذوبان المستعمرات الضروري هنا تم بطريقة رأت احتفاظ

الوطن الأم بأكثر ما يمكن من الامتيازات ومنع الثورات الاجتماعية الهادفة الى الاستقلال الحقيقي للمستعمرات السابقة . وطالما أمكن صيانة الدعامة الاجتماعية الاقتصادية لاستمرار العلاقة ما بين المركز المتروبولي والمستعمرة ، فان فرصة تعرض المصالح الأكثر إفادة من السيطرة الاستعمارية للخطر ، تكون ضعيفة .

لا تنطبق هذه الملاحظات على جميع علائق السيطرة والتبعية التي تمارسها الامبريالية الجديدة . فقد وقعت بعض البلدان المستقلة التي كانت تمتلك مؤسسات اجتماعية واقتصادية مناسبة مباشرة تحت السيطرة الاقتصادية لإحدى الدول الأقوى ، وبهذا أصبحت تابعة من دون المرور في مرحلة استعمارية . بل أن بعض هذه الدول له مستعمرات خاصة به . فالبرتغال ، مثلاً ، بقيت تابعة لبريطانيا لزمن طويل ، و « الامبراطورية البرتغالية » كانت في الواقع امبراطورية ضمن الامبراطورية . إذن ليس من المستغرب أن يحتوي تاريخ الامبريالية على تنوع واسع من أشكال ودرجات التبعية السياسية . كما أنه ليس من الصعب تفهُّم سبب وجود النواحي الرئيسية للمقاصد الامبريالية خلال فترة أُفول الاستعمار المكشوف وكذلك خلال فترة تكامله ، ما دامت المقومات الامبريالية الرئيسية باقية على حالها :

١) البنية الاحتكارية للتجارة الكبيرة في المراكز المتروبولية .

٢) حتميَّة نمو هذه المراكز الاقتصادية وسيطرتها على المواد والموارد والأسواق .

٣) استمرار عملية تقسيم العمل على صعيد عالمي ، التي تخدم حاجيات المراكز المتروبولية .

٤) التنافس القومي بين القوى الصناعية على فرص التصدير الى أسواق بعضها بعضا والاستثمار فيها في جميع أنحاء العالم .

وإلى كل ما سبق أُضيف عاملٌ جديد بات يُولِّد الخوف في الامم الرأسمالية المتقدمة ويجعل عملية الحفاظ على النظام الامبريالي أكثر الحاحاً عن ذي قبل . هذا العامل هو الاختراقات التي يسببها نمو المجتمعات الاشتراكية وانتشار حركات التحرر الهادفة إلى انتزاع أوطانها من براثن التجارة الامبريالية والشبكة الاستثمارية .

لقد تسبب أفول الاستعمار بالطبع في اثارة مشاكل حقيقية للمراكز الامبريالية، بعضها قديم والآخر حديث ، هذه المشاكل هي :

١) الطريقة الأفضل للمحافظة على تبعية البلدان الخاضعة ، اقتصادياً ومالياً وذلك في ضوء التوقعات الجديدة المرافقة للاستقلال وقدرة المناورة الكبيرة التي تتوفر مع الاستقلال السياسي

٢) كيفية محافظة أصحاب المستعمرات السابقين على موقع الأفضلية الاقتصادي وتفادي تعدِّيات القوى المنافسة .

٣) بالنسبة إلى الولايات المتحدة ، كيفية بسط نفوذها وسيطرتها على الامتيازات التي تتمتع بها القوى الاستعمارية السابقة .

لقد تعقدت مشكلة الحفاظ على التبعية الاقتصادية في البيئة الجديدة منذ الحرب العالمية الثانية بفضل منافسة الاتحاد السوفياتي وتململ بعض الأمم المستقلة حديثاً . ويعود هذا التململ الى الضغوطات الجماهيرية من ناحية ، والى مواقف النخبة الجديدة التي رأت فرصة جديدة للحصول على حصة أكبر من جهة أخرى . وعلى الرغم من هذه التعقيدات التي استدعت ايجاد تكتيكات جديدة من قبَل القوى الامبريالية ، فقد استمرت التركيبة الأساسية للتبعية الاقتصادية طوال فترة الامبريالية دون مستعمرات ، إذ انه ليس من السهل إزالة علائق التبعية التي نضجت وترعرعت خلال ردح طويل من الزمن ، إبتداءً بفترة « الميركانتيلية » . وفي المراحل التطورية العديدة التي مرت فيها الروابط التجارية والمالية للاقتصادات الاستعمارية وشبه الاستعمارية حيث تكيفت البنية الاقتصادية لهذه الأخيرة مع دورها كملحق للمركز المتروبولي . فتركيبة الأسعار وتوزيع الدخل وتوزيع الموارد تطورت بمعونة القوة العسكرية وقوى السوق العمياء ، بشكل مكّنها من اعادة انتاج التبعية الاقتصادية بشكل متواصل .

وتحتاج هذه المسألة الى تأكيد خاص ، اذ إن المفكرين الاقتصاديين يميلون الى اعتبار نظام « السعر والسوق » كمنظِّم « حيادي » للاقتصاد ، بمعنى أنه يوزع الموارد بطريقة تؤمِّن أقصى درجات الكفاءة في الاستعمال . ويعتمد هذا الاعتقاد بدوره على الفرضية التي تقول بوجود شيء اسمه الكفاءة المطلقة والموضوعية التي يمكن تطبيقها بالطريقة نفسها في كل مكان وزمان . الا أن العالم الواقعي

مختلف تماماً فتوزيع الموارد هو نتيجة قوى تاريخية عديدة ، منها : الحروب ، والاستعمار ، وكيفية ممارسة الدول لقواها المالية والأخرى ، ومناورات التجار والصناعيين والمموّلين المتنفّذين (في أوقات مختلفة) ، وإدارة الترتيبات المالية الدولية . وفي المسار هذا تصبح الأجور والأسعار والعلائق التجارية أدوات فعّالة لاعادة انتاج نمط توزيع المصادر الذي كان تم التوصل إليه سابقاً .

ويعني هذا وبالنسبة إلى العالم المُستعمَر سابقاً . إعادة استحداث علائق التبعية الاقتصادية .

وكي تستطيع هذه البلدان التحكم في مصيرها عليها أن تعيد تفحص الأنماط التجارية الدولية القائمة وأن تحدث تحولات في بنيتها الصناعية والمالية . ومن دون هذه التحولات الاساسية يبقى الإطار الاقتصادي والمالي كما هو ، بالمستعمرات أو من دونها . فحتّى السياسات الوقائية القوية التي يتبناها كثيرٌ من البلدان المستعمَرة جزئياً لم تستطع كسر قيود التبعية . صحيحٌ أنها شجّعت الى حدٍّ ما تطوير الصناعات الداخلية ، ولكن في كثير من المجالات المربحة افتتح الصناعيون مصانع داخل الحواجز الجمركية ، فوسعوا بذلك النفوذ الاقتصادي الأجنبي .

إن حالة التبعية لا تدعمها وتُعيد انتاجها علائقُ السوق المتولّدة فحسب بل هي تستمر أيضاً بفضل تركيبة القوى السياسية والاجتماعية في البلدان التابعة . وبشكل عام هناك ثلاثة مكونات للطبقة الحاكمة في هذه البلدان : كبار ملاكي الأراضي ، ورجال الأعمال الذين تترابط شؤونهم بمصالح الأعمال الأجنبية ، ورجال الأعمال الذين ليست لديهم إلا روابط قليلة مع التجارة الأجنبية ، أو لا روابط على الاطلاق[١٠] .

وبينما تتمتع هذه الفئات بروح وطنية نرى أنه ليس لدى أيٍّ منها الحافز القوي لدعم التغييرات البنيوية الاقتصادية المطلوبة لخلق اقتصادي مستقل . فستؤدي خطوات حاسمة باتجاه الاستقلال إلى الحاق اضعاف كبير بالفريقين الأول والثاني . أما الفريق الوحيد الذي يمكنه أن يتصور جني الأرباح من خلال الاستقلال الاقتصادي فهم الرأسماليون الوطنيون ، أي أولئك الذين لا يعتمد إزدهارهم على الروابط الأجنبية والذين سوف تنفتح أمامهم الفرص الجديدة نتيجة للاستقلال . ولكن هذا الفريق عادةً ما يكون صغيراً ضعيفاً وعليه لكي ينجح أن يكسر قبضة

القطاعين الآخرين ويحطم قاعدتها الاقتصادية . والنجاح في صراع كهذا يتطلب القدرة على الاحتفاظ بالقوة خلال التمزقات التي سوف تتولد خلال عملية التحول . كما أنه سوف يعتمد على دعم العمال والفلاحين وهذا بحدّ ذاته عمل يحمل عنصر المجازفة في فترة تبحث فيها الجماهير عن التخلص من المظالم المحيقة بها . وفي حين يمكن أن تظهر الثورة الاجتماعية بسرعة على جدول الأعمال .

وهكذا نرى أن التركيبتين الاقتصادية والسياسية للمستعمرات السابقة مناسبتان لدوام التبعية الاقتصادية والسياسية . كما أن حاجيات الامبريالية المستجدة والنابعة من الوضع الجديد يمكن أن تُلبّى ، لولا نقطة ضعف واحدة ألا وهي عدم ثبات تركيبة السلطة في المستعمرات السابقة ، اذ ان حالة عدم الثبات هذه لها جذورها في النظام الاستعماري نفسه . ففي الكثير من المستعمرات تمكنت السلطة المسيطرة في الماضي من تمزيق الفئات الحاكمة التقليدية وتمزيق قوتها السياسية . بالاضافة إلى ذلك خلقت البلدان الأم ودعمت النخبة التي كانت تعتمد اقتصادياً ونفسياً على الحكام الأجانب .

لقد كانت هذه طريقة فعّالة في حينه وغير مكلفة نسبياً للحفاظ على أمة ملحَقة ضمن الامبراطورية . على أنّ نقطة الضعف فيها كانت عدم مقدرتها على منع انبثاق الاعتماد على الذات والقوة المطلوبين اذا كان لأي قطاع أن يتسلم السلطة باسمه ويعيد تكوين الاقتصاد لأهدافه الخاصة . وفوق كل هذا فان التحالفات التي ظهرت بهدف الاستيلاء على الحكم السياسي الداخلي كانت مؤقتة ، وبالضرورة ، غير ثابتة . وأخيراً ، فقد قاد الانتقال إلى الاستقلال السياسي ، وخصوصاً في تلك البلدان حيث كان للجماهير دور في النضال من أجل الاستقلال ، إلى توقعات أكبر في مجال تحسين الظروف الحياتية لم تستطع الأنظمة الهزيلة التي خلفت الاستعمار أن تلبيها . فشعوب المستعمرات كانت تربط الاستعمار ليس فقط بالاستبداد الأجنبي وانما أيضاً بالاستغلال من قبل أولئك الذين تعاونوا مع القوى الاستعمارية .

إذن ، فان احتفاظ المراكز المتروبولية بالنفوذ والسيطرة خلال الفترة الاستعمارية استدعى اهتماماً خاصاً . وكان بعض الأساليب التي اتُبعت لتحقيق ذلك قديماً والآخر حديثاً ، ويمكن تصنيفها إلى عدة فئات هي :

١ ـ لقد جرى حيثما أمكن ، اتخاذ ترتيبات رسمية ، اقتصادية وسياسية ،

للحفاظ على الروابط الاقتصادية السابقة . وشملت هذه الترتيبات عقد الاتفاقات الافضلية التجارية والتكتلات النقدية .

٢ ـ إدارة الفئات الحاكمة المحلية ودعمها بهدف استمرار نفوذ المراكز المتروبولية الخاص ومنع الثورة الاجتماعية الداخلية . وكان هذا يشمل ، بالاضافة إلى نماذج العمليات المشابهة لعمليات «وكالة المخابرات المركزية» «CIA» ، المعونة العسكرية ، وتدريب فرق الضباط ، والمعونات الاقتصادية لبناء الطرق والمطارات ، وأموراً أخرى تحتاجها المؤسسة العسكرية المحلية .

٣ ـ السيطرة على اتجاهات التطوير الاقتصادي ، وبقدر الامكان ، على القرارات الحكومية التي تؤثر في توزيع الموارد . وضمن هذه الأساليب أيضاً كانت تقع ترتيبات المعونة الاقتصادية المزدوجة الهدف وسياسات وممارسات «**البنك الدولي**» و «**صندوق النقد الدولي**» . وكانت هذه النشاطات ، بالاضافة الى تأثيرها في ادارة التطوير الاقتصادي ، تميل الى تقوية أصحاب المعونات مالياً على الأسواق المالية المتروبولية .

ويقع الدور الجديد للولايات المتحدة في صلب مرحلة الامبريالية دون مستعمرات فتمزُّق المراكز الامبريالية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من حركات ثورية قوية ولَّدا لدى الولايات المتحدة الحاجة الملحّة لإعادة بناء الاستقرار في النظام الامبريالي وأعطياها الفرصة للقيام بهجومات لمصلحتها . وربما كان أكبر كسب نشأ لصالح الولايات المتحدة نتيجةً للتمزقات التي سببتها الحرب ، انتصارُ الدولار الأميركي بوصفه العملة الدولية الرئيسية وانتقال نيويورك لتصبح المركز المصرفي الدولي . وهكذا أُنشئت الآلية المالية لتوسيع قاعدة المصالح التجارية الأميركية من خلال توسيع الصادرات وزيادة الاستثمارات الرأسمالية والأعمال المصرفية الدولية ، داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة وفي العالم الثالث على حد سواء .

وبالاضافة إلى استعمالها قوتها الاقتصادية والمالية الجديدة أسرعت الولايات المتحدة في جهودها لدخول مناطق القوى الاستعمارية السابقة عن طريقين :

١) أصبحت هي الممول الرئيسي للمعونة الاقتصادية والعسكرية .

٢) إنشاء شبكة عالمية من القواعد العسكرية ومناطق التدريب .

والنظام الواسع من القواعد العسكرية مُصَمَّم لتهديد الدول الاشتراكية ومنع تحطيم أسس ومقومات النظام الامبريالي المتبقي . وبالأسلوب نفسه فان الوجود العسكري الدولي للولايات المتحدة (بالاشتراك مع القوات العسكرية لحلفائها) وميلها السابق لاستخدام هذه القوات (كما حصل في فيتنام) يؤمّنان مادة القوة السياسية التي تصون النظام الامبريالي في غياب المستعمرات .

اشارات

1. Carlo M. Cipolla, *Guns Sails and Empires: Technological Innovation and Early Phases of European Expansion, 1400-1700* (New York: Pantheon, 1965), «Epilogue».

٢ . من الواضح أن الأهداف المباشرة للاستيلاء على المستعمرات لم تكن متجانسة . فالسّعي وراء بعض المستعمرات كان بسبب أهميتها الاستراتيجية العسكرية لبناء الامبراطورية والمحافظة عليها ، بينما كانت الأخرى ضرورية لمنع توسّع الامبراطوريات المنافسة . الخ . . .

إن العامل المشترك المُشار إليه في النص موجود في التجربة الاستعمارية ذاتها . وبصرف النظر عن المظاهر المقصودة منها أو العَرَضيّة للعملية الاستيلائية ، فان ادارة المستعمرات (وشبه المستعمرات) كانت تهدف وتؤدي إلى تكييف المناطق التابعة لخدمة المنافع الاقتصادية للمراكز الرئيسية .

٣ . جرى تحليل مسألة الفائض وجرى شرحها بشكل جيد في :

Paul A. Baran and Paul . M. Sweezy *Monopoly Capital* (*New York : Monthly Review Press, 1966).*

ولكن يجب التمييز بين المسألة التي يعرضها المؤلفان أعلاه وتلك التي نحن بصددها هنا . فهما في الحقيقة يعالجان فكرة « الفائض الاقتصادي » وليس « رأس المال الفائض » . وتعبير « الفائض الاقتصادي » لا يعني بالضرورة « الغزارة الزائدة » لرأس المال . إنه يعني ببساطة الفائض عن التكاليف الضرورية للانتاج . أما بالنسبة لمسألة كون أي جزء منه فائضاً أيضاً بمعنى النظريات التي تربط فائض رأس المال بتصديره ، فهذه مسألة مختلفة تماماً . وفي كتاب « رأس المال الاحتكاري » المذكور يعالج باران وسويزي الديناميات الأساسية للاستثمار والعمالة حسب علاقتها بالمؤثرات الاحتكارية التي تؤدي إلى الركود . ويقول المؤلفان بأن تصدير رأس المال لا يُزيل الاتجاه نحو الركود إذ انَّ الدخل العائد إلى الوطن أكبر من سيل الاستثمارات باتجاه الخارج . وهكذا فان تصدير رأس المال يزيد من حدّة مشكلة مخارج الاستثمار أكثر من تخفيفها . وعلينا أن نلاحظ بأنّ باران وسويزي يعالجان أثر تصدير رأس المال وليس سببه . وعند معالجة أثر هذا التصدير فهما لا يحاولان تحليله بكل تشعّباته إن ما يهمُّهما فقط هو أثره في التخلص من الفائض الاقتصادي في الوطن الأم . وهذه بالطبع مسألة مختلفة تماماً عن تلك التي نطرحها نحن وهي : سبب الارتفاع في تصدير رأس المال .

٤ - حول موضوع التفاعل بين تصدير رأس المال وتصدير البضائع في بريطانيا يمكن الاطلاع على :
A. G. Ford, «Overseas Lending and Internal Fluctuations, 1870- 1914», and
A. J. Brown, «Britain in the World Economy, 1820- 1914», both in the
Yorkshire Bulletin of Economic and Social Research, May 1965.

وحول موضوع فائض رأس المال و / أو ندرته انظر الى هذه الملاحظة الهامة « لبراون » في المقال المذكور سابقاً :

> في دراسته الاقتصادية الاختبارية الفذّة حول المملكة المتحدة في هذه الفترة (*Business Cycles in the United Kingdom, 1870- 1914*, Amsterdam, 1951) نجد « البروفسور تنبرجن » « Tinbergen » علامةً ايجابية بين حياة تصدر رأس المال ومعدّل الفائدة القصير الأمد ، قائلاً بان النقد أصبح نادراً لأنه أقرض للخارج بدلاً من انه أقرض للخارج لأنه كان غزيراً (ص ٥١) .

5. *Business Abroad*, July 11, 1966, p. 31.

٦ . من الصعب معرفة جميع العوامل للحصول على صورة أكثر واقعية . فأولاً ، ليس كل رأس المال الموجود يمثّل الاستثمار الأصلي إذ إن بعضه هو رأس مال أُعيد إستثماره . إن ملاحظة *Business Abroad* تنطبق فقط على الاستثمار الأصلي . وأيضاً ، هنالك إتجاه مضاد يؤدي الى التقليل من قيمة استثمارات الولايات المتحدة . وفي بعض الصناعات ، وخصوصاً الاستخراجية منها ، شطبت المؤسسات موجودات ما زالت مستعملة بشكلٍ مربح .

٧ . لاحظ النموّ الأحدث في الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة في الخارج على الرغم من القيود التي فرضتها الحكومة على سبل الرساميل الاستثمارية نحو الخارج بهدف خفض العجز في ميزان المدفوعات . تعلق مجلة *Business Week* على ذلك بقولها :

> « الأهم من ذلك هو السهولة المتزايدة التي تقترض بها الشركات الاميركية في الخارج . فهذه السنة . . . . سوف تُموِّلُ الشركات ٩١ ٪ من مصروفاتها المعتمدة في الخارج من مصادر خارج الولايات المتحدة ، بالمقارنة مع ٨٤ ٪ في السنة الفائتة . . . . وفي الواقع أصبح التمويل في الخارج سهلاً لدرجة أصبحت فيه وسائل السيطرة الفدرالية على تحركات الدولار من الولايات المتحدة هي مجرّد عائق بسيط أمام مشاريع المصروفات في الخارج . (آب ، ١٩٦٩ ، صفحة ٣٨)

8. *Foreign Income Taxes Reported on Corporation Income Tax Returns* Washington D. C.: U. S. Treasury Department, 1969).

9. Stephen Hymer, «The Theory of Direct Investment», Ph. D. dissertation, Massachusetts Institute of Technology, 1960, since published in book form as *The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1976).

١٠ ـ ان تعميماً كهذا هو بلا شك اوسع من ان يكون مفيداً في تحليل وضع أي بلد معين . فالتركيبة الطبقية والاجتماعية في بلدٍ ما سوف تكون أكثر تعقيداً مما تُشير إليه التصنيفات الثلاثة المذكورة في النص . لذا وجب القيام بتحليل خاص لكل بلدٍ على حدة إذا أُريد فهم ديناميات منطقة مُعينة من العالم . ولهذا السبب يجب التركيز في بعض البلدان على دور صغار ملاكي الأراضي والفلاحين الأغنياء والدائنين الريفيين والتجار . أما الجماعات التجارية المدنيّة فهي أيضاً غالباً ما تكون تراصاً مما هو مُشار اليه في النص ، مع فروقات غير هامة بين جماعات المصالح التجارية وبين جماعات المصالح الصناعية ، وداخل كل من هذه الفئات درجات متفاوتة من الاعتماد على الشؤون الصناعية والمالية للمراكز المتروبولية .

الفصل الخامس

الخرافات الاقتصادية .. والامبرياليـة*

يفضل رجال العلم الاكاديميون المهذبون ، كقاعدة عامة ، ألا يستخدموا تعبير « امبريالية » . انهم يجدونه بغيضاً وغير علمي . وهكذا نجد البروفسور ثورنتون (من جامعة تورنتو) يكتب قائلاً : « الامبريالية » كلمة ليست لرجال العلم . انها تعرضت إلى تحليلات عدة وأعطيت ظلالاً شتى وكثيراً من المعاني . وفي زمننا هذا أصبحت ألعوبة ، أو صيحة حرب ، أو بطاقة تصنيف في مختبر سوسيولوجي »[1] .

وبالمثل ، فان كلمة « استغلال » ليست مستحبة . ويوضح ديفيد . ك فيلدهاوس ، وهو أحد أبرز اختصاصيي العصر الأكاديميين في مسألة الاستعمار ومحاضر حول تاريخ الكومنولث في جامعة أوكسفورد ، وجهة نظره في دراسة حول الاستغلال الاقتصادي في افريقيا بقوله : « الاستغلال ، كالامبريالية ، ليس تعبيراً للمثقفين ، لأنه تشوَّش منذ أمد طويل بالمفاهيم الايديولوجية »[2] .

لا يجد رجال العلم ، في وجه عام ، مشقة في التعامل مع الكلمات المشحونة عاطفياً ، مثل : القتل ، الاغتصاب أو الزُّهري ، حتى حين تستهجن الاعراف الأخلاقية القائمة في مجتمع مهذب استخدام هذه الكلمات[3] . والأمر الذي له مغزى عميق ، هو أن ثمة أصنافاً معينة فحسب من الكلمات التي طالما أثارت ، على مدى السنين ، حفيظة المثقفين . وهكذا ، فالأكاديميون لا يتعاطون بحذر شديد فقط مع تعبيري « الامبريالية » و « الاستغلال الامبريالي » ، بل أيضاً مع تعبير أهم في المعجم الاقتصادي - الاجتماعي هو « الرأسمالية » .

---

* ظهرت هذه الدراسة أساسا في مقدمة الطبعة الأميركية لكتاب بيار جاليه « الامبريالية في السبعينات » :
Imperialism in the Seventies (New York, third Press, 1972).

والواقع أن الاكاديميين باتوا أقل حساسية ازاء استخدام تعبير « الرأسمالية » لأسباب عدة بينها أن نمو المجتمعات الاشتراكية يفرض نوعاً من التصنيف للأنظمة الاجتماعية ، رغم أن العديد منهم ، ان لم يكن معظمهم ، لا زالوا يفضلون تعابير رخيْمة مثل « المشروع الخاص » أو « الحر » .

ولكن حتى أولئك الاقتصاديين البورجوازيين الذين يتبنون بشجاعة تعبير « الرأسمالية » ، يرفضون الربط بين « الرأسمالية » و « الاستغلال » ، لأن نظام تفكيرهم يستبعد مجرد احتمال وجود الاستغلال الرأسمالي إلا بما هو شذوذ نادر ومؤقت .

وتقل الحساسية ازاء استخدام تعبير « الامبريالية » تباعاً ، وان كان ببطء شديد . وعلى وجه العموم ، من الأيسر لرجال العلم والدعاية أيضاً أن يلصقوا تعبير « الامبريالية » بدولة أخرى ، ولكن ليس ببلادهم ، أو بمرحلة سابقة من التاريخ وليس بالحاضر . وهكذا ، بوسع المرء اكتشاف قدر كبير من الاتفاق في الولايات المتحدة على أن الاحتلال الفرنسي للهند الصينية والحرب الفرنسية ضد حرب الاستقلال الثورية لشعوب الهند الصينية ، يجب أن يوصما بالامبريالية . وبالمثل ، يمكن اليوم وصف الحرب الاسبانية ـ الاميركية بتعبير « الامبريالية » ، حتى في مجتمع الولايات المتحدة المهذب ، على الرغم من أن طبيعة هذه الحرب ، النابعة من كونها حرباً شُنت ضد شعوب الفلبين وكوبا وبورتوريكو ، غير معترف بها على النطاق نفسه .

ومع ذلك فانه حتى الآن بالكاد يجري الاعتراف بتواصل الامبريالية الأميركية الضمني ، بما في ذلك أوجه الشبه بين محاولات الولايات المتحدة قطف ثمار التحلل النهائي للامبراطورية الاسبانية في نصف الكرة الغربي وفي المحيط الهادىء ، وبين المحاولات الراهنة لملء الفراغ الامبريالي الذي خلفه تحلل الامبراطورية الفرنسية في آسيا .

ولكن من الصحيح أيضاً أن ضراوة وعناد الحرب الأميركية ضد شعوب جنوب فيتنام ولاوس وكمبوديا* ، بدأت تفتح المزيد من العيون ، إنها تجربة تحرّك وتثير

* نشر هذا النص قبل انتصار فيتنام وكمبوديا وانسحاب القوات الأميركية من الهند الصينية العام ١٩٧٥ ـ المترجم ـ

العقول الأكثر تقدماً وقلقاً في الولايات المتحدة ، لتتعلم المزيد عن تاريخ وممارسات الامبريالية ، بما في ذلك امبريالية الولايات المتحدة في الحقبة الراهنة .

والعقبة الرئيسية في وجه مثل هذا التنوّر ، هي طغيان التبرير الايديولوجي للإمبريالية ، وهو طغيان ليس من السهل ادراك مداه لأن عملية التبرير هذه عميقة ، تتشابك جذورها مع أنماط الفكر المقبولة والتقليدية ووعي الشعب . انها موجودة في الوطنية المزيفة والعنصرية اللتين تغوصان عميقاً في العقل الباطن وتظهران في أشكال التقاليد والقيم وحتى في جماليات البيئة الثقافية (وهي بيئة تطورت عبر العصور ، ومنحت خلالها الثقافات التي نصبت نفسها « متفوقة » ، حق اختراق الثقافات « الدنيا » والسيطرة عليها . أما الجذور فهي قابعة في النظريات المحنّكة لكل من الاقتصاديين الليبراليين والمحافظين ، وفي علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الانسان (انثروبولوجيا) والتاريخ .

لهذا السبب ، يتعين على مواطني دولة امبريالية ما ، الذين يريدون فهم الامبريالية ، ان يحرروا أنفسهم أولاً من نسيج (لا متناه على ما يبدو) من الخيوط التي تربطهم عاطفياً وذهنياً بالوضع الامبريالي .

بالطبع ، من الأسهل التعرف على المفاهيم المسبقة التي كانت لدى الأجيال السابقة ، فيما الأمر ليس كذلك بالنسبة للأغشية التي تثقل على عيوننا الآن . ولهذا السبب من المفيد العودة لادراك الطريقة التي تغلغل بواسطتها التفكير الامبريالي حتى الى وعي العديد من الاشتراكيين والاصلاحيين المتقدمين . ومثل هذه النظرة الاستيعادية يجب أن تحفزنا على ادراك الحاجة الى الاستكشاف النقدي للمبدأ الخاص الذي نقبله .

وهنا سنعطي مثلاً واحداً فقط من التاريخ الانكليزي ، رغم أن ثمة فيضاً من أمثلة « الامبريالية الاشتراكية » في فترات أخرى من التاريخ الانكليزي وفي المراكز الامبريالية الأخرى :

خلال حقبة حرب البوير ، حدث نقاش مكثّف في داخل الحركة الفابيّة البريطانية حول ما اذا كان يتوجب على الحركة أن تنتقد امبريالية بريطانيا العظمى ونزعتها العسكرية[٤] . آنذاك فاز انصار الامبريالية وكتب برنارد شو ، بهدف تعزيز هذا النصر ، دراسة بعنوان « **الفابية والامبراطورية** » .

في هذه الدراسة كتب ذلك الاشتراكي الملتزم والمفكر المستقل الذي طالما شرّح نفاق ورياء الثقافة القائمة بمبضع حاد يقول :

« على الدول العظمى ، سواء بوعي أو لا وعي ، أن تحكم لمصلحة الحضارة ككل . وليس لصالح هذه المصلحة أن تسوس وتسيطر في شكل غير مسؤول مجموعات من سكان التخوم ، على امكانات جبارة مثل حقول الذهب ، وعلى الأسلحة الفتاكة التي يمكن بناؤها انطلاقاً من هذه الحقول .

« نظرياً » ، هذه المجموعات يجب أن تدوّل لا أن تستعمر من قبل بريطانيا ، ولكن والى أن يصبح اتحاد العالم حقيقة منجزة ، يجب أن تقبل الاتحاد الاستعماري المتوافر والأكثر مسؤولية ، كبديل له »[٥] .

ما يقصده برنارد شو بـ « الاتحاد الاستعماري الأكثر مسؤولية » هو بالطبع بريطانيا العظمى . بماذا يمكن أن يفكر أي انكليزي نموذجي ، اشتراكياً كان أم محافظاً أم من الأحرار ، عدا ذلك ؟ . ما له مغزى هنا هو أن مناقشة برنارد شو ليست سوى تفريغ من المنطق الامبريالي السائد في عصره وبلاده : فمسؤولية بريطانيا العظمى الامبراطورية ، تنبع من تفوقها الواضح في الادارة السياسية .. وقدرها أن تحضّر الهمجيين بتعليمهم فن الحكومة .

مع تقدم حركة ازالة الاستعمار ، تغيّر قَدَر المراكز الامبريالية ، وبات القدر الجديد ، في عصرنا ، هو مسؤولية تعليم الهمجيين فن الاقتصاد لكي تصبح الشعوب الفقيرة أكثر صحة وغنى وحكمة . وتبعاً لذلك ، فان تبريرات الامبريالية المعاصرة تعتمد كلياً على النظرية الاقتصادية البورجوازية ، ولكن هذا ليس للقول أن المراكز الامبريالية تخلت عن سياسات المناطق الاستعمارية السابقة ومراكز النفوذ الراهنة ، اذ أن شن الحروب واشعال الثورات المضادة ورشوة المسؤولين وغيرها من عمليات التدخل المباشر وغير المباشر ، لا تزال جزءاً من اللعبة . بيد أن الاستراتيجية بعيدة المدى للامبريالية في العالم الثالث ، تقع في بندين رئيسيين اثنين : الأول ، استقرار الترتيبات السياسية التي توفر ضماناً أكبر ، في ظل الظروف الراهنة لاستمرارية نظام الملكية الرأسمالي . والثاني ، السيطرة والتأثير على التطور الاقتصادي بهدف ضمان تبعيته واندماجه في شبكة التجارة والاستثمارات التابعة للقطاع الامبريالي في العالم .

ان الافكار المقبولة لدى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، تشكّل أرضاً خصبة لايديولوجية الطور الجديد من الامبريالية : امبريالية من دون مستعمرات . والمعادلة

التي تساوي بين حرية الفرد وحرية المبادرة الاقتصادية هي صيغة مُثلى لتبرير البرنامج السياسي في المراكز الامبريالية . وفوق ذلك كله يأتي الافتراض الضمني بأن حرية التجارة جنباً إلى جنب مع حرية المبادرة الاقتصادية ستعززان لا محالة الطريق الأكثر ملاءمة للتطور الاقتصادي .

ووفقاً للحكمة التقليدية ، فإن كل ما نحتاجه لتحريك الدول المتخلفة هو الدفعة الصحية ، أما حرية التجارة والاستثمار فستتكفل بالباقي . وتماماً مثل الكتلة الجامدة في قوانين نيوتن حول الحركة ، ستنطلق الدول المتخلفة في شكل لا نهائي ، وستكتسب زخماً من جراء دفعة عرضية أخرى ، اذا ما توفر فقط مصدر لطاقة جديدة محركة .

ويتفق الليبراليون والمحافظون على أن مثل هذه الدفعة المبدئية لا يمكن أن تتم إلا بحقنة مناسبة من الرأسمال المتقدم تقنياً الذي يقدمه الاستثمار الخاص . واذا لم يكن ذلك كافياً ، فعبر المساعدة الخارجية العامة .

إن الليبراليين والمحافظين ، بغرائزهم الانسانية ، يشعرون بالارتياح لمثل هذه الدوغما العامة في العالم الغربي ، وهم يجدون أنفسهم ، متفقين في شكل أساسي مع البرامج التي تبتدعها المراكز الامبريالية للسيطرة والتأثير على بلدان الأطراف . فالليبراليون ، من جهتهم ، يشعرون بالقلق من جراء عدم كفاية المساعدة الخارجية ، وينتقدون الاستغلال التام لمثل هذه المساعدات للحصول على امتياز سياسي أو لتنشيط الحكومات الرجعية . ولذلك فهم يضغطون من أجل مساعدة خارجية أكبر و « أنقى » ، كما أنهم يصلّون كي تقوم حكومات مخلصة وذكية في الدول المتخلفة تستطيع أن تستخدم المساعدة في أنجع وسيلة .

إنهم لا يختلفون عن ج . برنارد شو أيام حرب البوير . انهم واقعيون عمليون ومدركون بحيث يعتقدون أن الاصلاح يجب أن يظهر في العالم الحقيقي حيث تسيطر الدول العظمى والغنية على الساحة . ولذلك فهم يقعون في الفخ الايديولوجي الامبريالي الراهن .

أما الليبراليون الأكثر انغماساً في النظرية ، فانهم يذهبون إلى المدى الذي يتساءلون فيه حول مدى اتساق سياساتهم مع المصالح الحقيقية وبعيدة المدى للمؤسسات الاحتكارية المسيطرة . انهم يرون توافقاً عالمياً في المصالح في التنمية الاقتصادية المتسارعة للدول المتخلفة .

وبما أن مثل هذه التنمية الاقتصادية قد تعني مستويات معيشة أعلى للجماهير الجائعة ، فانها ستعني كذلك أسواقاً أكبر وأرباحاً أعلى لدوائر رجال الأعمال الدوليين . كل ما يبقى اذن هو أن تفتّح المؤسسات والمكاتب الخارجية للدول الامبريالية عيونها للنور .

مثل هؤلاء الليبراليين لا يفهمون ، للأسف ، ان الرأسماليين يعيشون في الواقع الحقيقي وليس في المستقبل غير المؤكد . حقاً ، الرأسماليون يريدون دائماً أسواقاً أكبر/ تولِّد دائماً أرباحاً أعلى ، ولكن هذا الأمر يجب أن يتم هنا والآن ، وليس في أرض ما موعودة في شكل افتراضي . وكقاعدة عامة ، تحكم الشركات على جدوى أي استثمار أجنبي استناداً إلى قدرتها على استعادة الانفاق المبدئي ، من أرباح السنوات الثلاث أو الخمس الأولى . وإلحاح الرأسمالي في التركيز على الحقيقية الراهنة في وطنه والخارج ، لا تنبع من ضعف نفسي أو قصر نظر جسدي ، بل من الضرورة العملية التي تمليها العمل في عالم من العمالقة المتنافسين في ظل قيود الحدود المالية المتضمنة .

أما اذا ما قدم التاريخ لهم [للرأسماليين] أسواقاً أكبر ، فانهم سيستغلون بشوق فرصهم ، المكتشفة حديثاً . بيد أن قراراتهم وأعمالهم يجب أن تقرر على ضوء بدائل محددة تواجههم ، وهم يتذكرون دائماً الحاجة الملحة لحماية موجوداتهم وزيادة أرباحهم الى أقصى درجة ممكنة .

صحيح أن الحكومات الامبريالية تستطيع أن تبني ممارساتها استناداً إلى منظور أطول مدى ، ولكن هي أيضاً يجب أن تعود بين الفينة والأخرى إلى قاعدة الحاجات الملحة لرجال أعمالها ، نظراً إلى الحقيقة الصارمة وهي أنه ، في ظل الرأسمالية ، تستند صحة الجسم الاجتماعي الى الصحة الاقتصادية للشركات الكبرى[٦] .

ويمكن أن نعيد النظرة البورجوازية المشوّهة حول احتمالات التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ، الى نوع من أنواع قصر النظر : انها عجز عن التركيز على الحقيقية بأن (١) تلك المجموعة المنظمة من الدول في شكل لا متوازن (بضع دول غنية جنباً إلى جنب مع العديد من الدول الرأسمالية الفقيرة) ، هي نتاج لتاريخ الاستعمار وشبه الاستعمار (ولا تزال تتأثر به) . و (٢) ان الاقتصاديات العادية للتجارة الحرة والمتساوية ، تعزز باستمرار وتؤيِّد سوء التوزيع العالمي للثروة .

باختصار ، إن المدافعين بوعي أو لا وعي ، عن النظام الامبريالي العالمي لم يدركوا

بعد ، (أو أنهم ببساطة غير مستعدين أو غير قادرين على ادراك) لب المسألة وجوهرها كما لخصها ماركس : « اذا كان أنصار التجارة الحرة غير قادرين على فهم كيف يمكن لدولة واحدة أن تغنى على حساب دولة أخرى ، فاننا لن نستغرب ذلك لأن هؤلاء الأسياد الأماجد يرفضون أيضاً فهم كيف يمكن لطبقة في دولة ما أن تُغني نفسها على حساب أخرى »[٧] .

إن مصدراً رئيسياً للغموض حول أسباب الثروة والدخل غير المتساوي يكمن في الايمان بفاعلية السوق . فالأسواق بمفردها ، تستطيع أن تسوّي كل تفاوت غير مبرر وسطحي . انها المنظّم الموضوعي واللاشخصاني الذي يحقق أنجع توزيع ممكن للموارد : فعلى المدى الطويل تضمن [الأسواق] أن يحصل كل فرد على ما يرد اليه . ويتبع ذلك أن « حصول كل فرد على ما يرد اليه » (والتفاوت في المداخيل الناتج ضمنا عن معادلة كهذه) ، هو محصلة لحقائق صلدة ولقوانين اقتصادية ضرورية وموضوعية . (وحين تدخل الفعالية والضرورة الاقتصادية من الباب ، تخرج العدالة الاجتماعية من النافذة) .

ولكن الحقيقة غير ذلك . فالسوق ، في الممارسة العملية ، ليست سوى أداة للمؤسسات القائمة . وهذه المؤسسات هي نتاج السياسة وكيفية ممارسة السلطة بمقدار ما هي نتاج للاقتصاد ان لم يكن أكثر . ويصبح هذا الأمر واضحاً على وجه الخصوص حين ندرس « قوانين السوق » المتعلقة بالتجارة الخارجية .

المبدأ المقبول هنا هو ذاك الذي وضعه ديفيد ريكاردو ، والذي طبع في ذهن كل طالب درس الاقتصاد في الولايات المتحدة . إننا نشير هنا بالطبع الى ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ نظرية المزية المقارنة (Comparative advantage) . ووفقاً لهذه النظرية ،حين تكون السوق اللاشخصانية هي السيد ، سيركّز كل بلد على تلك البضائع التي هو مؤهل في شكل أفضل لانتاجها ، وسيشتري من دول أخرى المنتوجات المؤهلة تلك الدول لانتاجها . وبهذه الطريقة يحصل كل بلد على أقصى فائدة من التجارة الخارجية .

ولتوضيح المسألة ، استخدم ريكاردو المثل التالي : (١) البرتغال وانكلترا كشريكتين تجاريتين و (٢) النبيذ والملابس بصفتها مادتي الإتجار . وبما أن انكلترا تنتج الملابس بفعالية أفضل من انتاجها للنبيذ ، تقوم انكلترا بالتركيز على انتاج الملابس

وتبادل فائضها من الملابس بالنبيذ الأجنبي . والبرتغال ، من جهة أخرى ، تنتج النبيذ بكفاية أكبر نسبياً من انتاجها للملابس . إذن البرتغال ستتخصص بالنبيذ وتبادل فائضها منه بالملابس .

وتبعاً لنظرية ريكاردو ، يتعين على البرتغال أن تتخصص في النبيذ حتى ولو كانت قادرة على انتاج الملابس بكفاية أكبر من انكلترا . وما هو حاسم هنا هو أنه يجب على كل بلد أن يستخدم موارده بحيث يتمكن من الحصول على أكبر كمية ممكنة من النبيذ والملابس . وهكذا ، اذا ما تمكنت البرتغال من الحصول على كمية أكبر من النبيذ والملابس ، عبر تكريس كل رساميلها لانتاج النبيذ ثم لاستيراد الملابس ، فان أفضل نهج لضمان ازدهار البرتغال يكون في التركيز على النبيذ ، حتى ولو كان بمقدور البرتغال ، افتراضاً ، انتاج الملابس بكفاية أكبر من انكلترا . وهذا يعني أن كل دولة ستبلي بلاء حسناً تحت علم التجارة الحرة لأنه ، مع التجارة الحرة هذه ، ستقوم كل دولة بأقصى استغلال لمزاياها المقارنة (وهي مزايا مقارنة نابعة من نوعية التربة ومهارة العمل وخبرة الرأسماليين الخ . .) .

إن مبدأ المزيّة المقارنة ، كما لاحظنا ، أصبح دوغما عامة في الثقافة الغربية الى درجة أنه بات يعتبر من قِبَل الادراك السليم في عصرنا هذا . وهذا المبدأ لم يعامل كحقيقة مطلقة في الكتب المدرسية الاقتصادية فحسب ، بل ان مَثَل ريكاردو التوضيحي يكرر مراراً وتكراراً[٨] . والعودة المتكررة لهذا المَثَل ليست مستعصية على الفهم ، فهو جدير ظاهرياً بالتصديق والحقائق تبدو متوافقة مع النموذج النظري .

والواقع أن ريكاردو ، حين كتب ذلك ، وحتى في عصرنا هذا ، كان على حق كلياً : فانكلترا كانت فعلاً تتمتع بمزاياها المقارنة في انتاج الملابس ، والبرتغال كذلك في انتاج النبيذ . بيد أن المشكلة هو أنه كان خاطئاً كلياً لاعتقاده بأن هذه نتيجة للاقتصاد « النقي » لا مفر منها أو لأنها أثبتت التفوق الحتمي للتجارة الحرة .

هنا ، ما نحتاج لمعرفته ليس القوانين الاقتصادية المجردة بل التاريخ . وما تكشفه دراسة التاريخ هو أن المزايا المقارنة لانكلترا والبرتغال لا تجد تماماً جذورها في **الاقتصاد** بقدر ما تجدها في **السياسة** . المزية المقارنة المهمة كانت مغروسة ليس في التربة أو في انتاجية العمل ، بل في تفوق القوة البحرية الانكليزية وفي عدم قدرة البرتغال على المحافظة على امبراطوريتها في ما وراء البحار من دون حماية البحرية البريطانية .

هذه الملاحظات حول البرتغال وانكلترا ، وما سيلي ازاء هذا الموضوع ، تستند الى دراسة مستخلصة من كتاب مفيد وحديث ومنير وضعه ساندرو سيديري بعنوان **التجارة والقوة**(٩) . ان العلائق الوثيقة بين انكلترا والبرتغال تعود إلى القرن الرابع عشر . وفي المراحل الأولى للعلاقات « الودية » بين الدولتين ، كانت البرتغال هي القوة المسيطرة ، بسبب بحريتها القوية واستخدام تلك البحرية في الحصول على مستعمرات غنية وشاسعة . بيد أن حجم سكان البرتغال كان ضئيلاً ، ولم يكن بوسعها الوقوف في وجه الغارات التي تشنها اسبانيا المجاورة . وقد احتاجت البرتغال الى ٦٠ سنة لكي تستعيد استقلالها بعد أن هزمتها اسبانيا في العام ١٥٨٠ .

وأدت سنوات السيطرة الأجنبية والنضال من أجل الاستقلال ، الى إضعاف البرتغال بشكل كبير .

وفي سبيل المحافظة على استقلالها وعلى أمبراطوريتها الشاسعة والنائية ، احتاجت البرتغال الى مساعدة انكليزية ، وهي مساعدة بات لها معنى بعد تزايد قوة البحرية الانكليزية .

انكلترا ، بالمقابل ، كان بمقدورها استخدام الموانىء البرتغالية في خلال مسعاها الخاص لاقامة امبراطورية وللسيطرة على الممرات البحرية لجنوبي المحيط الأطلسي وعلى البحر الأبيض المتوسط . بيد أن المقابل الذي حصلت عليه انكلترا لم يكن كافياً ، خصوصاً اذا ما وضعنا بعين الاعتبار التفاوت في قوة الدولتين . ولذلك عمدت انكلترا في سلسلة من أربعة اتفاقات تجارية ، بدءاً من معاهدة ١٦٤٢ وانتهاء بمعاهدة ميتوين العام ١٧٠٣ ، إلى فرض الشروط التي أسست ، ووضعت قيد التنفيذ ، تقسيم العمل الدولي«المثالي» المشهور حتى يومنا هذا بصفته المثال الرئيسي لفضائل القوانين الاقتصادية الموضوعية والمستقلة . وقد أدت بنود المعاهدات العديدة الى تعزيز اعتماد البرتغال اقتصادياً على انكلترا ، وهو ثمن اضطرت البرتغال الى وضعه للمحافظة على امبراطوريتها الاستعمارية من دون أن يكون لديها الامكانيات العسكرية الملائمة .

أدت المعاهدات المبكرة الى (١) : فتح الأبواب أمام السفن الانكليزية في البرتغال وفي مقاطعات البرتغال الافريقية والهندية ، و (٢) منحت التجار الانكليز امتيازات خاصة في البرتغال ، و (٣) تطلبت أن تشتري البرتغال كل سفنها من انكلترا .

وأسفرت كل معاهدة لاحقة عن توسيع فوائد انكلترا ، بما في ذلك حقها في المتاجرة

مع كل المستعمرات البرتغالية (عدا بعض الاحتكارات التجارية التي احتفظت بها البرتغال في البرازيل) ، ووضع قيود على الرسوم المفروضة على السلع البريطانية المستوردة ، ومنح انكلترا الحق المنفرد بتأجير البرتغال السفن . وهكذا فتحت هذه الامتيازات أمام انكلترا أبواب تجارة الرقيق الافريقية المربحة وأبواب التجارة مع مستعمرات البرتغال الاميركية ، مما أدى إلى ازدهار صناعة السفن البريطانية وفتح الأسواق أمام الصناعيين البريطانيين .

كل هذا ، مع ذلك ، لم يكن سوى تمهيد لتقسيم العمل الدولي بالشكل المحدد الذي فرضته معاهدة متيوين العام ١٧٠٣[١٠] . ويمكن تلخيص خلفية هذه المعاهدة في شكل مجرد كالتالي : (١) كانت سلسلة من المشاكل الاقتصادية في البرتغال قد أدت الى تطور سياسة للحماية . وبما أن المعاهدات التجارية منعت زيادة رسوم الاستيراد ، مارست البرتغال سياسة الحماية عبر منع شعبها من ارتداء الملابس الأجنبية ،واتخذت، إضافة إلى ذلك ، خطوات شتى لكي تنعش صناعة الملابس المحلية ، وهكذا تم اغلاق سوق مربح للصناعيين والتجار البريطانيين . (٢) في حين كان الشعب البريطاني يفضل نبيذ بوردو الفرنسي الخفيف على النبيذ البرتغالي الثقيل ، حثت الحروب مع فرنسا وسياسة الحماية الخاصة الفرنسية ، بريطانيا على البحث عن بدائل للنبيذ . (٣) كان قد تم اكتشاف الذهب في البرازيل ، وطوال سنوات عدة تم تطوير حقول الذهب المنتجة هناك .

في مقابل هذه الخلفية ، كانت بنود معاهدة ميتوين التجارية ضئيلة ، ولكنها مست مباشرة لب وجوهر المشكلة البريطانية : فالقيود البرتغالية على المنسوجات الصوفية الانكليزية وعلى الصوف الانكليزي تم رفعها . وفي المقابل ، خفضت بريطانيا من الرسوم المفروضة على النبيذ البرتغالي بالمقارنة مع النبيذ الفرنسي . وتبعاً لذلك كانت النتائج بسيطة وواضحة : تم القضاء على صناعة الملابس البرتغالية في المهد ، وبدلاً من تطوير صناعة سلعية دينامية ، تدفقت الرساميل البرتغالية على زراعة الكروم وصناعة النبيذ إلى درجة أن الاستثمار في هذه الحقول لم يحل مكان الصناعات فحسب بل أيضاً مكان الاستثمار الذي كان ضرورياً لتوسيع انتاج الذرة والمواد الغذائية الأخرى .

أما بالنسبة لانكلترا ، فقد ساهمت معاهدة ميتوين في شكل أساسي في توسيع صناعة الملابس الانكليزية وبالتالي ساعد هذا الانتاج الكبير على خفض نفقات التصنيع مما عزز من قدرة انكلترا على التغلغل في اسواق خارجية أخرى .

وفوق ذلك كله ، بدأ الذهب الذي يمكن الحصول عليه من مستعمرة البرازيل البرتغالية ، يلعب دوراً استراتيجياً في هذه الترتيبات التجارية الجديدة وأيضاً في التطور الاقتصادي الكبير لبريطانيا لاحقاً . وتبعاً للمعاهدة أصبح اقتصاد البرتغال (بتركيزه على النبيذ وفي غياب صناعة سلعية كان وجودها سيعطي مرونة اقتصادية أكبر) معتمداً في شكل متزايد على الاقتصاد البريطاني . وفي حين ازدهرت التجارة بين البلدين ، فإن واردات البرتغال من البضاعة الآتية من بريطانيا فاقت بكثير الصادرات الى بريطانيا[١١] .

هذا بالاضافة إلى أن شطراً كبيراً من التجارة المحيطية بين الدولتين كان يتم على متن سفن انكليزية ، الأمر الذي زاد سلبية ميزان مدفوعات البرتغال . الحل ؟ تم استخدام الذهب المستخرج من البرازيل لتسوية الجزء الأكبر من حسابات البرتغال مع انكلترا . وهكذا أصبحت البرتغال أداة نقل أشبه ما تكون في الواقع بالمنخل . فذهب البرازيل كان يُشحن الى البرتغال ومن ثم يعاد شحن معظمه الى انكلترا . ويلاحظ كريستوفر هيل انه : « بعد معاهدة ميتوين للعام ١٧٠٣ على وجه الخصوص ، ساهمت التجارة البرتغالية ، وتحديداً ذهب البرتغال ، في تأسيس لندن كسوق سبائك للعالم[١٢] . واذا ما أردنا استكشاف أهمية تحول لندن إلى سوق العالم للسبائك فان هذا سيخرجنا عن موضوعنا . يكفي القول أن هذا التطور كان دافعاً قيّماً في تطور انكلترا كمصرف عالمي وكدولة رأسمالية رئيسية .

إن غير الاقتصاديين ، وربما بعض الاقتصاديين ، قد يستغربون أسباب الاطالة في الحديث عن المعاهدات التجارية بين البرتغال وانكلترا . ولكننا نأمل أن يقدم ذلك توضيحاً مفيداً حول الحاجة للانفكاك عن المفاهيم المسبقة لـ « المعرفة » المقبولة . فما كان يعتقد بوجه عام أنه طبيعي وفعّال حين يعالج بشكل مجرد كمشكلة « نقية » في التجارة الدولية ، يتكشف بأنه مخلوق تاريخي ، وجد في إطار الاستعمار والحرب والتنافس القومي والقوة العسكرية . إضافة إلى ذلك ، هذا مجرد مثل ملطف لجذور تقسيم العمل الدولي : فهذا التقسيم ظهر ، بعد كل شيء ، بين دولتين مسيحيتين واستعماريتين . كما انه [المَثَل] بالكاد يلامس نوع تقسيم العمل الدولي الذي تفرضه ممارسات الاستعمار السافر ، بما في ذلك التغييرات في تلك الدول التي كانت فيها القدرة الانتاجية سابقاً متفوقة على انتاجية المستعمرين . إن انكلترا كانت محظوظة لأن الهند لم تحز على ريكاردو خاص بها ، كما يلاحظ المؤرخ الاقتصادي كارلو سيبولا :

« قصة حرير وكاليكو [الأقمشة القطنية] شرقي الهند ، الذي كان يصدّر الى انكلترا وسبّب صعوبات لصناعة النسيج ، معروفة جداً لدرجة انه لا حاجة لسردها هنا . لقد كان من حسن حظ انكلترا انه لم يبرز ريكاردو هندي لاقناع الشعب الانكليزي بأنه ، استناداً إلى قانون النفقات المقارنة ، سيكون مفيداً لهم التحول إلى رعاة ، واستيراد النسيج الذي يحتاجونه من الهند . ان انكلترا ، بدلاً من ذلك ، وضعت سلسلة قوانين تستهدف منع استيراد النسيج الهندي ، وتم تحقيق بعض « النتائج الطيبة »[١٣] .

لعل احدى العقبات الرئيسية أمام الفهم الكامل للامبريالية ، وخصوصاً لامبريالية من دون مستعمرات ، هي نقص التقدير حول مدى كون العلاقات الاقتصادية الدولية محصّلة للتحولات الاجتماعية التي يفرضها الاستعمار ، والتاريخ المعقد للامبريالية . إن مثل هذه التحولات الاجتماعية تتعلق ليس بالانتاج والتجارة فحسب ، ولكن أيضاً بالتركيب الطبقي والسياسات . وأخيراً وليس آخراً ، بالسايكولوجيا الاجتماعية للشعوب التي تعرضت إلى تاريخ طويل من الاخضاع في ظل الحكم الأجنبي المباشر وغير المباشر .

إن الجانب الاقتصادي لمثل هذه التحولات الاجتماعية غامض على وجه الخصوص ، بسبب ما يمكن أن نسميه ، اذا ما استعرنا تعبير ماركس ، « تقديس السلع » .

إن المعجم يحدد معنى كلمة الفَتَش ، أو البُدّ ، (Fetish) ، بأنها « مادة ، عادة ما تكون شيئاً غير حي ، ينظر إليه بخشية بصفتها تجسيد أو سُكنى لروح قوي ، أو لأن له فعالية سحرية بسبب المواد والوسائل المستخدمة في تركيبه . وبسبب تكيّفنا في مجتمع يعمل بالسلع والأثمان النقدية ، نميل إلى منح السوق فعالية سحرية وننظر إلى نظام الأسعار بخشية مماثلة . وفي خلال هذه العملية ننسى ، أو لا ندرك أبداً ، أن الأسواق والأسعار ليست المسيطرة النهائية على حياتنا . واذا ما كانت كذلك فهذا يعود فقط إلى أننا نقبل البنى الطبقية والنظام السياسي القائم ، ونعيش في ظلها .

إن الحقيقة الكامنة يجب العثور عليها في العلاقات الاجتماعية لعصرنا ، في العلاقات بين الناس . انها هي الحقيقة ذاتها التي تحجبها عن العيان عبادة القوة السحرية غير اللاشخصانية لنظام الأسعار .

واذا كان لدى المرء الجرأة للحديث عن ، أو حق للتلميح الى ، التبادل المتفاوت بين الدول المتقدمة صناعياً وتلك المتخلفة صناعياً ، لوجدنا أستاذ الاقتصاد يصرخ بغضب

أو يوضح بصبر قائلاً : « ان هذا تناقض في التعابير ، إذ لا يمكن أن يوجد تفاوت في التبادل لأن السوق يكيّف كل التفاوتات . كل الأسعار تمثّل ، في ظل قوة القوانين الاقتصادية ، تبادلاً بين متساويين » .

إلى حد معين ، إن استاذ الاقتصاد محق كلياً ، إذ حالما يبرز نظام الأسعار إلى الوجود ، لا يستطيع هذا النظام أن يستمر إلا اذا كان كل سعر يغطي تكاليف ما هو ضروري لانتاج السلعة . واذا كان سعر سلعة ما لا يغطي هذه التكاليف ، فلا يمكن الاستمرار لفترة طويلة في انتاج السلعة . وبهذا المعنى بالتحديد تتحكم الأسعار باستخدام الموارد الانتاجية .

ولكن ما هي التكاليف ؟ في التحليل الأخير ، كل التكاليف تتلخص في العمل ، العقلي والجسدي ، وفي الطريقة التي يتم فيها استخدام العمل . أما العناصر الأخرى لعملية الانتاج (المواد الأولية والآلات) فهي أيضاً من نتاج العمل وتبعاً للطريقة التي استخدم فيها العمل في الماضي القريب والبعيد .

ولكن من أين يأتي هذا العمل ؟ كيف يحدث التحول من وظيفة إلى أخرى ؟ ما يحدد تكاليف العمل ؟

هذه أبعد ما تكون عن كونها أسئلة سهلة ، ونحن بالطبع لا ندعي معرفة كل الأجوبة . ومع ذلك ، من الواضح أن أي مجموعة من الاجابات يجب أن تأخذ في عين الاعتبار افتراضين : (١) ان ايجاد قوة عاملة والمحافظة عليها بعيدان عن أن يكونا ظاهرتين من ظواهر الاقتصادية « النقية » . و (٢) ليس هناك تكاليف عمل « صحيحة » أو « متساوية » في شكل مطلق ، عدا الحد الأدنى البيولوجي الضروري للمحافظة على وحدة الروح والجسد .

إن العمل ككلفة في عملية الانتاج ، يتباين من بلد إلى آخر ، من منطقة إلى منطقة في داخل كل بلد ، ومن مهنة إلى مهنة .

وتدخل في هذه الاختلافات عناصر السلطة ، السياسية ، الصراع الطبقي - وتاريخ طويل من المناورات الاقتصادية يقوم بها أولئك الذين يمسكون بالزمام الاقتصادي . ويقبع خلف الأجور وفروقات الأجور ويندمج بها تاريخ العبودية وشبه العبودية واستغلال التباين الأثني والقومي والعنصري وعبر المناطقي . ان هذه مسألة قد لا يكون من السهل تمييزها في الدول الرأسمالية المتقدمة حيث تطورت عبر عصور قوة

عاملة تسعى وراء الأجور وتتميز بتعارضاتها الداخلية ، ولكنها يجب أن تكون أكثر وضوحاً في ما يتعلق بمناطق التغلغل الغربي ، حيث ظهر جزء لا بأس به من تاريخها الرأسمالي في السنوات المائة الماضية . هنا ، يظهر بوضوح أن القوة العسكرية المتفوقة كانت العامل المقرر النهائي في الحصول على العمل لحفر المناجم وحصد المحاصيل ، وكذلك في خلق نوع من اقتصاد نقود لا يزال سائداً في تلك المناطق حتى عصرنا هذا . ومهما كانت درجة التبادل المتساوي التي يمكن أن يفترض قيامها بين منتجات دول المركز (الميتروبول) والأطراف ، الا أن ثمة شيئاً واضحاً : إنها تتضمن في داخلها تفاوتاً في الأجور يؤدي الى تخثير تاريخ طويل ومرير من القهر واستخدام القوة .

إن التكاليف التي تدخل في الأسعار لا تحددها تكاليف القوة العاملة الحية فحسب ، ولكن أيضاً جهود وجهد القوة العاملة الماضية والمتوفية ، ونعني الطريقة التي استخدمت فيها لبناء الموانىء ، الأقنية ، السكك الحديدية ، ترع الري ، السدود ، المصانع ، الآلات والمعدات . وفي هذا المجال ، تظهر تفاوتات صارخة أيضاً بين نوع الاستثمارات في المراكز الامبريالية من جهة ، وبين تلك في الأطراف المستعمَرة حيث توظف الاستثمارات لخدمة مصالح المراكز الامبريالية . وتجب الملاحظة بأن مصالح المتروبول لا تتضمن فحسب وسائل النقل والاتصال المطلوبة لاستخراج وتصدير موارد بلدان الأطراف ، بل أيضاً تلك الضرورية لفرض الاحتلال العسكري من قبل دولة غربية . هذا بالاضافة إلى أن ما يسمى بالاقتصادات الخارجية قد خلقت لتلبية الحاجات المحددة للدول التي ثُبّتت حدودها في شكل مصطنع في مكاتب وزارات الخارجية في لندن وباريس وبرلين .

وتعيين الحدود ، خصوصاً في افريقيا ، وما نجم من ايجاد طرق التجارة ، كان محصلة لصفقات سرية ومبادلات بين الدول العظمى ، على شكل أشبه بلعب « المونوبولي » باللامبالاة الكاملة ، ازاء الفعالية الاقتصادية لشعوب المستعمرات أو مصلحتها .

أما الأسعار ، فتتضمن بالطبع الأرباح وأيضاً تكاليف العمل الماضي والحاضر : أرباح الصناعيين ، ملاّك الأراضي ، رجال المصارف والتجار . وهنا أيضاً من الواضح أن علاقات القوة بين رأس المال والعمل في كل دولة ، من جهة ، ورأس المال في المتروبول والأطراف من جهة أخرى ، لها أهمية حاسمة . وهكذا ، وبغض النظر عن الزاوية التي تتناول فيها التكاليف ـ الأسعار ، نجد أن الأسعار والتكاليف هي نفسها

نتاج النظام الاجتماعي ونتاج علاقات القوة الحاضرة منها والماضية المتخثرة لدى هذا النظام .

إن المتغيرات التقنية التي يدرسها الاقتصاديون هي ، في أفضل الأحوال ، تلك التي تكيّف الطريقة التي يعمل بها النظام الاجتماعي الراهن . لهذا ، اذا أراد المرء أن يقبض على ناصية أساسيات الرأسمالية والامبريالية وجب على الاستكشاف أن يتمكن من اختراق الستار الذي يخلقه التقديس الأعمى للسلع ولتبادل السلع .

وتعكس الأسعار والأجور ، بمعنى ما ، من دون شك تبادلاً بين متساويين . ولكن المتساويين هما نتاج عملية تاريخية محددة . انهما أبعد من أن يكونا هبة إلهية أو معطيات خالدة وغير قابلة للتغيير . كما انهما ضروريان موضوعياً ، الا ضمن الاطار التقني والتاريخي المعطى .

إن المتساويين في عصرنا (الذين يخلقهم نظام اجتماعي له تاريخ محدد) ، هم أدوات تتيح التناسخ الفعّال للتوزيع الراهن للموارد ولترتيبات الملكية الراهنة . وفي هذا السياق ، فان الاسعار والأسواق متجردة : إنها تعيد باستمرار ، انتاج البنى الطبقية الراهنة لمجتمع ما ، وتوزيع الدخل الراهن في دولة ما ، وتباين المداخيل بين الدول . إنها المنظِّم المتجرد للمؤسسات الرأسمالية المتحققة وللتبعية الاقتصادية للأطراف على المركز .

إن تصليح واصلاح الرأسماليات المتخلفة لن يكون له سوى تأثير بسيط على التفاوت الاجتماعي الأساسي ، في الداخل والخارج . فحتى تقديم المساعدات الخارجية المخلصة والمساعدات التقنية وتعليم النخبات وتقديم « فرق السلام » ، لن تؤدي في أفضل الأحوال (وفي غياب عملية الإفلات من الشبكة الامبريالية) سوى إلى جعل النظام الامبريالي أكثر فعالية وربما إلى إطالة أمد حياته .

ولا تستطيع الاصلاحات و « التحسينات » من هذا النوع أن تحقق أكثر من ذلك ، لسبب بسيط ولكنه عميق وهو أن النظام المتحقق حالياً للملكية والتبادل والأجور ، سيتابع إعادة توكيد علاقات التبعية الامبريالية بلا شفقة ولا رحمة . ولهذا ، فان المهمة الرئيسية لشعوب العالم الثالث ، في خضم نضالها لتحطيم اغلال الامبريالية وتحقيق تنمية اقتصادية انسانية ، هي الغاء النظام الرأسمالي نفسه ، بكل ما يتضمنه من

علاقات الأسعار والأجور . إن هذه ضرورة مطلقة (برغم أنها ليست ضمانة للنجاح النهائي) لبدء التحرك على طريق الاستقلال والتنمية .

لا عجب ، إذن ، ان يواجه الاكاديميون متاعب مع كلمات مثل الامبريالية والرأسمالية ، لأنه حول هذه المفاهيم والظواهر التي تُعزز منها ، تندلع الانتفاضات الجماهيرية في عصرنا . وبالطبع يجد المثقفون البورجوازيون صعوبة في مواجهة إما أساسيات التغيير الثوري ، واما العمليات التي بها ستواجه الامبريالية والرأسمالية نهايتها .

اشارات

1. A. P. Thornton, *The Imperial Idea and its Enemies* (London: Macmillan and Co., 1959), p. x.
2. David K. Fieldhouse, *The Economic Exploitation of Africa : Some British and French Comparisons* (mimeographed , no date), p. 1.

٣ ـ في ما يتعلق بالمحرمات الاجتماعية ، لا يحتاج المرء الا أن يتذكر كيف حمل نقاد أواسط العصر الفيكتوري المحترمون بشراعة على مسرحية « أشباح ابسن » . لأنه تطرق إلى الأمراض التناسلية .

٤ ـ أساس هذا النقاش يستند الى :

Bernard Semmel, *Imperialism and Social Reform* (London: George Allen and Unwin, 1960), pp. 66- 72.

5. G. B. Shaw, *Fabians and the Empire* (1900), as quoted in Annette T. Rubinstein, *The Great Tradition in English Literature: From Shakespeare to Shaw*, Vol. 2 (New York: Monthly Review Press, 1969) , p. 908.

٦ ـ لتقدير بعض الحدود في واقع الحياة حول عالم الشركات الكبرى ، بالمقارنة مع الخيالات المتعلقة بالقوة الهائلة وبعد النظر المحتمل للشركات ، لاحظ طبيعة أزمة السيولة للعام ١٩٧٠ . راجع في عدد أيلول ، سبتمبر من « مونثلي ريفيو » ١٩٧٠ دراسة بعنوان « الهبوط بعيد المدى في السيولة » ويمكن ملاحظة محدودية بعد النظر الكامن للدولة الامبريالية في أزمة التضخم والدولار . في هذا الصدد راجع عدد تشرين الأول ، اكتوبر ، ١٩٧١ من «مونثلي ريفيو» حول « نهاية هيمنة الولايات المتحدة » .

٧ ـ كارل ماركس : حول مسألة التجارة الحرة . خطاب القي في ١٨٤٨ وأعيد طبعه كملحق في مؤلف ماركس « بؤس الفلسفة » .

٨ ـ تجدر الملاحظة الى أن كيتركان من الممكن على الأغلب أن يضمن كتابه عن « العلم السري لعلم الاقتصاد » انزعاج بعض الاقتصاديين الليبراليين غير التقليديين من التناقض الفاضح للغاية بين النظرية والتطبيق ، وأنهم يتساءلون حول صحة مبدأ الفائدة المقارنة كي تطبق في حالة الدول المتخلفة .

9. S. Sideri. *Trade and Power : Informal Colonialism in Anglo- Portuguese Relations* (Rotterdam : Rotterdam University Press, 1970).

١٠ ـ المعاهدة سميت ميثوين تيمناً بجون ميثوين الذي تفاوض حولها عن انكلترا . النص الكامل للمعاهدة موجود في كتاب :

Adam Smith. *The Wealth of Nations*, bk. 4, chap. 6. «Of Treaties of Commerce», (New York Modern Library, 1937), pp. 512- 13.

١١ ـ وفقاً للأرقام الرسمية ، حققت انكلترا فائضاً ، في تجارتها المتطورة مع البرتغال في كل عام في الفترة بين ١٧٠٠ و ١٧٦٠ . انظر :

H. E. S. Fisher, *The Portugal Trade: A Study of Anglo-Portuguese Commerce*, 1700-1770 (London: Methuen and Co., 1971), p. 19.

12. Christopher Hill, *Reformation to Industrial Revolution* (New York: Pantheon Books, 1967), p. 187.

13. Carlo M. Cippola, *European Culture and European Expansion* (Baltimore : Penguin Books , 1970), p. 152.

الفصل السادس

الشركة المتعددة الجنسيات والتنمية .. هل يتناقضان ؟

من التصورات الرائجة عن أهمية الشركة متعددة الجنسيات ، بالنسبة لمستقبل المجتمع والدولة القومية ، ما هو شطحات أوهام تراود المحافظين والراديكاليين على حد سواء . وقد حان الوقت لجلاء هذه الأوهام ، ومن اجل ذلك ، ليس هناك من وسيلة أفضل من تفحص الجذور التاريخية لهذه الظاهرة . وفي رأينا فان من أفضل السبل لفهم الشركة متعددة الجنسيات هو في استيعاب انها مرحلة منطقية في تطور المشروع الرأسمالي . ومرحلة يصل فيها نمو الاتجاهات الداخلية للمؤسسة الرأسمالية الى التفتح الكامل ويمكن التحقق من ذلك بأكبر قدر من الوضوح اذا بدأنا بإعارة التفات خاص الى ما اعتبره ماركس المصدر الرئيسي للسلوك الرأسمالي .

ولما كان تركيز ماركس ينصب على دراسة المؤسسات الاقتصادية من حيث هي جزء من عملية تاريخية ، فإنه قام بفرز تلك السمات التي اعتبرها حاسمة في تقرير التطور التاريخي عن العمليات التي تمارسها المؤسسات الرأسمالية ، أو كما دعاها هو بنفسه ، قوانين حركة الرأسمالية . وقد كان بين المبادىء السائدة ، التي اختارها ماركس تلك التي نجدها اليوم في صميم الشركة متعددة الجنسيات ونلخصها بما يلي :

١ ـ ان ظروف العمل الرأسمالي تفرض على الشركات الفردية ضرورة التوسع

---

* قدم هذا البحث عام ١٩٧٤ في مؤتمر عن الشركات متعددة الجنسيات في جامعة « ييل » ، ثم نشر في كتاب :

David E. Apter and , Louis W. Goodman, eds., *The Multinational Corporation and Social Change* (New York, Praeger Publishers, 1976).

باستمرار ، اذ كما كتب ماركس في « رأس المال » . . . « ان تطوير الانتاج الرأسمالي ، يحتم باستمرار زيادة رأس المال المستثمر في مؤسسة صناعية ما . ويؤدي التنافس الى الشعور لدى كل فرد رأسمالي ، بأن القوانين الداخلية للانتاج الرأسمالي هي خارجية ماهرة . فهذه القوانين تجبر الرأسمالي على زيادة مستمرة لرأسماله ، من أجل الحفاظ عليه ، الا أن هذا الرأسمالي لا يتمكن من زيادة رأسماله الا عن طريق التراكم المستمر[١] .

إن هذه التنمية الإلزامية واضحة في عبارة ماركس البيانية الشهيرة « كدسوا ـ كدسوا . إذن حولوا أكبر قدر من فائض الانتاج الى رأس مال »[٢] .

٢ ـ تولّد عملية تكديس رأس المال ، وبدورها تدفع قدماً عملية تركيز رأس المال في أيدي ناس أقل وأقل . وتتخذ عملية التركيز هذه صيغتين متداخلتين هما انتشار الانتاج الكبير ، وتجميع المصانع عن طريق الاندماج أو الاستملاك . وأفضل صيغة تنظيمية لمثل هذه النزعة الملحاحة في التطور الرأسمالي هي الشركة الكبرى ، والتي كان يطلق عليها في عهد ماركس اسم شركة مساهمة[٣] .

٣ ـ توفر السوق العالمية « الأساس والعنصر الحيوي للانتاج الرأسمالي »[٤] . ان الرأسمالية في الحقيقة ، ولدت ، أثناء الثورة التجارية في القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر تلك الثورة التي أدت إلى نشوء السوق العالمية القائمة على حاجات ورغبات دول أوروبا الغربية . وقد أدى توسع التجارة العالمية الى تنشيط انتشار الرأسمالية وعمّق عملية الانتقال من مرحلة الاقطاع الى رأس المال ، وقاد بالضرورة ، الى تعميق وتوسيع مستمرين للسوق العالمية[٥] .

ان هذه السمات الرئيسية الثلاث للمشاريع الاقتصادية وهي التوسع في الاستثمار وتركيز سلطة الشركة الكبرى ونمو السوق العالمية ، تتحقق في النهاية بصورة فريدة في الشركة متعددة الجنسيات . إلا أن هذه الأخيرة لا تتمكن من أن تستكمل شكلها النهائي الا بعد أن يبلغ تركيز رأس المال مرحلة الرأسمالية الاحتكارية والتي يكون فيها التنافس بين حفنة من الشركات الكبرى هو النموذج السائد في كل من الصناعات الرئيسية[٦] .

لقد لعب الاستثمار الأجنبي دوراً خاضعاً [ثانوياً] نسبياً في الاقتصاد الدولي للرأسمالية التنافسية . وكانت وظيفة هذا الدور تتمثل في مساعدة ودعم ما اعتبر

رئيسياً ، في تلك المرحلة . وكان ذلك فتح الأسواق للصناعات المحلية التي كانت تنمو بسرعة ، والحصول على المواد الخام للصناعة وعلى المواد الغذائية من اجل السكان المتزايدين في المدن (وهذا في حد ذاته لا يعني نكران الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد البريطاني في مرحلة الرأسمالية التنافسية الذي مثل عنصراً مهماً للغاية في نضج أسواق بريطانيا المالية ، واحتلالها مرتبة عالمية في الأسواق المالية الدولية ، كما كان حافزاً لصناعتها الآلية والمعدنية . فالقروض والاستثمارات المباشرة كانت وسائل مفيدة في الفوز بامتيازات لبناء الخطوط الحديدية . وهكذا فان هذه الاستثمارات قد دعمت نمو صادرات الحديد والفولاذ ومعدات السكك الحديدية والسلع الرئيسية الأخرى المتعلقة بها . لقد اتجه رأس المال نحو الخارج . ولأسباب سياسية واقتصادية ، فانه كان يعاد استثمار الأرباح في ما وراء البحار . وبالرغم من ذلك فقد كان العامل المركزي الموحّد هو التوسع في التجارة الخارجية) .

في المقابل ، أدت اقتصادات وسياسات المرحلة الاحتكارية الى لفت انتباه متزايد الى انتشار ظاهرة التملك ، والسيطرة واكتساب النفوذ على النشاطات الانتاجية في الدول الأجنبية . ولم يعد توسع وتعمق السوق الدولية مرتبطاً ، بشكل رئيسي ، بتصدير السلع ، بل اتخذ إلى حد متزايد شكل هجرة رأس المال . ان هذا الاهتمام بالاستثمار الخارجي ، كان أساسه الملامح المميزة التالية لتلك المرحلة الجديدة في تطور الدول الرأسمالية المتقدمة والتي بدأت تتبلور مع نهاية القرن التاسع عشر .

١ ـ ظهرت على المسرح مجموعة من الصناعات القائمة مع الاكتشافات التكنولوجية الرئيسية . من هذه الصناعات : الفولاذ والطاقة الكهربائية وتكرير البترول والمواد الكيماوية المركبة والألومنيوم والسيارات . وقد كان معظم هذه الصناعات بحاجة الى حجم من الانتاج أكبر من المعتاد (كما كان يحتاج الى سوق مالية أكثر اتساعاً وأكثر تطوراً لتوفير التمويل اللازم ، وبالتالي أدى ذلك الى تسريع الاتجاه نحو المزيد من تركيز ومركزة رأس المال) .

٢ ـ أخذت العمليات الصناعية تزداد اعتماداً على التطبيق الواعي للعلوم . وشجع هذا مضافاً اليه ضغط التنافس بين الشركات العملاقة والحاجة الملحة لحماية الاستثمارات الضخمة ، على ازدياد الالتفات الى البحث والتنمية ، من أجل التجديد في السلع وتحسين وسائل الانتاج .

٣ ـ أدت الصناعات الجديدة إلى الحاجة الى انواع كثيرة من المواد الخام . مما أدى في كثير من الأحيان الى اكتشاف وتطوير مصادر جديدة للامداد في مناطق بعيدة . وفي الوقت ذاته استشعرت الشركات الكبرى الحاجة المتزايدة لامتلاك مصادر المواد الخام أو للسيطرة عليها ، وذلك كوسيلة تأمين للنفس ضد غرمائهم ، وكوسيلة لحماية المبالغ الضخمة التي استثمرت في استخراج وتحضير المواد اللازمة ، ومن أجل أن تعود اليهم أرباح الصناعات الاستخراجية .

٤ ـ بلغت السوق العالمية ، بتأثير الصناعات الجديدة والتقدم في ميدان المواصلات ، المصحوب بالتقدم في التكنولوجيا الجديدة ، ذروة جديدة في التكامل . وقد تم تحويل الأسواق المنعزلة الى ملاحق للأسواق الدولية ، كذلك نشأ نظام واحد متعدد الجوانب فيما يخص المدفوعات الدولية ، كما نشأ عن ذلك اسعار عالمية متوازنة بالنسبة للسلع الأكثر شيوعاً في ميدان التجارة الدولية .

٥ ـ أصبح للدولة دور متزايد الأهمية في تنشيط ، والتأثير على ، وحل النزاعات التي تنشأ بين الشركات الكبرى الجديدة ، وأصبحت التعريفات الجمركية ، واقامة الحواجز التجارية الأخرى (التي لم يكن الهدف منها هو حماية الصناعات الوليدة بل كانت لمصلحة الصناعات التصديرية الأكثر تقدماً) ـ أصبحت كلها هي الأمر الشائع . وفوق هذا كله فان المرحلة الاحتكارية المتطورة ارتبطت بالنمو العسكري السريع الأمر الذي قدّم خدمتين ليس هناك غنى عنهما وهما ١) قيام سوق حيوية متسارعة النمو أمام الصناعات الثقيلة التي كانت الحكومة على استعداد لتمويلها والدعم عبر العمليات العسكرية ، أو التهديد باستخدام القوة من اجل الحصول على فرص تجارية واستثمارية ممتازة .

هذه ، وما يتصل بها من تطورات ، عكست وزادت الضغوطات على المؤسسات الرأسمالية ، لكي توسع عملياتها في الخارج . وفي حين أن معظم الاستثمارات في الخارج كانت تقوم في البداية وبشكل رئيسي على قروض تمنح للحكومات والمؤسسات الصناعية[٧] ، فان الاستثمارات في الأسهم ما لبث أن احتلت المكان البارز كطريقة للعمل من قبل الشركات الكبرى ، في السوق الدولية ، مما أدى إلى ازدهار الشركة متعددة الجنسيات . هذا التطور سار بخطى متفاوتة ، بفعل الظروف الدولية وبفعل وضع الاقتصاد المحلي ، والقوة التنظيمية للشركات الكبرى . لكن اتجاه الدفع كان دائماً نحو توسيع السيطرة على الانتاج والتسويق في نطاق عالمي . ومنذ

البداية فان الارتفاع الكبير للاستثمار في الخارج ، في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنضج الشركات ذات الطابع الاحتكاري وجوهرها الاجتماعي والسياسي : أي بالامبريالية الجديدة . لقد تدفق رأس المال الى الخارج من أجل الفوز بالسيطرة الكاملة على مصادر المواد الخام الضرورية للصناعات الجديدة ، وللحصول على أقصى حد من فوائد التكنولوجيا وغيرها من الامتيازات الاحتكارية ولتأمين أفضل استغلال للمناطق التي تتوفر فيها فرص تسويق غير عادية ، ولجني الربح من تشغيل الأيدي العاملة الرخيصة في المستعمرات وشبه المستعمرات ، ومن مناطق النفوذ ، والاستفادة من المواقع المميزة لهذه المناطق .

أكثر من ذلك فإن العقبات ، ذاتها ، التي نشأت في هذه الفترة ، كانت حافزاً اضافياً لتوسيع الاستثمار في الخارج ، كوسيلة للقفز على الحواجز التجارية .

تطور مهم آخر حدث في هذه الفترة ، تمثل في التحول الدراماتيكي بالنسبة للمصادر الوطنية لرأس المال المتوجه نحو الاستثمار في الخارج . وهذا التحول لا يعكس تذبذب ثروات الدول الرأسمالية المتقدمة فحسب ، بل هو يعكس أيضاً الطبيعة الاساسية لتدويل رأس المال كونه جزءاً من الصراع المستمر بين الدول وصناعاتها من أجل السلطة والتفوق .

ان تقدم بريطانيا ، في ميدان تصدير رأس المال والذي يعود الى دورها المبادر في الثورة الصناعية ، وامبراطوريتها الشاسعة واسطولها المتفوق ، وكونها المقر الرئيسي للسوق المالية الدولية ، كل هذا أدى ، بصورة طبيعية ، إلى أن تصبح بريطانيا ، المالك الرئيسي لقدرات انتاجية في الدول الأجنبية . وقد حذت حذوها ، وبسرعة كل من فرنسا والمانيا ، وعند نشوب الحرب العالمية الأولى كان لدى هذه الدول مجتمعة ، ما يقارب التسعين في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية في الخارج ، خمسون في المائة منها لبريطانيا واربعون لكل من فرنسا والمانيا .

رغم الوضع المدين الذي كانت تعاني منه الولايات المتحدة ، الا أن عدداً من الشركات الأميركية ساهم في موجة الاستثمار الجديدة في الخارج بمقادير كبيرة منذ ما قبل نهاية القرن الماضي . وعلى العموم فان مركز الولايات المتحدة ، كان ثانوياً نسبياً ، مقارنة بمركز الدول الثلاث الكبرى الآنفة الذكر . فهي لم تكن تملك في عام ١٩١٤ أكثر من ٦ ٪ من مجموع الاستثمارات العالمية في الخارج .

لكن هذا الوضع تغير جذرياً نتيجة تغيير المواقع الذي أسفرت عنه الحرب

العالمية الأولى والتعديلات التي أعقبت هذه الحرب بالنسبة لموازين القوة بين الدول الصناعية المتقدمة ، ومنها خسارة روسيا كمنطقة استثمار خارجي ، والانخفاض الكاسح للاستثمارات البريطانية في الولايات المتحدة ، كنتيجة لتصفية الممتلكات البريطانية هناك ، من اجل تسديد ثمن ما تسلمته من ذخيرة أميركية ، ثم تراجع دوري فرنسا والمانيا .

وهكذا فان حصة الـ ٤٠ ٪ التي كانت تمتلكها المانيا وفرنسا مجتمعتين هبطت الى ١١ ٪ فقط في عام ١٩٣٠ . وعلى طرف نقيض جاء التوسع الصناعي والمالي للولايات المتحدة ؛ ليكافح من أجل تحقيق قَدَرَه الحتمي في الشؤون العالمية . وبموازاة ظهور تحالفات سياسية وعسكرية جديدة على الساحة الدولية في الفترة الفاصلة بين الحرب العالمية الأولى وفترة الأزمة الاقتصادية الكبرى . والذي اقترن بمساعي الولايات المتحدة لاحتلال مرتبة متفوقة ، حدث الارتفاع الملحوظ في الوضعين النسبي ، والمطلق للاستثمارات الأميركية في الخارج . اذ أن حصة الـ ٦ ٪ كما كانت في عام ١٩١٤ قفزت الى ٣٥ ٪ في عام ١٩٣٠ .

تسارع هذا التقدم المثير الذي أحرزته الولايات المتحدة وتعزز نتيجة للوضع الجديد الناشىء عن الحرب العالمية الثانية وللترتيبات التي اعقبت هذه الحرب . فمع حلول السبعينات كان في أيدي الشركات الأميركية ٥٢ ٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية في العالم ، وذلك نتيجة لنمو لم يسبق له مثيل في تراكم رأس المال من هذا النوع لدى الشركات الأميركية بلغ ثمانية أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٤٥ . وما ان نهضت اقتصادات أوروبا الغربية واليابان على أقدامها من جديد ، حتى بدأت شركاتها العملاقة في التوسع في اتجاه تكريس رأس المال في ما وراء حدودها . وقد حلت الشركات البريطانية في مرتبة ثانية ضعيفة في حين حلت الشركات الفرنسية في مرتبة ثالثة أضعف بكثير بحيث بلغ نصيب الدولتين مجتمعتين في مطلع السبعينات ما يزيد قليلاً عن ٢٠ ٪ من مجموع الاستثمارات في الخارج ، أما المانيا واليابان . فقد بقيتا ، ولاسباب واضحة ، في المؤخرة ، وقد كانت حصتاهما في عام ١٩٧١ ٤و٣ في المائة على التوالي . الا أن معدلات النمو في هذين البلدين تشير ، الآن ، إلى تحول رئيسي مستقبلاً ، بالنسبة لدوريهما في الانتاج في الخارج . فبين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧١ ازدادت استثمارات المانيا الخارجية بنسبة ١٩٠ ٪ وبلغت هذه النسبة في ما يخص اليابان ٢٨٠ ٪[٨] .

صعود الشركة
المتعددة الجنسيات

إن أساس الهيمنة الواضحة للاستثمارات الأميركية في الخارج والتي تبلورت في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، يعود أصلاً ، الى القوة الطاغية العسكرية والاقتصادية التي تملكها الولايات المتحدة ، والى نوع السلم الأميركي الذي عملت هذه القوة على تكريسه . ونتيجة لتلاحم هذه التطورات المتشابكة العلاقات ظهرت الشركة متعددة الجنسيات على المسرح تجسيداً جوهرياً للمنطق الذاتي لمبادرة العمل الرأسمالي المتمثل في تكديس ، لا هوادة فيه ، لرأس المال على نطاق عالمي ، مدعوماً ومشجعاً بالتركيز المتزايد باضطراد للشركات الرأسمالية . ونحن نرى أن العوامل المساهمة الرئيسية التي أدت الى التسارع المتفجر باستمرار لرأس المال الأميركي ، والتي أدت الى ظهور عملية رأسمالية دولية جديدة النوعية مثلت الشركات الأميركية طليعة لها ، هي التالية :

١ ـ لقد اعيدت صياغة نظم المدفوعات المالية ، الدولي الذي كانت لندن مقره الرئيسي ، في حقبة الهيمنة البريطانية ، وسيطرة الاستثمارات البريطانية ،وذلك تحت قيادة الولايات المتحدة بموجب اتفاقات « بريتون وودز » . وقد وفر تكريس الدولار الأميركي ، في بريتون وودز الإطار التمويلي للقفزة الكبرى للامام التي حققتها الشركات الأميركية في مجال الاستثمارات الخارجية .

وقد أدت المُدفوعات الدولية الى العجز المطوّل والفريد من نوعه في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة ، وجعلت من الممكن (وبالرغم من العجز) تمويل ليس فقط القواعد العسكرية البعيدة الانتشار والعمليات العسكرية لحكومة الولايات المتحدة ، بل أيضاً نمو شركات أجنبية مرتبطة بالشركات المتعددة الجنسيات .

إن انهيار نظام بريتون وودز في عام ١٩٧١،لم يشكل عقبة جدية لأنه عند ذلك الحين كان ممكناً للعائم الهائل من الدولارات المستحقة خارج البلاد ، والممتلكات المالية التي تجمعت في غضون ذلك لدى الشركات متعددة الجنسيات التابعة ، وما نتج عن ذلك من سوق أوروبي للدولار ، أن تشكل الوسيط العملي المالي لنمو اضافي في الأعمال العالمية للشركات الأميركية .

وساهم البنك الدولي ، الذي كان المؤسسة الثانية التي تم انشاؤها بموجب اتفاقات بريتون وودز ، أيضاً ، في عملية توسيع الاستثمارات الخارجية ، وذلك من نواح متعددة من بينها تمويله لمشاريع البنى التحتية اللازمة .

٢ ـ ان الازدهار ونوع التنمية الاقتصادية اللذين أدى اليهما مشروع مارشال ، والذي وضع أصلاً لاعادة بناء وتعزيز الرأسمالية الأوروبية ؛ الحليف العسكري والسياسي لأميركا ، أديا الى تكثيف التنافس الاحتكاري ، الذي تتميز به الشركات متعددة الجنسيات . فمشروع مارشال الذي مولته واشرفت عليه الولايات المتحدة ، ساعد على ترميم ونمو الشركات العملاقة المحلية ، كما مهد ، في الوقت نفسه ، لظهور الشركات الاقتصادية الأميركية في بلدان أوروبا الغربية وملحقاتها بالاضافة إلى اعتماد أوروبا الغربية على المظلة النووية الأميركية وتمركز القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا قد عزز العلاقات الخاصة في داخل ما يدعى بحلف الأطلسي ، وهيأ بين اشياء أخرى ، مناخاً أفضل لتوسع النشاط الاقتصادي الأميركي عبر الأطلسي .

٣ ـ ان البرنامج الأميركي الخاص بالمساعدات العسكرية والاقتصادية ، في فترة ما بعد الحرب ، والذي استهدف التأثير في دول « آمنة » وحليفة والسيطرة عليها ، ساعد أيضاًعلى خلق ودعم العديد من فرص الاستثمار الجديدة،وكانت اليابان وحدها هي الاستثناء الأبرز . اذ استطاع اليابانيون بوعي وببعد نظر ، أن يحافظوا على سوقهم المحلية وأن يحدوا من اقتحام الاستثمارات الأميركية لها ، وتعود قدرة اليابان على اقناع الولايات المتحدة بقبول ، هذا الموقف العنيد ، رغم الاحتلال الاميركي ، الى الدور الخاص ، ربما ، الذي رتب لليابان : القلعة الرئيسية للرأسمالية في الشرق الأقصى ، والحليف الرئيسي للولايات المتحدة في تلك المنطقة .

إن حماية الاستثمارات الخاصة في الدول الأخرى ، لم تكن شرطاً مسبقاً ، فحسب ، لتلقي هذه الدول المساعدات الأميركية الآنفة الذكر ، ولكن التشجيع النشيط أيضاً لتدفق الاستثمارات الأجنبية كان أساسياً ، بالنسبة لبرنامج التنمية الاقتصادية ، الذي وضع استجابة لنصيحة وضغوط المشرفين على المنح والقروض أنفسهم . وربما كان الأهم من ذلك كله ، هو ظاهرة انتشار الخبراء بين الموظفين في مجالات الأعمال ، والحرف والشؤون العسكرية الذين يعملون على توزيع المساعدات .

ان الاطلاع المتزايد على الممارسات الصناعية والمالية في البلدان التي تتلقى المساعدات ، والاطلاع الأفضل على الجغرافيا الطبيعية ، ومعرفة اللغة والقوانين والتقاليد والأسواق ، وقبل ذلك كله ، الاحتكاك المباشر بـ « الناس المناسبين » في الحكومة وأوساط النخبة ، كل ذلك ، كان وسيبقى اسهاماً ذا شأن عظيم بالنسبة للرأسماليين الباحثين عن مجالات خارجية من أجل تكديس المزيد من الاستثمارات .

٤ ـ أدخلت الحرب العالمية الثانية وما اسفرت عنه ، وحركت تغييرات في ميدان الأعمال والتكنولوجيا ، أدت إلى النمو السريع ، وساعدت على تكوّن الخصائص المميزة للشركة متعددة الجنسيات . لقد عملت ، متطلبات الانتاج الحربي على تحسين الصناعات الكبرى في الاقتصاد الأميركي ، وأعطت دفعاً لمزيد من التركيز في القوة الاقتصادية . فالشركات الصناعية الكبرى ، التي نفخت فيها المتطلباتُ الحكومية المباشرة ، وغير المباشرة ، الحيوية من أجل انتاج السلع العسكرية ، اثناء الحرب وحتى الآن ، قد تحولت الى صناعات فوق عملاقة . وارتبط أيضاً الأساس التكنولوجي ، للحزام الجديد من المشاريع الرأسمالية المحيطة بالكرة الأرضية ، بشكل متين بعسكرة الاقتصاد . وقد أحرز الانفاق الضخم في الأموال والقوة البشرية على مجال تطوير السلاح فتوحات ملحوظة في ميادين المواصلات والنقل وأجهزة الكومبيوتر ، التي فتحت ، بدورها ، فرصاً جديدة لأرباب العمل . وقد ازدادت القدرة التكنولوجية التي تم التوصل اليها أثناء الحرب . مضاءً بفعل المساعدات المستمرة . ففي الولايات المتحدة ومنذ أواسط الخمسينات ، على الأقل ، والحكومة الفدرالية تمول من ٥٠ الى ٦٠ ٪ من نشاطات البحث والتنمية[٩] ، اضافة إلى نسبة غير معروفة بالضبط يقوم القطاع الخاص بتمويلها ، توقعاً لانتاج سلع جديدة ، أو تكنولوجيا جديدة ، تؤدي في النهاية الى عقد صفقات دفاعية أكبر . إن التغييرات التي ساهمت أكثر من غيرها لتسهيل نمو شبكات صناعية عالمية يُنَسَّق بينها بشكل دقيق من بضعة مراكز متروبولية هي :

(أ) تسريع وتوسيع وسائل النقل الجوي . (ب) ، التحسين الهائل الذي أدخل على وسائل المواصلات . (ج) ، أجهزة الكومبيوتر المتطورة المخصصة لجمع وتحليل المعلومات الضرورية للتخطيط في سبيل الحصول على الحد الأقصى من الأرباح .

وتساعد التطورات المشار اليها في النقاط الأربع الآنفة الذكر على ايضاح ما تميز بالجدة في المرحلة الأخيرة بالنسبة للشؤون الرأسمالية الدولية . لقد كانت نشاطات

الاستثمار الخارجي ، تتمثل ، في الماضي ، والى حد بعيد في السيطرة على مصادر المواد الخام ، واقامة الفروع الصناعية ، لأسباب تتعلق بالافادة من الموقع ، وفي انتشار النظام المصرفي الدولي ، بشكل عام ، في الدول المستعمرة وشبه المستعمرة . وكانت هذه ، جميعاً ، كما أشرنا سابقاً ، هي نتاج للجهود المبذولة للحصول على فوائد احتكارية ونتيجة لممارسات الشركات المهيمنة من أجل تقاسم السوق العالمية .

ورغم أن الاستثمار الخارجي كان قد اندفع بقوة ، كذراع أساسي للرأسمالية الاحتكارية ، الا أن عدداً من الظروف التي سادت سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية قد حدّت من اندفاعه . وقد تمثلت القيود التي أعاقت هذا الاندفاع ، بخلاف الآثار التي تركها الكساد الاقتصادي الكبير على معدلات الاستثمار في ما يلي :

١ ـ قسمت الأسواق العالمية بطريق الكارتلات ، في ما يخص عدداً كبيراً من الصناعات الرئيسية ، سواء كان ذلك في عمليات التصنيع أو في عمليات استخراج المواد الخام ، فمناطق النفوذ ، كانت قد تحددت وحرّم التعدي على مناطق الغير بما في ذلك تحديد المناطق التي يمكن الاستثمار فيها .

٢ ـ حاولت الدول ذات الامبراطوريات الاستعمارية ، حتى ذلك الحين ، وبكل ما لديها من امكانيات ، أن تحتفظ بممتلكاتها الاستعمارية ، كمناطق استثمار احتياطية خاصة بها ، وقد أضر هذا بالولايات المتحدة ، التي لم تكن تسيطر سوى على مساحة صغيرة من المستعمرات .

٣ ـ على الرغم من القوة المتزايدة للصناعات الكبرى ، فان حفنة منها ، فقط ، كانت تمتلك مصادر تمويلية وقدرات ادارية للقيام بعمليات على نطاق العالم . وكانت الشركة العالمية النموذجية لا تمتلك أكثر من فرعين ، أو ثلاثة أو أربعة على الأكثر . أما الاستثناء الملحوظ ، فقد مثلته الشركات متعددة الجنسيات العاملة في صناعة البترول .

هذه العقبات تلاشت واحدة بعد الأخرى ، خلال وبعد الحرب العالمية الثانية . اذ أن العديد من الاتفاقات المعقودة بين الكارتيلات قد « تبخرت » خلال الحرب ، كما أن تصفية المستعمرات ، أوجدت فرصاً جديدة للمنافسة في التجارة والاستثمار من قبل مراكز متروبولية كانت مبعدة في السابق ، أو غير مبالية لمحاولة التغلب على عقبات باهظة التكاليف .

إن انتشار الوجود العسكري الأميركي حول العالم ، وقوته العسكرية وبنية النظام العالمي الاستعماري بزعامة الولايات المتحدة لم تفتح الأبواب للاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة ، والدول النامية فحسب ، بل هي زرعت الثقة في نفوس المستثمرين في الخارج بأن أسهمهم في ما وراء البحار مضمونة (وذلك بخلاف ما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ على النخبات الحاكمة في البلدان الأضعف ، والذي وفر بدوره مناخاً مغرياً لرأس المال الأجنبي) ، وأخيراً ، وكما أشرنا سابقاً ، فان التركيز المتسارع للقوة ، زاد عدد الشركات القادرة على العمل على نطاق دولي . وقد استطاع المزيد من الشركات فوق العملاقة ، وبمساعدة التكنولوجيا الجديدة ، ممارسة السيطرة المركزية على عدد كبير ، وواسع الانتشار ، جغرافياً ، من المؤسسات الفرعية .

هذا النطاق الموسع للتكديس على المستوى العالمي ، أعطى دفقاً ذاتياً وخصوصاً مع تغير شروط التنافس الاحتكاري . ومع أن صفقات الكارتلات لم تختف كلياً ، ومع أن بعض الكارتلات الجديدة ظهر على المسرح الا أن الصراع ، بين الشركات العملاقة ، على الأسواق ، وفي مجالات صناعية متعددة قد انعطف نحو انتاج كل منها سلعاً في منطقة الشركة الأخرى ، وفي المناطق الخاضعة للمراكز المتروبولية المختلفة .

من طبيعة التنافس الاحتكاري ، عندما توسع واحدة أو أكثر من الشركات الكبرى في صناعة معينة ، عملها في الخارج ان يجد المتنافسون أنفسهم مضطرين للقيام بالمثل ، وقد أدى التحول في استراتيجية التنافس ، وكذلك الخبرة المكتسبة في مجال ادارة الأعمال على نطاق عالمي إلى استمرار تعزيز الاندفاع إلى ، وتوسيع الرقعة الجغرافية ، بحثاً عن مواقع جديدة يكون الانتاج فيها أقل كلفة ، أو يوفر سيطرة أفضل على السوق ، أو الاثنين معاً . وهكذا صار الأمر ما أن يفتح الطريق حتى يصبح مطروقاً من الجميع .

والنتيجة هنا ، تمثلت في ما يشبه الانفجار في النشاط الانتاجي الأميركي في الخارج ، وتسريع الانتشار على نطاق عالمي للشركات العملاقة المتنافسة من الدول الأخرى المتقدمة صناعياً ، وحلول عصر الشركة متعددة الجنسيات . وهكذا ففي غضون ما لا يزيد عن ربع قرن ، بلغت الشركات متعددة الجنسيات مستوى في التكديس العالمي لرأس المال أصبح معه انتاجها في الخارج يتفوق على النظام التجاري

كأداة رئيسية في التبادل الاقتصادي الدولي[10] .

لقد قدّر حجم مبيعات المؤسسات الفرعية التابعة للشركات متعددة الجنسيات في عام ١٩٧١ بنحو ٣٣٠ مليار دولار ، في حين أن حجم اجمالي الصادرات بجميع المؤسسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية في ذلك العام بلغ ٣١٢ ملياراً فقط . ومع ذلك ، فانه تجب ملاحظة أن هذا التفوق لـم يتحقق الا بسبب التفـوق الكبير للانتاج في الخارج على حجم الصادرات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفيما عدا سويسرا والسويد التي تتقدم بسرعة ، فان بعض الدول الرأسمالية ما تزال تصدر ـ أكثر مما تنتج في الخارج (وذلك بغض النظر عن أن قطاعاً جوهرياً من التجارة الدولية يتم بين الشركات متعددة الجنسيات وبين الشركات التابعة لها) . وكما كان الحال في الماضي ، فان الصعود الحديث في ميدان الانتاج ، في ما وراء الحدود يتركز أيضاً في أيدي حفنة صغيرة نسبياً من الشركات .

ولكن في مقابل النموذج السابق يتضح أن الشركات الرئيسية لم تعد تمارس نشاطاتها في بلد واحد أو بلدين أجنبيين فقط ، وانما نجد أنها مدت اجنحتها بحق . فعلى سبيل المثال ، تملك مئتان من كبريات الشركات العالمية ، الآن فروعاً في عشرين بلداً أو أكثر[11] . اضافة إلى ذلك فإن الشركـات متعددة الجنسيات أو الأشكـال الأولى منهـا ، كانت تهتم في السابق ، بالدرجة الأولى بالمواد الخام ولحد ما بالأعمال المصرفية . أما اليوم فإن الشركات العملاقة ، قد غزت ميداني التصنيع والخدمات ، وحققـت قفـزة كبرى فـي ميدان العمل المصرفي الدولي (ملاحظة : لقد ارتفعت نسبة الأرصدة في المصارف الأجنبية التابعة للمصارف الكبرى التي تتخذ من نيويورك مقرات لها ، من ٨,٥ ٪ الى ٦٥,٥ ٪ مقارنة بالأرصدة المحلية بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٢)[12] .

تكهنات حول الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة

تستدعي التطورات السريعة والمثيرة الآنفة الذكر ، بطبيعة الحال تفسيرات جديدة . كذلك فإن أية تحليلات للأحداث الاقتصادية الدولية ، التي تغفل ، أو التي تعكس بصورة ناقصة ، تأثيرات الشركات متعددة الجنسيات لا بد أن يكون نصيبها السقوط . وفي الوقت ذاته ، فانه من المهم ، بشكل خاص ، عدم الوقوع ضحية

التوقعات الزائدة التبسيط أو التخمينات أو النظريات الرنانة ، القائمة على التكهنات لا على الوقائع .

ذلك انه من طبيعة الظروف المرحلية ، أن نرى العديد من النبتات بعضها يذبل ويموت والبعض الآخر ينضج ويصبح سائداً . ومن هنا تصبح الاسقاطات المستقيمة المبسطة ، أدلة لا يعتمد عليها ، من دون أخذ النزعات المضادة ، بعين الاعتبار . وهكذا فان احدى التكهنات الرائجة جداً تقول ان عملية مركزة وتركيز رأس المال ، سوف تؤول إلى حفنة من الشركات العالمية التي تملك ، وتشرف على القطاع الأعظم من النظام الرأسمالي العالمي قبل مرور وقت طويل . وهذا الأمر ، بالكاد يعتبر جديداً . فمنذ أن ظهرت الشركات متعددة الجنسيات على المسرح ، قبل نحو مائة عام تقريباً ، واستقراء موت التنافس ، في انهيار التنافس قد حدث مرات ومرات .

لقد أدت بداية عصر الشركات متعددة الجنسيات الى ازدهار هذه التوقعات ، ومن المهم ، مع ذلك ، التمييز بوضوح بين الضغط المستمر القائم في داخل النظام الرأسمالي نحو المزيد من تركيز القوة من جهة وبين النهاية الحتمية لجميع انواع التنافس من الجهة الأخرى . فمع أن الاتجاه ، سيبقى ، وبالحاح ، نحو الأقصى من الاحتكار الا أن النهاية الناشئة عن طبيعة القوى التي أطلقتها (اطلقت العملية هذه) .

إن ما يجب فهمه هو أن عملية تركيز ومركزة رأس المال نفسها ، انما هي حصيلة للتنافس ، وانها سبب ازدياد الصراع بين تجمعات رأس المال المختلفة ، ولكن ذلك يتم على مستويات مختلفة وعلى أساس استراتيجيات جديدة وكقاعدة فان نمواً فوق المتوسط لشركة ما ، أو اندماج شركتين أو أكثر ، يحصل في أكثر من قطاع في صناعة معينة في وقت ما . ان ظهور مركز واحد للقوة ينشط عن طريق اعطاء المثال أو عن طريق التهديد بالفناء ، عمليات تلاقي رؤوس الأموال .

كذلك فان المراكز المتصارعة للقوة المالية التي تنشأ في داخل أسواق رأس المال المتضخمة بسرعة ، والمرتبطة بعملية التركيز الرأسمالية والصراعات الداخلية في صناعة ما والصراعات بين الصناعات المختلفة والابتكارات التقنية والصناعات الجديدة الناجمة عن التنافس أيضاً ، اضافة إلى تدخل الدولة من أجل تجميد أزمة ما ، أو لتخفيف حدة هذه الأزمة ، تساعد هذه ، جميعاً ، على خلق كتل قوة ،

متصارعة ، دون أن يكون بينها واحدة تملك القوة الكافية للفوز في المعركة وفرض السيطرة المطلقة ، أو تكون لديها الارادة للمخاطرة بما تملك ، في حرب اقتصادية شعواء كهذه .

وما دامت هذه هي الحال ، وفيها تتمسك كل شركة من الشركات العملاقة ، بقوة ، بحصتها التي استطاعت الفوز بها في السوق ، فان الفرصة المتاحة أمام مزيد من تكديس رأس المال في صناعة ما ، تعتمد على ازدياد الطلب على سلعة تلك الصناعة . لذلك ، وبسبب ضرورة النمو ، يضيق ، بصفة عامة ، السعي لغزو عوالم جديدة ، ولا يجد هذا السعي أمامه سوى قناتين رئيسيتين للتكديس هما : التنويع (كتطوير سلع جديدة ، واختراع « حاجات » استهلاكية لدى المستهلك وشراء حصص في صناعات أخرى) من جهة ، واحراز انتصارات في الأسواق الخارجية من جهة أخرى .

وفي حين أن دخول المسرح العالمي يؤدي إلى مصاعب ومشاكل جديدة ، فان الواقع الذي ينطوي عليه هذا الدخول يبقى أساساً ممثلاً في الصراع التنافسي بين المجموعات المالية والصناعية . اضافة إلى ذلك ، فاننا غالباً ما نجد أن تدخل الدولة يساهم في استمرار التنافس الاحتكاري بين الصناعات وفي داخلها . وتميل الدول الصناعية المتقدمة إلى تعزيز شركاتها العملاقة ، في وجه الاختراق الاقتصادي الأجنبي . وهي ، عند الضرورة ، تبادر إلى التدخل بنفسها ، عن طريق امتلاك وادارة المؤسسة الصناعية ، (بين ٢١١ شركة صناعية رئيسية في الدول الرأسمالية المتقدمة ، تبلغ مبيعات الواحدة منها حوالي مليار دولار هناك ١٢ شركة تملكها الدولة)(١٣) .

ان الصراع على الفوز بأسواق على نطاق عالمي ، لا بد أن يشجع بالطبع ، ويؤدي بالضرورة ، الى مزيد من عمليات الاندماج واقامة التحالفات . لكن ذلك يتم عادة بهدف خلق تنافس أكثر فعالية وليس بهدف القضاء على ظاهرة التنافس .

وفي هذا السياق فان صعود وانحطاط الهيمنة الأميركية يقدمان نموذجاً مفيداً . فالهيمنة الاقتصادية الاميركية كانت ثمرة طبيعية للتفاوت العظيم في القوة الاقتصادية الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة والدول التي دمرتها الحرب . وقد توقع الكثيرون من الذين كانوا ينظرون الى هذه الهيمنة نظرة تجريدية ، وعبر اسقاط طولي مستقيم ، ان تزداد هذه الهيمنة الى أن تصبح كل الطاقة الانتاجية العالمية في ايدي حفنة من

الشركات الأميركية . لكن متطلبات هذه الهيمنة ، وتأثيراتها الجانبية (كالموقف العسكري الدولي ، والمغامرات العسكرية ، واعادة بناء قوة الحلفاء ، وقيام السوق الأوروبية المشتركة ، وعدم استقرار الترتيبات المالية الدولية المتصل بكل ذلك) أدت إلى تأثيرات عكسية وتسببت في تحديات متزايدة ، من قبل دول رأسمالية أخرى ، للهيمنة الأميركية .

ان وسائل وشدة الصراع على المسرح الدولي كما على المسرح المحلي ، لا بد أن تتنوع مع مرور الزمن ، وهي رهن بالظروف السياسية والعسكرية وظروف معينة في صناعة ما وبالحالة العامة للسوق (اذا ما كانت في حالة الازدهار ، أوالكساد أو الانهيار) . ان التحالفات واتفاقات الهدنة التي تعقد داخل صناعة ما ، قد تؤدي إلى هدوء مؤقت ، لكن هذه التحالفات واتفاقات الهدنة لا تدوم عادة الا لحين تشعل أزمةٌ جديدة ألسنة لهب التنافس . ان الطبيعة الملازمة للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ، هي الصراع الذي لا يهدأ ، على المسرح العالمي والذي تثيره الشركات الكبرى والشركات العملاقة التي لا تتمتع بالقوة المطلقة ، رغم امتلاكها لمصادر القوة . وجدلية العلاقة المتبادلة بين تلاحم وتنافس رؤوس الأموال هي ، في الواقع ، من أهم الاسهامات في ديناميكية النظام الاقتصادي .

الشركة المتعددة الجنسيات
والدولة القومية

هناك اسقاط نظري شائع ثان ، يقول ان التدويل في عصر الشركة متعددة الجنسيات يستدعي ، وسيؤدي بالضرورة إلى ، انحطاط الدولة القومية . ومصدر هذا التفكير ، جزئياً على الأقل ، هو سعي الشركات الكبرى إلى توفير الحرية المطلقة للحركة العالمية لرأس المال والارباح والسلع . ولكن لهذه النظرية جذوراً أكثر موضوعية في التناقض المفترض بين التركيب العالمي ، والاستراتيجية العالمية المتطورَيْن للشركات متعددة الجنسيات من جهة ، وبين قدرات الدولة القومية من جهة أخرى .

لقد كان نمط المؤسسة الصناعية الفرعية الأجنبية ، والذي ساد عصر ما قبل الشركات متعددة الجنسيات ، يتمثل في مصنع يقوم فقط بتجميع اجزاء يتلقاها عادة من البلد الأم ، أو مصنع أكثر تكاملاً يشكل نسخة عن الشركة الأم متكيف وحاجات

سوق البلد المضيف ، ومعتمد على نفسه إلى حد بعيد (أي شبه مستقل عن الأم) . والفرق الاستراتيجي بين هذا النمط من المؤسسات والشركات الصناعية متعددة الجنسيات (وهو ما يكسب النوع الثاني فرادته وحداثته) . هو الدرجة العالية من التكامل بين المؤسسات الفرعية ، ونوعية التنسيق الضرورية في المكاتب المركزية للشركة الأم من أجل تحقيق أكبر ربح على نطاق دولي . وهناك مثال كلاسيكي على المستوى الجديد لهذا التكامل يقدمه لنا رئيس سابق لشركة جنرال موتورز ، حيث يقول :

« اذا كان لمعمل التجميع في جنوب افريقيا ، والمنشآت التصنيعية التي أضيفت له مؤخراً ان يعمل جيداً وبكفاءة ، فيجب أن يتسلم المعمل ، سيلاً منظماً ومتسقاً ، من قطع واجزاء السيارات ، من كل من المانيا الغربية وانكلترا وكندا والولايات المتحدة وحتى من استراليا . وعلى هذه أن تصل الى جنوب افريقيا بالكميات المناسبة ، وفي الوقت المناسب لاتاحة الفرصة ، لبرمجة منتظمة للتجميع ، دون أن يؤدي ذلك الى التكديس غير الضروري في المخازن . انها مهمة تنطوي على التحدي ، ويجب تنفيذها اذا ما شئنا للاستثمار هناك ان يكون مربحاً »(١٤) .

ان ما نراه هنا ليس فقط صورة للعمليات الخارجية لشركة (جنرال موتورز) . ولكننا نأخذ لمحة أيضاً عن النموذج الذي يسعى الى تكريسه ، العديد من الشركات الصناعية متعددة الجنسيات . والمثل الأعلى لهذه الشركات ، هو الفوز بأكبر الارباح ، باستخدام أعلى درجة من المرونة لنقل القدرات والسلع عبر العالم بأرخص تكاليف الانتاج والتوزيع ، وذلك بتخطيط وتنسيق وادارة من مركز مالي واحد . ومن الواضح أن تحقيق هكذا حلم يتطلب ازالة جميع العقبات ذات الطابع القومي . ولهذا لم يكن مستغرباً أن نسمع مفكرين . ودعاة متقدمين ، في أوساط مجتمع الأعمال ، يرددون القول بأن الدولة القومية المتخلفة هي عقبة في وجه التقدم . وهي مقولة تتردد أصداؤها في الدوائر الاكاديمية المحافظة والراديكالية على السواء ، على ألسنة أولئك الذين يرون أن السلطة المطلقة لرأس المال الدولي ، هي الموجة التي ستسود المستقبل ، وعلى ألسنة أولئك الذين يرتعبون من مضاعفات هذه المقولة .

ما ينطوي عليه الجزء الأعظم من هذا النمط من التفكير هو حتمية تكنولوجية زائدة التبسيط . فهو يفترض أن أسلوب الشركات متعددة الجنسيات ، بالنسبة للانتاج المتكامل ، يمثل مرحلة أعلى ، وأكثر تقدماً في التنظيم الصناعي ، مرحلة تبلغ

مستوى جديداً من الكفاءة الواسعة النطاق والقائمة ، بواقعية ، على تكامل شتى مناطق العالم . وهذا التفكير يخلص الى أن ما هو معقول سيسود : أي أنه طالما أن نظام الدولة القومية يقف عقبة في طريق التكنولوجيا العالمية المتطورة للانتاج والادارة ، فان مآل نجم هذه الدولة الى أفول ، وانه سيستعاض عنها بمؤسسات رسمية وغير رسمية ، ستقوم بشتى الأعمال التي كانت تقوم بها الدولة .

لهذا النمط من التفكير نقطتا ضعف . فالافتراضات الظاهرة والضمنية هي افتراضات خاطئة ، وما هو في صميم الموضوع قد تم اغفاله . فالشركة متعددة الجنسيات ، قد تمثل ، فعلاً ، نظاماً أكثر كفاءة . لكن السؤال هو : أكثر كفاءة من أجل ماذا ؟ . ان تفوق الشركة متعددة الجنسيات هو تفوق في مجال جني الأرباح من قبل مؤسسات احتكارية ، انشئت من أجل الاستغلال الاقصى للتسلسل الهرمي القائم بين الدول . بكلمات أخرى ، انها تمثل النظام الامبريالي العالمي .

إن تقرير مواقع وتكامل المصانع يتأثر ، بالطبع ، بعوامل تقنية مثل تكاليف النقل ، والقرب من مصادر المواد الخام . وهذه في الغالب ، أسباب ثانوية ، اذا ما قورنت بالاعتبارات السياسية والاقتصادية الأكثر الحاحاً (والتي لا تمت بصلة الى تصميم شكل متفوق من الانتاج الدولي) كالمناخ السياسي الملائم للاستثمار في الخارج ، ومستويات الأجور ، والفوائد الضريبية ، وضرورات التنافس الاحتكاري .

كذلك فإن ضخامة المؤسسة ليس دليلاً على انها أكثر كفاءة . إذ لا يمكن النظر الى حجم المؤسسة ، بالمقاييس التقنية فقط (حتى لو سلمنا بأن هناك شيئاً كهذا لا دخل له في القيم الاجتماعية) ، ولكن بمدى فعالية استخدام هذه المؤسسة لنفوذها الاقتصادي ، من أجل حماية أسواقها والسيطرة عليها .

إن عقد أي مقارنة بين التكامل الذي يتم خارج الحدود بين فروع الشركات متعددة الجنسيات من جهة وبين ازدياد الاعتماد المتبادل بين مناطق العالم من جهة أخرى ، هو نوع من الرياء أو المغالطة والتشويش . فالاعتماد المتبادل ينشأ عادة عن محدودية المصادر الطبيعية ، والآثار التي تتركها تقلبات البيئة في منطقة من مناطق العالم على امكانات الحياة في مناطق أخرى ، وفي هذا المجال ، تلعب الشركات متعددة الجنسيات دور الشيطان وليس دور المخلّص . فهذه الشركات ، بغض النظر عن

الادعاء القائل بأنها ثمرة من ثمرات التكامل المتبادل الضروري بين جميع اجزاء العالم ، انشئت ، فقط ، من أجل جني الحد الأقصى للربح من هذا التكامل الاصطناعي الذي فرضه التاريخ الطويل للاستعمار والامبريالية .

باختصار ، انه لمن الصعب ، القول أن الشركات متعددة الجنسيات ، سواء من وجهة النظر التكنولوجية أو الادارية ، هي النموذج الصحيح لنمط متفوق في الانتاج العالمي . كما أنها ليست ، بالتأكيد ، النموذج الصحيح لنمط الانتاج الذي يستطيع حل مشاكل العالم : كالجوع والمرض . وشح المصادر الطبيعية ، وتلوث البيئة . ان الشركات متعددة الجنسيات ليست متناقضة بشكل أساسي مع نظام الدول القومية ، ومع الشبكة الامبريالية المترابطة . فهذه الشركات ، في الواقع ، بتركيبتها التكنولوجية والادارية ، قد تطورت في ظل نظام دول قومية بطريقة تتيح لها أفضل التكيف مع متطلبات الصراع على جني الارباح وتحقيق الهيمنة في تلك البيئة بالتحديد .

إضافة إلى التكهنات المستندة إلى الحتمية التكنولوجية ، في ما يتعلق بمصير الشعوب هناك نمط آخر من التفكير يؤدي إلى النتيجة نفسها ، لكنه يستند إلى التبسيط الزائد لمسألة العلاقات القائمة بين الدولة القومية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى . ونحن نجد ، في أوساط النقاد الراديكاليين بصفة خاصة ، من يتوقع قيام نوع من الائتلاف أو نوع من التواطؤ بين الشركات متعددة الجنسيات ، يؤدي إلى تسوية القضايا الدولية فيما بينها وثم يخضع الدول في النهاية لارادة هذه الشركات .

هذا النمط في التفكير ، يقول ، باختصار ، انه كلما ازدادت الشركات متعددة الجنسيات قوة ، ازدادت مصالحها المشتركة قوة ، وأضعفت الدولة القومية . وبمعنى ما ثمة دائماً مصالح مشتركة بين الرأسماليين الذين ينظرون إلى العالم على أنه ملعب خاص بهم . ووحدة المصالح هذه ، هي القضية المشتركة لطبقة في الدول الرأسمالية ، تقوم سيطرتها على العداء للطبقة العاملة والطبقات الأخرى الخاضعة في جميع الدول الرأسمالية ، وتشكل بالتأكيد جبهة متحدة ضد الثورات التحريرية الوطنية وثورات البروليتاريا الرامية إلى اسقاط الحكومات الرأسمالية . إضافة إلى ذلك لقد كان تدخل الدول الرأسمالية في شؤون الدول المستقلة الضعيفة ، أمراً مركزياً في تاريخ الرأسمالية . (واحدث الأمثلة المدعمة بالوثائق المنشورة ، حول هذا التدخل ، هو الدور الذي قامت به شركة الآي . تي . تي في تشيلي) .

لكن هذه النواحي من الروح الدولية الموحدة لرأس المال العالمي تبقى بعيدة جداً عن مسألة سيطرة مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات على الدول الرأسمالية المتقدمة . اذ أن المفهوم المشار اليه ، يغفل حقيقة أن الشركات متعددة الجنسيات ، هي أطراف في حرب اقتصادية ناشبة فيما بينها ، ومكاسب هذه الحرب بالنسبة للواحدة من هذه الشركات هي الخسارة بالنسبة للأخرى بل الأهم من ذلك هو أن هذا النوع من التكهن ، يتجاهل مسألة الارتباط الثنائي الحيوي بين رأس المال الاحتكاري وبين دولته الأم . وعلى سبيل المثال :

١ ـ تحتاج الشركات متعددة الجنسيات ، قبل كل شيء ، إلى استقرار اجتماعي في البلدان التي تعمل، أو تتطلع إلى أن تعمل، فيها . ومن اجل ذلك فهي بحاجة، الى قوة من الشرطة ، من أجل الاستقرار الداخلي ، وتحتاج من أجل استقرار النظام والقانون خارج ممتلكاتها ، إلى جيش بري وأسطول بحري وقوات جوية . وهذه الشركات تعمد ، عند الضرورة ، إلى الانفاق على جيوش خاصة بها لحماية ممتلكاتها ولقمع نقابات العمال . كذلك هي مستعدة ، لاعتماد أرصدة خاصة لضمان مناخ ودي وامتلاك صوت في الشؤون الأمنية . وهي مستعدة لرشوة المسؤولين والسيطرة على الصحف والاذاعات وشبكات التلفزيون ووسائط العلاقات العامة الأخرى بأموالها . وعلى وجه العموم ، هي مستعدة لتمويل النشاطات التي تطيل عمر حكومة صديقة والنشاطات الرامية الى اسقاط حكومة معادية . ولكن ما تستثمره الشركات في هذه المجالات ، هو عادة تافه ، اذا ما قورن بالمبالغ الضخمة التي يتطلبها تمويل وادارة قوات شرطة ، وقوات عسكرية مسلحة (كتمويل قوة بحرية وجوية في البحر المتوسط والخليج) ، وحتى الشركات العملاقة ، ليس لديها الثراء الكافي أو الاستعداد الكافي ، لانفاق ارباحها على مثل هذه النشاطات على النطاق الدولي الذي تنتشر فيه فروعها .

كما انه ليس معقولاً أن نتوقع من التكتلات المالية المتنافسة (الموزعة بين الحاجة الى تعزيز مصلحة مشتركة والضغط المستمر من أجل الفوز على منافسيها) ان تتوصل الى اتفاق حول كيفية صيانة الامن والاستقرار في غياب دولة قادرة على توفيرهما . ان الاعتماد على القوة ، كأساس للشركات التجارية ، يؤدي إلى تعزيز ، لا إلى اضعاف الدولة القومية .

٢ ـ من المهم أن نتذكر ، دائماً ، أن جميع الشركات متعددة الجنسيات تقريباً ،

هي في واقع الأمر مؤسسات وطنية تنشط على نطاق عالمي . وهذا لا يعني أننا ننفي أن الرأسمالية الآن ، كما كانت منذ بدايتها الأولى ، نظاماً عالمياً ، أو ان هذا النظام قد تكامل على أيدي الشركات متعددة الجنسيات . ولكن بما أنه من الضروري أن نفهم ونحلل الرأسمالية كنظام عالمي ، علينا ، أيضاً ، وبالمقدار نفسه، أن ندرك أن كل مؤسسة رأسمالية ترتبط بالنظام العالمي ، من خلال ، وفي نهاية المطاف اعتماداً على ، وجود الدولة القومية . ولهذا السبب فان أصحاب القرار من مالكي الشركة المتعددة الجنسيات ، ومقرها الرئيسي يتواجدون عادة في المراكز المدينية الكبرى . كما أن الارباح تدفع عادة بالعملات المحلية . ومهما كانت الشركات الفرعية المتكاملة والمنتشرة رابحة الا أن أرباح هذه الشركات لا تعني سوى القليل لأصحاب الشركة ، ما لم يكن تحويل هذه الارباح بسهولة وبمعدلات مفيدة ، الى عملة البلد الأم . ومثل هذه الضمانة يكون من الصعب الحصول عليها من خلال مجلس للشركات العالمية ، لأن أموراً كهذه هي حصيلة مجموعة من النشاطات الاقتصادية التي لا تملك الشركات سوى القليل من السلطة عليها .

أكثر من ذلك ، ان الاحتمال ضئيل في أن يتمكن رؤساء الشركات متعددة الجنسيات التابعةلدول متعددة،من التوصل الى اتفاق ودي حول سعر التبادل،وذلك لغياب المقياس الموضوعي للمساواة . والعكس هنا هو الصحيح . فسعر التبادل الذي يفيد اقتصاد دولة ما ، ومجتمعها الاقتصادي ، سوف يضر بالدولة الأخرى ، لذلك فان العلاقات الخارجية في نظام للمبادلات المالية تشكل نقاطاً مركزية في الصراع على النفوذ . كما أنه يسبب التعقيد والتنوع الملازمين للصفقات المالية الدولية ، تصبح المشاركة الفعّالة للدولة ضرورية .

إن الشركات متعددة الجنسيات ، بحكم المصالح المتضاربة ، التي تحكم العلاقات بينها ، في الداخل والخارج ، ليست في وضع يمكنها من املاء شروطها في المعركة حول تبادل العملات الخارجية ، وبالمثل فليست هناك حتى دولة ، في وضع يمكنها من أن تملي شروطها في ميدان هذا التبادل . ان ما تتطلع اليه الشركات متعددة الجنسيات في كل دولة ، وما تطالب به ، هو أن يكون للدولة دور فاعل ، بحيث يعبر عن المصالح المشتركة لهذه الشركات . وهذا الدور يتمثل في حماية عملة البلد التي تتوزع فيها أرباح هذه الشركات .

٣ ـ كلما ازداد صراع الشركات متعددة الجنسيات ، فيما بينها ، من أجل السيطرة

على السوق ، تزداد حاجتها للاعتماد على الدعم النشط للحكومة . وكما أشرنا سابقاً ، فان الدعم المالي والتدخل الحكوميين ، ضروريان لدعم الشركات المحلية التي تهددها الشركات الأجنبية الأقوى والأكبر ، والتي يسمح لها بالعمل في البلاد . أكثر من ذلك ، فان الشركات العملاقة ، مهما بلغ ثراؤها ، تعتمد الى حد كبير للغاية على الدعم الحكومي المتجسد في المنح المخصصة للأبحاث والتنمية ، وفي المشتريات الحكومية من سلع هذه الشركات وخدماتها (ولا سيما في المجال العسكري) ، وما الى ذلك . وأخيراً ، ان الشركات العملاقة أبعد ما تكون عن القوة المطلقة من الناحية المالية . فهي خاضعة لتقلبات السوق ، ومخاطر المضاربات والتوسع في الاقتراض الى جانب المخاطر التجارية الأخرى . انه لا بد ، حتى بالنسبة لأقوى المصارف وأقوى الصناعيين وأقوى المؤسسات العامة الأخرى ، من أن تضع في حسابها مسائل الافلاس في الظروف الحرجة . وفي هذه الحالات أيضاً لا بد لهذه المؤسسات ، من أن تتطلع إلى عمليات انقاذ من قبل الدولة . والدولة لا تقدم عادةعلى عمليات الانقاذ هذه ، لأن للشركات نفوذاً عليها فحسب ، بل لأن الدولة بحاجة للمحافظة على استقرار الاقتصاد . (ان الأسباب الآنفة الذكر تنطبق ، وبالمقدار نفسه ، على الاستثمارات المشتركة ، والتحالفات الأخرى لشركات من دول مختلفة . وفي مثل هذه الحالات تستمر كل مؤسسة في التطلع إلى أن يتم الدفع لها بعملتها الوطنية وتعتمد على دولتها الوطنية ، عند نشوء صعوبات حادة) .

سيادة الدولة القومية

اذا كانت الدولة القومية في المناطق الرأسمالية تتجه ، كما نعتقد ، نحو أن تصبح أكثر أهمية ، لا أقل أهمية ، لصالح الشركات متعددة الجنسيات ، فما هو موقفنا من الادعاءات التي تروج ، بأن هذه الشركات تعمل على اضعاف سيادة الدولة ؟ من الواضح أن هذا السؤال منفصل فيما يتعلق بكل من الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الرأسمالية المتخلفة .

يجب أن يُطرح بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة والدول الرأسمالية المتخلفة كلاً على حدة .

وتقام الحجة بالنسبة للدول المتقدمة على أساس أن نشاطات الشركات متعددة

الجنسيات في مواطنها الأصلية وفي الدول المضيفة هي نشاطات تضر بالمصالح القومية للدولة الأم وللدولة المضيفة . وذلك لأن هذه النشاطات تحد ، عادة ، من قدرة الدولة على المحافظة على مستوى عال من العمالة وعلى الاحتفاظ بعملة قوية ، كما تحد من قدرتها على توجيه الاقتصاد نحو الصالح العام . ولهذا الافتراض وجهان هما : تعريف المصلحة القومية من جهة ، وقدرة الدولة على الاشراف على اقتصادها من جهة أخرى .

ما الذي نعنيه بعبارة المصلحة القومية ؟ ان الفكرة تتضح ، بطريقة أو أخرى ، عندما تكون الأمة واقعة تحت الاحتلال أو واقعة بصورة غير مباشرة تحت اضطهاد دولة أجنبية . أما في غياب عدو مشترك ملموس ، فان عبارة المصلحة القومية تصبح غير واضحة على الاطلاق . ويكون هذا ، بصورة خاصة ، عندما تكون مصالح شتى الطبقات ، أو مصالح قطاعات من شعب ما ، متضاربة مع بعضها البعض . وهذه المصالح هي متناقضة بالضرورة ، الا في مجتمع تسوده المساواة أو في مجتمع يسعى نحو هذا الهدف . ذلك انه عندما تكون المصادر محدودة ، فان « الأكثر » الذي يحظى به قطاع من الشعب في شكل ممتلكات ومداخيل ، يعني « الأقل » بالنسبة للقطاعات الأخرى . (وهذا التناقض الأساسي في المصالح قائم دائماً ، حتى في حال اتساع رقعة الكعكة القابلة للقسمة) .

وتعتمد كيفية توزيع المصادر ، كلياً ، على التركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية ، وبالتالي على الطبقة التي تسيطر على القطاع الأكبر من مصادر ثروة الأمة . وفي ظل مثل هذا الظرف تختزل المصلحة القومية ، مهما تم تغليفها بالأيديولوجية الرائجة ، بحيث تصبح أداة لتوفير المناخ الأفضل للتركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية القائمة .

إن العادة هي أن يتم التوصل إلى انواع عديدة من الحلول الوسط ، بين الطبقات وبين شتى الجماعات في داخل الطبقة المسيطرة . لكن المدى الذي يمكن لهذه الحلول الوسط أن تصل اليه ، محكوم في حد ذاته بالقيود المتحكمة في البنية الاقتصادية وفي المصادر المحدودة . وبسبب هذه القيود تصبح المصلحة القومية معادلاً لمصالح أولئك الافراد وتلك المؤسسات ، التي بفضل امتلاكها وامتلاكهم للقسم الأكبر من الثروة القومية ، تستطيع أن توجه أو تتحكم في توزيع الثروة الاقتصادية .

من هنا ، ومع تحول الشركات متعددة الجنسيات الى الشكل المسيطر في النظام

الاقتصادي ، تصبح المصلحة القومية ، هي حماية هذه الشركات ، أو كما يقول البروفيسور روبرت ب . ستوبو من مدرسة هارفارد للاقتصاد « ان صحة اقتصاد الولايات المتحدة ، تعتمد ، والى حد مهم ، على الصحة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات »[١٥] . وطالما أن ازدهار الدولة يعتمد على ازدهار اقتصادها ، فان ذلك يعني أنه ليس هناك تناقض ، في الأساس ، بين المصلحة القومية ومصلحة الشركات متعددة الجنسيات . فالشركات العالمية تحتاج دائماً إلى دعم دولتها الأم ، كما أن الدولة تحتاج الى شركات متعددة الجنسيات مزدهرة .

تنطبق النقطة الآنفة الذكر على الدولة الأم للشركة ، فيما يبدو ، ولكنها لا تنطبق بالضرورة على الدولة المضيفة في أوروبا الغربية على سبيل المثال ، حيث تهدد سيطرة الاستثمارات الأجنبية الصناعات الرئيسية في دول هذه المنطقة . لكن المصلحة القومية تتخذ هنا أيضاً شكل ، المحافظة على البيئة الأفضل ملاءمة لحاجات البناء الاقتصادي ، الذي يغذي آلته توسع المشاريع الاقتصادية العملاقة .

إن الصراع بين الشركات العملاقة : الوطنية منها والأجنبية لا بد أن يتم طبقاً لقواعد اللعبة ، اذ حتى في مواجهة النكسات ، يبقى من مصلحة الدولة المضيفة ، التي يقوم اقتصادها على الرأسمال الاحتكاري ، ان تحافظ على مناخ يسمح بقيام هذا الصراع .

هناك عاملان آخران يساعدان على ابقاء الباب مفتوحاً ، في أوروبا الغربية أمام رأس المال الأميركي ، وهما :

١ ـ دور القوات المسلحة الأميركية في توفير استقرار في العالم الثالث وفي توفير الاستقرار للنشاطات التجارية والاستثمارية التي تقوم قواعدها في الدول الرأسمالية المتقدمة .

٢ ـ الحجم الهائل العائم لديون الدولار في الأسواق الأوروبية ، والتي هي حصيلة الهيمنة الاميركية طوال العقدين الأولين اللذين اعقبا فترة الحرب .

هناك ، بالتأكيد ، العديد من مصادر الاحتكاك في مناطق الضغط هذه تماماً كما في الصراع التنافسي بين الشركات متعددة الجنسيات والطريق أبعد من أن يكون سهلاً ، وفيه الكثير من المنعطفات ، كما هو واضح في أزمة الطاقة الأخيرة ، وكما هو ماثل في مخاطر حدوث كساد اقتصادي عالمي في المستقبل . الا أن هذه التوترات

يمكن أن تفهم في اطار قوانين حركة الامبريالية ، بشكل أوضح من فهمها من خلال تعابير تجريدية مضللة مثل المصلحة القومية .

نأتي الآن إلى الشق الثاني من الادعاء الآخر ، المتعلق بانحطاط سيادة الدولة والمتمثل في اضعاف قدرتها على السيطرة على ارتفاع الفوائد المصرفية ، وعلى السياسات المالية وتوفير النقد . إن خلف هذا النمط من التفكير نموذجاً لاقتصاد معزول ، يمكن التحكم فيه ، من أجل الحفاظ على انتفاء البطالة وضمان معدل نمو ثابت . وكلا هذين الوجهين غير واقعي . اذ لم يحدث قط ، **أولاً** ، ان كانت الدول الرأسمالية المتقدمة دولاً معزولة . فهي كانت باستمرار جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي ، وقد ارتبط ضعفها وقوتها ، دائماً ، بالتقلبات المالية والصناعية الناشئة عن نشاطاتها في الاسواق العالمية . وكما لاحظنا ، فان نمو الشركة متعددة الجنسيات ، كان احدى ثمار التكديس المستمر لرأس المال والزحف الفطري نحو مزيد من تركيز وتمركز رأس المال . **ثانياً** ، ان كثيراً مما يقال عن مقدرة الحكومة على ضبط الاقتصاد عن طريق التدخل هو وهم . ومهما كان هناك من فائدة محدودة لأدوات كينزية* ، فإنه يجب أن يكون واضحاً في أيام التضخم هذه أن هذه الأدوات محدودة بذاتها وفاعليتها تميل للأفول ، اضافة إلى ، أن النجاح الذي قد تحرزه سياسة الحكومة ، أياً كان هذا النجاح ، يبقى مرده إلى المحافظة على ، أو استعادة الاقتصاد لصحته ، من خلال توسيع نفوذ الشركات العملاقة . ذلك أنه بدون ازدهار هذه الشركات ، لا يتمكن الاقتصاد الا من الانحدار .

ويكمن عجز الحكومات في المحافظة على استقرار اقتصاداتها على مستوى ثابت ، في تناقضات الرأسمالية الاحتكارية وطاقاتها المحدودة ، بكلمات أخرى ان المشاكل ليست بسبب مساوىء الشركات متعددة الجنسيات أو بسبب الأفول المفترض لنجم سيادة الدولة لصناعية المتقدمة ، بل هي مشاكل ملازمة لطبيعة المجتمع الرأسمالي .

الشركات متعددة الجنسيات
في العالم الثالث

تُصبح قضية سيادة الدولة ، قضية مهمة ، في الدول المتخلفة . فميزان القوة الاقتصادية والمالية في معظم بلدان العالم الثالث هو ، بلا جدال ، في صالح الشركات

* من « كينز » ، العالم الاقتصادي البريطاني [المترجم] .

متعددة الجنسيات ، الى درجة أن أية بادرة سلبية تصدر من الشركات ، سواء كانت مقصودة ، أو ناشئة عن القوى التي تتحكم في السوق ، يمكن أن تؤثر بشكل حاد على الاقتصاد ككل : فتخفض مستويات العمالة والمعيشة وحجم الصادرات ، اضافة إلى خلق ظروف تضطر الدولة الى تخفيض قيمة عملتها الا انها في رأينا ، ليست هي العامل الحاسم الوحيد أو الأهم في تخلف العالم الثالث حتى في الظروف الحاضرة التي تمثل فيها الشركات متعددة الجنسيات جوهر السيطرة الأجنبية .

ان قضية سيادة الدولة أعمق ، ولا تشمل بلداناً تسيطر عليها الاستثمارات الأجنبية بشكل ساحق فحسب ، بل هي تشمل أيضاً ، مناطق غير متطورة لا يقوم فيها الاستثمار الأجنبي بدور حاسم . وما يشكل الفارق الحاسم في العالم الثالث ، هو أن بلدانه قد طوّرت ، في ظل تاريخ طويل تحت السلطة الاستعمارية وشبه الاستعمارية ، نمطاً من الانتاج وبنية طبقية ، وأوضاعاً اجتماعية ونفسية ووضعاً ثقافياً ، تابعة كلها للمراكز المتروبولية . وما دامت هذه الظروف هي الطاغية ، فانه لن يطرأ تغير جذري على مسألة السيادة أو على مسألة التخلف حتى لو أزيلت الشركات متعددة الجنسيات من هذه البلدان .

وفي غياب تغيير جذري في البنيان الاقتصادي والطبقي لهذه البلدان ، لا بد أن تؤكد نفسها عاجلاً أو آجلاً ، إثر تأميم أو انسحاب الشركات متعددة الجنسيات . وسبب ذلك هو أن اقتصادات هذه البلدان وطبيعة تجارتها الدولية ، وعلاقات الأسعار والأجور فيها ، موجهة جميعاً لتولد من جديد ، عبر عمليات السوق العادية الوضع الخاضع الذي يطبع هذه المجتمعات .

في المقابل ينصب الاتجاه الرئيسي في التفكير الغربي ، على الكيفية التي سيخرج بها العالم الثالث من تخلفه ، ومحافظاًعلى تركيبته الاجتماعية ـ الاقتصادية الراهنة . وفي هذا السياق فان كلاماً كثيراً يتردد، مصحوباً بتحليلات ونصائح اقتصادية خيالية ، عن اصلاحات اجتماعية . غير أن الرائج في التفكير الاقتصادي الأرثوذكسي أو ما هو في الحقيقة نواة ما لديه من وصفات ، هو الرأي القائل بالاعتماد على حقن كاف لعنصرين فقط هما المال والتكنولوجيا . وتبعاً لذلك فان هذا الرأي يقول أيضاً ان الشركات متعددة الجنسيات هي شر لا بد منه ، رغم مساوئها . (التي تتسبب في الانتقاص من السيادة وتشويه عملية توزيع المصادر الطبيعية ، وما إلى ذلك) . لأن هذه الشركات هي التي تملك المال ، ولأنها نار بروميثيوس التي ستحرر

العالم الثالث في النهاية .

اذا كان في هذا الادعاء ما هو صحيح ، فذلك هو في ما يخص التكنولوجيا . ولقد آن الأوان لانهاء الخرافة حول اسهامات الأموال ورؤوس الأموال التي تقدمها الاستثمارات الأجنبية ، اذ أن الحقائق في هذا المجال ، ناصعة كالبلورة . ذلك ، أولاً : ان جانباً جوهرياً من رأس المال الذي تستخدمه الشركات متعددة الجنسيات في ممارساتها في العالم الثالث انما يتم توفيره من البلد المضيف نفسه ، اما عن طريق الاقتراض من مصادر محلية أو باستخدام جانب من الارباح واحتياطي تخفيض العملة في البلد المضيف نفسه . ثانياً : ان اجمالي رأس المال المتدفق من البلد المضيف الى الخارج لتغطية ارباح المساهمين ونفقات الفوائد والضرائب وبدلات الادارة ، (بخلاف التحويلات السرية الناشئة من المبالغة في اسعار السلع المشحونة الى البلد المضيف من الشركات الأم) هو أكبر بكثير من حجم رأس المال الذي يدخل البلد المضيف للشركة . بكلمات أخرى ، ان عمليات الشركات متعددة الجنسيات ، مهما كانت الفوائد التي تجلبها ، تؤدي إلى تدفق رأس المال من الدول المتخلفة الى الدول المتطورة .

صحيح أن نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ، وخاصة تلك التي تعمل في الصناعات الاستخراجية ، غالباً ما تسهم في زيادة ملحوظة في صادرات بلدان العالم الثالث . لكن الزيادة في هذه الصادرات تُعادل عموماً عن الطريق التالي :

١ ـ ازدياد حجم الواردات الضرورية لتشغيل وتوسيع المشاريع الجديدة ، ولتلبية مستويات الاستهلاك الأكثر ارتفاعاً للفنيين الأجانب ، وأبناء البلد الذين يحصلون على حصة .

٢ ـ تدفق العملات الأجنبية الاحتياطية خارج البلاد من أجل دفع حصص المستثمرين الأجانب من الأرباح وما الى ذلك .

إن هذه العوامل التي تختزل من فوائد زيادة الصادرات ، تحد ، في العادة ، من قدرة البلد المضيف ، على استيراد السلع الرأسمالية . والنتيجة ، ان هذه البلدان تصبح أكثر اعتماداً على الاستثمار الأجنبي فيما يخص حاجاتها من السلع الرأسمالية . وهذه الظروف تتغير ، بالطبع ، عندما يقوم البلد المضيف بالاستيلاء على المؤسسات الصناعية التي يملكها الأجانب ، أو يصبح البلد قادراً على ممارسة

السيطرة على أسعار صادراته ، كما هو الحال بالنسبة للدول المصدرة للبترول .

وتمس مسألة نقل التكنولوجيا ، من جهة أخرى ، نقطة حساسة . فبما أن أية تنمية حقيقية ، تقتضي تشكيلة واسعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، فلا شك أن الشرط الذي لا غنى عنه لأي تقدم فعلي ، يكمن في الزيادة الرئيسية في انتاج السلع والخدمات . ولا شك أن المدى الذي يمكن أن يبلغه الانتاج في تقدمه يعتمد على حشد القطاع الأوسع من الشعب في نشاط انتاجي مفيد من جهة ، وفي زيادة كفاءة الانتاج لدى العاملين من جهة أخرى . وهذه الزيادة الأخيرة تتطلب زيادة تصعيدية في استخدام العلم والآلة . (بما في ذلك الوسائل المطورة لتنظيم الانتاج) .

ويبني دعاة الحاجة الى الاستثمار الأجنبي حجتهم ، في ضوء هذه الحقائق الأولية ، على الافتراضات التالية :

١ـ ان علم وتكنولوجيا الدول الصناعية، يمكن فقط أن يُنقل، أو ينقل بكفاءة، الى العالم الثالث ، على أيدي المستثمرين الأجانب ، الذين يحفزهم عامل الربح الى القيام بهذه العملية .

٢ ـ ان الشركات متعددة الجنسيات هي الطرف الأكثر أهلية لادخال التكنولوجيا الى العالم الثالث .

والافتراض الأول يثبت التاريخ زيفه . فاليابان والاتحاد السوفياتي وكوريا الشمالية والصين ، اثبت أن الدولة غير المتطورة (مقارنة بالدول الصناعية الأكثر ازدهاراً) تستطيع وبسرعة امتلاك واستغلال والتكيف مع العلم والتكنولوجيا ، دون الاعتماد على الاستثمار الأجنبي ، لقد حصلت هذه البلدان على المساعدة الفنية من الرأسماليين الأجانب ولكن ذلك كان لعمليات محددة ومخطط لها في البلدان المضيفة ، ودون أن تتضمن العقود أية شروط تملك وجني أرباح من قبل المستثمرين الأجانب لفترة طويلة أو دائمة) .

وينطوي الافتراض الثاني ، هو مرة أخرى ، على حتمية تكنولوجية فجة ، مصحوبة بنغمات ماركسية ناشزة ومشوهة تقول بأن التقدم التكنولوجي ، هو أقوى قوة دافعة للتطور الاجتماعي ، وبالتالي ، فإن التكنولوجيا الأكثر حداثة سوف ، لا محالة ، تنتج المجتمع الأكثر عصرنة وتقدماً .

إن المرء ليس بحاجة لأن يجادل حول الدور الحاسم للتكنولوجيا . لكي يكتشف

الخطأ في هذه التبسيطات . فأولاً : يجب أن ندرك أن العلم والتكنولوجيا الجديدين ، لن يؤديا ، بشكل آلي ، الى تحولات اجتماعية متطابقة . فالتحول الاجتماعي يتطلب عاملاً اجتماعياً وبالتحديد الطبقة ذات المصلحة الحيوية في البحث عن الجديد وفي استخدامه ، والتي تملك الارادة والقوة لانجاز هذه العملية . وفي غياب مثل هذا العامل الاجتماعي ، وفي غياب المناخ الملائم ، الذي تستطيع هذه الطبقة أن تستعرض فيه عضلاتها، فانه لا جدوى من أفضل ما في العلم وما في التكنولوجيا، ثانياً : هناك حاجة للتمييز بين ما أحدثته التكنولوجيا ، من تحول في الماضي ، وبين ثمار الرأسمالية . وبوجه عام ، فان وضع فنون التقنية في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي ،هو الذي يقرر امكانات وحدود الانتاج . والنظرةالسريعة، على امتداد التاريخ ما قبل الرأسمالية ، تشير إلى أن الحدود كانت دائماً تحتل مكانة أهم من مكانة الامكانات . ولهذا فان مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من سكان العالم ، وعبر تاريخ الانسانية كله ، تقريباً ، كان محدوداً ، بالضرورة ، وبقسوة وذلك رغم الفتوحات الثورية في وسائل الانتاج والنقل .

وقد يغرق أحدنا في التأملات حول إلى أي مدى يمكن أن يكون وضع المجتمعات القديمة أفضل لو أنها امتلكت مؤسسات اقتصادية افضل نشاطاً أو لو أنها استخدمت وسائل توزيع للانتاج أكثر عدالة . لكن الحقيقة الثابتة ، هي أن ظروف حياة الشعب ما كانت لتتغير ، بمقدار مهم ، حتى لو أن تلك المجتمعات امتلكت أقوى الارادات وكان لديها أعدل الحكام . ذلك ان القيود التي كانت تفرض نفسها على امكانات الانتاج ، في اطار المعرفة المتيسرة والوسائل المتيسرة كانت قاسية للغاية .

على أي حال لقد تغير الوضع جذرياً مع الثورات الصناعية للرأسمالية . فقد ظهر حجم كبير من المعرفة في العلوم والتكنولوجيا (اضافة إلى الأدوات والقدرة على اعادة انتاج الأدوات على نطاق واسع) مما ، يفتح آفاقاً جديدة تماماً ، أمام مستويات المعيشة لشعوب العالم. ان حدود القدرة قائمة ومقررة ، سلفاً ، وحكماً ، وسيبقى حالها دائماً هكذا . لكن الفرق ، في الوقت الراهن ، هو أن الامكانات أصبحت راجحة على « الحدود » كما أن مجال الاختيار قد اتسع كثيراً ، وعلى النقيض من الماضي عندما كانت أنواع معينة من التطور الاجتماعي تكون محددة بسبب حواجز ضيق المعرفة أصبحت الحدود التي تفرضها فنون التكنولوجيا القائمة أقل أهمية .

يستطيع مجتمع اليوم ، اذا رغب ، أن يختار من تشكيلة واسعة من أنماط

التكنولوجيا ، وهو يستطيع أن يحدد الآن أولوياته بدرجات أكثر وأكبر من الحرية . ومع أن المعرفة التكنولوجية ما زالت تفرض هي الأخرى قيوداً معينة ، وتضيّق من مجال الاختيار ، الا أن الأكثر اهمية ، في وقتنا الحاضر ، أو ما هو حاسم ، فعلاً ، هو واسطة التغيير : من الذي يقود المعرفة ، وبأي هدف ؟

هذا هو ، في رأينا ، الاطار الذي يجب أن ينظر من خلاله إلى دور الشركات متعددة الجنسيات ، كحاملة للتكنولوجيا . فاذا كان هناك حرص على ابقاء البنى الطبقية في العالم الثالث على حالها واذا كان الانتاج سيظل موجهاً بحيث يلبي ، فقط ، مطالب الطبقة ذات المدخول العالي ، واذا كان لعقيدة انتشار الفائدة في الاقتصاد التقليدي أن تبقى هي المسيطرة ، فان ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في بلدان العالم الثالث ، هو عمل مفيد .

إن المرء يمكن أن يصر عندئذ كما يفعل عدد من الليبراليين ، على ضرورة تقليم مخالب الشركات متعددة الجنسيات ، وعلى كبح جماح أطماعها . ولكن اذا كان المطلوب هو التكنولوجيا التي تلبي حاجة المستهلك في الشريحة العليا ، فانه يصبح ، من المعقول ، أن ننظر الى الشركات متعددة الجنسيات على أنها الجهة الأسرع والاكفأ في القيام بما لا يستطيع القيام به شعب البلد المضيف ومستثمروه أنفسهم . وهكذا من أجل تلبية حاجات بلد من العالم الثالث من هذا النوع فان الشركات متعددة الجنسيات سوف تختار الطريقة الأفضل لانتاج السلع المطلوبة (المطابقة تصاميمها مع التصاميم الخاصة التي يضعها الاحتكاريون ، للمحافظة على بُنى اداراتهم وأسواقهم) بأدنى التكاليف . وكذلك ، فإن مثل هذا النقل للتكنولوجيا سوف يضاعف الفرصة أمام الصفوة المحلية لكي تصبح أكثر ثراء . واذا كان هذا النوع من الكسب ، ليس كافياً ، بالنسبة للطبقات الحاكمة ، فبامكان الشركات متعددة الجنسيات ، وهي حصان الرهان الأفضل في هذا المجال نظراً لمعرفتها ومقدرتها العالميتين ، ايجاد مصادر جديدة من الارباح للطبقة الحاكمة ، عن طريق توسيع الاشتراك في التجارة الدولية . ومن أجل توسيع نطاق التجارة الدولية أمام بلدان العالم الثالث والطبقات الحاكمة اللاهثة وراء الربح يمكن الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات ، لاختيار واستحضار أفضل المؤسسات الصناعية والتكنولوجية من أجل استغلال أثمن « المميزات » التي تتوفر في العالم الثالث : المستويات المنخفضة للمعيشة ، والأجور المتدنية جداً . ولكن مع اعترافنا ، بالاسهامات الفعلية التي يمكن أن تقدمها الشركات متعددة الجنسيات في

مجال نقل التكنولوجيا للأغراض الآنفة الذكر ، فانه يجب أن يفهم بالمستوى نفسه ان القطاعات الصناعية المتقدمة والتي تنشأ تبعاً لهذه العملية ، سوف تتعايش مع الظروف المعيشية البائسة التقليدية لمعظم شعوب العالم الثالث .

لنفترض من جهة أخرى ، أن هناك تركيبة طبقية في العالم الثالث مغايرة كلياً لما هو قائم ، وان الطبقات التي تملك ، والتي تقف في وجه التقدم الاجتماعي ، قد أزيحت عن السلطة وان الطبقة الحاكمة الجديدة (أو التحالف الطبقي الحاكم الجديد) تصر على مجموعة معاكسة من الأولويات ، كاعطاء الأولوية القصوى ، على سبيل المثال ، لتحسين وضع الأغلبية المفروض عليها الفقر ، عبر العمل للقضاء على الجوع والأوبئة السارية ومشاريع الاسكان ، ومستويات كساء الناس ، والخدمات الطبية للفقراء والمشردين ، واتاحة الفرص التعليمية والثقافية للجماهير الخ . ان التكنولوجيا لتحقيق هذه الأهداف موجودة وهي ليست في أي حال من الأحوال التكنولوجيا التي يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقدمها . وهذه المؤسسات ليست هي المؤسسات المناسبة لاختيار التكنولوجيا الأكثر ملاءمة .

غير أن لدى الشركات متعددة الجنسيات ، بالطبع ، مخزوناً ضخماً من الموهبة والخبرة يمكن الاستفادة منها في البلدان التي تعمل بتكنولوجيا بدائية نسبياً . ولقد كان هناك حفنة من الشركات الكبيرة تقوم بتجارب لانتاج ضخم من السلع التي تلائم حاجات الاستعمال الواسع في البلدان الأقل تقدماً في التكنولوجيا .

على أي حال ، مهما كانت المرونة التي تتمتع بها هذه الشركات ، فان براعتها ومبادرتها التجارية منحصرتان بالضرورة في انتاج وتسويق السلع التي تلبي أهداف الكسب لهذه الشركات وأهداف الكسب هي بالتحديد الدقيق ، التي تقف حائلاً دون الشركات متعددة الجنسيات وتكريس نفسها للأولويات الأكثر الحاحاً : الحاجات الأساسية للجماهير الأكثر فقراً في العالم الثالث ، أي الفلاحون الفقراء والعاطلون عن العمل في المدن والأرياف اضافة إلى الطبقة العاملة .

قبل البحث في نوعية الفنون الصناعية الضرورية ، لا بد أن نتذكر ، أن عملية زيادة الانتاج الوطني تعتمد على عنصرين هما : الاستخدام الكامل ، دون هدر للقوة العاملة ، من جهة ، وزيادة كفاية الانتاج من جهة أخرى .

وأقل ما يمكن أن يقال بالنسبة للعنوان الأول ، هو انه ليس لدى الشركات

متعددة الجنسيات ما تقدمه في هذا المجال . فالمطلوب ، اذا ما أعطي الاعتبار للأولويات الملحة ، هو تعبئة الشعب من أجل تحسين أساسي للزراعة والصحة ، كاقامة خزانات المياه وشبكات الري وحفر المجاري وبناء الطرق وشق القنوات وتلقيح الناس ضد الأمراض السارية واقامة المحطات الكهربائية في الريف الخ .

صحيح أن آلات جرف التربة الحديثة ، وغيرها من الآلات ، يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة ، وأكثر قدرة من الآلات اليدوية والمعدات البدائية في انجاز معظم الأعمال الآنفة الذكر ، لكن هذه الأعمال لن تنجز بالانتظار وبتعليق الآمال في الحصول على أفضل ما في التكنولوجيا . ذلك أن الدول الفقيرة لا تمتلك المال لشراء أو لتصنيع ما تحتاجه من معدات لانجاز الأعمال الضرورية لوضع أساس للقضاء على الجوع وتخفيف حدة انتشار الأوبئة . وهنا أيضاً ، لا نجد لدى الشركات متعددة الجنسيات سوى القليل ، بالنسبة للمعدات التكنولوجية التي يحتاجها بلد فقير بالحاح ، من أجل رفع كفاءة الانتاج وزيادة المحصول الزراعي .

ان المطلوب بالحاح أكبر ، ليس هو الأجهزة الالكترونية المتطورة ، أو انتاج السيارات أو ماكنات الغسيل بالجملة . بل الحصول على العربات وعربات النقل الصغيرة والدراجات الهوائية بأعداد كبيرة لكي تحل مشكلة نقل السلع على الرأس أو على الكتف والحصول على الكافي من الاسمنت لمنع تسرب المياه من جدران قنوات الري ، وأنابيب المجاري واهراءات الحبوب ؛ والمضخات والأنابيب العادية وأجهزة الرش الضرورية للري ، وتزويد سكان المزارع بالآلات اليدوية البسيطة للحرث والتعشيب والعزق وما الى ذلك . اضافة الى ذلك فان مستويات الفاعلية والتنظيم الصناعيين لا بد أن تختلف جذرياً عن مستويات الشركات متعددة الجنسيات : فعلاج مشكلة البطالة في الريف يتطلب انشاء معامل صغيرة الحجم ، متنوعة التخصص ، وهذه من النوع الذي يتضاد وحسابات التكاليف والأرباح لدى الشركات الكبرى .

ليس هدفنا ، هنا وضع هيكل لخطة تنمية أو نفي وجود الرغبة والحاجة للتعلم من ، والحصول على ، أحدث وسائل التكنولوجيا المتيسرة . فالمقصود ، هو ببساطة ، التأكيد على أن النظام المتبع في اختيار التكنولوجيا والتكيف معها ، واستخدامها ، لا بد أن يختلف باختلاف الأهداف الاجتماعية وباختلاف الطبقات ان تقرر الأولويات .

ومن أبرز هذه الأولويات لمجتمع يبحث عن حلول لأكثر مشاكل الفقر إلحاحاً ،

وعن حلول لمشاكل تخلفه التكنولوجي أولوية أن يصبح هذا الشعب نفسه سيد فنون الصناعة والزراعة ، بحيث يتمكن ، هو نفسه ، وليس سواه ، من اختيار التكنولوجيا التي يراها ضرورية له ومن ثم ، التكيف معها ، بما في ذلك ، وعند الضرورة ، أكثر الصناعات المعاصرة تعقيداً .

ومن أجل هذا فالمطلوب ، هو حدوث تحول كامل في السلطة والسيكولوجية الاجتماعية : أي كسر نير التبعية للتكنولوجيا والثقافة الغربيتين ،وزرع الثقة بالنفس ، ونشر مبدأ احترام العلوم والرياضيات والهندسة ، وايجاد حافز القيام باختبارات في نفس أبسط فلاح . هذا التحول لا يمكن أن يتم من فوق ، اذ لا يمكن استيراده ، انه يأتي فقط من الخبرة المكتسبة من خلال عملية السير في اتجاه الاعتماد على الذات ، بتعلم جماهير العمال في المعمل والحقل ، من خلال الممارسة ، الحرص على معداتهم وصيانتها ، واكتساب الاعداد الكبيرة من العمال والمزارعين خبرة في السيطرة على الميكانيكا ، وبالتطلع إلى القدرات الذاتية (المحلية) في التصميم والهندسة .

واذا كان لقول مأثور من مغزى فليس لقول أكثر مغزى للدول المتخلفة من « ان الله يساعد الذين يساعدون أنفسهم » .

إشارات

1. Karl Marx, *Capital* (Moscow: Progress Publishers, 1957), Vol. 1, p. 555.
2. Ibid., Vol. I,p. 558.
3. Ibid., Vol. I, pp. 585-88.
4. Ibid., Vol. III, p. 110.
5. Ibid., Vol. III, pp. 332-33.

راجع أيضاً تقييم ماركس للدافع الداخلي في الرأسمالية للعمل على صعيد عالمي ، حيث يوضح أن اتجاه انشاء **السوق العالمية** قائم مباشرة في فكرة رأس المال نفسها ، انظر :

Grundrisse [New York: Vintage, 1973] , pp. 308-408 .

٦ ـ رغم أن هذا الطور من الاحتكار بلغ ذروة ازدهاره في فترة ما بعد ماركس ، إلا انه حدس بأهمية نشأته الأولى . ونجد مثالاً ملفتاً في بحثه في تأثير ذبذبات الأسعار ، على **عملية التوزيع** ، حيث يقول « كلما كبرت المشاكل ، ازداد رأس المال النقدي الذي ترى المؤسسات الصناعية ، أن عليها تكديسه لتغطية فترات التكيف . وكلما ازداد حجم العملية الفردية الانتاجية المطلوب تطويرها ،

وكبر معها الحد الأدنى من رأس المال في عملية الانتاج الرأسمالي تصبح لدينا حالة جديدة تضاف إلى الحالات الأخرى ، التي تحول وظيفة المؤسسة الرأسمالية الصناعية ، أكثر فأكثر ، الى احتكار من ماليين رأسماليين أكبر ، يكمن أن يعملوا مستقلين أو مجتمعين ، انظر :

Karl Marx, *Capital,* Vol. II [Moscow: Progress Publishers, 1956], p. 110 .

٧ ـ يجب ملاحظة أن القروض الممنوحة للمؤسسات الصناعية أو الاستثمار في الأسهم والسندات ، كانت في وقت من الأوقات فاعلة فعالية الاستثمارات المباشرة ، وان الدائنين كانوا يسيطرون ، ويشرفون على الانتاج وعمليات التسويق ، اضافة الى أنه كان هناك مبالغ متزايدة في مجال الاستثمارات المباشرة في العمليات الاستخراجية التصنيعية . إلا أن طبيعة هجرة رأس المال الى الخارج كانت تختلف بشكل كبير قبل وبعد عصر الشركات متعددة الجنسيات . انظر :

Herbert Feis, *Europe, the World's Banker,* 1870-1914 (New Haven: Yale University Press, 1931).

وللاطلاع على تطورات أسبق ، انظر :

Leland H. Jenks, *The Migration of British Capital to* 1875 (New York: Alfred A. Knopf, 1927).

٨ ـ التقديرات الخاصة بالاستثمارات بين عامي ١٩١٠ و ١٩٣٠ الواردة في الفقرات السابقة مأخوذة من كتاب :

Williams Woodruff, *Impact of Western Man* (London: Macmillan, 1966), p. 150.

والمعلومات الخاصة بالعام ١٩٧٠ والتغيرات التي حدثت منذ العام ١٩٦٦ مأخوذة من كتاب الأمم المتحدة بعنوان :

Multinational Corporations in World Development (New York: United Nations, 1973), pp. 139, 146.

9. U. S. Bureau of the Census , *Statistical Abstract of the United States:* 1973 (Washington, D. C. : U. S. Supt. of Documents, 1973), pp. 522-23.

10. United Nations, *Multinational Corporations in World Development* p. 159.

11. Ibid., p. 7.

12. Ibid., p. 12.

13. Ibid., p. 190.

14. F. G. Donner, *The World-Wide Industrial Enterprise* (New York: McGraw Hill, 1967), pp. 35-36.

15. *Wall Street Journal* , June 6, 1973. Prof. Stobaugh Conducted the U. S. Department of Commerce Study, « Multinational Enterprises and the U. S. Economy».

الفصل السابع

النزعة العسكرية والإمبرياليـــة

يتربع السلام عالياً في مجال الاقتصاد الكلاسيكي الحديث (النيوكلاسيكي) فالحرب ، والنزعة العسكرية ، واخضاع السكان الاصليين ، لا تعامل الا كمجرد عناصر تعكر صفو هدوء نماذج التوازن التي ستقدم لنا الحقائق الكونية في ما يخص تقاسم المصادر الطبيعية النادرة .

إن أحد الملامح البارزة في التفكير الماركسي ، من جهة أخرى ، يتمثل في الاعتقاد بأنه يجب فهم القضايا الاقتصادية كجزء من كائن اجتماعي ، تلعب القوة السياسية فيه دوراً قائداً، وان فيه من الحرب قدر ما فيه من السلام على الأقل. وفي هذا الاطار ، ينظر التفكير الماركسي ، الى النزعة العسكرية والامبريالية ، على أنهما مقرران رئيسيان لشكل واتجاه التحول التكنولوجي ولتقاسم المصادر في بلد ما ، وتقاسم هذه المصادر بين بلد وبلد (لا سيما بين البلدان الغنية والفقيرة) . وتبعاً لذلك ، فان علاقات الأسعار والمداخيل التي تعامل على أنها المقاييس المطلقة لكفاءة الاقتصاد والعدالة الاجتماعية في الاقتصاديات الكلاسيكية الحديثة ، هي في نظر الماركسية ، ثمار تطور لمؤسسات رأسمالية تتضافر فيها القوة السياسية مع الاقتصاديات « البحتة » . لقد أوضحت روزا لوكسمبورغ التفسير الماركسي على الشكل التالي :

« ان النظرية البرجوازية الليبرالية ، تضع في حساباتها جانباً واحداً فقط من جوانب التنمية الاقتصادية : وهو مجال « التنافس السلمي » وعجائب التكنولوجيا والتبادل المحض للسلع . وهي تعزل هذا الجانب تماماً ، عن الجانب الآخر المتمثل في العنف

---

* بحث ، قدم ، أصلاً ، في ندوة حول « اقتصاديات الامبريالية » خلال المؤتمر السنوي للجمعية الاقتصادية الأميركية . ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ .

العاصف لرأس المال ، الذي يعتبر عارضاً على السياسة الخارجية ، ومستقلاً عن الدائرة الاقتصادية لرأس المال .

ان القوة السياسية ، في الواقع ، ليست سوى أداة للعملية الاقتصادية ، كما أن ظروف اعادة تجديد رأس المال توفر الرابطة العضوية بين هذين الجانبين من عملية تكديس رأس المال . وانه لا يمكن استيعاب تاريخ الرأسمالية إلا اذا أخذ الجانبان معاً »[١] .

إن وقائع تاريخ الولايات المتحدة تشهد ببلاغة على دقة هذا التشخيص . وكما لاحظ البروفيسور كوينسي رايت عام ١٩٤٢ ، الذي أعد دراسة رئيسية عن الحرب ، تحت اشراف جامعة شيكاغو « ان الولايات المتحدة ، التي تزهو ، بلا مبرر ، بأنها دولة مسالمة ، لم تكن فعلاً كذلك خلال تاريخها كله ، الا لفترة عشرين عاماً ولم يكن جيشها وقواتها البحرية أثناءها ناشطة في تنفيذ عمليات في أزمنة وأماكن مختلفة »[٢] .

يعرّف البروفيسور رايت أعوام السلام بأنها تلك التي لم تقع خلالها أية انواع من الحروب ، لكن الصورة تصبح أكثر وضوحاً ، اذا ما قارنا شهور الحرب بشهور السلام وأضفنا اليها المعلومات المتوفرة في هذا المجال حتى أيامنا هذه . فبعملية جمع الشهور التي شهدت انشغال القوات المسلحة الأميركية في عمليات حربية ، بدءاً من الحرب الثورية ، مروراً بالحروب التي شنتها ضد الهنود والعمليات الانتقامية التي قامت بها في أميركا اللاتينية وآسيا ، اضافة إلى الحروب الكبرى ، نجد أن الولايات المتحدة ظلت مشغولة بنشاطات حربية طوال ثلاثة أرباع تاريخها ؛ وبالتحديد في ١٧٨٢ شهراً من مجموع هذا التاريخ الذي يمتد إلى ٢٣٤٠ شهراً[٣] . بكلمات أخرى ان نسبة السنوات التي انشغلت بها الولايات المتحدة في حروب بالنسبة الى سنوات السلام هي ٣ إلى ١ . ومع ذلك فان هذه المقارنة لا تكشف عن المدى الذي بلغته الولايات المتحدة في استخدام قواتها العسكرية لفرض ارادتها . وهذه المقارنة ، لا تشمل ، على سبيل المثال ، نشاطات كتلك التي قامت بها السفن الحربية الأميركية ، في الماضي ، « حين راحت تجوب باستمرار نهر اليانغتزي بدءاً من مصبه والى مسافة ألفي ميل في قلب الصين »[٤] .

لذلك علينا أن لا نفاجأ حين نكتشف أن الانفاق على الحرب وما يتصل بها ، قد شكل دائماً ، القطاع الأهم في الميزانية الاتحادية خلال التاريخ كله ، ان جدولة الانفاق الاتحادي ، على أساس عشري بدءاً من العام ١٨٠٠ ، حتى العام ١٩٣٩ ، على الجيش

والقوات البحرية ، والمحاربين القدماء ، ومرتبات التقاعد ، والفوائد المدفوعة على الديون ، (لقد كان الانفاق على الحرب هو السبب الرئيسي في الدين الفدرالي قبل عقد ما عرف بالبرنامج الجديد : « نيوديل »*) . قد ظهر أن ٥٤ ٪ من الانفاق الاتحادي ، باستثناء عقد زمني واحد فقط ، كان مخصصاً للنشاطات العسكرية ، أو للاعداد لنشاطات عسكرية أو لتغطية نفقات التزامات ناشئة عن نشاطات عسكرية ، خلال ذلك العقد[٥] .

لقد كان الاستثناء الوحيد هو عقد الأزمة الكبرى (١٩٢٩ ـ ١٩٣٩) حين هبطت نسبة الانفاق الى ما دون الـ ٤٠ ٪ . وقد كان نصيب الانفاق العسكري وملحقاته خلال سبعة عقود من مجموع ١٤ عقداً هو ٧٠ ٪ أو أكثر من مجموع الانفاق الاتحادي . علماً بأن الأرقام المشار اليها لا تشمل سنوات الحرب العالمية الثانية ، وفترة ما بعد هذه الحرب ، اذ أن الحد الذي بلغه الانفاق الحكومي في هذا المجال معروف جيداً .

لم يكن هذا الانشغال المستمر في الشؤون العسكرية ، كما هو واضح ، ناجماً عن الخوف من برابرة غزاة . لقد كانت المصالح الاستعمارية والتجارية المتنافسة لفرنسا وانكلترا واسبانيا وروسيا ، بالطبع جزءاً من الواقع الذي كان على الولايات المتحدة الطفلة والمراهقة أن تتحرك فيه . وقد مرت بعهود كان عليها خلالها ، أن تضع مسألة الدفاع عن النفس في الحسبان . اضافة إلى ذلك ، لقد تركت معالجات التوترات الداخلية ، كما هو الأمر في الحرب الأهلية ، تأثيراً كبيراً على الجانب العسكري في الحياة الأميركية . إلا أن هذا كله قد حدث في اطار تشييد امبراطورية . ذلك ان هناك اتجاهاً مستمراً في تاريخ الولايات المتحدة ومنذ عهد استعمارها وثورتها ، للتوسع الاقتصادي والسياسي والعسكري نحو خلق وانشاء امبراطورية أميركية . وقد تركز التوسع الأصلي ، الذي كان يتطلب الانفاق على الشؤون العسكرية على ثلاث جهات رئيسية :

(١) تعزيز بناء أمة أميركية عبر القارة .

(٢) السيطرة على منطقة الكاريبي .

(٣) احراز وضع متفوق في المحيط الهادىء[٦] .

وما تجب ملاحظته هنا هو أن التوسع لـم يكن محصوراً بما يسمى اليوم التراب القاري للولايات المتحدة، ذلك أن محاولات السيطرة على البحار من أجل حماية التجارة

---

* البرنامج الجديد : New Deal برنامج وضعه الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت بهدف « تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي » في الأربعينات . (المترجم) .

الدولية وترويجها كان عنصراً في سياسة الولايات المتحدة منذ عهودها الأولى . وقد كان الجهد الذي بذل لضم الساحل الغربي الى الولايات المتحدة ، ناشئاً ، بين أشياء أخرى ، عن الرغبة في السيطرة على موانىء المحيط الهادىء ، من أجل التجارة مع آسيا(٧) .

وهكذا يتبينّ أن الخبرة المكتسبة ، في المراحل الأولى من تشييد الامبراطورية ، كانت ذات فائدة كبرى ، عندما دخلت الدول الرئيسية في العالم مرحلة الامبريالية . وقد شهدت أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، عدداً من التطورات الحاسمة والمتزامنة ، التي تحدد ملامح هذه المرحلة :

(١) بدء تركيز القوة الاقتصادية في أيدي عدد قليل ، نسبياً ، من الشركات العملاقة الصناعية والمالية في الدول المتقدمة . لقد بقيت جماعات المصالح المتنافسة قائمة ، لكن نجاح وفشل اقتصاديات الدول المتقدمة ، أصبح الآن مرتبطاً بازدهار الشركات العملاقة الجديدة ، التي يقتضي أسلوب عملها السيطرة على المصادر الدولية للامداد والأسواق .

(٢) انحطاط مركز بريطانيا العظمى الاحتكاري ، في ميداني التجارة والمصارف العالميين ، وقد ضغطت الدول الصناعية المتنافسة الناشئة في ذلك الحين وبصورة خاصة فرنسا والمانيا والولايات المتحدة واليابان من أجل اعادة ترتيب العلاقات التجارية القديمة ، ومن أجل اعادة توزيع للأسواق العالمية .

(٣) مكّن التصنيع والتكنولوجيا الجديدة التي أدخلت على ميدان النقل البحري ، الدول المتنافسة من تعزيز قوة اساطيلها ، الى درجة لم تعد بريطانيا معها قادرة على الاحتفاظ بسيطرتها الاحادية على الطرق الرئيسية البحرية . وكما يقول كوينسي رايت في الدراسة ، المشار اليها سابقاً فإن « الاختراعات في مجال النقل البحري ، وانتشار التصنيع ، قد انهيا عهد « السلام البريطاني »(٨) . لقد شملت السيطرة على الطرق البحرية ، أيضاً ، اقامة القواعد العسكرية ، لتمكين الوحدات البحرية من اعادة التزود بالوقود والقيام بأعمال الصيانة . وقد استدعى ، قيام قوة عسكرية متحركة حاسمة ، وضع اليد على أراض استراتيجية أجنبية ، لاقامة القواعد العسكرية من جهة ، ووفر الوسائل من أجل الاندفاع نحو البحث عن ممتلكات استعمارية جديدة من جهة أخرى .

(٤) أدت المرحلة المبكرة جداً للامبريالية الجديدة إلى تسابق الدول العظمى من أجل السيطرة على ما توفر من اراض أجنبية . وطبقاً لما يقوله تيودور روب فان « كل الدول العظمى ، بعد عام ١٨٨٠ ، فيما عدا دولة النمسا ـ هنغاريا ، أصبحت منهمكة ، في نشاط استعماري توسعي واع »(٩) . وكان بين هذه الدول الاستعمارية التقليدية كل من هولندا ، البرتغال ، اسبانيا ، بريطانيا ، فرنسا وروسيا . وقد استمرت الدول الأربع الأخيرة في اضافة المزيد من الأراضي الى ممتلكاتها . (وعمدت اسبانيا بعد خسارتها لكوبا والفيليبين إلى غزو مراكش الاسبانية) . في الوقت نفسه ، أيضاً دخلت ميدان السباق على الممتلكات الاستعمارية خمس دول جديدة هي : المانيا ، ايطاليا ، بلجيكا ، اليابان والولايات المتحدة . وبالنسبة للولايات المتحدة ، فان الحرب الأميركية ـ الاسبانية ، هي التي وضعتها بالطبع كلياً في المعسكر الامبريالي . وكان الفوز في هذه الحرب ، ثم اخضاع « أهالي » كوبا والفيليبين ، هما اللذان وفرا للولايات المتحدة وضعاً متفوقاً في الكاريبي مما وسع الطريق في اتجاه بقية أميركا اللاتينية من جهة ، وزوداها بقاعدة قوية في المحيط الهادىء من أجل السيطرة على نصيب أكبر في الشؤون الآسيوية ، من جهة أخرى ، وهما أمران لبّيا مطمحاً قديماً للتوسع الأميركي .

لقد مرت الحملة لبناء امبراطورية ، بالنسبة لأميركا ، في ثلاث مراحل متميزة :

(١) المرحلة التي كانت الولايات المتحدة فيها المصدر الرئيسي للغذاء والمواد الخام بالنسبة لسائر العالم ، والمستورد لرأس المال ، وهي مرحلة كانت فيها مصالح التجارة البحرية قوية جداً نسبياً .

(٢) المرحلة التي بدأت الولايات المتحدة تتنافس فيها مع دول صناعية أخرى ان من حيث تصدير السلع المصنعة أو تصدير رأس المال ، وهي المرحلة التي بدأ فيها عدد صغير من الشركات الصناعية والمالية العملاقة ، بالسيطرة على المسرح الاقتصادي .

(٣) المرحلة التي تصبح فيها الولايات المتحدة الدولة العظمى الرأسمالية ، أكبر الدول الصناعية ، وأكبر المستثمرين في الخارج ، وأكبر التجار ومصرف العالم ، ويصبح الدولار العملة الرئيسية العالمية .

ان الطاقة والعزيمة اللتين تنفذ بهما الاستراتيجية التوسعية تتغيران من حين إلى آخر . فأثناء الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، وبسبب ظروف داخلية وخارجية ، كانت الولايات المتحدة تبدو في بعض الأحيان وكأنها دولة « انعزالية » ، غير معنية بالمزيد من

توسيع نفوذها وسيطرتها[١٠] . إلا أن الجدير بالملاحظة ، بصورة خاصة ، أن الحملة في اتجاه البحث عن فرص تجارية على نطاق العالم ظلت قائمة أبداً . اذ أن تطوير التجارة في الخارج كان يحتل دائماً مرتبة مهمة على جدول اهتمامات القطاعين العام والخاص ، حتى عندما يكون البحث منصباً على حلول داخلية للأزمات ، كما حدث في أيام الـ « نيوديل » . ذلك أن النظرة الى بنية الاقتصاد ، تكشف عن أن محركاتها الرئيسية تعمل بطريقة ، تؤكد تكراراً أن التوسع هو الاستراتيجية المهيمنة . وفي هذا السياق ، فان سجل السنوات التي تفصلنا عن الحرب العالمية الثانية يشير إلى أن هذه الفترة لم تكن اقلاعاً جديداً بل انها ذروة النزعات بعيدة المدى التي استفادت ، ونضجت بسرعة في المناخ الذي أوجدته الحرب العظمى الأخيرة .

إن القفزة للامام في سنوات ما بعد الحرب ، في اتجاه بناء الامبراطورية ، وتحول المجتمع الاميركي الى مجتمع مشبع بالنزعة العسكرية المتحفزة ، مرتبطان بظاهرتين :

(١) الرغبة في مقاومة واضطهاد الدول الاشتراكية ، والحاق الهزيمة بالحركات التحريرية الوطنية التي تسعى لتحرير البلدان المتخلفة من التبعية للشبكة الامبريالية .

(٢) زيادة قوة الولايات المتحدة لملء « الفراغات » التي نشأت عن تدهور النفوذ الأوروبي الغربي والياباني في بلدان آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية .

ان مقاومة انتشار الاشتراكية ، ليس ، بالتأكيد ، هدفاً جديداً . فقد كان تدمير الثورة الروسية يحتل المرتبة الأولى في مشاغل الدول الامبريالية بدءاً من عام ١٩١٧ . وفي هذا الاطار فان ملاحظات ثُورِسْتَايْنْ فِينْبْلِنْ على معاهدة فرساي ، في مناقشته لمؤلف كِيْنْزْ « **النتائج الاقتصادية للسلام** » العام ١٩٢٠ ، هي ملاحظات وطيدة الصلة بالموضوع حين يقول :

« ان أحداث الأشهر الماضية توضح أن الفقرة الرئيسية في المعاهدة ، هي فقرة غير مكتوبة ، تتعهد بموجبها حكومات الدول العظمى بالعمل مجتمعة لمقاومة روسيا السوفياتية . وهي فقرة ، تبقى غير مسجلة الا اذا عثر على تسجيل لها في الارشيف السري للعصبة ، او في ارشيف الدول العظمى .

وبخلاف هذا التعهد غير المعترف به ، فانه ليس في تلك المعاهدة ، ما له صفة الاستقرار أو القوة الملزمة ، وبالتأكيد فان هذا التعاقد على تدمير روسيا السوفياتية ، لم يرد في النص المكتوب للمعاهدة ، ومن الأفضل القول أنه الأساس الذي قام النص المكتوب للمعاهدة عليه »[١١] .

إن فشل الولايات المتحدة في الانضمام الى عصبة الأمم ، لم يعكس تراخياً في مساعيها لاحتواء الثورات المضادة للامبريالية . وقد اتخذت هذه المحاولات في روسيا ، شكل التدخل المسلح وتزويد القوى المعادية للبولشوفيك بالمواد الغذائية والامدادات الاقتصادية الأخرى . واتخذت في هنغاريا شكل التلاعب بتموين المواد الغذائية للمساعدة على الحاق الهزيمة بحكومة بِيْلاَ كُوْنْ . من المؤكد أن قضية الساعة ، في ذلك الحين ، لم تكن هي الخوف من النزعة العسكرية العدوانية للروس أو الهنغاريين ، كما لا يمكن اعادة ذلك إلى المثاليات السياسية أو الدينية فالدافع الصحيح كان يتمثل ، بوضوح ، في محاولة استعادة منطقة خسرتها من مناطق التجارة الحرة ، ومنع انتشار مرض ثوري حقيقي إلى أوروبا الغربية وإلى المستعمرات . وكان من الواضح ، أن أي انتشار من هذا النوع ، سوف يؤثر على استقرار وازدهار بقية الدول الرأسمالية .

الرأسمالية ، كنظام اقتصادي ، لم تكن قط ، مقصورة على دولة واحدة ، فقد ولدت ، وترعرعت ، وازدهرت كجزء من النظام العالمي . وقد ذهب كارل ماركس إلى حد الادعاء بأن « الوظيفة المحددة للمجتمع البورجوازي ، هي اقامة سوق عالمية ، بهيكلها العريض على الأقل ، وبخلق انتاج قاعدته هذه السوق العالمية »[١٢] . ومن الممكن أن نضيف ، هنا ، بأن الوظيفة المحددة للامبريالية كانت ملء هذا الهيكل ، واقامة مجمع لشبكة التجارة الدولية والمالية والاستثمارية ، وقيام هذه الشبكة يستتبع أن الحد من فرصة الاتجار والاستثمار في منطقة ما من العالم يحد ، بطريقة أو أخرى ، من حرية المشاريع الخاصة في مناطق أخرى من العالم . وهكذا فان أبعاد الدفاع عن الاقتصاد الحر . تصبح عالمية .

لقد سلمت الولايات المتحدة ، منذ عهد طويل ، بقدرها في أن تفتح باب الاستثمار والاتجار في مناطق أخرى من العالم ، وأن تبقي هذا الباب مفتوحاً ، ولم تكن العقبات تتمثل فقط في « البدائيين » الذين كانوا يرغبون في أن يُتركوا لوحدهم ، ولكنه كان أيضاً يتمثل في الأنظمة التفضيلية القائمة في مستعمرات الدول القديمة ، وقد وضع انهيار الاستعمار السياسي ، وضعف الدول الكبرى الأخرى ، على عاتق الولايات المتحدة ، مسؤولية رئيسية في الدفاع عن النظام الرأسمالي ، وأتاح في الوقت نفسه الفرص الذهبية أمامها ، للحصول على رؤوس جسور ، وعلى أبواب مفتوحة على مصاريعها للاستثمارات الأميركية .

بمهمة من هذا الحجم الضخم ، تتضاءل الدهشة أمام امتلاك الولايات المتحدة

حالياً أضخم آلة حرب في « زمن السلم » وتنتشر على منطقة أوسع من العالم ، مما تحقق لأية أمة في التاريخ . إن الامبريالية ، تشمل العسكرتاريا ، في ما تشمل ، وفي الواقع فانهما توأمان ، تغذّى الواحد منهما على الآخر في الماضي ، كما هما يفعلان الآن ، إلا أنه لم يحدث قط حتى ، في ذروة السعي لاستعمار أراض جديدة ، ان احتفظت أي من الدول الاستعمارية ، أو مجموعة من هذه الدول ، بآلة حرب ، وبانتشار واسع للقوات ، بالحجم ، والمدى الذي لدى الولايات المتحدة الآن . لقد كان الانفاق العسكري بالنسبة للفرد الواحد ، في جميع الدول الكبرى مجتمعة : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، اليابان ، المانيا ، ايطاليا والاتحاد السوفياتي ، في العام ١٩٣٧ ، أي اثناء التسابق على التسلح والاعداد للحرب العالمية الثانية ، لا يزيد عن ٢٥ دولاراً . (وقد كان الانفاق العسكري بالنسبة للفرد الواحد في المانيا ، وهو أكبر انفاق ، يعادل ٥٨,٨٢ دولاراً[١٣] . أما في عام ١٩٦٨ فقد بلغ الانفاق العسكري في الولايات المتحدة بالنسبة للفرد الواحد ، وبأسعار ١٩٣٧ مستوى ١٣٢ دولاراً ، وكانت حرب فيتنام هي أحد الأسباب . وكان المعدل في عام ١٩٦٤ وهو آخر « أعوام السلام » عندئذ قد بلغ ١٠,٣ دولارات بأسعار عام ١٩٣٧[١٤] .

إن أحد أسباب هذه الزيادة الهائلة في الانفاق العسكري يعود بالتأكيد للتطوير المتعاظم للسلاح (وبالمناسبة فان تكنولوجيا الطائرة والصاروخ المتطورين ، هي التي تمكن الولايات المتحدة من أن تحتفظ بوضع عسكري على نطاق العالم) . هناك سبب اضافي آخر ، قائم في قوة الوضع العسكري لدى المعسكر الاشتراكي . وأود هنا أن أضيف سبباً ثالثاً يتمثل في أن جزءاً جوهرياً من الآلة العسكرية الهائلة ، بما في ذلك الآلة التي تملكها دول أوروبا الغربية ، هي الثمن المدفوع للمحافظة على الشبكة الامبريالية للتجارة والاستثمار في غياب الاستعمار . لقد أدى الاستقلال السياسي للمستعمرات السابقة الى صراعات طبقية في الدول الجديدة من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي .

وان استمرار اعتماد الاقتصاد في الدول الجديدة على المراكز المتروبولية في اطار الاستقلال السياسي ، يتطلب بين ما يتطلبه ، الانتشار العالمي للقوات العسكرية الأميركية ، كما يستدعي الدعم العسكري المباشر للطبقات الحاكمة المحلية .

وتعتبر المعلومات الدقيقة حول انتشار القوات الاميركية سرّاً من أسرار الدولة . لكن الجنرال المتقاعد ديفيد م . شُوْب ، أحد القادة السابقين للقوات البحرية ، والذي

لا بد أن يكون في موقع يتيح له تقديم تقديرات واقعية ، ذكر في مقالة نشرت مؤخراً في مجلة « ذي اتلانتيك » بأننا « نحتفظ بأكثر من مليون و٥١٧ الف عسكري أميركي في ١١٩ بلداً في ما وراء البحار . ولدينا ثماني معاهدات للدفاع عن ٤٨ دولة تتيح لنا ، اذا طلبت هي الينا ، أو اذا نحن رغبنا ، التدخل في شؤونها »[١٥].

إن معظم القوة الأميركية المنشورة في الخارج ، بخلاف تلك التي [كانت] في فيتنام ، موزعة على ٤٢٩ قاعدة عسكرية رئيسية و ٢٩٧٢ قاعدة صغيرة . وتشغل هذه القواعد ما مساحته ٤٠٠٠ ميل مربع من الأرض في ٣٠ بلداً أجنبياً ، اضافة الى هاواي والاسكا[١٦] . ويدعم هذا ، ويعمل كأداة تنسيق للقوى الامبريالية الأقل شأناً ، ولدول العالم الثالث المحتواة في الشبكة الامبريالية ، برنامجٌ هائل للمساعدة العسكرية . وطبقاً لدراسة حديثة فان :

« المساعدة العسكرية الاميركية ، منذ العام ١٩٤٥ قد راوحت حول الملياري دولار سنوياً . وقد ارتفعت هذه المساعدة الى خمسة مليارات في السنة المالية ١٩٥٢ . وهبطت الى ٨٣١ مليوناً في السنة المالية ١٩٥٦ . وقد ارتفع عدد الدول التي تتلقى هذه المساعدة من ١٤ دولة عام ١٩٥٠ الى ٦٩ دولة في عام ١٩٦٣ . وبصورة اجمالية فان حوالي ٨٠ دولة قد تلقت ما مجموعه ٥٠ مليار دولار من المساعدات العسكرية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية . وفيما عدا ١١ دولة شيوعية وبعض الدول ذات الارتباط الوثيق ببريطانيا أو فرنسا ، فان الدول التي لم تتسلم قط مساعدات أميركية عسكرية بشكل آخر ، لا تتجاوز حفنة صغيرة »[١٧] .

ان السرد الآنف الذكر لهذه الوقائع ، لا يشمل كل المهمات العالمية للعسكرية الأميركية . كذلك فان ضيق المجال لا يسمح الا باشارات عابرة الى :

(١) الترويج للمبيعات التجارية من السلاح الى الخارج (التي أسهمت إلى حد كبير في احداث فائض في الصادرات في السنوات الأخيرة) .

(٢) التدريب المكثف لافراد القوات العسكرية الأجنبية .

(٣) استخدام أموال المساعدات الاقتصادية لتدريب أفراد الشرطة المحلية على « مواجهة تظاهرات الرعاع ومكافحة التجسس »[١٨] .

وهذه ، بصورة عامة ، هي وسائل اضافية ، للاحتفاظ بولاء وطاعة العالم غير الاشتراكي ، للعالم الحر بشكل عام وللولايات المتحدة بشكل خاص

إن القوات المسلحة في البلدان المتخلفة المستقلة سياسياً ، غالباً ما توكل اليها مهام خاصة . ومرد هذا هو الضعف النسبي لجماعات النخبات الحاكمة المتنافسة مثل كبار ملاك الأراضي ، والتجار والصناعيين ورجال المال ، الذين ترتبط كل جماعة منهم ، بتحالفات من درجات مختلفة مع اصحاب المصالح في المراكز المتروبولية . وفي حال افتقار أي من فئات الطبقات الحاكمة تلك للقوة التي تتيح لها أن تمسك بالأعنة السياسية ، وتفرض هيمنتها على الآخرين ، يتم اللجوء إلى التحالفات المؤقتة غير المستقرة لتسيير أمور المجتمع . وفي ظل مثل هذه الظروف ، وبخاصة عندما يكون النظام القائم مهدداً بثورة اجتماعية ، تزداد أهمية المنظمة العسكرية وتصبح محور صراع الطبقات الحاكمة و / أو منظمة للترتيبات السياسية . إن ضيق المساحة ، هنا ، لا يسمح بمناقشة الدور الخاص للعسكرتاريا في العالم المتخلف ، الذي يمكن وصفه بأنه الاطار الهيكلي للنظام الامبريالي في غياب وجود المستعمرات . وهذا هو الاطار الذي يتغذى على الممارسات الأنفة الذكر ويتدعم منها ، والتي يمكن اجمالها في : التدريب العسكري ، والخدمات الاستشارية ، وبرامج المساعدات العسكرية الرائجة والتنشيط الذي يحصل للمبيعات التجارية للأسلحة الأميركية .

ان هذه النزعة العسكرية ، التي تسعى للسيطرة على سائر العالم ، تعمل في نفس الوقت على صياغة طبيعة المجتمع الأميركي . ويمكن أنها فكرة عن ضخامة تأثير هذه النزعة ، بملاحظة علاقة الانفاق العسكري بوضعي البطالة والعمالة . في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٦٩ كان هناك ما يقارب ٨,٣ مليون عامل تم توظيفهم نتيجة للبرنامج العسكري . وقد توزع هؤلاء كالتالي : ٣,٥ مليون في القوات المسلحة ، ١,٣ مليون في وظائف مدنية لدى وزارة الدفاع ٣,٥ مليون في انتاج ونقل السلع المشتراة للقوات المسلحة[١٩] . ويبقى هناك في الوقت نفسه نحو ٣,٧ مليون عاطل عن العمل[٢٠] .

لنتأمل للحظة ، ما معنى أن لا يكون هؤلاء الـ ٨,٣ مليون يعملون في ميادين عسكرية . انه قد يعني ، اذا لم يكن هناك عمل بديل ، انه سيكون لدينا ما مجموعه ١٢ مليوناً ، أو ١٤,٣ في المائة من القوة العاملة : بلا عمل . لقد كان آخر وضع كهذا مرت به الولايات المتحدة في ما يخص هذا المعدل المرتفع للبطالة هو في عام ١٩٣٧ . ولم تبلغ النسبة المئوية للبطالة في العام ١٩٣١ ، وهو ثاني أعوام الأزمة الكبرى . إلا أقل من نقطتين فوق هذا المعدل ، حين وصلت الى ١٥,٩ ٪[٢١] .

على أننا لم نأخذ في اعتبارنا حتى الآن المضاعفات التي يؤدي إليها هذا الانفاق . فهناك تقديرات تقول ان الدولار الواحد الذي ينفق على الدفاع الوطني يؤدي إلى زيادة في الانتاج الوطني بقيمة دولار إلى دولار و ٤٠ سنتاً[٢٢] . فاذا ما أخذنا بالحد الأدنى من هذه المقولة ، وافترضنا جدلاً تعادلاً في النشاط الانتاجي في الميدان العسكري وفي القطاعات المدنية الأخرى ، فاننا نصل إلى رقم قياسي في البطالة هو ٢٤,٣ ٪ في غياب وجود ميزانية عسكرية . قارن هذا الرقم بنسبة البطالة التي بلغت ٢٤,٩ ٪ عندما وصل الحال إلى قرارة الكساد عام ١٩٣٢ .

بالطبع من الممكن ايراد حجة مضادة لتفنيد هذه التعميمات ، فالتأمين ضد البطالة ، على سبيل المثال ، سوف يعطي الى مدى محدود ، ولوقت محدود جداً ، تأثيراً مضاداً : كذلك يمكن تصور أن تخفيضاً حاداً في الإنفاق العسكري ، اذا لم يقترن بانهيار مالي ، يمكن أن يخفض سعر الفائدة ، ويشجع على مشاريع الاعمار والاستثمارات البلدية . ان تخفيضاً في الضرائب أيضاً سوف يرفع مستوى الطلب لدى المستهلك ، كما أن زيادة في مخصصات الشؤون الاجتماعية ستترك آثارها . لكن ليس واضحاً ، قط انه سيكون لهذه الاجراءات المضادة أثر مماثل على الاقتصاد ، كالذي يتركه الانفاق العسكري .

ان الخبراء الاقتصاديين ، يظلون ، إلى حد بعيد ، أسرى النماذج التي يخلقونها، وبالتالي فانهم يغفلون العناصر الاستراتيجية الديناميكية ، التي تحافظ على استمرار وتيرة الاقتصاد . فهم على سبيل المثال يميلون إلى التقليل من ، بل هم يتجاهلون ، التأثيرات الخاصة للتضخم المستمر ، على الممارسات في الأعمال ، في ما يخص تكديس السلع ، والاستثمار في المصنع والمعدات . والأهم من ذلك هو الإهمال الكلي لتأثير المضاربات في سوق الأسهم والعقارات على : (١) ، قرارات الاستثمار في العمل [التجاري] و (٢) ، تقويم تجارة الكماليات ذات الأهمية الخاصة .

إن التضخم وبورصة المضاربات ، شريكا النزعة العسكرية ، كانا المفتاح الرئيسي لازدهارنا في سنوات ما بعد الحرب ، وقد تجاهلهما الخبراء الاقتصاديون بسهولة وهم ينقلون قطاعاً من الناتج الوطني العام إلى قطاع آخر ، كما لو أن هذا النقل في ميدان الاقتصاد يتم كما يتم في عملية مسك دفاتر .

ستظل تجربة الكساد الاقتصادي الأخير تتحدى الخبراء الاقتصاديين لتقديم تفسير للطريقة التي يعمل بها الاقتصاد في الواقع . ولننظر ، على سبيل المثال ، أين كنا نقف في

عام ١٩٣٩ ، أي بعد عشر سنوات من الكساد . لقد ارتفع الانفاق الاقتصادي الفردي أخيراً إلى مستوى جديد ، وبما معدله ٦ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٢٩ ، بالاسعار الثابتة ، لكن في الوقت ذاته ، هبطت مصروفات الاستثمارات الثابتة غير المقيمة ، بنسبة ٤٢ ٪ عما كانت عليه في عام ١٩٢٩ ، كما هبطت مشاريع العمران الاسكانية بنسبة ٢٠ ٪[٢٣] . وقد ظل قطاع الاستثمار في حالة كساد ، وكان معدل البطالة يتجاوز ١٧ ٪ وذلك رغم مرور ست سنوات من الارتفاع في الانفاق الاستهلاكي وبدء تدفق الطلب على شراء السلاح من بريطانيا وفرنسا .

وفي هذا الصدد ، فانه من المهم ادراك أن أحد الإسهامات الرئيسية للانفاق العسكري الهائل في سنوات ما بعد الحرب ، هو تركيز هذا الانفاق في حقول الانتاج الثقيل ، والحيوية التي يبعثها هذا الانفاق في الطلب على الآلات والمعدات ، فاذا ما جمعنا الانفاق على سلع المنتجين السلع المتينة ، بناء على طلب المؤسسة العسكرية ، مع الانفاق الخاص على نوع الانتاج نفسه نجد التالي : ان ٣٦ ٪ من السلع الثقيلة قد تم شراؤها من قبل الحكومة الفدرالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[٢٤] . (هذه البيانات خاصة بالعام ١٩٦٣ . وقبل الأثر الذي تركته حرب فيتنام على الصناعة) انه هنا، برأيي حيث نجد الدور الفريد للانفاق العسكري ، في رفع الانتاج والعمالة الى مستويات مرتفعة جديدة والحفاظ عليها في هذه المستويات .

هناك ، بالتأكيد ، آثار أخرى للانفاق الدفاعي تساعد على تفسير حجم وبنية اقتصاد ما بعد الحرب : كالدور الفريد للبحوث الذي شجعته ومولته المؤسسة العسكرية وبرامج الفضاء ، والمكانة الخاصة للانفاق الدفاعي في رعاية نمو وازدهار مؤسسات صناعية ومالية عملاقة وأساسية ، والدعم الذي وفرته القوة العسكرية الأميركية لقبول الدولار كعملة عالمية[٢٥] ، وأخيراً السهولة التي تصل بها طلبات الشراء العسكرية إلى الاقتصاد ، في فورات تعمل وكأنها حقن أدرنالين في جسم القطاع الخاص .

ما يمكن استخلاصه ، كحد أدنى ، هو أن النظرية والتحليل الاقتصاديين اللذين يلغيان الامبريالية والنزعة العسكرية هما أبعد ما يكونان عن واقع عالم اليوم . ويمكن أن يقال ، بواقعية أكبر ، أنهما يعملان على إخفاء الحقيقة في ما يخص المشاكل الكبرى والاخطار القائمة في النصف الثاني من القرن العشرين .

اشارات

1. Rosa Luxemburg, *The Accumulation of Capital* (New York: Monthly Review Press, 1964), pp. 452-53.
2. Quincy Wright , *A Study of War*, Vol. I (Chicago: University of Chicago Press, 1942), p. 236.
3. Calculated from list in Lawrence Dennis , *Operational Thinking for Survival* Colorado Springs: R. Myles, 1969), appendix II.
4. Office of Naval Intelligence, *The United States* Navy as and Industrial Asset (Washington, D. C.: Government Printing Office, 1923), p. 4.
5. Calculated from data in *Historical Statistics of the United States, Colonial Times to* 1957 (Washington, D. C. : Government Printing Office, 1961), pp. 718- 19.
6. Richard W. Van Alstyne , *The Rising American Empire* (New York: Norton, 1974).
7. Ibid., chap. 5, «Manifest Destiny and Empire , 1820-1870».
8. Quincy Wright, *A Study of War* , Vol. I, p. 299.
9. Theodore Ropp, *War in the Modern World* (New York: Macmillan, 1962), p. 206.

١٠ ـ لقد كانت الانعزالية ظاهرية لا جوهرية : انظر :

William Appleman Williams, *The Tragedy of American Diplomacy*, 2nd ed. (New York:Dell, 1972), chap. 4, «The Legend of Isolationism».

11. Thorstein Veblen, «The Economic Consequences of the Peace», in *Essays in Our Changing Order* (New York: Kelley, 1934), p. 464.

١٢ ـ في رسالة من ماركس إلى انجلس ، ٨ تشرين الأول ، اكتوبر ، ١٨٥٨ ، انظر :

Karl Marx and Friedrich Engels, *Correspondence*, 1846-1895 (New York: International Publishers, 1934), p. 117.

13. Quincy Wright, *A Study of War* . pp. 670- 71.

١٤ ـ البيانات الخاصة بالانفاق العسكري : هي تلك المؤلفة من مشتريات السلع والخدمات لصالح « الدفاع الوطني » و « بحوث التكنولوجيا والفضاء » كما استخدمت في حساب الناتج القومي . البيانات الخاصة بعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٨ واردة في « مسح للاقتصاد الراهن » تموز (يوليو) ١٩٦٨ . تم تعديل على التحولات في السعر ، باستخدام التخفيض الضمني للسعر لصالح المشتريات الفدرالية من السلع والخدمات ، كما وردت في « تقرير الرئيس الاقتصادي » كانون

الثاني ، يناير ، ١٩٦٩ .

١٥ ـ ان رقم الـ ١١٩ بلداً يبدو كبيراً جداً ، اذ ربما شمل الجنرال شوب في هذا الرقم القواعد المقامة في جزر، اعتبرنا بلدانا مستقلة، واعتقادنا هو أن الولايات المتحدة استخدمت قوات، في سبعين الى ثمانين بلداً من أجل القواعد ، والمساعدات العسكرية وتدريب الضباط الأجانب . انظر :

General David M. Shoup, «The New American Militarism», *The Atlantic*, April 1969.

16. *New York Times*, April 9, 1969.

17 George Thayer , *The War Business: The International Trade in Armaments* (New York: Simon and Schuster, 1969), pp.37-38.

This is a summary of data presented in *Military Assistance Facts*, May 1, 1966, brought up- to date through fiscal year 1968.

18. For (1) , see ibid.; for (2), see John Dunn, *Military Aid and Military Elites : The Political Potential of American Training and Technical Assistance Programs*, unpublished Ph. D. Dissertation, Princeton University, 1961; for (3), see Edwin Lieuwen, *The United States and the Challenge to Security in Latin America* (Columbus: Ohio State University Press, 1966), p. 16.

19. Data on armed services and Defense Department civilian employment from *Defense Indicators* (Bureau of the Census), November 1969.

تقدير رقم العاملين في القطاع الخاص ، لصالح الانتاج الحربي ، مأخوذ من دراسة لريتشارد أوليفر بعنوان : « النتائج التوظيفية للانفاق الدفاعي » مجلة : « مونثلي ليبور ريفيو » . أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ .

لقد قدر السيد أوليفر أن هناك مليونين و٩٧٢ ألف موظفاً في القطاع الصناعي الخاص في السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وذلك كنتيجة لانفاق وزارة الدفاع . وقد عدلنا هذا التقدير ليتناسب مع الوقت الحاضر ، بـ (١) افتراض أنه لم تحدث زيادة في الكفاية الانتاجية أو تغير رئيسي منذ انتهاء السنة المالية ١٩٦٧ . (٢) باستخدام بيانات الانفاق الذي حصل في الارباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٦٩ . (٣) باضافة الانفاق على البحوث الخاصة بالفضاء والتكنولوجيا ، واضافة نصف الانفاق على هيئة الطاقة الذرية و (٤) بتعديل الزيادة في الأسعار في العامين الماضيين ، لذا فان رقم الـ ٣,٥ مليون هو تقدير واسع ، لكن هامش الخطأ ليس بالمقدار الذي يجعل تحليلنا غير صالح .

٢٠ ـ يمثل رقم الـ ٣,٧ مليون العاطلين عن العمل دائماً مضافاً اليه أولئك الذين كانوا يعملون ، ضد رغبتهم ، لفترة تقل عن أسبوع . وهذا التقدير لا يأخذ في اعتباره العاطلين عن العمل الذين لم يشملهم المسح الحكومي للعاطلين عن العمل . مأخوذة عن :

Employment and Earnings (Bureau of Labor Statistics), January to November 1969.

21. Economic Report of the President , January 1969 (Washington, D. C. : Government Printing Office, 1969), p. 252.

22. U. S. Arms Control and Disarmament Agency. *Economic Impacts of Disarmament* (Washington , D. C.: Government Printing Office, 1962).

23. *Economic Report of the President,* January 1969, p. 228.

٢٤ ـ ان النسبة المئوية للانتاج المباشر وغير المباشر عائد إلى : (١)«التشكيل الاجمالي لرأس المال الخاص الثابت . و (٢) المشتريات الفدرالية الحكومية . وقد طبقت هذه النسب على الناتج الاجمالي للصناعات التي تعنى بالآلات الثقيلة . ويقدر أن ٨٥ ٪ من مشتريات الحكومة الفدرالية هي لصالح المؤسسة العسكرية . لكن الرقم قد يكون أعلى بالنسبة للصناعات المعنية بالآلات الثقيلة . مأخوذة عن :

«Input-Output Structure of the U. S. Economy: 1963», *Survey of Current Business,* November 1969.

٢٥ ـ نظراً لعدم كفاية احتياطي الولايات المتحدة من الذهب . فان الدولار الاميركي يمكن أن يستمر كعملة دولية طالما أن المصارف الأجنبية مستعدة للاستمرار في اعتبار موازين الحسابات من الدولار في الولايات المتحدة ، كبديل عن المدفوعات الذهبية ، وانه لمن الملفت أن النائب السابق لوزير المالية روبرت روزا ، اعتبر القوة العسكرية الأميركية أحد عوامل حماية النظام المالي الدولي القائم حين قال « اضافة إلى ذلك ، ان الاستقرار السياسي والقوة العسكرية والاقتصادية الهائلة للولايات المتحدة ، قد زادت أيضاً الرغبة في ابقاء حسابات مصرفية هنا ، وليس في أي مكان آخر من العالم » . انظر :

(Robert V. Roosa, *Monetary Reform for the World Economy* (Mystic, Ct.: Verry , 1965), p. 9).

الفصل الثامن

تأثير السياسة الخارجية الأميركية على البلدان المتخلفة

إن تقديم تحليل مضغوط ، لتأثير سياسات الولايات المتحدة الخارجية ، على الدول النامية ، في عشرين دقيقة ، لا بد أن يظهر وكأنه تشجيع لتأكيدات دوغمائية . وهذا سيتضح كذلك بشكل خاص عندما تكون الأفكار المقدمة هنا واقفة في وجه الحكمة التقليدية وفي وجه ما هو شائع في البحث الأكاديمي في الوقت الراهن . ولكن ، ورغم أن هكذا ضغط للتحليل ، يعني حذف الأدلة على صحته ، وحذف خطوات في التركيب الفكري للموضوع ، اضافة إلى حذف بعض مؤهلاته الضرورية ، فان ملخصاً للحجة الرئيسية ، قد يساعد في كل الأحوال على ايضاح الفوارق الأساسية بين وجهات النظر الراديكالية من جهة وبين المألوف من وجهات النظر هذه حول الموضوع .

وجوهر موقفي ، يتمثل في أن هناك تعارضاً بين السياسة الخارجية الأميركية وبين مصالح الشعوب في البلدان المتخلفة . ولمعرفة جذور هذا التعارض ، الذي هو تضارب في المصالح ، لا بد لنا من الاجابة الواضحة على سؤالين هما :

(١) أية سياسة هي السياسة الخارجية الأميركية ؟

(٢) ما هي العقبات التي تحول دون تحديث البلدان النامية ؟

ان العقبة الرئيسية في الاجابة على السؤال الأول ، تتمثل في أن السياسة الخارجية الأميركية تبدو ، لأول وهلة ، انها ليست سوى ركام من البرامج والاجراءات المتنافرة

* القي هذا البحث في سلسلة من المحاضرات على طلبة علم الاقتصاد السياسي في الجامعة الأميركية ، واشنطن في خريف ١٩٧٠ .

والمتضاربة والمضطربة . ونحن نجد في الواقع ، أن المجلات المتخصصة في الشؤون الدولية ، تنشر ، أحياناً ، مقالات مطولة ، تنتقد فيها عدم وجود سياسة خارجية واضحة منسجمة مع المبادىء التي نجاهر بها ، لكن دعاة هذا الانسجام ، يغفلون ، بذلك ، الضغوط المتعددة التي تتحكم في قرارات صنع السياسة اليومية من جهة ، كما يغفلون من جهة أخرى ، التباين بين ايديولوجية ومثاليات السياسة الخارجية ، اللتين تتم تعبئة الرأي العام حولهما وبين الواقع الأساسي .

ورغم أن القرارات السياسية اليومية ، هي نتاج للعديد من المتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، التي ليست بالضرورة متساوقة ، ورغم أن هذه القرارات هي من صنع أناس مختلفين ، بينهم الكفؤ وغير الكفؤ ، فان للسياسة الخارجية خطاً رئيسياً واضحاً ومتميزاً ، قائماً فعلاً . نحن نعرف من دراستنا للفيزياء والكيمياء أن العناصر والمركبات ، تتخذ حالات مختلفة تبعاً لمقادير الحجم والضغط والحرارة التي تقع تحتها . لكننا نعرف أيضاً أنه بينما يظهر الماء ، على سبيل المثال ، تحت شرط معين في حالة بخار ، ويظهر تحت شرط آخر ثلجاً ، فان تركيبته الاساسية المؤلفة من ذرتين من الهيدروجين وذرة واحدة من الأوكسجين لا تتغير . وهكذا هي السياسة الخارجية الأميركية ، اذ يمكن اكتشاف تركيبتها الاساسية عبر الحالات العديدة للحرب الساخنة والحرب الباردة وصليل السلاح ولحظات التردد . وهذا الاتجاه الرئيسي للسياسة الخارجية الأميركية مؤلف من عنصرين لكل منهما صلة وطيدة بالآخر وهما :

(١) حملة تستهدف الابقاء على أكبر مساحة من الكرة الأرضية منطقةً حرة لصالح التجارة والاستثمار الخاصين . وهذا يشمل اعتبارات منها (أ) الحيلولة دون الامبراطوريات المنافسة والحصول على حقوق امتيازات تتعارض ومصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ، و (ب) بلوغ وضع تفضيلي ، حيثما تيسر ذلك ، لصالح التجارة والاستثمار الأميركيين .

(٢) تصعيد الثورة المضادة . وهذا أيضاً يقوم على عدة عناصر : (أ) اجهاض الثورات الاجتماعية في مهودها ، (ب) قمع الثورات الاجتماعية التي في طور التكوين ، (ج) تصعيد الثورات المضادة في المجتمعات الاشتراكية القائمة عبر الحرب والضغوط الاقتصادية أو إفساد قادة وشعوب البلدان الاشتراكية .

ان هذا النمط في السياسة الخارجية ، ليس خاصاً بالولايات المتحدة ، ولا هو أيضاً

النمط الذي يمكن أن يقال عنه أنه نموذج السياسة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ذلك أن صراع المصالح بين الدول الرأسمالية المتقدمة ، من اجل تقسيم ، واعادة تقسيم العالم كان جزءاً مما تطلق عليه النصوص « التاريخ المعاصر » ، والموجود في سجلات حربين عالميتين . كما أن رد الفعل العسكري العصبي على الثورات الاجتماعية ليس مجرد انحراف في السياسة الراهنة . فقد حدث قبل مائة عام أن اتحد الجيش الألماني الغازي مع الجيش الفرنسي المهزوم لخنق كومونة باريس . كما أن دول الحلفاء ، حتى قبل تطوير القنبلة الذرية ، وقبل أن يتحول الاتحاد السوفياتي ، في نظر هؤلاء إلى دولة توسعية ، تآمرت في معاهدة فرساي على تدمير الثورة البلشفية ، بل ان الولايات المتحدة وحلفاءها أرسلت في الواقع قوات عسكرية للانضمام إلى الثورة المضادة للبلشفية . في هذا الاطار التاريخي ومن خلال السجل الأطول للتوسع ، الذي رافق بناء جمهوريتنا ، يمكن أن نتتبع خيط الانسجام في السياسة الخارجية الأميركية .

ان سياسة خارجية من هذا النمط لها أهمية خاصة لدى البلدان المتخلفة ، لأن الثورة الاجتماعية بالتحديد ـ إلهة الانتقام من سياسة الولايات المتحدة ـ هي الأمر اليومي في العالم الثالث . ولمعرفة حجم هذا التعارض في المصالح فاننا بحاجة لتفحص السؤال الثاني الذي طرحناه ، آنفاً ، وهو : ما الذي يعيق تحديث شعوب البلدان المتخلفة ؟

يتمثّل الاسلوب النصوصي للتعرف على التخلف الصناعي في العالم الثالث عادة في ايراد قائمةمن عشرين ، أو ثلاثين أو ما يزيد من السمات المألوفةللتخلف . وعيب هذا الاسلوب ، هو أنه لا يميز ، الا في النادر ، بين الأعراض والاسباب ، فغالباً ما يجري البحث ، عبر عملية حشد المصاعب ، عن مخرج يتمثل في تسليط الضوء على « الدواء الذي يشفي من جميع الأمراض » كتحديد النسل ، وحتى ذلك الدواء يتم تفحصه كمسألة تقنية ، بمعزل عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية ، التي تفاقم من ضغط تزايد السكان ، وتستمر كقضية تتحدى الحلول التي تتسم بالشعوذة .

إنه اذا كان لانتقاء هذه القوائم الطويلة من أمراض العالم الثالث من فائدة فهي في ايضاح أن جذور المشكلة هي أعمق ، من الفكرة الرائجة ، بأن الافتقار إلى الموارد الطبيعية ، على سبيل المثال ، هو سبب رئيسي في فقر دولة ما وركود اقتصادها ، اذ هناك في الواقع ، بلدان متقدمة تفتقر إلى الموارد الطبيعية في حين أن هناك بلدانا متخلفة غنية بها . الأهم من ذلك أن شمولية العدد الكبير من الملامح المميزة للتخلف ، تشير إلى

عجز معالجة المشكلة عبر اصلاحات في التركيبة الاجتماعية القائمة ، والى الحاجة إلى اعادة بناء شاملة واعادة توجيه لهذه المجتمعات .

الا أن الاتجاه الرئيسي في الفكر الاكاديمي الأميركي وفي السياسة الخارجية الأميركية ، يتمثل في الابتعاد عن المضاعفات الخطيرة لاعادة بناء الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية . وهذا الاتجاه يركز بدلاً من ذلك على المخارج الابسط ، والأدعى للراحة والأكثر أمناً ، كتحديد النسل ونشر التكنولوجيا الحديثة عبر الاستثمارات والمساعدات الخارجية . أما بالنسبة لتحديد النسل فان الأكثر تعقلاً من دعاة هذا العلاج يعترفون بأنه علاج لا يُشفي جميع الأمراض ، وانه ، ليس في الغالب ، سوى اجراء مؤقت بديل (على افتراض أنه يمكن أن يعمل ضمن الظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة) للحد من الخطر المتزايد ، لمجاعة جماعية ، في ضوء التقدم الضئيل الذي يتم في ميدان انتاج الغذاء .

أما العلاج الاساسي الآخر فيحدد بعملية نقل رأس المال والتكنولوجيا من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة ، وهو احدى المترتبات على التشخيص التقليدي القائل بأن الأسباب الأساسية للتخلف عائدة إلى الافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة ، والافتقار إلى رأس المال الوطني . إن هذا العلاج كما هو واضح ينسجم مع تشخيص المرض وهو ينسجم أيضاً مع الايديولوجية التي تستعرض السياسة الخارجية الأميركية قوتها في ظلها . لكن المشكلة هي في كون هذا التشخيص تشخيصاً خاطئاً .

ان التكنولوجيا في نظر العديد من أبناء الدول المتقدمة ، وفي نظر الاميركيين بصفة خاصة ، هي طلسم ونوع من ضروب السحر التي ما ان تطلقها في البلدان الأخرى حتى تتدفق عليها عجائب الازدهار . والمرء ليس بحاجة سوى للحظات تأمل خاطفة في حال الولايات المتحدة ليكتشف ضحالة هذا الاعتقاد .

فرغم توفر أكثر اشكال التكنولوجيا تطوراً ، ورغم المخصصات الكبيرة من الأموال ، ستبقى منطقة الأبالاشي جيباً رئيسياً فقيراً وغير متطور . واضافة إلى ذلك أي حد استطاعت التكنولوجيا ، وفائض رأس المال المحلي أن يحلاّ مشكلة الفقر في أحياء الغيتو ؟

ان ابعاد مشكلة الفقر في الدول المتخلفة هي بطبيعة الحال ، أكبر بكثير . ولكن من اجل فهم مسألة قصور التكنولوجيا في هذه المناطق ، يجب أن ندرك أن التكنولوجيا

وحدها لا تكفي ، فهي بحاجة إلى من يستخدمها . ان علينا أن نركز على هذا لايجاد جواب : ونعني استعداد ومقدرة أهل البلاد التي تريد أن تستخدم التكنولوجيا المتطورة ، والتي ستوفر فرص العمل للعاطلين عنه ، وترفع من كفاية انتاج الذين يعملون .

ومن اجل الاستفادة من التكنولوجيا ، يجب أن يكون لدينا بين أشياء أخرى قطاع متعلم ، ونظرة اجتماعية عالية للعلم والأسلوب العلمي ، وقابلية على نطاق جماهيري للتجديدات التكنولوجية . ان هذا مهم بشكل خاص لأن التكنولوجيا المطلوبة ليست هي اجهزة الكومبيوتر الساحرة ، والأنظمة الالكترونية المعقدة ، والمقامة في حفنة من المدن الرئيسية ، بل المطلوب هو النشر الواسع للتكنولوجيا في القطاع الزراعي الذي يعيش الجانب الأكبر من سكان الدول المتخلفة في رحابه .

إن هذا لا يعني أنه من غير الممكن الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدماً . ولكننا بحاجة لأن نفهم ، مع ذلك ، أن عجائب التكنولوجيا والعلم الحديثين لا تحمل في طياتها السحر ولا الحلول الجذرية لمشاكل التخلف . ان ما يتطلبه العالم الثالث ، حيث الحاجة الى ثورة زراعية وصناعية ، يشمل المحاريث الفولاذية وعربات النقل الصغيرة ، والأنابيب الصغيرة وانظمة الري . والحاجة ليست مقصورة على المعدات ، بل هي تشمل أيضاً انتقاء البذور والنباتات والوسائل المتطورة في استخدام الأرض . من أجل هذا يجب اشراك جماهير المزارعين الذين يفلحون الأرض . ومن اجل هذا على جماهير الناس أن يتغيروا والأهم هو أن ترفع القيود المفروضة على تنمية الشعب .

ان العقبات الحاسمة القائمة في وجه التغيير المطلوب ، لا تكمن في الطبيعة الملازمة للشعوب . ولا هي في الملامح الخاصة لثقافتهم أو لدياناتهم . بل ان العقبات قائمة في الواقع ، في المؤسسات الاجتماعية التي يعيش الناس في ظلها ، في ملكية الأرض وفي المصالح المكرّسة لكبار ملاكي الأراضي وكبار رجال الأعمال ، وفي الأولويات الاجتماعية التي تفرضها الطبقات الحاكمة . ولنأخذ مثالاً بسيطاً :

لقد ظل عدم الاكتراث الظاهري ، لصغار المزارعين الهنود في ما يخص قيامهم بالمهام البسيطة لارواء أراضيهم ، هو اللغز المحير في تجارب الاقتصاد الهندي فالحكومة الهندية تنفق مبالغ طائلة من المال على حفر قنوات عريضة لتوفير المزيد من المياه للزراعة . لكن المزارعين لم يستفيدوا من هذا من اجل زيادة محاصيلهم ، اذ هم لم يقدموا على حفر القنوات الفرعية الضرورية لايصال المياه من الأنهار والقنوات الكبيرة

الى مزارعهم . وقد سألت ذات مرة أحد الخبراء الزراعيين الأميركيين ، الذي سبق له أن أقام طويلاً في الهند عن سبب هذه الظاهرة ، وعما اذا كان الكسل أو الغباء أو الجهل هي وراء ذلك . لكن الخبير الزراعي المحافظ ضحك من اسئلتي الساذجة وأوضح أن أبسط المزارعين وأكثرهم جهلاً يدرك أهمية الماء ، لكن قنوات الري المطلوب من صغار المزارعين حفرها ، لا بد أن تمر بأراض يملكها كبار ملاك الأراضي الذين يفرضون ضرائب على استخدام هذه القنوات . وهي ضرائب لا يستطيع المزارعون دفعها .

علاوة على ذلك ، فانه ليس هناك نسبة مئوية من انتاج الجملة ، مخصصة للأدوات والمعدات الزراعية المحسنة ، وللأسمدة الكيماوية المطلوبة لرفع قيمة الانتاج في الاقتصاد الموجه نحو الربح المقترن بفقر شامل . ان التكنولوجيا الضرورية لمعظم المحاصيل المحلية ، ليست هي التكنولوجيا المعقدة ، كما أن رجال الأعمال المحليين ليسوا أغبياء . ولكنهم لا يساهمون عادة في توفير ما تحتاجه التنمية الاقتصادية ، لأن مثل هذا الاسهام لا يوفر لهم الربح الكافي أو لأنهم يستطيعون أن يحصلوا على أرباح أكبر من مشاريع أخرى .

لهذه الأسباب ولغيرها ، فان الثورات الاجتماعية هي على جدول الاعمال في معظم بلدان العالم المتخلفة ، تلك الثورات التي تقضي على سلطة الطبقات الحاكمة التي ترى أن مصلحتها هي في استمرار الأوضاع على ما هي عليه . تلك الثورات التي تُحدث تغييراً في الأولويات الاجتماعية ، وتفتح الأبواب على مصاريعها للتعليم ، وتستثير همم القطاعات الواسعة من الشعب ، وتغير من بنية الانتاج وتوفر ماهو مطلوب من اجل تقدم الشعب ، وليس ما يحقق أكبر الأرباح للطبقة المالكة .

في حال قيام الثورة الاجتماعية يكتسب عامل الافتقار إلى رأس المال ، وهو أحد الأركان الرئيسية في العقيدة الاقتصادية التقليدية أهمية جديدة : فالثورة تستطيع ، أولاً ، وبسرعة فائقة أن توقف تأثير مصدرين رئيسيين لهدر رأس المال ، وذلك (١) بتخفيض استهلاك الطبقات الغنية والمتوسطة تخفيضاً حاداً ، و (٢) بالاستيلاء على الاستثمارات الأجنبية . وهذه الخطوات مفيدة لسببين : (١) ، ان الارباح الناجمة عن نشاطات الزراعة ، والتصنيع والتعدين والتجارة يمكن أن تستغل بالكامل في مشاريع التنمية الأكثر أهمية و (٢) استخدام العملة الصعبة بطريقة أكثر فعالية من اجل شراء المواد الخام والمعدات ، بدلاً من استنفاذها في استيراد الكماليات ودفع الارباح ، والفوائد والضرائب وكبدلات ادارة للمستثمرين الأجانب .

ان الاسهام الثاني الذي يمكن أن تقدمه الثورة الاجتماعية في مسألة التغلب على الافتقار إلى رأس المال ، هو في تعبئة الطاقة العمالية ، لاستخدامها ، الى حد ما ، كبديل لرأس المال . فالكثير من أعمال البناء ، على سبيل المثال يمكن أن تتحقق بهذه الطريقة . وانه طبعاً من الأفضل استخدام الآلات . ولكن اذا لم تتوفر هذه الآلات ، فانه يمكن ، ما دامت الحاجة ملحة ، استخدام طاقة العمل المعطلة وغير المستغلة جيداً في بناء الطرق ، والسيطرة على الفيضانات ، وأعمال الري وانشاء المساكن ، تماماً كما كان الحال ، على مدى قرون طويلة ، قبل اختراع الجرافات وسيارات النقل والآلات الرافعة . وهذا ليس هو الحل الأمثل ، لكن الحل الذي نواجه به واقع « ان الله يساعد الذين يساعدون أنفسهم » .

لنأخذ ، اذا ما سمحتم لي ، مثلاً آخر هو محاربة الجرذان . فالجرذ ، يدمر في عدد من البلدان المتخلفة ، قطاعاً هاماً من المحصول السنوي كل عام . وفي هذه الحال فانه بامكاننا ، اذا ما توفر لنا رأس المال اللازم أن نحيط الحقول بأسلاك مكهربة تقضي على جماعات الجرذان المهاجمة . ولكن ما دمنا لا نملك سوى القليل من الكهرباء ، ولا نملك رأس المال لشراء الاسلاك فان الجرذان سوف تنال ما يملأ بطونها . ولكن من السخرية بمكان ، كما أظهرت لنا ثورة الصين ، أن نتبين أن الجهد المنظم للجماهير الشعبية ، المكرس للأولويات ، يستطيع أن يتخلص من الجرذان من دون الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة .

ان الاسهام الثالث للثورة الاجتماعية في مسألة التغلب على نقصان رأس المال يمكن أن يتمثل في تركيز الثورة على تعليم الجماهير وسلامتها الصحية . فالتغذية المحسنة ، والعناية الطبية ، الى جانب الاعتبارات الانسانية ، تساهمان في رفع كفاءة العامل الانتاجية ، فيما ، ينمّي التعليم ، بداهة ، رأس المال البشري .

ان المطلوب بالنسبة للعديد من هذه البلدان ، ليس تحقيق العلم للجميع فحسب ، بل أيضاً عكس ترتيب أولويات التعليم ، من أولوية تركز على اعداد نخبة حاكمة (تدرس العلوم الانسانية والقانون والطب لخدمة الاغنياء من سكان المدن) إلى أولوية تبني أساس : (١) ، العلم والرياضيات الضروريين لاستيعاب التكنولوجيا ، وللمزيد في الاعتماد على النفس ، و (٢) ، العلوم السياسية والاقتصادية الضروريين لاقتصاد وتخطيط اجتماعي ناجحين وخلّاقيْن . إن الحاجة ، مرة أخرى ، هي ليس لما هو في الظاهر مخصص لفئة واحدة أو لما هو معقد . ان المطلوب هو مزارعون قادرون على

القيام بالعمليات الحسابية ، وامناء على مسك الدفاتر لاحراز تقدم في مضمار الزراعة القائمة على العلم . إن السؤال الذي نحن بحاجة لأن نوجهه الى أنفسنا هو : لماذا احتاج الأمر في القرن العشرين لثورات اجتماعية من اجل تحقيق قفزات كبرى في ميادين الصحة والتعليم لأوسع القطاعات الشعبية ؟

إن الاقتراب من مشكلة التنمية ، أياً كانت الزاوية التي ننطلق منها ، لا بد أنه يصطدم بالقيود التي تفرضها المؤسسات الاجتماعية القائمة والأولويات (أو القيم) التي تحرص الطبقات الحاكمة على حمايتها ، وهي الطبقات الحاكمة نفسها التي تتغذى وتحتمي بالدول الصناعية المتقدمة ، وبالقوة العسكرية والسياسية الخارجية الأميركية ، بصورة خاصة ، في أيامنا هذه .

إن للأنظمة الاجتماعية في الدول النامية تاريخاً طويلاً توجهه الترتيبات الاستعمارية وشبه الاستعمارية التي فرضتها القوة المتفوقة للدول الرأسمالية الغنية المزدهرة . لقد تم تحويل العالم الثالث ، بالقوة في الغالب ، وبتكريس العلاقات الاقتصادية القائمة في بعض الأحيان ، إلى مصدر للمواد الخام والغذاء للعواصم الكبرى ، والى مشتر ، بالقدر الذي تسمح به مصادره ، للسلع المصنعة التي تنتجها الدول الصناعية . والتركيبة الاقتصادية التي نتجت من ذلك أدت في الوقت نفسه الى : (١) ، اقتصاد خصصت موارده لتموين العالم الصناعي ، و (٢) طبقات حاكمة تستمد ازدهارها ، أحبت ذلك أم لا ، من استمرارية هذه التبعية . وبكلمات قليلة : بنية تشكل جزءاً خاضعاً في شبكة التجارة والاستثمار الامبريالية .

ان توجهاً جديداً نحو التنمية ، بدلاً من التخلف ، يستتبع اعادة بناء هذه الاقتصادات الصناعية المتخلفة ، من اجل تحقيق قدر أكبر من المرونة ، وتحقيق استخدام أكثر فعالية لمواردها الطبيعية ، كما يستتبع اعادة توجيه مجتمعاتها لتلبية متطلبات شعوبها ، بدلاً من تعزيز ازدهار الأغنياء في الداخل والخارج . ومما ينطوي عليه هذا الاتجاه ، بالضرورة ، اضافة إلى ما تقدم ، هو التحرر من التبعية السيكولوجية لثقافة و « تفوق » الدول المتقدمة ، والمقترن بازدهار الثقة بالنفس والاعتماد على الذات والاستقلال في التفكير والعمل لدى الشعب كله .

ان السياسة الخارجية الأميركية التي تكرس جهودها بما في ذلك مكانتها وسلوكها العسكريان لاحتواء الحركة الثورية التي تسعى للتحرر من القيود المادية والنفسية للامبريالية ، هي في النتيجة العقبة الرئيسية أمام تنمية الدول المتخلفة .

الفصل التاسع

رأس المال ، التكنولوجيا ، والتنمية

رأس المال والتكنولوجيا في ميثولوجيا علم الاجتماع البورجوازي هما السحر المفترض أن يقود العالم اجمع إلى جنات عدن ، فالمكتبات ، ووكالات الأمم المتحدة ، والمعاهد الاقتصادية المختلفة حول العالم ، تنتفخ بتقارير ودراسات تقول لنا كيف يتمكن بلد من البلدان التخلص من التخلف ، وكيف يستطيع أن ينقذ نفسه من براثن الفقر والتعاسة . إن في هذه المنشورات كل انواع الافكار والاقتراحات ، ولكنها تلتقي كلها حول اتجاه واحد هو انه حالما يتوفر لهذه البلدان ما يكفي من رأس المال وما يكفي من التكنولوجيا الحديثة ، فان مجتمعاتها المتخلفة ، سرعان ما تنبعث فيها الحيوية وسرعان ما تبدأ في النمو بنفسها .

والآن ، ان الخطأ ليس كلياً في هذا النوع من التفكير . ففي اساس الايمان شبه الأعمى بالقوة السحرية لرأس المال والتكنولوجيا هناك ادراك سليم لبعض الحقائق الأولية . فمن اجل توفير المزيد من الغذاء والكساء والدواء والحاجات الأخرى للناس ، علينا أن ننتج أكثر . ومن اجل أن ننتج أكثر فاننا بحاجة الى أمرين : زيادة عدد المساهمين في النشاط الانتاجي المفيد من جهة ، وأؤكد هنا على كلمة المفيد ، أن يصبح محصول مجهود العمال والمزارعين من السلع اكبر مما هو عليه الآن ، من جهة أخرى . ولتحقيق هذين الهدفين ، وزيادة الانتاج بصفة خاصة ، فان الحاجة تستدعي معدات أفضل . وانه لمن المقبول القول بأننا بحاجة الى تعبئة الموارد (التي يدعوها البعض رأس المال) من مصادر داخلية أو خارجية من اجل الحصول على المعدات الأفضل .

غير أن مشكلة هذه الحقائق البسيطة ، هي في انها تتحول إلى طقوس تميل إلى اخفاء المشاكل الحقيقية ، اذا ما تعاملنا معها بشكل تجريدي وبمعزل عن الظروف

* محاضرة منقحة القيت في مؤتمر الجمعية العربية الأميركية المنعقد في شيكاغو في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥ .

التاريخية الملموسة ، التي طبقت في ظلها . ان ما تخفيه هذه الطقوس هو حقيقة أن الانتاج **نشاط اجتماعي** . وهذا يعني أن علينا التركيز أولاً وقبل كل شيء ، اذا ما اردنا أن نصل إلى لب المشكلة ، على الناس والعلاقات الاجتماعية التي يدخلون فيها . وما لم نضع الناس ، كمنتجين وكمستهلكين في صلب تحليلنا ، فاننا نفقد الرؤية لحقيقة الأمور .

رأس المال

عندما نفكر في رأس المال ، علينا أن نضع في اعتبارنا ثلاثة وجوه لرأس المال ، ويجب أن نتذكر دائماً الفوارق التي تميز احدها عن الآخر :

(١) ان رأس المال هو علاقة اجتماعية . فهو يمثل العلاقات القائمة بين طبقات متمايزة في المجتمع .

(٢) ان العنصر المادي في رأس المال ـ المعدات ، الأدوات والآليات ـ قد تستخدم ، وهي في الواقع تستخدم ، بأشكال متفاوتة في أوضاع تختلف فيها العلاقات الاجتماعية .

(٣) ان رأس المال في عالم اليوم يكتسي صيغة النقود .

ان العناصر المادية لرأس المال في النظام الاجتماعي الرأسمالي مملوكة عادة من قبل الأقلية في هذا المجتمع . وذلك هو ما يميز هذا النظام عن غيره .

ان نوع العناصر المادية المستخدمة ، ونوع السلع التي تصنعها ، والناس الذين تُصنع من اجلهم هذه السلع ، هي مسائل يقررها عادة من يملكون رأس المال . ورأس المال النقدي ، هو الوسيط الاساسي الذي يحدد استخدام رأس المال في هذا النمط من الاقتصاد . لكن رأس المال النقدي ، وحده وبذاته ، لا يلعب سوى دور ضئيل في مجرى الأحداث ، لأن كل شيء يتوقف على ما يريد مالك المال أو مديره أن يفعل به .

انه من الممكن كنز رأس المال النقدي ، دون تشغيله ، ومن الممكن تشغيله في المتاجرة بالأراضي أو في سوق الأسهم والسندات ومضاربات البورصة ، ومن الممكن اساءة استخدامه في اطلاق عنان التضخم دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة

ذات شأن في الانتاج ، ومن الممكن تبذيره من قبل الطبقات العليا على البذخ والكماليات ، فاذا ما اختار مالكو رأس المال النقدي توظيفه في شراء المعدات وانتاج السلع ، فانهم سوف يبحثون عن مناطق يعود فيها الاستثمار عليهم بالحد الأعلى للربح وحيث تتوفر الثقة في سلامة النتيجة .

والمخاطرة والربح هما العنصران الرئيسيان اللذان يشغلان التفكير حول ما يجب عمله برأس المال النقدي ، وبعناصر رأس المال في صورته المادية .

ان التدفق المستمر للربح ليس كافياً . وبسبب احتمال فقدان رأس المال ، وبسبب الضغوط الناشئة عن التنافس ، هناك ضغط لاستمرار زيادة الربح . ويجد الرأسماليون أنفسهم مضطرين للحصول على المزيد والمزيد من الربح لحماية استثماراتهم . ولتوسيع قاعدة رأس مالهم ، وللحصول ، بالتالي ، على المزيد من الربح .

لهذا السبب ، انتجت الموجات الطويلة للازدهار والفتوحات التكنولوجية العظيمة في الوقت نفسه ، وعبر تاريخ الرأسمالية بأكمله ، الفقر وانعدام الأمن ، ليس في صفوف العمال والمزارعين والعاطلين عن العمل فحسب ، بل أيضاً في المناطق المتخلفة في البلدان المتقدمة نفسها . وفي المناطق المستعمرة وشبه المستعمرة وفي المناطق الخاضعة للاستعمار الجديد أيضاً . إن هذه التمايزات هي النتائج الطبيعية والحتمية للعلاقات الاجتماعية التي تحكم باستخدام العناصر المادية لرأس المال من اجل زيادة قصوى للأرباح وحد أدنى من المخاطر .

اذا درسنا تاريخ وطبيعة الرأسمالية فبامكاننا أن نفهم لماذا تواجه بلدان العالم الثالث عقبات كبرى لدى محاولتها تقليد أساليب الدول الرأسمالية المتقدمة . احد هذه الأسباب هو أن مستوى الانتاج والاستهلاك بالنسبة للفرد ، في عدد كبير من الدول المتخلفة ان لم يكن في معظمها ، هو حتى الآن ، دون المستوى الذي كان عليه في دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة ، عندما بدأت هذه الدول تصنيعها التصاعدي .

ان هذا الوضع الأكثر فقراً ، نسبياً للدول المتخلفة ، هو نفسه نتيجة للتاريخ الطويل من الاختراق والاستغلال اللذين مارستهما حفنة من الدول الرأسمالية المزدهرة . فتدمير اقتصادات ما قبل الحقبة الرأسمالية من اجل فرص تسويقية

جديدة ، واعادة ترتيب اتجاهات التجارة في آسيا وافريقيا لصالح الغرب ، والتحكم بالمصادر الطبيعية ، لاستخراج وتصنيع المعادن والزراعة ، لصالح المراكز المتروبولية ، وخلق طبقة جديدة ، أو افساد الطبقة القديمة من النخبة لصالح فعالية أكبر في السيطرة على الدول ، والمفروضة جميعاً ، بالقوة والعنف ، كلها أسهمت في ركود قطاعات اقتصادية استراتيجية وفي افقار قطاعات هائلة من الناس .

اضافة الى ذلك ، ان سبب تخلف مجتمعات العالم الثالث ليس هو الضيق الاستثنائي لأسواقها الداخلية فحسب ، بل أيضاً ، ضآلة الفرص المتاحة لها في الأسواق الخارجية . فلقد أتيح « للأنماط الرأسمالية النموذجية » دعم غير عادي لبناء قاعدتها الصناعية ساعد على التغلب على العقبات الداخلية التي كانت تقوم في وجه النمو ، عندما تفوّق الانتاج على الطلب المحلي ، وأوجد ، اضافة الى ذلك ، آفاقاً جديدة أثارت « الغرائز البهيمية » لدى رجال الأعمال . فعندما تداعت الأسواق الداخلية في فرنسا وبريطانيا والمانيا ، والولايات المتحدة واليابان ، اندفعت هذه البلدان (أو من يمثلها) نحو ايجاد ، أسواق في الخارج أو الاستيلاء عليها . لقد كان هناك عالم مهيأ للغزو ، وقد أقدمت هذه الدول على غزوه ، لكن فرصاً كتلك لم تعد قائمة . ذلك أن أرباب الرأسمالية قد حققوا السيطرة على التجارة الدولية ، وهم لا يقبلون بسهولة ، فكرة منافسة المبتدئين .

ان البلدان المتخلفة ، في غياب صمامات الأمان المتمثلة في مناطق أخرى والدخول السهل في أسواق التجارة الخارجية ، لا بد أن تجد نفسها ، مستمرة أكثر في الاعتماد على المستثمرين الأجانب ، ذلك أن هؤلاء لا يحتكرون التكنولوجيا الحديثة فحسب ، اذ في ايديهم أيضاً مفاتيح فرص التصدير .

ويعني الاتكال على الاحتكارات الأجنبية ، من اجل التصنيع ، بدوره ، أن الطبقات الرأسمالية في البلدان المتخلفة ، تبقى تابعة ومهددة . كذلك ، ان تقليم مخالب المستثمرين الأجانب ، سواء من خلال عقود أكثر ايجابية ، أو من خلال المشاريع المشتركة ، أو ما شابهها ، لا يغير من أساسيات هذه التبعية ، ولا يضيف الكثير من الحيوية الى قوة الرأسماليين الوطنيين . فهؤلاء ، لا يستطيعون ، بما هم عليه من ضعف ، أن يتحدّوا قطاعات النخبة المنافسة ، كالقطاعات الزراعية المكرسة ، على سبيل المثال ، وهكذا فان النتيجة ستؤول إلى مساومة ، غير مستقرة ، بين القطاعات المختلفة في الطبقة الحاكمة . وهذا هو سبب تردد الدول

المتخلفة في تطبيق الاصلاحات الاجتماعية ، واحداث الثورة الزراعية الضرورية لرأسمالية مزدهرة .

وبما أن العقبات القائمة امام تنمية رأسمالية ناجحة هي اليوم ، بهذه الضخامة ، فان محاولات التصنيع ، لا بد أن تشمل تكديس رأسالمال على حساب الجماهير . فالزراعة تبقى متخلفة ، والاستثمار يبقى غير كاف لمعالجة البطالة في المدن والأرياف ، فيما تبقى الأجور على معدلات مزرية من الانخفاض لتوفير الحوافز المثالية للرأسماليين . ان القرارات المتعلقة بالانتاج ، تتخذ ، ولا بد لها أن تتخذ ، لتلبية رغبات القطاعات ذات المداخيل الوسطى والعالية ، التي تملك القدرة المالية على الشراء . أما التكنولوجيا المستقدمة ، فهي من النوع الذي يفضله رأس المال الأجنبي ، والمرتبط به ، لأن هذه هي التكنولوجيا الأكثر ملاءمة لجني الربح ، وللدخول ، في بعض مسارب التجارة الأجنبية . والبرازيل هي مثل بارز على ما أشير اليه هنا، اذ نجحت هذه البلاد في القيام بخطوة مهمة للأمام في ميدان التصنيع ، شارك رأس المال الوطني فيها بنشاط ، الى جانب المستثمرين الأجانب ، في عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة . ولكن ما هي النتائج ؟ لقد تدهورت الأجور الفعلية للطبقة العاملة ، وبقيت المناطق الزراعية المتخلفة راكدة وفقيرة .

التكنولوجيا

من الطبيعي أن يقول بعضكم ، اننا يجب أن نكون أكثر وعياً للايمان الأعمى بفعالية رأس المال ، وانه يجب أن ننتبه للعلاقات الاجتماعية . ولكن ماذا عن العناصر المادية ؟ وهل من الممكن التخلص من شرور التخلف دون تكنولوجيا حديثة ؟ ان وضع السؤال ، بهذا التصميم ، وبهذه الطريقة التي تنطوي على التكرار ، هو بالتحديد ما يؤدي إلى الاصطدام بالعقبات . لأن التكنولوجيا ، وحدها ، وبحد ذاتها ليست هي العلاج الشافي من جميع الأمراض ، اذ هي أيضاً يجب أن تخضع للاختبار حسب مقتضيات الظروف الاجتماعية . ان الأسئلة الحاسمة يجب أن تكون : أي نوع من التكنولوجيا ؟ وبأي هدف ؟ ومن الذي يختارها ومن الذي يطبّقها ؟

مثلاً ، اذا كان الهدف الاجتماعي ، سواء حدده رأس المال الخاص أو الحكومات ، هو ، أولاً ، تلبية سوق مطالب الناس الذين يملكون المال ، على أمل

أن تستفيد الطبقات الدنيا وبالتدريج ، من خلال توسيع التنمية الصناعية ، وزيادة عدد الناس العاملين ، من التكنولوجيا الحديثة ، فان أحدث التكنولوجيا الغربية ، هي الأفضل ، وهي ضرورية . لكن اذا كان الهدف الاجتماعي مغايراً كلياً . ويشمل تغييراً في السلطة الطبقية ، التي تعطي حاجات كل الناس من الغذاء والكساء والاسكان والدواء والتعليم والثقافة ، الأولوية المطلقة فان التكنولوجيا الحديثة ليست هي الدواء الشافي لكل الأمراض ، مع أنه على المدى الطويل ، لا بد أن تستدعي الحاجة جوانب هذه التكنولوجيا . أما الإدخال السريع للتكنولوجيا فيمكن أن يكون ضاراً ، لأنه قد يتطلب تحويل الموارد المهمة للبلاد ، عن الحاجات الأكثر الحاحاً للأغلبية العريضة من السكان .

صحيح أن هناك هالة سحرية تحيط بالماكينات الأوتوماتيكية السريعة ، وعمليات الانتاج الكيميائي المتطور،والتي تعد بمعجزات في ميدان الانتاج الضخم . لكنه ليس بوسع هذه المعجزات أن تفعل سوى القليل في ميدان رفع الانتاج الزراعي الى المستويات اللازمة ولقهر المجاعة والتغلب على سوء التغذية . لهذا السبب ، فان المطلوب أولاً بصورة عامة ، هو مشاريع حفظ المياه وأنظمة الري والتجفيف ، والأنابيب والمضخات ومعدات النقل (البسيطة في الغالب كعربات اليد والدراجات) وتشكيلة من الأدوات الزراعية المطورة والآلات البسيطة . وقد تساعد المصانع الكبرى الحديثة ذات الانتاج الضخم ، نظرياً ، ولكنها ليست مفتاح الحل لمشاكل البلدان الفقيرة . فمعظم ما هو مطلوب ، يمكن تحقيقه ، عملياً ، بتعبئة القوى العاملة وتركيزها على المشاريع الاجتماعية الأكثر الحاحاً فقط . ان معظم الأدوات الضرورية لتحسين الزراعة ، يمكن أن تصنع في معامل محلية صغيرة تستخدم ، أساليب غير متطورة ، وأساليب تقليدية في الغالب . وتتمتع الصناعة المحلية المحدودة بمرونة أكبر ، في إنتاج الأدوات الملائمة للتربة والظروف الطبيعية الأخرى . ومثل هذه المرافق يمكن أن تكون مفيدة جداً في التغلب على مسألة البطالة في الريف ، واستخدام الموارد البشرية المهدورة لغايات بناءة . لا تنشأ الحاجة إلى كمية كبيرة من قوة العمل في الريف ، عادة ، إلا في ذروة الموسم الزراعي ، فيما تظل هذه القوة بقية العام خاملة . وهكذا فانه بنمو الصناعة في الأرياف يمكن تشغيل هذه القوة الخاملة في المعامل وفي مشاريع البناء ، مع بقائها متوفرة في ذروات المواسم الزراعية .

ان النقطة المهمة ، اذا ما وجّه الانتباه للزراعة والصحة والاسكان وتعليم الطبقات المفروض عليها الفقر ، هي أن التكنولوجيا ونوع الانتاج المطلوب ، سيكونان مغايرين كل المغايرة للأنماط والنماذج التي ترتبط عادة باستخدام التكنولوجيا الحديثة . انني لا أنفي بذلك أهمية التكنولوجيا الحديثة ، انني أريد فقط أن أؤكد على اننا بحاجة للتفكير بطريقة مخالفة تماماً ، وأكثر تعقيداً من عملية الزرع البسيط لأساليب التكنولوجيا الغربية المتقدمة .

الاعتماد على النفس

ان المطلوب ، قبل كل شيء ، هو تحويل الانتباه عن التكنولوجيا ورأس المال إلى الناس ، فالتنمية الناجحة تعتمد ، في النهاية على تحول الناس أنفسهم . وطالما أن هذه هي الحال ، فعلينا أن نعي العقبات التي يفرضها تفشي روح الاتكالية لدى شعوب العالم الثالث، والتي تتبدّى بشكل صارخ في الأرياف حيث تعيش الأغلبية . اذ أن سيطرة كبار الملاكين والمرابين . وزعماء القبائل ، والموظفين البيروقراطيين الصغار ، هذه السيطرة المدعومة بقوات الشركة المحلية ، وعصابات المرتزقة ، والجيش الوطني ، عند الضرورة ، تضرب بجذورها عميقاً ، وتمس ، تقريباً ، جميع أوجه الحياة اليومية للعامل الريفي والمزارع . كما أن هذه الروح الاتكالية ، موجودة ، وبأشكال مختلفة ، في المدن أيضاً .

فوق هذا كله ، هناك التبعية الثقافية ، وفقدان الثقة بالنفس ، الناشئان من مجمل التاريخ الامبريالي الرسمي وغير الرسمي . لقد لُقن الناس بأن احسن السلع هو ما صنع في الغرب ، وان المخلوقات المتفوقة من سكان المراكز المتروبولية وحدها هي التي تستطيع أن تتقن فنون التكنولوجيا . كما أن اتحاد القمع الطبقي مع الامبريالية الثقافية يعززان الشعور بالعجز عن استخدام وادارة التكنولوجيا الحديثة . هذه العوامل ، مضافاً اليها ، عنجهية الاختصاصيين الغربيين ، الذين يذهبون الى العالم الثالث لاقامة وتشغيل المصانع الجديدة ، هي اسهامات مهمة في عزل القطاعات التكنولوجية الحديثة ، في بلدان هذا العالم ، وفي إدامة الاعتماد على التكنولوجيا الغربية .

ان التكنولوجيا ليست هي الآلات وحدها . فاستخدام الآلات فن . وهناك مشاكل دائمة تنشأ عن تشغيل المصانع : كخراب قطع منها وحاجة هذه القطع

للتصليح . والمعدات التي تستخدم في بلد ما تختلف عن المعدات المستخدمة في بلد آخر ، وعلى الآلات أن تتكيف مع هذه التباينات ، كما أن السلع ، وطرق انتاجها يجب أن تكون مصممة بحيث تلبي الظروف والحاجات المحلية . فاذا لم تتطور القدرات ، على معالجة هذه المسائل ، في بلدٍ ما داخلياً فان اعتماده على الصناعة المستوردة ، والاختصاصين الأجانب سيتولد باستمرار وسيكون دائماً .

انكم بحاجة ، من اجل ادخال العلم على الزراعة ، لحل مشاكل الغذاء ونقص المعدات ـ مع أهمية التأكيد على أن حل هذه المشكلات يمكن أن يتحقق في معظم البلدان ـ الى جيل جديد من المزارعين الذين يملكون الثقة بانفسهم ، والذين لا يخافون من رؤسائهم أو من المرابين ، والمستعدين ، والقادرين على مواجهة جميع الصعوبات . انه ما إن يقتنع المزارعون أن مركز القوة قد تغيّر فعلاً ، وانهم اصبحوا سادة أنفسهم ، حتى تصبح عقولهم قادرة على الانفتاح للثقافة والعلم وخوض التجربة الضرورية لانتاج انواع جديدة من البذور والنباتات التي تعطي محصولاً أعلى ، ولاستخدام أساليب الزراعة المتطورة . وتدعو الحاجة الى تركيبة اجتماعية جديدة كلياً في القرى ، اذا ما أردنا تعبئة القوة العمالية لتلبية الحاجات الملحة كالري وحفظ مصادر المياه ، وهي نشاطات يمكن أن تكون مثمرة ، عندما يتوفر المناخ الاجتماعي السليم . وبعد أن يحل جو الشعور بالثقة وبالاعتماد على النفس ، محل الجو القديم الموبوء بالخوف وانعدام الثقة بالنفس .

وللتحول في الناس أهمية قصوى في مجال الصناعة أيضاً ، اذ يجب أن ينشأ جيل جديد من الحرفيين الذين لا يخافون الآلات والقادرين على اختبارها ودراستها ، وتفكيكها ، والذين يفهمون ما الذي بين أيديهم ، بدلاً من الاكتفاء بأن يكونوا مجرد ملحقات للآلات الأوتوماتيكية . وقد خاضت جميع البلدان المتطورة صناعياً ، عمليات التطوير نفسها بالتحديد باتباع أساليب كهذه خلق وتربيه اعداد كبيرة من الحرفيين ، الذين استطاعوا أن يتطوروا ويتكيفوا مع الاختراعات الجديدة ، وان يقوموا باصلاح وصيانة تشكيلة واسعة من المعدات الصناعية المتوفرة .

لكن هذا الوضع ، تغيّر ، بظهور التكنولوجيا الحديثة . اذ ان الإزدهار يرتبط ، في الدول المتقدمة ، بالتجديد في مجالات العلوم الفيزيائية والكيميائية تحت إشراف علماء ومهندسين ذوي كفاءات عالية . ولقد أصبح هؤلاء الاختصاصيون ، يمثلون نوعاً من الكهنوت ، المحاط بطقوس العبادة والتبجيل في المجتمع . وهكذا

فانه على البلد المتخلف صناعياً ، أن يستورد أيضاً هذا الكهنوت ، ويشارك في تقديم الولاء له ، عندما يستورد التكنولوجيا الحديثة . وعندئذ ، يقع مثل هذا البلد في مصيدة ، لا خلاص منها سوى بتطوير ما يحتاجه من التكنولوجيا بنفسه .

ولا يعني هذا عدم اقتراض المعرفة والتعلم من العلم والهندسة المعاصرين ، فكل تاريخ الانسانية ، هو سجل للتعلم الثقافي والتكنولوجي من قبل شعب عن شعب آخر . انه ما من شعب يحتكر القدرة على تطوير العلوم والتكنولوجيا ، ولكن المقترضين الناجحين هم أولئك الذين يستطيعون أن يبرعوا في التكنولوجيا التي يتعلمونها من الآخرين والذين يستطيعون أن يطوروها ، وأولئك الذين يقترضون هذه التكنولوجيا طبقاً لشروطهم وبطرقهم الخاصة . فاذا ما رغبت احدى الدول المتخلفة ، في الوقت الراهن ، أن تستقل اقتصادياً وثقافياً ، فان عليها أن تتعلم ولكن بشروطها هي . وان أكثر ما تحتاجه هو أن تنشىء كادرها الخاص من الحرفيين المهرة في الميكانيك ، وان توفر القدرة على دراسة وتصميم العمليات الصناعية .

وفي هذا الشأن فانه من الممكن تعلم الكثير من التاريخ المبكر للولايات المتحدة . لقد كانت اعظم هدية قدمها البريطانيون للرأسمالية الأميركية ، هو القرار الذي اتخذته بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر والقاضي بتحريم تصدير الآلات وهجرة الحرفيين . وقد حدث انه عندما كان يتقدم أحد الانكليز من ضابط الهجرة للحصول على اذن بمغادرة البلاد ، كان على هذا الرجل ان يرفع يديه إلى أعلى ، فاذا تبين أن كفيه ليستا قاسيتين مثل كفي الفلاح مُنع من الحصول على تأشيرة الخروج . لقد كان هذا التحريم ، بلا شك ، حافزاً قوياً على تطوير الولايات المتحدة لثورتها الصناعية .

وكانت العمليات الصناعية في البداية ، مجرد تقليد لتلك العمليات التي تتم في انكلترا ، ولكن ما ان اكتمل ظهور جيل المحترفين ، حتى بدأت الولايات المتحدة تكتشف أساليب أفضل تتلاءم مع ظروفها وحاجاتها . والتنمية الصناعية في اليابان هي الأخرى نموذج مهم . وقد حقق اليابانيون ذلك باقفال الباب أمام الاستثمارات الأجنبية ، وبتعلم التكنولوجيا الغربية معتمدين على أنفسهم . ان عملية التعلم تكون بطيئة في البداية ، وتقترن بالكثير من الاخطاء ، ولكنها الطريقة الوحيدة لكي يقبض الشعب على ناصية التكنولوجيا ويصبح وحده سيد مصيره .

لقد صادفت مؤخراً بعض التعليقات التي تقول الشيء نفسه ، بطريقة ملفتة . وأشير هنا الى مقابلة مع عالم الفيزياء سي . ن . يانغ الحائز على جائزة نوبل ، وهو أميركي ، من اصل صيني ، اجرتها معه مجلة « الصين الجديدة » في خريف عام ١٩٧٥ . لقد سئل البروفيسور يانغ عن مدى سرعة تطور العلم في الصين ، فأجاب :

« ان أسرع طريقة للحاق بالعلم الحديث واثارة اعجاب الزوار الأجانب ، هي في اقامة مختبر عملاق ، واستيراد كل المعدات من الخارج ، ثم الاستعجال في تدريب كادر من الخريجين واختصاصيي البحوث للانكباب على العمليات نفسها التي تجري في أماكن أخرى من العالم . لكن الصين ترفض هذا الاسلوب لأنه لن يكون سوى عملية استعراض لا صلة لها بالتنمية الشاملة للبلاد . لقد دخل هذا في ادراكي بوضوح صباح ذات يوم من عام ١٩٧٣ وعندما كنت أقوم بزيارة لمختبر [الأشعة] الليزر في احدى جامعات هونغ كونغ حيث أُدخلتُ إلى غرفة مكيفة ، وهناك شاهدت أنبوبة هائلة لليزر ، مستوردة ، ملساء جداً ، جيدة الصناعة وجيدة التغليف . لقد كانوا يقومون بأبحاث متقدمة مما أثار اعجابي .

« ومساء ذلك اليوم نفسه ، وبعد أن اجتزت الحدود إلى الصين أُخِذْتُ إلى مختبر البصريات في جامعة زونغ شانغ وقد تجولت في غرف الليزر غرفة بعد غرفة ، وشاهدت الأسلاك النائتة من هنا وهناك ، والتمديدات الزجاجية المنتشرة في كل اتجاه . لقد كان كل ما هنالك فوضى . وكان التمايز مدهشاً . فأنبوبات الليزر لم تكن ناعمة جيداً ، ولم تكن هناك مادة الكروم ، بل كانت هناك كل انواع المشاكل . وكان واضحاً لي أن جيلاً من علماء الليزر الذين يعرفون كل شيء في هذا المضمار ، والذين يعرفون السبب الفعلي للمشاكل التي تجري دراستها في الخارج ، سوف ينشأ في هذا المرفق ، واعتقد أن هذه هي الفلسفة التي ستجلب المنافع للتنمية العلمية والتكنولوجية في الصين » .

كذلك اعجبت الى حد كبير بالظاهرة التي وصفها الدكتور يانغ في زيارات للمصانع الصينية ، أثناء جولة قمت بها مؤخراً في الصين . لقد كانت رؤية العمال وهم يصنعون آلات «يستخدمونها في ما بعد في صنع السلع التي يختص بها مصنعهم تجربة مثيرة . فالآلات هذه ، طبقاً للمعايير الرأسمالية ، هي دون المستوى في صناعتها ، والمهندسون المهرة الغربيون ينظرون الى هذا الطراز من الانتاج على أنه متخلف جداً . لكن الأساليب المتخلفة والتي هي دون المستوى هي

أساليب متقدمة بالنسبة للمعايير البشرية ، وبالنسبة لحاجات الشعب الصيني في هذه المرحلة من التنمية . لقد كان العمال يشيرون في كل مصنع نزوره بزهو الى المعدات التي كان بعضها متطوراً جداً ، والتي صنعوها بأنفسهم في ورشاتهم . وكان الأسلوب المتبع هو في تشكيل فريق واحد يتألف من الفرقاء الثلاثة : العمال والادارة والمهندسين في المصنع . وتبدأ الفرق الجديدة التي يلعب فيها العمال دوراً بارزاً بتفكيك آلة قديمة ، والاطلاع على الطريقة التي تعمل بها ، ثم الاقدام على صنع آلة مماثلة عبر التجربة والخطأ . وغالباً ما يبدأ العمال بدراسة آلات صنعت في مصانع متطورة، أو يقومون بزيارة لاحدى الجامعات للتشاور مع الاختصاصيين. وقد كان العديد من الماكنات التي شاهدنا من نوع متطور جداً ، ومنها على سبيل المثال معدات تشكيل تروس الدقيقة التي تتطلب معرفة بالرياضيات ومهارة في تشغيل الآلات . وقد انشأت المصانع مدارسها الخاصة لتعليم العمال ما يلزم من الرياضيات ونظريات الميكانيك .

لقد كان ما رأيناه في الصين ثورة صناعية في طور التكوين ، الركن الاساسي فيها مبادرة وكفاءة أهلها أنفسهم . والصينيون، حتى وهم يقترضون من الغرب ، أحياناً ، وكذلك وهم يستوردون أنظمة كاملة للانتاج من الدول الأكثر تقدماً فإنهم يصنعون بأنفسهم ظروف الاستقلال الحقيقي . وفي الوقت ذاته فانهم يقومون بتلبية أعلى المعايير الاجتماعية ، من خلال الحرص على اطعام وطبابة وتعليم كل الشعب ، لا الطبقات المحظوظة وحدها ، كما انهم يوفرون الوسائل لتلبية الحاجات الأساسية الأخرى .

وبالاختصار : ان المطلوب على وجه الاحتمال هو التأكيد على التحول من الايمان برأس المال والتكنولوجيا إلى الايمان بالناس . وهذا يعني بالطبع مجتمعاً غير صبور ، لا يقبل انتظار المعجزات التي تأتي بها التكنولوجيا في المستقبل . وان مثل هذه المجتمعات لا تنشأ من دون تغيير في تركيب السلطة ، ومن دون نقل السلطة إلى تلك الطبقات التي ستعيد ترتيب الأولويات الاجتماعية في اتجاه القضاء على الفقر والتعاسة ، والتي ستعتمد على البشر كما على العلم والتكنولوجيا .

ردّ على النقّاد



الفصل العاشر

هل الامبريالية ضرورية حقاً ؟

تقرر صيغة السؤال ، عادة ، حدود الجواب . من هنا فان من أهم مزايا البحث العلمي ، هو اكتشاف الصيغة الصحيحة للسؤال . وفي هذا الاطار ، فان صيغة السؤال حول الامبريالية ، كما يضعها إس . إم . ميلر وروي بينيت وسيريل ألابات تخرجنا عن طريق فهم الامبريالية الجديدة .

وتتوجه مقالتهم الى السؤال : « هل الامبريالية ضرورية حقاً ؟ »*

ان الامبريالية هي على درجة من التداخل مع تاريخ وبنية المجتمع الرأسمالي المعاصر بأفكارها عن الاقتصاد والسياسة والحكم ـ بحيث ان هذا السؤال يصبح شبيهاً بالسؤال التالي : « هل من الضروري أن تستمر الولايات المتحدة في الاحتفاظ بولايتي تكساس ونيومكسيكو ؟ » فنحن نستطيع ، في النهاية ، اعادة هذه الاراضي إلى الشعب المكسيكي ، ونبقى في الوقت نفسه محافظين على مستوى عالٍ من الإنتاج ، وعلى مستوى اقتصادي عالٍ من المعيشة . وبامكاننا أن نستورد البترول ، والخامات المعدنية والمواشي من هاتين الولايتين مقابل سلع أميركية . كما أن أي هبوط مؤقت في ناتجنا القومي العام سيكون ، بالتأكيد ، ثمناً بخساً ، في مقابل تحقيق العدالة الاجتماعية . وإضافة فان وتيرة نمونا ، وقدرتنا المفترضة على التحكم في اقتصادنا ، ستجعلان من النمو الاقتصادي المستمر ما يعوض بسرعة عن أية خسائر تنجم عن إعادة الأراضي المسروقة .

أو ان المرء قد يتساءل « هل مانهاتن ضرورية للولايات المتحدة ؟ » انه سيكون من العدل ، بالتأكيد ، اعادة الأراضي التي أخذت من الهنود في صفقة فاضحة . ومثل هذه الاعادة قد تحدث في البداية أثراً سلبياً على اقتصادنا ، لكنها ستؤدي

* هذا رد على مقال انتقادي لكتاب هاري ماجدوف : « عصر الامبريالية » ، نيويورك ، مونثلي ريفيو برس ، ١٩٦٩ .

بالتالي إلى مزيد من الازدهار ، فالصناعة على هذه الجزيرة لا تشكل سوى نسبة مئوية ضئيلة ، قياساً بالناتج الاميركي الاجمالي ، والنشاط المربح للموانىء يمكن أن يتحول إلى نيوجيرزي أو الى موانىء أطلسية أخرى ممتازة ، والنشاطات الاقتصادية الأخرى كأسواق المال وأسواق تبادل السلع ومشاريع الاستثمار والمصارف التجارية، ومقرات الشركات الكبرى يمكن أن تنقل بقضها وقضيضها إلى الداخل. ومثل هـذه الخطوة التي ستزيل الوصمة التي تثقل ضمير أميركا قد تكون ، مفيدة اجتماعياً . أكثر من ذلك فان هذا قد يؤدي إلى انشاء مراكز مالية جديدة للولايات المتحدة (والعالم الرأسمالي) ، يتم معها تجنب الأزمات المتسببة عن دخان المصانع والتلوث وحركة السير . وقد تؤدي الحاجة الى المباني والمساكن ووسائل النقل ، ووسائل المواصلات في « مانهاتن » الجديدة إلى دفع الاقتصاد لمستويات أعلى .

قد تصلح مثل هذه الاسئلة لفصول الدراسة للمساعدة على استثارة مخيلة التلاميذ ، ولايضاح تناقضات الاقتصاد الرأسمالي ، ولكنها لن تساهم في فهم دور التوسع في الأراضي وفي تطور نشاطات الاقتصاد ، أو في فهم الدور الفريد الذي يلعبه مركز مالي في نشاطات الاقتصاد الرأسمالي .

إن نقادنا* يبررون ، السؤال ، بلا شك ، على أساس أن بعض التبسيطيين من اليسار يصوغون القضية في ظل اعتبارات « الضرورة الاقتصادية » المحضة ، كما لو أن كل اجراء سياسي أو عسكري ليس سوى استجابة لمسألة اقتصادية طارئة أو رداً على مكالمة هاتفية من أحد مدراء الشركات . إن أسلوب السبب ـ النتيجة الميكانيكي هذا ، هو مبالغة تبسيطية واضحة ، ودليل غير كاف الى التاريخ ، ولغة منمقة أكثر مما هو تحليل . ولكن عندما يصطدم المرء بالكلام الخطابي وجهاً لوجه ، ويجعل من هذه الخطابة محور النقاش ، فانه يخرج بذلك عن أسس البحث العلمي : فالمرء قد يتواجد في ملعب للكرة ، لكنه ليس الملعب الذي تدور المباراة على أرضه . إن المهمة الرئيسية ، في رأيي لدراسة الامبريالية ، هي اكتشاف وفهم ما يصفه برنارد باروخ بـ « الوجدانية الأساسية للمصالح الأميركية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية »[1] . وعلينا أن نبحث في مثل هذه الدراسة عن الجذور

---

* من اجل تجنب التكرار السمج لأسماء المؤلفين الثلاثة لدى كل اشارة اليهم ، ومن اجل تجنب اضفاء النقاش الشخصي ، سوف نشير إلى هؤلاء بكلمة « النقاد » ونرجو أن لا يستاؤوا من ذلك ، فالنقاد في نظرنا هو تعبير مشرّف .

الرئيسية ، أو عن ينابيع ، هذه الوحدانية وأن نفهم تفاعلات وتكامل الدوافع الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

والأمر لا يحتاج إلى عميق تأمل لنكتشف محدودية صيغة « الضرورة » . فعلى سبيل المثال ، اختار قطاع جوهري من العالم ، كالاتحاد السوفياتي والصين بصفة خاصة ، طريق الاستقلال الاقتصادي ، وقطع الصلات التجارية والاستثمارية مع الشبكة الامبريالية . وقد تكيفت البلدان الرأسمالية المتقدمة مع هذه التحولات ، واستطاعت تحقيق تقدم صناعي وازدهار ملحوظ في العقود الأخيرة . على أنه اذا كان من المهم ، في واقع الحال الاعتراف بأن مثل هذا التعويض ممكن ، فانه من المهم بالمقدار نفسه أن نفهم الأساليب التي تحقق هذا التعويض بها وهي : الحروب ، وفترات الكساد ، وبرامج التسلح الضخمة . كما يجب أن نلاحظ أن التكيف الاقتصادي قد حدث في قلب الصراع المستديم للاستيلاء على مناطق نفوذ جديدة ، سواء في البلدان المتقدمة الأخرى أو في بلدان العالم الثالث . والأكثر أهمية من ذلك كله ، هو ان هذا التكيف الذي لم يخفف ، بأي شكل من الأشكال ، من اندفاع الدول الامبريالية المضاد للثورة ، عبر الحروب والوسائل الأخرى ، موجه نحو : (١) ، منع المزيد من تضييق الرقعة التي يمكنهم فيها أن يتاجروا ويستثمروا بحرية ، و (٢) ، اعادة غزو الأراضي التي خسرها العالم الامبريالي . كما أن هذا النشاط المضاد للثورة ، والذي بدأ في الأيام الأولى للثورة البلشفية ، لم يتضاءل منذ أخذت الولايات المتحدة بأعنة الأمور كزعيمة ومنظّمة للعالم الرأسمالي .

ان السؤال المفروض طرحه ليس ما اذا كانت الامبريالية ضرورية للولايات المتحدة ، ولكن المطلوب اكتشاف « منطق » المسيرة التاريخية نفسها . لماذا تصرفت الولايات المتحدة والدول الرئيسية الرأسمالية الأخرى ، وبالحاح ، واستمرار ، بطريقة امبريالية لمدة تقرب من ثلاثة أرباع القرن .

ان الفرق بين الفرضيّات المبنية على التخمين حول « ضرورة » الامبريالية وبين المسيرة الفعلية للتاريخ ، يوضحه النقاد أنفسهم عندما يقدمون تفسيرهم للامبريالية ، بالاشارة إلى وتبني الموقف النظري لكارل كوتسكي في حواره مع روزا لوكسمبورغ . فهؤلاء يشيرون إلى أن كوتسكي تبنى موقف أن التوسع الاستعماري لم يكن مدعوماً الا من قبل حفنة صغيرة ولكن قوية ، من الرأسماليين وان هذا التوسع كان مرفوضاً من الطبقة الرأسمالية ككل . وقد اعتقد كوتسكي ، لهذا

السبب ، ان أغلبية الطبقة الرأسمالية سوف تصعد معارضتها ، وتمنع بالتالي التوسع الامبريالي المسلح .

انه لمن المستغرب ، مثلاً ، أن نجد ، في هذه الأيام وفي هذا العصر ، من يعيد الحياة إلى نظرية كوتسكي ، التي أبطلت الأحداث ، بشكل صارخ ، مقولاتها . إن نقادنا يشيرون إلى عرض كوتسكي الذي ألقاه في مؤتمر الأممية الثانية في شتوتغارت عام ١٩٠٧ ، ولكن لم تمر سوى سبع سنوات على ذلك حتى نشبت الحرب العالمية الأولى ، لتتبعها في أول فرصة مناسبة ، الحرب العالمية الثانية . والأمر لا يحتاج للكثير من التأمل للتعرف على الدور الذي لعبته التوسعية الالمانية في الحربين : لقد تبين أن تفاؤلية كوتسكي لم تكن سوى وهم .

ويذكّرنا النقاد بالاستياء الراهن عند بعض رجال الأعمال الأميركيين من حرب فيتنام . إن ادراك بعض رجال الأعمال الأذكياء بأن على المرء أحياناً ، أن يحاول التقليل من خسائره ليس في حد ذاته مفاجأة، لكن المفاجأة هي في أنهم انتظروا كل هذا الوقت للاستيقاظ على واقع حرب خاسرة ، وما تخلفه من آثار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . غير أن الاختبار الحاسم لموقف كوتسكي والنقاد هو في السؤال التالي : كم من رجال الأعمال هؤلاء يوافقون : (١) ، على انسحاب فوري للقوات الاميركية من فيتنام ، وترك مصير فيتنام للفيتناميين و (٢) ، على انسحاب شامل لجميع القوات المسلحة الأميركية ومعداتها من جميع آسيا ؟

إن نقطة الضعف الرئيسية في نظرية كوتسكي ، هي في تركيزه على « الضرورة » اذ هو ميّز ، بطرح فكرته في هذا الاطار العقيم ، بين رأسماليين يحتاجون إلى التوسع ورأسماليين لا يحتاجون اليه ، وقد تجاهل ، بهذا ما هو أهم شيء لتفسير مسار النزعة العسكرية والامبريالية ، والمتمثل في : البنية الصناعية والمالية للاقتصاد ، والعناصر الاستراتيجية للتغيير ، والطبيعة الخاصة للنظام السياسي المرتبط بالرأسمالية الاحتكارية الناجحة . (ويجدر أن يكون من نافل القول أن تفسيراً كاملاً للامبريالية الالمانية مثلاً يحتاج الى أن يأخذ في اعتباره تاريخ المانيا والملامح الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بها .

ويتبنّى النقاد ، في النهاية ، في تحليلهم الاقتصادي ، التفسيرَ المحدود والبدائي للامبريالية التي ينتقدونها . وتبعاً لذلك ، فهم لا يضعون في اعتبارهم سوى بعض العناصر الاقتصادية المتصلة بذلك ويعاملون تلك العناصر التي يحللون بوصفها

عناصر معزولة ، وليس كجزء من الكل الاجتماعي والاقتصادي ، ثم انهم يقومون ، حتى بتجاهل تلك العناصر التي استفردوها . هذه العملية الانكماشية تتخذ الصيغ التالية :

(١) ، حذف النشاطات الاقتصادية الأميركية في البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى من دائرة الامبريالية .

(٢) ، حصر الاختراق الاقتصادي للدول النامية على نشاطات التصدير والاستثمارات الخاصة .

(٣) ، حصر معالجة مسألة الموارد الخام الأجنبية من زاوية ما يدعونه بـ « المصالح الوطنية » ، متجاهلين بذلك الدافع وراء السيطرة على هذه الموارد بواسطة مجموعات المصالح الاحتكارية .

الامبريالية والعلاقات بين الدول المتطورة

هناك جانب كبير من بحث النقاد مكرس لعمليات احصائية قائمة على افتراض خلاصة انه لا شأن للنشاطات التجارية والاستثمارية الأميركية في الدول الرأسمالية المتقدمة بالامبريالية . فهم يدّعون أن الامبريالية هي شأن يتصل فقط بالعلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

وهذا الافتراض يغفل معلماً أساسياً مميزاً من معالم الامبريالية الحديثة . ذلك أن احتلال (أو) استعمال الدول الأقوى للدول الأضعف ، وإقامة الامبراطوريات العسكرية القوية قد تكرر في التاريخ القديم والوسيط والمعاصر . أكثر من ذلك ، ان ولادة ونشأة الرأسمالية قد اقترنتا بالغزو العسكري للبلاد غير الرأسمالية لاحتواء هذه الأخيرة ضمن مناطق التجارة والاستثمار الرأسمالية المتفوقة .

ولأن انشاء الامبراطوريات كان هو النشاط السائد لحقب طويلة من التاريخ ، فان استخدام تعبير الامبريالية لوصف هذا النشاط يقود الى تعريفات تؤكد على الظاهري وتتجنب ما هو أساسي . فقيمة التمييز بين المراحل المختلفة للتاريخ التي تطلق عليها التسميات المناسبة ، هو في توفير الإطار التحليلي المفيد لمعرفة وفهم القوى الرئيسية المؤثرة في المرحلة التي هي موضوع الدراسة . لهذا السبب ، فانه

يبدو لنا ، أن الاستخدام الأفضل لتعبير **الامبريالية** هو لايضاح الممارسات والعلاقات الدولية للعالم الرأسمالي خلال المرحلة المميزة لنضوج الرأسمالية التي تبدأ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

ولكن ، حتى في حال عدم موافقة المرء على هذا الأسلوب المصطلحي فانه يبقىْ علينا ادراك أن الممارسات الدولية في ميادين السياسة والاقتصاد . على مدى السبعين إلى التسعين عاماً الماضية قد تميزت بملامح تتسم بالفرادة . ومن هنا فان بعض المؤرخين اعتادوا على تسمية المرحلة الحديدة بـ « **الامبريالية الحديثة أو المعاصرة** » لتمييزها عن العملية المحضة لانشاء الامبراطوريات . وسوف يتضح المنطق الذي يقوم عليه مثل هذا التصنيف اذا ما عرضنا هنا للملامح الرئيسية لهذه الامبريالية المعاصرة أو الجديدة .

أولاً : كما أسلفنا ، آنفاً ، غرزت الرأسمالية منذ أيامها الأولى جذورها في العالم غير الرأسمالي . وقد ازدهرت (باستخدام القوة والضغوط الاقتصادية) من خلال تكييف سائر العالم لتلبية حاجات الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً ، ولكن هذه الامبريالية لم تنجز « مهمتها التارخية » الا في هذه المرحلة من الامبريالية الجديدة . فالعالم كله باستثناء بعض الأجزاء التي انسلخت عنه مؤخراً واقع الآن في النظام العالمي الرأسمالي .

إن تسعير السلع المصنوعة في انحاء شتى من العالم يصبح خاضعاً لسعر عالمي واحد تقرره المراكز المالية الكبرى . وتشهد المرحلة الراهنة من الامبريالية الجديدة ، تصعيداً حاداً في تدفق السلع والرجال ورأس المال ، استجابة ، بالدرجة الأولى ، للضغوط التي تمارسها مراكز الرأسمالية المتقدمة ، بما في ذلك ضغوط المنافسة بين الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها .

ثانياً : ان النظام الرأسمالي العالمي للامبريالية الجديدة يشمل مجموعة من العلاقات المعقدة والمتكاملة بين الدول ذات المستويات المتباينة من التنمية الصناعية . وأكثر وجوه هذا النظام لفتاً للنظر هو تجميد ما يسمى ببلدان العالم الثالث كملحقات للمراكز الصناعية والمالية في العواصم الكبرى . وهو المسلك نفسه الذي تتبعه الأسواق الرأسمالية . اضافة إلى ذلك ، فان هناك بين الدول الرأسمالية الأكثر تقدماً ، تشكيلة من علاقات تبعية الدول الأضعف للدول الأقوى .

ثالثاً : ان الاساس التقني لاقتصاديات العالم الدولية المعاصرة ، هو ازدهار ما يدعوه فيبلين (Veblen) « تكنولوجيا الفيزياء والكيمياء » : كالفولاذ والكهرباء والبترول والتكرير والمركّبات الكيميائية والعضوية ومحركات الاشتعال الداخلي الخ . لقد أصبحت تكنولوجيا الامبريالية المعاصرة ، هي القاعدة المالية ، لبلوغ المركزة الاقتصادية الحاسمة ، في الشركات الصناعية الكبرى والمرافق المالية الضخمة . وقد أدى اكتمال هذا التركيز للقوة الاقتصادية (والذي يدعى احياناً رأس المال الاحتكاري) إلى التأثير على البنية السياسية والاقتصادية كلها في الدول الرأسمالية المتطورة . فعلى المستوى الاقتصادي ، ومقارنة بالمرحلة السابقة من الرأسمالية التنافسية ، أصبحت التغييرات الاقتصادية والتغييرات السياسية ـ الاقتصادية تحدد أساساً بضرورات الصناعات الاحتكارية الطابع (الاحتكارات بين مجموعة شركات كبرى على وجه التحديد) . فالاحتكارات مضطرة ، من اجل الاحتفاظ بممتلكاتها ، وبمواقعها في المقدمة ، الى السعي للسيطرة على مصادر المواد الخام كما على الاسواق أينما تواجدت هذه . إضافة إلى ذلك فان نشوء بنية اقتصادية قائمة على المؤسسات الاحتكارية تحد من البدائل المتاحة أمام الانظمة السياسية لهذه البلدان . فالحكومات ، تستوي في ذلك الليبرالية منها والمحافظة ، لا تتمكن من ادارة شؤون البلاد الاقتصادية بنجاح ، ما لم تدعم وتساعد على زيادة كفاءة الدعائم الرئيسية للاقتصاد المتمثلة في الشركات الاحتكارية والترتيبات المالية الدولية التي تمارسها هذه الشركات .

رابعاً : وأخيراً ، ان أحد الملامح المميزة للامبريالية الجديدة هو ازدياد التنافس الحاد بين الدول الرأسمالية المتقدمة . وهذا التنافس هو الذي يقرر الترتيبات الاقتصادية العالمية ، والذي يعتبر مصدراً رئيسياً للاضطراب في النظام العالمي الرأسمالي . لقد كانت بريطانيا ، قبل المرحلة الراهنة للامبريالية الجديدة ، هي الدولة المهيمنة ، بلا منازع ، في ميادين التجارة والاستثمار والمال . لكن ازدهار الدول الصناعية القائم على التكنولوجيا المتطورة ، التي اتاحت المجال للتنافس الاقتصادي والعسكري مع بريطانيا ، ادى إلى السباق الجنوني لغزو مناطق العالم التي لم تكن مشمولة بالترتيبات الرأسمالية ، كما أدى ، أيضاً ، إلى صراعات على اعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ . ولكن الذي تجب ملاحظته بصورة خاصة ، هو أن التنافس لا يقتصر على السيطرة على المناطق المتخلفة ، فهو يستتبع

الصراع للسيطرة على الدول المتطورة الأخرى و / أو الحصول على نفوذ متميز فيها ، كما رأينا في الحربين العالميتين . ومن ضمن العناصر الرئيسية في الصراع بين الدول وبين شركاتها الاحتكارية استعمال استثمارات في بلدان بعضها البعض و / أو تشكيل الكارتيلات لاقتسام الأسواق .

وهكذا ، فان التدقيق في الامبريالية الجديدة من منظور تاريخي ، لا بد أن يكشف عن صفتين للصراع على القوة في هذه المرحلة هما : (١) الصراع لاحتلال مركز قوة اقتصادي أقوى بين الدول الصناعية المتطورة ، و (٢) ، الصراع من اجل نفوذ اقتصادي في الدول المتخلفة . إضافة إلى ذلك فان على المرء ، من اجل فهم الدوافع الامبريالية منذ الحرب العالمية الثانية ، والبدائل الاستراتيجية التي تواجه صانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة أن يأخذ في اعتباره الصراعات السابقة والمحتملةبين الدول الصناعية،ومن ذلك وليس بدرجة قليلة،مناورات سياسة الحكومة الأميركية ، والشركات الأميركية للسيطرة على اسواق التجارة الدولية والاستثمارات العائدة للحلفاء القدماء (والخصوم القدماء) في بلدان العالم المتخلفة .

إن حصر الامبريالية في النشاطات التجارية والاستثمارية في بلدان العالم الثالث يلغي قطاعاً حيوياً من النشاطات الدولية السياسية والاقتصادية والمتمثلة في التنافس الامبريالي الاستثماري للدول الرأسمالية المتطورة عبر حدود كل منها . اضافة إلى ذلك ، فان النقاد لا يتصدون للتكامل الاقتصادي العالمي ، ولأهمية تفوق أميركا العسكري والمالي عالمياً ، والذي يمكن كشفه بصورة أوضح اذا ما ركزنا على وضع ميزان المدفوعات .

لقد عانت الولايات المتحدة من عجز دائم في ميزان المدفوعات باستثناء سنتين أو ثلاث سنوات من السنوات العشرين الماضية ، وليست هناك دلائل على أن هذا العجز سيختفي ،وهذا أمر فريد في التاريخ الرأسمالي. اذ أي بلد آخر(بما في ذلك الولايات المتحدة ، قبل احتلالها مركزا مهيمنا بعد الحرب العالمية الثانية) كان سيخضع لنظام السوق قبل وقت طويل من انتهاء العشرين سنة ، ولكن ما الذي كان سيؤدي اليه هذا النظام ؟ والجواب هو : تبني الولايات المتحدة اجراءات معاكسة للتضخم ، مثل رفع كبير في نسبة البطالة وترتيبات تؤدي إلى هبوط اقتصادي . لكن الولايات المتحدة ، استطاعت بدلاً من ذلك المحافظة على مستوى

ازدهارها عبر الخمسينات والستينات دون الاضطرار الى اتخاذ اجراءات تقضي على العجز في ميزان مدفوعاتها الدولي . والذي حدث هو النقيض ، اذ أن النشاطات نفسها التي تسببت في عجز ميزان المدفوعات هي نفسها التي حافظت على مستوى ازدهارها .

ولكن لماذا العجز؟ ان صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات ، كقاعدة ، تتفوق بالحساب الجاري على وارداتها . وهكذا فان العجز ينجم عن انفاق حكومة الولايات المتحدة ومستثمريها ، في المجال الدولي أكثر مما يملكون . فالحكومة تنفق مبالغ طائلة على مؤسساتها العسكرية المنتشرة حول العالم وعلى حروبها . وعلى المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول الأجنبية . هذه النشاطات جميعاً ، وبمعزل عن الدوافع التي تقف وراءها ، تساهم في ازدهار الاقتصاد ببنيته القائمة .

ويتمثل جوهر هذا التطور في أن الدول الرأسمالية الأخرى ، جعلت الدولار ، راضية أو مكرهة ، مقبولاً كما لو كان ذبتاً كالذهب .

انه ما من أحد بحاجة الى أن يتتبع بدقة أخبار الأسواق المالية ، ليدرك أن الدول الصناعية الأخرى ، ليست سعيدة جداً بوجوب قبول الدولار بديلاً للذهب . وقد تسبب هذا بكثير من التوتر الذي ما يزال قائماً . ومع ذلك فان هذه الدول تقبل الدولار لأسباب متعددة . أولاً : تخشى هذه الدول اذا ما هزت القارب زيادة عن الحد ، ان تغرق كل المصارف المركزية في بحر من المصاعب المالية . ثانياً : ان هذه الدول واثقة من قوة الولايات المتحدة الاقتصادية رغم أن اهتزاز الثقة بهذه القوة هو في ازدياد . وأخيراً وليس آخراً ، هناك القوة الأميركية العسكرية ووجودها حول العالم . لقد أقدمت الولايات المتحدة ، في الواقع ،على تحمل مسؤولية الحفاظ على النظام الإمبريالي العالمي . فهي أولاً ، زودت الدول الغربية بالسلاح والجيوش وبمشروع مارشال لمنع قيام الثورة الاشتراكية فيها . وأقامت قواعد جوية وبحرية حول العالم ولا تكفي فقط لتطويق الاتحاد السوفياتي والصين ، بل لتشكل تهديداً بالتدخل العسكري ، أو لتقوم بالتدخل العسكري الفعلي في العالم الثالث .

وهكذا فان الولايات المتحدة تقدم قوتها العسكرية « لحماية » العالم الغربي بما في ذلك اليابان . وقد كان المقابل لهذا هو القبول المتردد بالدولار كعملة احتياطية

رغم عجز الولايات المتحدة عن توفير الغطاء الذهبي لديون دولارها . واحد المظاهر لهذا المقابل الذي يقدم الغرب إلى الولايات المتحدة يتمثل أيضاً في السماح للمستثمرين الأميركيين بالاستمرار في نشاطاتهم في أوروبا الغربية وشرائهم للشركات هناك التي يدفعون ثمنها بالواقع . عن طريق اعتمادات تمنح من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الولايات المتحدة .

لنفترض أن هناك من يرفض هذا التحليل للعلاقة المتداخلة بين استثمارات الولايات المتحدة في الدول الرأسمالية المتطورة من جهة وبين : (١) التوترات الفعلية والمقبلة بين الدول الرأسمالية ، و (٢) الحفاظ على النظام والاستقرار في العالم الثالث من جهة ثانية . فهل يكون النقاد على حق حين يعزلون الاستثمارات الأميركية في الدول المتقدمة كشيء منفصل عن الاهتمامات الاقتصادية والسياسية بالعالم الثالث ؟ انهم سيظلون في رأينا مخطئين في تطبيق مفهوم الامبريالية الى هذا الحد . وسبب ذلك بسيط : فعندما تستثمر الشركات في الدول المتقدمة ، تصبح فوراً متورطة في العلاقات القائمة بين هذه البلدان وبين فروعها (أي الشركات) في العالم الثالث . فكلما كبر حجم الاستثمار الأميركي في أوروبا واليابان ازداد ارتباط الولايات المتحدة بمناطق النفوذ وبالترتيبات النيوكولونيالية للعالم الرأسمالي كله .

ان أبسط وأوضح مثل على ذلك هو صناعة البترول ، فهناك حوالي ٢٤ ٪ من استثمارات الولايات المتحدة في أوروبا هي في مجال صناعة البترول ، كالتكرير وانتاج السلع المشتقة وتسويق هذه السلع لدى الأوروبيين وزبائنهم الأجانب .

ولكن من أين تأتي الشركات الاميركية الفرعية بالنفط من اجل تكريره ؟ من الشرق الأوسط بالطبع . وتجب هنا ملاحظة أن ارتفاع حجم الاستثمارات الأميركية في البترول اقترن بالتطور الحاسم بالنسبة لملكية الولايات المتحدة لمصادر البترول القريبة . لقد كانت الولايات المتحدة تسيطر قبل الحرب العالمية الثانية على ما يقارب العشرة في المائة من احتياطي البترول في الشرق الأوسط ، ومع حلول العام ١٩٦٧ ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٩ ٪ . ويعتمد نجاح وازدهار الاستثمارات الأميركية في صناعة البترول الأوروبية ، على سهولة الوصول إلى البترول المستخرج من دول في العالم الثالث . وفي المقابل فان الشركات الأميركية تزيد ارباحها من

بترول الشرق الأوسط عن طريق الاستثمار في تكرير وتسويق البترول في أوروبا الغربية .

وبصورة أخف حدة ، ولكن في الاتجاه نفسه ، هناك الاهتمام المتزايد بالعالم الثالث الناشيء عن نشاطات استثمارية أخرى في الدول المتقدمة . فالولايات المتحدة ، تستثمر ، على سبيل المثال في أوروبا واليابان حوالي ٥٠ ٪ من نشاطاتها في ميادين ليست ذات صلة بالبترول . فمن أين تأتي هذه الشركات بالمواد الخام الضرورية لصناعاتها في هذه المنطقة ؟ والجواب هو أن جزءاً مهماً من هذه المواد الخام يأتي من العالم الثالث .

علاوة على ذلك ، هناك الارتباط المتزايد للشركات الأميركية بأسواق الدول الأخرى المتقدمة في دول العالم الثالث . فأرباب الصناعة في الدول المتقدمة يحظون بمواقع وامتيازات خاصة في أسواق هذه الدول عبر معاهدات وصفقات مالية خاصة . ويعود قيام هذه الأسواق التفضيلية الى حواجز التعرفة الجمركية وقنوات التوزيع القائمة منذ العهود الاستعمارية . ولهذا السبب فان الشركات الأميركية توسع اسواقها وتحصل على موطىء قدم في ممتلكات الدول المتقدمة الأخرى عبر الاستثمار لتصبح بذلك من « مواطني أعمال » الدول الأم .

لم تستنفد بعد الأساليب المتعددة التي يزيد فيها الاستثمار الأميركي في الدول المتقدمة من تورط الولايات المتحدة في الشؤون الاقتصادية للعالم الثالث . ففي الماضي القريب جداً أقدمت ثلاثة مصارف أميركية على الاستثمار في بريطانيا (وهي دولة متقدمة بالتأكيد) اذ قام : ميلُون نَاشُنال بَانك أنْدتْرَسْت كومباني » بشراء ٢٥ ٪ من « بَانْكْ أوف لُندن وسَاوْتْ أميركا » المحدود المعروف باسم (بولزا) ، واشترى « نيويورك فيرسْت نَاشنال بانك » ٤٠ ٪ من أسهم « ناشنال أندغْرِيْنْدلي بانك ليمتد » . وحصل « تْشِيزْ مَانهَاتِنْ بانك » على حصة ١٥ ٪ من « ستَانْدَرْدْ بَانْك لمتيد » . وهنا يجب أن نلاحظ انه بالرغم من أن هذه البنوك الثلاثة تتخذ من لندن قاعدة لها إلا أن مجال عملياتها الأكبر يقع في قطاعات واسعة من العالم المتخلف . فمصرف ناشنال اند غريندلي يعمل بصفة رئيسية في الهند وباكستان والشرق الأوسط ، وستاندرد ينشط في افريقيا ، وبولزا ينشط في أميركا اللاتينية .

الاستثمار في
البلدان المتخلفة

بعد أن خلص النقاد الى أنه لا علاقة لاستثمارات الولايات المتحدة في الدول المتقدمة بالامبريالية ، صوبوا بنادقهم على كون المصالح التجارية الأميركية صغيرة نسبياً . وقد عمد هؤلاء ، في تقديرهم الاحصائي لحجم المصالح الأميركية الاقتصادية إلى مسخ أبعاد هذه الثورة ، بحصر النقاش في الصادرات والاستثمارات المباشرة ، وسبب هذا ربما يكون افتقارهم إلى المعلومات الكافية ، لكن مهما كان السبب فان التركيز على الاستثمارات الخاصة المباشرة والصادرات يؤدي إلى تجاهل تورطات كبرى أخرى . مثلاً :

(١) تمثل رخص الامتياز والتصنيع والعلامات التجارية الممنوحة لأرباب صناعة أجانب من قبل الشركات الأميركية ، ازدياداً في نمو المصالح التجارية الأميركية في العالم الثالث وفي الدول المتقدمة أيضاً ، وهو في جزء منه انتاج يرافق التوزيع العالمي لأفلام السينما والتلفزيون والاعلانات الأميركية . فالمرء يجد أحياناً ، سلعاً عادية كالحبر والطلاء المصنوع في الفيليبين موزعة باسم تراخيص من أرباب صناعة أميركيين .

(٢) ان أحد أهم مصادر الدخل في الولايات المتحدة هو الربح الناجم عن شحن المواد الغذائية والمواد الخام من العالم الثالث إلى أميركا . والتجارة في الاتجاه المعاكس . ان عدداً من السفن المستخدمة في هذه العمليات هذه سفن أميركية ترفع علم ليبيريا أو بنما . والاستثمار في شركات شحن بحرية كهذه مسجل في جداول وزارة التجارة تحت باب « النقل الدولي البحري » وهو مستثنى من الاحصائيات الخاصة بالاستثمارات الخاصة المباشرة في العالم الثالث .

وتجدر الاشارة إلى أن السيطرة على الشحن البحري وما يتعلق بذلك من رسوم تأمين خاص بالتجارة مع العالم الثالث هي من العناصر المهمة في العلاقة الخاضعة بين الدول المتخلفة والعواصم المتروبولية .

(٣) تستثنى أيضاً من احصائيات الاستثمارات الخاصة المباشرة قطاعات مهمة وواسعة من الارتباط الاقتصادي مثل : (أ) ، القروض المباشرة التي تقدمها مصارف الولايات المتحدة للحكومات الأجنبية والشركات ، (ب) ، أنواع متعددة

من السندات الأجنبية في الأسواق المالية الأميركية ، (ج) ، القروض التي تمنحها شركات الـ إدج آكت (Edge Act) (وهي فروع لمصارف أميركية في الدول الأجنبية) . ويجب أن نلاحظ هنا أن أحد الانماط المفضلة للتمويل من قبل شركات إدج آكت هو السند القابل للتحويل ، وهو وسيلة تستطيع الشركات المصرفية الأميركية بواسطتها أن تحول السند إلى أسهم في ملكية شركة اجنبية ، اذا ما تبين أن هذه العملية مربحة .

(٤) ان البيانات المتوفرة عن الاستثمارات الخاصة المباشرة لا تتضمن أو تشير إلى مدى توزع المصالح التجارية الأميركية في اقتصادات الدول المتخلفة ، وخاصة في ما يتعلق بعمليات الفروع الخارجية للمصارف الأميركية ، والمصارف الأجنبية التي تملكها الولايات المتحدة . (وهو ما يجب أن يضاف إلى ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة) . والاستثمارات الخاصة المباشرة في المصارف الخارجية ، على سبيل المثال ، مدرجة تحت عنوان « استثمارات أخرى » التي تحتوي على تشكيلة واسعة من النشاطات ، بما في ذلك الاستثمارات في مزارع السكر والموز . وقد بلغت الاستثمارات الخاصة تحت هذا العنوان في أميركا اللاتينية مبلغ مليار و ٥٧ مليون دولار في عام ١٩٦٨ . وبما أن الاستثمارات المصرفية هي جزء من هذا البند ، فان هذه الاستثمارات طبقاً لجداول وزارة التجارة هي أقل بكثير من المليار و ٥٧ مليون دولار . لكن قيمة مقدرات المصارف في ذلك العام بلغت وحدها ملياراً و ٧٣٦ مليوناً . وهذا الرقم يشمل حجم المعاملات المالية للمصارف الأميركية بواسطة مؤسسات مثل (أ) : شركات الـ « إدج آكت » المملوكة لمصارف أميركية ، (ب) ، الشركات المالية المملوكة أيضاً لمصارف أميركية ولمرافق مالية أخرى ، (ج) ، الممتلكات المدارة مباشرة عبر ممتلكات مرتهنة في بنوك أميركا اللاتينية ، (د) ، الاشراف غير المباشر على المرافق المالية الأميركية اللاتينية بواسطة فروع لمصارف أوروبية كما هو الحال مع بنك « ميلون » وحصته في مصرف « بولزا » الذي أشرنا اليه سابقاً .

تمثل الممتلكات المالية المسيطر عليها والواقعة تحت النفوذ الأميركي انتشار المصالح الأميركية في مجمل جسم اقتصادات العالم الثالث بما يتجاوز الاستثمارات المباشرة بكثير ، ويظهر هذا الانتشار في النشاط اليومي للشركات المحلية وفي نشاطات المستثمرين غير الأميركيين .

وتنعكس أهمية المصالح التجارية الأميركية في أميركا اللاتينية بطريقة غير مباشرة في الاسباب التي بررت بها صفقة الشراكة بين « ميلون ناشنال بانك » وبين « بولزا » من أجل دخول أسواق أميركا اللاتينية : وكان التبرير كما يلي :

« بحلول عام ١٩٦١ أصبح واضحاً لادارة المصرف ان حصته في السوق المحلية أصبحت مهددة بسبب افتقاره الى التسهيلات المصرفية الدولية . فالمصارف الكبرى في نيويورك وكاليفورنيا وشيكاغو تستغل خبرتها في السوق الدولية للفوز بأنصبة أكبر من العملاء المحليين التقليديين لمصرف ميلون » .

يمكننا أن نكتشف في هذا التبرير عدة جوانب من انشباك الولايات المتحدة في العالم المتخلف :

(١) ازدياد أهمية هذا الانشباك ، بما يكفي ليمكن الواحد منها من كسب زبائن المصرف الآخر ، بفعل الخبرة التي اكتسبها من نشاطاته في الخارج .

(٢) ان هناك علاقة متبادلة بين نشاطات الأعمال الداخلية والخارجية ، تنسحب على الأعمال غير المصرفية أيضاً .

(٣) ان التنافس في اطار المهنة الواحدة يؤدي إلى مزيد من الاختراقات لاقتصاد البلدان المتخلفة كما انه يشكل عامل ضغط للاستثمارات الأخرى غير المصرفية في بلدان العالم الثالث .

النفوذ الكبير
والنفوذ الصغير

يبني النقاد تفسيرهم للوضع الحالي للامبريالية الأميركية ، وكما أشرنا سابقاً ، على ما يعتبرونه الصغَر النسبي للاستثمار الخاص في العالم المتخلف ، وقد حاولنا أن نوضح أن الانشباك الاقتصادي هو أكبر بكثير مما يمكن أن يستخلصه المرء من مجرد الاحصائيات المتوفرةعن الاستثمارات المباشرةفي الخارج. غير أن الحاجةتستدعي بحث الموضوع في العمق . وفي حين أن الحجم النسبي لقطاع اقتصادي مهم ، الا أنه ليس الاعتبار الوحيد . إذ من الضروري أن نفهم تأثير هذا القطاع على تغييرات اقتصادٍ ما في حالة الحركة . فسوق الأسهم ، على سبيل المثال ، هو سوق لا يشكل سوى جزء صغير في الاقتصاد الأميركي ، لكن ما يجري في هذا السوق يتجاوز كثيراً مقدار ما يسهم به « احصائياً » في الناتج القومي العام . ان وجود

اتقاد المضاربة التي تتم في ظاهر السوق قد تشكل مهمازاً للتضخم ، وفي الوقت نفسه دعامة للازدهار ، في حين أن الخوف الذي يسود المضاربين قد يؤدي إلى تقهقر اقتصادي .

تُعتبر تقلبات ميزان المدفوعات مثلاً مهماً للضخامة الممكنة لما يعتبر صغيراً من ناحية احصائية . لقد تراوح العجز المزمن في ميزان مدفوعاتنا منذ العام ١٩٥٠ بين مليار واحد وأربعة مليارات سنوياً . وهذا يعتبر شأناً ضئيلاً مقارنة بحجم الناتج القومي العام . وهو ، احصائياً ، يكاد لا يساوي شيئاً ، فالخطأ الاحصائي في حساب الناتج القومي العام وحده أكبر من العجز في ميزان المدفوعات . الا أن هذا العجز « الضئيل » احصائياً ، تبعاً لدلالته الفريدة وما يترتب عليه ، يتضمن كل احتمالات أزمة دولية كبرى . ذلك أن انعدام التعاون بين حكومات الدول الصناعية المتطورة الأخرى ومصارفها المركزية كاتخاذ قرار بالعودة عن اعتماد الدولار إلى اعتماد الذهب كأساس للمعاملات ، سوف يؤدي بلا شك إلى انهيار نظام موازين المدفوعات الدولية ، والى انهيار النظام التجاري الدولي وإلى مضاعفات خطيرةعلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي . (ان محافظي المصارف المركزية يدركون هذا . وهو في الواقع أحد أسباب قبولهم المتردد بالهيمنة المالية للولايات المتحدة . لكن التعاون القائم لا يمثل سوى قشة لا يمكن الاعتماد عليها في عالم من المصالح القومية والتجارية العدوانية التنافسية) .

عندما نعرف دور العجز في ميزان المدفوعات في ابقاء الازدهار الأميركي واستقرار النظام المالي العالمي ، فاننا سنفهم ، بطريقة أفضل الفوائد الخاصة التي نحصل عليها من انشباكنا التجاري في العالم الثالث . فكما أشرنا سابقاً ، ان الولايات المتحدة قادرة على أن تتحمل حروبها ، وتحافظ على وضعها العسكري ، وتدافع عن استثماراتها ، وتستمر في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للخارج لسببين هما :

(١) الفائض الهائل في ميزان صفقات السلع والخدمات (فنياً: «الحساب الجاري ») .

(٢) حريتها النسبية في مراكمة العجز . وقد تحدثنا عن السياسات بالنسبة لهذه النقطة سابقاً .

لنأخذ الآن النقطة الأولى ، لقد بلغ الفائض في السلع والخدمات الناتج عن المتاجرة مع الدول المتخلفة ، في السنوات الخمس (١٩٦٤ - ١٩٦٨) التي تتوفر عنها بيانات سنوية كاملة حتى كتابة هذه السطور ، (بما في ذلك الأرباح الناجمة عن الاستثمارات الخارجية) نسبة ٦٦ ٪ من مجموع فائض الولايات المتحدة على أساس الحساب الجاري . وفي الثلاث السنوات الأخيرة منها (وهي سنوات الحرب الشاملة في فيتنام) بلغ ميزان تصدير البضائع والخدمات مع بلدان العالم الثالث ما لا يقل عن ٨٥ ٪ من الفائض الإجمالي للولايات المتحدة »[٤] .

إن التدقيق في تشعبات مسألة ميزان المدفوعات (كالعلاقة المتبادلة بين الصفقات الخارجية وصفقات رأس المال والتناقضات الناجمة عنها) سوف يسرح بنا بعيداً . ويكفي هنا أن نشير إلى أن الصفقات التجارية مع العالم الثالث ، من منظور ميزان المدفوعات ، هي عناصر استراتيجية متميزة للاقتصاد الرأسمالي الراهن للولايات المتحدة . والمعلومات المتوفرة عن ميزان المدفوعات ، على أي حال، هي عبارة عن حصيلة عملية جمع عدة الاف من الصفقات ، فاذا ما دققنا النظر في هذه الصفقات « الصغيرة » ، فسوف نكتشف أموراً بارزة تفوق « الصِّغَر » الاحصائي بكثير .

ينشأ نشاط الشركات الخاصة في العالم الثالث عادة تلبيةً للدوافع التالية : (١) للفوز بأسواق موسعة والاحتفاظ بها ، (٢) ، للفوز بمعدلات ربح أكبر ، عبر الاستفادة من تكاليف الانتاج الرخيصة ، (٣) لتحقيق السيطرة على مصادر المواد الخام والمواد الغذائية .

ففي ضوء سوء توزيع الدخل على نطاق دولي ، فانه من الطبيعي ، بل من الحتمي ، أن تكون تجارة بلد غني(وكذلك، استثماراته كوسيلةللوصول إلى أسواق بلد ما) أكبر من تجارة بلد فقير ، رغم التفاوت العظيم في عدد السكان بين البلدين . ولكن هذا لا يعني أن الاهتمام بأسواق البلدان الفقيرة قد يتراخى أو أنه سيختفي في المستقبل ، أكثر مما يتوقع المرء أن يتراخى الاهتمام التجاري بالمناطق « المتخلفة » . داخل الولايات المتحدة (كالميسيسيبي مثلاً) مقارنة بالمراكز المدنية الكبرى كنيويورك . كما أن نظرة أرباب العمل الأميركيين إلى اقفال الأسواق الأقل شأناً في البلدان الأخرى لن تكون أفضل من نظرتهم إلى انفصال المناطق الأكثر فقراً في الولايات المتحدة عن جسم البلاد .

ان السياسات الاقتصادية للشركات التجارية محكومة بضرورات النمو : نمو الأرباح ، ونمو المبيعات ونمو استثمار رأس المال. والذي يتبين، في المراحل الأولى من تطور شركة أو سلعة ، هو أن النتائج الأسرع تتأتى عن التركيز على القطاعات ذات الدخول الأعلى في البلد الأم وعلى البلدان الأجنبية ذات القطاعات الأوسع من أصحاب الدخول العالية . غير أنه ما من شركة مزدهرة تستطيع الركون إلى هذا . اذ عليها تحت ضغط المنافسة ، أن تبحث عن أسواق اضافية وأكثر ادراراً للربح ان امكن . ورغم أن هذه الأسواق قد تكون صغيرة نسبياً الا أن تأثيراتها الجانبية قد تكون مهمة بصورة استثنائية بفضل الدور الذي تلعبه في المساهمة في النمو . وينطبق دور الزيادة الحدِّية في أسواق الصادرات نفسه أيضاً على الاستثمار الحدِّي في الدول الأجنبية .

وقد تبدو نسبة النشاط التجاري التي تساهم بها الصادرات والاستثمارات في نظر بعض المراقبين الليبراليين مثل نقادنا ، صغيرة وغير ذات شأن . لكن هذه النسبة في نظر أصحاب الشأن والمسؤولين التجاريين قد تبدو كبيرة . فواقع عالم التجارة هو من الأهمية بحيث أن أصحاب مرفق تجاري والمسؤولين عنه يجدون أنه لا بد لهم أن يتصارعوا كالكلاب ليس من اجل المحافظة على حصصهم في السوق فحسب ، بل ومن أجل زيادة هذه الحصص أيضاً . ويقوم منطق أرباب العمل هؤلاء على ابقاء أكبر قدر ممكن من العالم مفتوحاً أمام رأس المال والاستثمار والتجارة وذلك من اجل تحقيق ارتفاع حدِّي إضافي في المبيعات ، والأرباح والاستثمار . وفي هذا السياق فان اقفال منطقة ما أمام « النظام الحر » يعتبر تهديداً لامكانات الازدهار .

عندما يبقى « العالم الحر » حراً أمام ممارسات القطاع الخاص ، تتوفر فعلياً فرص من اجل دفعة جديدة في حقل اقتصادي أو آخر ، أي من اجل مصدر جديد للنمو .

لقد كشفت مجلة « بيزنس ويك » ذات الاطلاع الواسع في مجال تنبؤاتها للسبعينات الفوارق في التجارة مع الدول المتقدمة وبين الدول المتخلفة ، وأظهرت أنها تعي أيضاً الفرص المتاحة عندما كتبت تقول :

« ان الصادرات الى الدول الصناعية سوف تنمو أسرع من الصادرات الى الدول النامية . كما حدث في الماضي ، فالمبيعات للدول الصناعية ارتفعت في

الستينات من ١٣ ملياراً الى ٢٤ ملياراً ، في حين ارتفعت المبيعات الى الدول النامية من سبعة مليارات الى ١١ ملياراً . **وسيكون الاستثناء هو في ازدهار تجارة الصادرات والواردات الأميركية مع شرق وجنوب آسيا** ما عدا اليابان »[*] (التشديد مضاف) .

كان من المفيد لو أن المؤلفين أفصحوا عن افتراضاتهم بالنسبة لاستمرار أو نهاية الحرب الفيتنامية ، وكذلك لو أنهم تحدثوا عن طبيعة الوجود العسكري الأميركي في آسيا : كحلول الولايات المتحدة محل بريطانيا في جنوب شرق هذه القارة .

المواد الخام
والعالم الثالث

قدم النقاد سببين لتجنب مسألة أساسية تتعلق بعامل المواد الخام والعلاقات مع العالم الثالث هما : (١) انهم لم يدرسوا ، هم أنفسهم ، مسألة الاعتماد على المواد الخام الأجنبية في العمق و (٢) ، أنهم يعتقدون أنه من الضروري الاعتراف بامكانية تعويض احدى المواد الخام بالأخرى . واعترافهم الصريح هذا بمحدودية اطلاعهم على الوقائع أمر يستحق التقدير ، غير أنه يتوجب عليهم الاطلاع على هذه الوقائع . واننا لنقترح هنا بأن لا يحصروا دراستهم في مسألة « الاعتماد » فقط . فالامبريالية ليست هي مسألة الاعتماد على المواد الخام بقدر ما هي المسلك القسري للمؤسسات الاحتكارية التجارية .

إن ما يظهر أن الدافع للسيطرة على الموارد الأجنبية يذهب أبعد من مسألة الاعتماد هو الطريقة التي بها سعت وحاربت الشركات الأمريكية للحصول على حقوق التنقيب واستثمار النفط والنحاس ومعادن أخرى ، وقد حصلت على هذه الحقوق في وقت كانت فيه الولايات المتحدة تتبارك بفائض من هذه المواد . وكان أحد الأسباب الرئيسية لاستثمارات شركات النفط في الخارج ، على وجه التخصيص ، يتمثل في حماية أسواقها الخارجية . (لقد كان ثلثا انتاج الولايات المتحدة من النفط في عام ١٨٧٠ يصدر للخارج) . وفيما يلي يوجز البروفيسور فيرنون التاريخ القديم للتوسع العالمي لصناعة النفط :

لقد كانت الشركات الأميركية تحتاج الى مصادر البترول البعيدة ، كتلك التي في الشرق الأوسط والشرق الأقصى ، وذلك لقرب هذه المصادر من أسواق التصدير في

آسيا والمتوسط ، ورغم أن هذه الأسواق انشئت على يد شركات أميركية في أواخر القرن التاسع عشر على أساس التصدير من الولايات المتحدة الا أنها لم تكن حرة تماماً ازاء تحدي الآخرين . وقد قامت الشركات الأميركية ، قبل حلول العام ١٩٠٠ ولمدة عشرين عاماً ، بالتصدي لهذا التحدي ، فاستولت على المرافق المتاحة في بعض الأسواق الرئيسية التي كانت تواجه التحديات فيها .

ولكن مع حلول العام ١٩٠٠ بدا أن هذه الشركات قد أدركت أن أسلوب غزو تسهيلات هذه الأسواق ليس هو الاستراتيجية الملائمة ، وان امتلاك مصادر النفط الخام هو مفتاح السيطرة . وفي تلك الأونة بدأت الشركات الأمريكية بمساعيها الحثيثة للسيطرة على مصادر اجنبية من النفط الخام . وكان لا بد للشركات الكبرى بصفة عامة ، أن تُعنى بامتلاك أي مصدر محتمل ، حيثما كان هناك خطر أن يؤدي بتطوير ذلك المصدر إلى بيع النفط بسعر أقل مما هو مطروح في السوق . لقد قاد التاريخ المبكر للشركات البترولية الى مبدأ عملي آخر ، اذ سرعان ما اكتشفت هذه الشركات أن حشد أكبر مجموعة من الموارد كان مفيداً في حال انقطاع الامدادات ، أو التهديد بقطعها »[٦] .

هناك أسباب عدة وراء الاستثمار في تطوير واستخراج الثروات الطبيعية في البلدان الأجنبية . وقد كان دافع الربح وحده كافياً لانشاء عدد من المزارع والاستثمار في المناجم في بلدان العالم المتخلف . لكن الاستثمار في المواد الخام على أيدي الشركات الاحتكارية أضاف بعداً جديداً يساهم الى حد بعيد في ايضاح ما الذي تعنيه مرحلة الامبريالية المعاصرة .

إن تركيز القوة الاقتصادية في عدد محدود من الشركات العملاقة قد أصبح ممكناً في عدد من الصناعات على وجه التحديد ، بسبب سيطرة هذه الشركات على مصادر المواد الخام . وتعتمد قدرة هذه الشركات في الاحتفاظ بهذه القوة المركزة ، وفي ابعاد المنافسين المحليين والأجانب ، وفي اضعاف المنافسين الطارئين وفي تسيير الأمور طبقاً لسياسات التسعير والانتاج الاحتكارية ، على مدى يقظة وعدوانية الشركات العملاقة من اجل حيازة واحكام السيطرة على قطاعات رئيسية من المواد الخام على نطاق عالمي . هذا هو المنطق الأساسي للاستثمار الخارجي في الصناعات التعدينية على مدى مرحلة الامبريالية الجديدة ، وليس في حقل البترول فحسب ، بل في عدد من الحقول الصناعية الأخرى ، وخاصة المعادن .

لذلك ، فان القضية ، ليست في اعتماد الولايات المتحدة على المواد الخام الأجنبية ، ولكنها في اعتماد الصناعة الاحتكارية بوصفها « احتكارات » على السيطرة على هذه المواد .

ان المعلومات المتوفرة حول المدى الذي تستخدم فيه المعادن في الولايات المتحدة ، والمستقاة من الخارج ، هي مجرد مقياس واحد على مدى اتساع المصالح الاحتكارية الأميركية . وبالضرورة ، فان الشركات الكبرى التي تتعامل بالمواد الخام « النادرة » لا بد أن تكون شديدة الاهتمام بالانتاج العالمي والتوزيع العالمي ، وبأسعار المواد الخام وليس بمجرد الطلب على السلعة في الولايات المتحدة .

وفي هذا الموضوع أيضاً ، تصبح قضية « الصِّغَر » التي أثارها النقاد غير ذات شأن كبير . انهم يقولون أن الاستثمارات الكبيرة هي في ميدان البترول وحده ، وان الاستثمارات في الصناعات الأخرى صغيرة نسبياً ، لكن حقيقة أن نسبة الاستثمار في الصناعات الأخرى هي نسبة صغيرة مقارنة بالاستثمارات في ميدان البترول لا تؤثر ، بأي حال ، في عمق اهتمام وانشباك الشركات التي تتعامل مع هذه الصناعات . إن نسبة الاستثمار في خامات الحديد والبوكسيت والنحاس إلى نسبة الاستثمار في مجال البترول ، لا تعني سوى القليل لأرباب صناعات الفولاذ والألومنيوم والنحاس الذين يريدون الاحتفاظ بمواقعهم القيادية وبامتيازاتهم المربحة عن طريق السيطرة على قطاع رئيسي من الإمدادات الأجنبية (والمحلية أيضاً) لصناعاتهم .

أما النقطة الثانية في ما يخص المواد الخام والتي يثيرها النقاد فتتعلق ، بالاستعاضة الممكنة بسلعة عن سلعة أخرى من أجل تقليل « الاعتماد » على المواد الخام الأجنبية . وانه لمن الواضح انهم لا يعنون بذلك الاستعاضة ببديل عن خام الحديد لصنع الفولاذ ، أو الاستعاضة عن البوكسيت ببديل لصناعة الالومنيوم . فعلماؤنا الكيمياويون لم يتعلموا هذه الحيل بعد . ان ما يركز عليه النقاد هو إحلال الألومنيوم أو البلاستيك ، مثلاً ، محل الفولاذ والنحاس . وعملية التعويض هذه مستمرة ، الى حد ما ، منذ سنين وقرون بل ومنذ آلاف السنين ، فحيثما كان هذا التعويض الفني ممكناً ، يحمي وطيس التنافس بين المواد الخام على الاستخدام في المجال الواحد ، لكن هذا التنافس اقترن دائماً ليس بتقليل « الاعتماد » على الموارد الأجنبية بل بزيادة هذا « الاعتماد » . وسبب ذلك في غاية البساطة ، فما من

أحد يقدم على عملية التعويض بمشيئته ، حتى لو كان الثمن مناسباً أو حتى لو كان ثمن المادة الخام غير ذي شأن . وعلى سبيل المثال ، لا يمكن للنحاس المستخدم في اسلاك وتمديدات الكهرباء أن يستبدل الا بمادة موصلة للكهرباء ، لذلك فان الفولاذ والورق والخشب ليست هي البدائل الممكنة الاستخدام في صنع الاسلاك الموصلة للكهرباء . أما الألومينيوم فيمكن أن يكون بديلاً ولكن عندئذ تكون النتيجة زيادة في « الاعتماد » على الموارد الأجنبية ، لأن نسبة البوكسيت الأجنبي إلى البوكسيت في الداخل أكبر كثيراً من نسبة خام النحاس الأجنبي إلى نسبة الخام المحلي .

ويكمن سبب آخر لعدم الاعتماد على قابلية التعويض من اجل الاستغناء عن ، أو التقليل من استخدام المواد الخام الأجنبية ، في مجال الفولاذ ، فقد ظل الفولاذ يقف في الطرف الخاسر في منافسات حامية عديدة بما في ذلك منافسة السلع البلاستيكية المصنوعة من مواد خام محلية محضة . ورغم ذلك فان الوضع التنافسي للفولاذ اقترن دائماً بزيادة استخدام خاماته المستوردة . والسبب في ذلك هو استنزاف احتياطي خام الحديد العظيم في « ميزابي » . فضلاً عن ذلك ، ورغم أن الانتصارات التقنية قد جعلت تحويل خام التاكونيت المحلي أمراً ممكناً اقتصادياً فان اهتمام شركات الفولاذ الأميركية باحتياطات خام الحديد في كل من كندا وأميركا الجنوبية وأفريقيا وآسيا قد ازداد .

والخلاصة هي أن مشكلة تعويض المعادن ، بوجه عام تختلف عن مشكلة استبدال الزبدة بالمارجرين ، أو المنسوجات الاصطناعية بالحرير أو القطن . إن استبدال احد المعادن ، بالآخر في الأساس هو مسألة فنية وغالباً ما تشمل السياسات الاقتصادية لكن قدرة المناورة الاقتصادية محكومة للغاية بالعوامل الفنية . ولا يستطيع المرء في مرحلة التكنولوجيا الراهنة أن يبعث تياراً كهربائياً في مادة تفتقر إلى الخواص التي تنقل الكهرباء عبرها . كما أن المرء لا يستطيع أن يصنع طائرة قادرة على حمل الركاب والبضاعة من دون ألومنيوم . وعلاوة على ذلك ، فاننا لا ندري كيف نصنع محركاً نفاثاً من دون أن تتوفر لدينا معادن الكولومبيوم والتنغيستن والنيكل والكروم والكوبالت من أطراف الأرض الأربعة . كما أنه لا السياسة ولا علم الاقتصاد يقفان مكتوفي الأيدي في انتظار انتصارات تكنولوجية خيالية مستقبلية .

ومع ذلك فان النقاد يقدمون افتراضاً جريئاً في مسألة التعويض عندما يقولون « ان مسألة التعويض تتأثر بالتحولات الممكنة في المنتجات النهائية (end -products) في الصناعات الأميركية التي ستقرر ، بدورها ، المواد المطلوبة . والاحتمال الرئيسي هو ، بالطبع ، حدوث تخفيض الانتاج العسكري » .

ولكن لماذا التوقف عند الانتاج العسكري ؟ فنحن نستطيع أن نصنع طائراتنا النفاثة في فرنسا ، انكلترا ، المانيا واليابان ، وسيسعد هذه البلدان أن تقوم بهذه العملية ، وسوف نخفض بالتالي من اعتمادنا على المواد الخام الأجنبية . بل الأفضل من ذلك اننا نستطيع أن نغيّر في المنتجات النهائية لمجتمعنا بوضع القيود على استخدام السيارات في مدننا المزدحمة ، وتخفيف زحمة النقل بزيادة استخدام السكك الحديدية ، وبذلك نستطيع تخفيض الطلب على السيارات ، ونحد من اعتمادنا على مصادر المواد الخام الأجنبية وننقي الهواء الذي نتنشق

انه لمن المفيد أن ننشغل في تأملات حول ما يفعله مجتمع راشد لتبسيط مشكلة الاعتماد على المواد الخام الأجنبية ، اذ قد يكون لهذا التأمل فائدة تعليمية في ايضاح حدود وتناقضات مجتمع رأسمالي دافعه الأول هو الربح . ولكن اذا أردنا أن نفهم ما الذي تسعى اليه الامبريالية الرأسمالية ، فعلينا عندئذ أن نعود الى قوانين عمل وحركة الرأسمالية كما هي : أي الرأسمالية كنظام عالمي .

هل هي تحولات أساسية ؟

يلخص **النقاد** مناقشتهم في فصل تحت عنوان « تحولات أساسية » ، تحولات تشير ، في نظرهم ، الى امكانية وجود اقتصاد رأسمالي أميركي من دون امبريالية . وبما أنه ليس لدينا متسع للرد على كل النقاط فسوف نعلّق بايجاز على بعضها .

أولاً : يستعين هؤلاء بكتاب جون كينيث غالبريث « الدولة الصناعية الجديدة » لدعم حجتهم بأن تحولات اساسية قد طرأت على الرأسمالية ، تبتعد بها عن « الحاجة » للامبريالية . ولكن ما هي التحولات التي يتعاطى غالبريث معها ؟ . انه يدعي « ان الرأسمالية « الجديدة » تخضع ، ولا بد لها أن تخضع لسيطرة عدد محدود من الشركات العملاقة ، وان ازدهار « الدولة الصناعية الجديدة » يعتمد على ازدهار هذه الشركات . لهذه الشركات بدورها ثلاث ضرورات : فهي يجب أن تستمر في النمو ، وهي لا بد لها من أن تسيطر على

مصادر موادها الخام بأسعار ثابتة وهي لا بد لها ، أخيراً ، من السيطرة على الأسواق[٧] . هكذا تماماً . إن غالبريث ، سواء قصد أم لم يقصد ، إنما يشرح لنا الأسس التي تقوم عليها امبريالية الرأسمالية الاحتكارية .

ثانياً : ان النقاد يرون أن تغييراً أساسياً قد حدث في غياب وقوع أزمة اقتصادية كبرى منذ الحرب العالمية الثانية . ولكن اذا كان أحد الأسباب الرئيسية لهذا « التغير الأساسي » هو الآلة العسكرية الهائلة التي بنتها واحتفظت بها الولايات المتحدة ، فان هذا التغير بالكاد يكون فاتحة لفجر جديد لرأسمالية معاصرة . انه النقيض تماماً ، فهو نذير الحروب والثورات . فالنزاعات الداخلية والخارجية التي يسببها هكذا « نجاح » تنبئنا ، فعلاً ، بنهاية الامبريالية وانهيار الامبراطورية الأميركية وذلك لن يكون عن طريق اصلاح سلمي للرأسمالية الاحتكارية .

ثالثاً : ان النقاد يبرزون الفارق بين الازدهار السريع لليابان والمانيا « غير الامبرياليتين » والنمو البطيء للولايات المتحدة وبريطانيا الامبرياليتين . (وهم ، بالصدفة) يشيرون إلى « النمو العاصف لليابان والمانيا في فترة ما بعد الحرب من دون اللجوء إلى الاستثمارات في الخارج » . . . وربما كانوا يودون بذلك أن يقولوا إن الاستثمارات في الخارج ليست مهمة لمعدلات النمو . لكنهم مخطئون اذا كانوا يعتقدون أنه لم تكن هناك استثمارات خارجية مهمة لليابان والمانيا) . إن ما ينقص هذا النوع من الربط هو معرفة الأسلوب الذي استخدمه النظام الرأسمالي العالمي في السنوات الأخيرة .

ففي ظل السلم الأميركي ، تقوم الولايات المتحدة بتوفير القوة العسكرية ، وتعمل شرطياً دولياً لابقاء أكبر مساحة من العالم آمنة لصالح النظام « الحر » . وفي اطار هذا الترتيب ، فان المانيا واليابان ، اللتين تشكلان عنصراً مهماً من العالم الرأسمالي ، تعتبران من المستفيدين المحظوظين من استراتيجية الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية . فاليابان لم تستفد من حسنات سوق أميركية مزدهرة فحسب بل استفادت أيضاً من مشتريات الولايات الخاصة بحربي كوريا وفيتنام . هناك بالطبع ، عوامل خاصة ، أسهمت في نمو المعدلات الالمانية واليابانية ، إلا أن امكانية النمو بحد ذاتها ، ارتبطت بصورة حميمية بالسلم الأميركي وباقتصاد أميركي مزدهر قائم على النزعة العسكرية .

واجمالاً ، فان أسلوب النقاد التحليلي يعتمد على فصل اقتصاد الولايات المتحدة عن بقية اقتصاديات العالم وعلى الفصل التعسفي للسياسة عن الاقتصاد ، وهم يستنتجون من ذلك أن الرأسمالية ، يمكن أن تترمم وتعيش وتزدهر بدون الامبريالية ، عن طريق ترقيع بعض اجزائها ، عبر الضغوط السياسية .

ان رأينا هو أن الأجزاء المختلفة يجب أن تُفهم في اطار علاقاتها المتبادلة مع النظام الاجتماعي للرأسمالية العالمية الاحتكارية . إضافة إلى ذلك ، فانه من المهم ادراك الوحدة القائمة بين الاقتصاد والسياسة والنزعة العسكرية والثقافة التي يتصف بها هذا النظام الاجتماعي . ونخلص الى أن الامبريالية هي أسلوب حياة الرأسمالية ، لذا فان القضاء على الامبريالية يتطلب القضاء على الرأسمالية .

اشارات

1. Foreword by Bernard Baruch to Samuel Lubell, *The Revolution in World Trade and American Economic Policy* (New York: Harper and Bros., 1955), p. XI.
2. Data and quotation from *The American Banker*, January 28, 1970.
3. Ibid.

(٤) مأخوذ من احصائيات ميزان المدفوعات المنشورة في مجلة *Survey of Current* Business . حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وحزيران (يونيو) ١٩٦٩ . وقد حُدد العالم الثالث هنا بأنه يضم بلدان نصف الكرة الغربي ما عدا كندا ، والدول الآسيوية والافريقية ما عدا اليابان وجنوب أفريقيا .

5. *Business Week*, December 6, 1969.
6. «Foreign Enterprises and Developing Nations in the Raw Materials Industries», in *Allied Social Science Associations , Papers and Abstracts to be Presented at the Annual Meeting of the ASSA*, New York, N. Y. , December 28- 30, 1969.
7. See the author's review of Galbraith's *New Industrial State*, « Rationalizing the Irrational», *The Nation*, September 18, 1967.
8. See Paul A. Baran and Paul M. Sweezy, *Monopoly Capital* (New York: Monthly Review Press, 1966).

انظر أيضاً : « النزعة العسكرية والامبريالية » في هذا الكتاب .

الفصل الحادي عشر

كيف تعمل من القبة حبّة

يريد آل زيمانسكي أن يلقي ضوءاً جديداً على سبب نشوء الامبريالية وعلى طريقة علاجها . وباستخدام ما يعتقد أنه تحصيل صارم واختبارات تجريبية . يخلص الى أن معظم النظريات النقدية الراديكالية للامبريالية تعتمد في النهاية على معتقدات خاطئة . وأوضح صورة للخطوط التي بني عليها زيمانسكي مناقشته هي التالية :

(١) ان لينين ولوكسمبورغ وانصارهما يدّعون أن الرأسمالية لا تستطيع أن تستمر من دون الامبريالية .

(٢) ان الواقع بالنسبة للاستثمارات الخاصة للولايات المتحدة وحاجتها الى المواد الخام يوضح أن الرأسمالية تستطيع أن تعيش من دون الامبريالية .

(٣) بما أن الرأسمالية قادرة على العيش من دون الامبريالية فانه من الممكن الاستغناء عن الامبريالية والاحتفاظ بالرأسمالية وان بعض تناقضات الرأسمالية ، أيضاً ، يمكن أن تحل في الوقت نفسه .

إن المشكلة مع هذه الادعاءات ، في رأيي ، هي في ان الادعاء الأول يشوه موقف لينين ومواقف بعض المحللين الراديكاليين الآخرين لمسألة الامبريالية . وان ما جاء في البند الثاني لا يصلح كأداة اختبار . أما ما جاء في البند الثالث فليس بينه وبين البندين الأولين أية صلة منطقية . وعلى وجه الاجمال فان زيمانسكي يستبدل ما يعتبره مبدأً راديكالياً تقليدياً بعقيدة واسعة الانتشار تقول بامكانية اجراء اصلاح واسع للرأسمالية . ولنناقش هنا حججه بالترتيب .

---

* هذه صيغة منقحة لمقال نشر في عدد ربيع ١٩٧٧ من مجلة « Insurgent Sociologist » بعنوان « الامبريالية والدولة : التأثيرات الداخلية والخارجية » . وقد أعد رداً على مقال آل زيمانسكي « تراكم رأس المال على نطاق عالمي وضرورة الامبريالية » ونشر في العدد نفسه .

يصر زيمانسكي ، عبر بحثه كله على مساواة آراء لينين بآراء لوكسمبورغ حول ضرورة الامبريالية للنظام الرأسمالي . وهذا الموضوع يقع في القلب من مناقشته ويتكرر باستمرار ، على سبيل المثال : « كلاهما (لينين ولوكسمبورغ) قال بان عملية المراكمة **لا تستطيع أن تستمر** من دون امبريالية » . . . و « ان المسألة بالنسبة لكل من لينين ولوكسمبورغ ، لم تكن مجرد ما اذا كان الاستثمار في الخارج أكثر مدعاة للربح من الاستثمار في الداخل ، ولكن ما اذا كان يمكن أن يوجد أي نوع من الاستثمار المربح ، أي ما اذا كان تكديس رأس المال سوف يستطيع أن يستمر » . . . و « ان كلاً من لينين ولوكسمبورغ أعلن أن وجود الرأسمالية مستحيل في غياب الامبريالية » .

ان زيمانسكي محق من حيث الجوهر في ما يخص لوكسمبورغ . فهي قد طورت فعلاً النظرية القائلة بأن الاقتصادات الرأسمالية لا تستطيع أن تنمو في نظام متعزل ومنغلق على نفسه ، والسبب المقدم في هذا السياق هو أن الأسواق التي ينشئها العمال والرأسماليون ، هي أسواق غير قادرة على دعم الاستثمار بطاقة متوسعة (التراكم) . أي بكلمات أخرى ، ان فائض القيمة لا يتحقق كاملاً في إطار الأسواق الرأسمالية . وطالما أنه لا بد للاقتصادات الرأسمالية أن تنمو من أجل الاستمرار ، فيجب فتح « أسواق ثالثة » في القطاعات غير الرأسمالية في داخل وخارج البلد الرأسمالي .
عندئذ يكون دور الامبريالية هو غزو المناطق غير الرأسمالية الموجودة في بلدان أخرى ، وضمها الى الصف الرأسمالي ، ومن ثم اطالة عمر المجتمعات الرأسمالية . ولكنها قالت ان العالم بأكمله ، على المدى الطويل ، سيقع تحت سلطة الرأسمالية ،وان الرأسمالية ستنتهي عندما لا يعود هناك أسواق جديدة للغزو . وان هذا الحد النهائي قد لا يتحقق أبداً لأن الطريق إلى ذلك مفروش بالحروب والكوارث الاقتصادية والسياسية التي تمهد الساحة أمام ثورات العمال والتحول إلى الاشتراكية .

ولكن بقدر ما يصيب زيمانسكي في التعبير عن آراء لوكسمبورغ فانه يخطىء في وضع لينين في المعسكر نفسه ، وفي الواقع فان لوكسمبورغ نفسها اعتبرت لينين منظراً تختلف معه كلياً حول قضية ما اذا كان بامكان الرأسمالية أن تعيش وتنمو

على الأسواق المحلية وحدها . (تشير لوكسمبورغ في كتابها « تراكم رأس المال » الى لينين باسم ف . إيلين ، وهو الاسم المستعار للينين الذي وقع به الدراسات التي أقامت عليها لوكسمبورغ مناقشاتها) . ومن الجدير بالذكر أن لينين ساهم بنشاط في المجادلات التي ثارت مع « الشعبيين » (النارودنيين) ، أحد الاتجاهات الرئيسية في الفكر الروسي الاجتماعي في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر . وكان المفكرون الشعبيون قد طوروا المبدأ الثاني : ان نمو الصناعة الرأسمالية يؤدي إلى تقلص الأسواق الداخلية . ونتيجة لذلك ، فان فائض القيمة لا يمكن أن يتحقق ما لم يحصل الرأسماليون على منافذ الى الأسواق الخارجية . ونظراً للعقبات التي تقوم في توسيع التجارة الخارجية بالنسبة لمشارك جديد فانه لا يمكن أن يتطور اقتصاد رأسمالي كامل في روسيا .

وقد صوب لينين قذائفه الثقيلة ضد هذا الخط في فكر الشعبيين في مؤلفين رئيسيين هما : « وصف للرومانسية الاقتصادية » (١٨٩٧) و « تطور الرأسمالية في روسيا » (١٩٠٨) . لسنا هنا معنيين بكل جوانب نقد لينين لأفكار الشعبيين ، فما يتصل بموضوعنا هنا هو رأي لينين في دور الأسواق الخارجية ، والذي يناقض تماماً رأي روزا لكوسمبورغ فهو يقول :

« ولكن ماذا عن الأسواق الخارجية ؟ هل تنفي أن الرأسمالية بحاجة لأسواق خارجية ؟ والجواب بالطبع هو : لا . إن مسألة الأسواق الخارجية لا صلة لها اطلاقاً بمسألة تحقق الرأسمالية ، ومحاولة ربطهما معاً تعبر فقط عن نزعة رومانسية لـ « إعاقة » الرأسمالية وعن العجز الرومانسي في التعبير بطريقة منطقية »[١] .

« وهذا يقودنا إلى السبب في حاجة البلد الرأسمالي لسوق خارجية . والسبب هنا ليس هو بالتأكيد ، كون السلعة لا تستطيع أن تتحقق في ظل النظام الرأسمالي . فهذا هراء . إن السوق الخارجية مطلوبة ، لأنه من طبيعة الانتاج الرأسمالي أن يسعى الى توسع لا محدود »[٢] .

يطور لينين هذا الموضوع في مؤلفاته اللاحقة . فهو يشير في هذه المؤلفات إلى أن « الرأسمالية توجد كنتيجة للتطور الواسع لتوزيع السلعة ، والذي يتجاوز حدود الدولة » . وهكذا فإن التجارة الدولية تاريخياً ، هي التي توفر المناخ الطبيعي لممارسات النظام الرأسمالي . وانه نظراً للضغوط الملحة التي يفرضها توسع رأس المال فان التجارة الخارجية ، تنمو هي الأخرى ، وتربط ما بين جميع اجزاء العالم في

كلٍّ اقتصادي واحد . اضافة إلى ذلك فان مستويات التنمية المتفاوتة في الفروع المختلفة للصناعة في بلد ما ، تساهم أيضاً في ايجاد الدافع للتجارة الخارجية . إذ أن معظم هذه الفروع متكاملة : فهي تبيع منتجاتها أحدها للآخر ، ولكن بما أن كل صناعة من الصناعات تتوسع بدون معرفة كافية بأسواقها ، وبما أن بعض هذه الصناعات ينمو بأسرع مما ينمو البعض الآخر ، فان تلك التي تتطور بأسرع مما يتطور سائر الاقتصاد ، تكون عادة بحاجة إلى أسواق خارجية . لذلك فان لينين يستخلص بأن « هناك أسباباً ذات طبيعة تاريخية وراء الحاجة لأسواق خارجية ، وان على المرء ، من اجل فهم هذه الاسباب ، أن يدقق في كل صناعة على حدة : ان من حيث تطورها في داخل البلد أو من حيث تحولها الى صناعة رأسمالية ، وبالايجاز ، ان على المرء أن ينظر إلى حقائق تطور الرأسمالية في داخل البلد . . . »(٣) .

يجادل لينين هنا المفكرين الشعبيين ، بالطبع ، وليس لوكسمبورغ التي لم يكن قد ظهر كتابها بعد . إلا أنه أيضاً يناقش الموضوع نفسه الذي تناقشه لوكسمبورغ في تاريخ لاحق ، وهو الموضوع الذي تختلف فيه لوكسمبورغ مع لينين . وفي ضوء رأي زيمانسكي الذي يساوي فيه نظرية لينين بنظرية لوكسمبورغ ، فانه من المفيد أن نؤكد ليس فقط الاختلاف الواضح بين آرائهما ولكن أيضاً أن نؤكد الاختلاف في أساليبهما التحليلية .

ان أسلوب لوكسمبورغ ينطلق من مشاريع ماركس عن التكاثر ، الواردة في المجلد الثاني من « **رأس المال** » . وهي احدى الأدوات التي طورها ماركس ليفحص ويشرح بشكل عام الطريقة التي يتمكن بها النظام الرأسمالي ككل من أن يعمل وينمو . ولوكسمبورغ تعتقد أنها اكتشفت خطأً في معالجة ماركس لهذا الموضوع ، وتحاول من ثم تصحيحه . ثم انها مستعملةً بعض الفرضيات المحدودة جداً ، ومضخمة جداً قابلية تطبيق مشاريع التكاثر مما يتجاوز ، في نظرنا ، ما هو معقول ، تخلص إلى صيغة تكاد تكون رياضية ، من المفترض أنها ستبرهن على استحالة استمرار الرأسمالية من دون أسواق غير رأسمالية من جهة ، وعلى حتمية وجود حد مطلق لاستمرار الرأسمالية من جهة أخرى . وهذا نوع لبناء النموذج من طراز فذ : فهو آلية صلدة محكمة النسيج تأخذ كل عناصرها أماكنها فيها بدقة وإحكام(٤) .

أما أسلوب لينين فمن الواضح أنه النقيض الكامل لهذا النوع من التفكير الميكانيكي ، فلينين ، وهو أوعى الناس بتناقضات الرأسمالية والحاجة لثورة عمالية للقضاء على الرأسمالية ، يعتبر أن كل الكلام عن حدود آلية (اتوماتيكية) للرأسمالية ليس سوى رومانسية وكلام غير واقعي . من هنا فانه لا صلة على الاطلاق بتحليله لـ « ضرورة » التجارة الخارجية مع الحدود الرياضية أو المطلقة للرأسمالية ، لكنه (التحليل) يقوم على التاريخ ، وعلى فهم قوانين التطور الرأسمالي . والحقائق الملموسة حول الطريقة التي يعمل بها النظام الرأسمالي .

لقد تناولنا حتى الآن ما كتبه لينين في هذا الموضوع قبل أن يبدأ دراسته للامبريالية ، فهل حدث أن ناقض لينين تفكيره في ما يخص حدود الرأسمالية عندما انكب ، بعد سبع أو ثماني سنوات من صدور « تطور الرأسمالية في روسيا » ، على دراسة مكثفة عن الامبريالية[٥] ؟ وهل اقترب ، في ذلك الوقت ، وبأي شكل من نظرية لوكسمبورغ أو من محاولة زيمانسكي لاعادة تركيب افكاره ؟ ان الجواب على السؤالين معاً هو بوضوح وبساطة : لا .

ان الحقيقة الواضحة تتمثل في أن نظريات لينين ولوكسمبورغ يتباعد بعضها عن البعض الآخر بمسافة أميال . فنظرية لوكسمبورغ ، (١) ، تضرب بجذورها عميقاً في مسألة التحقق التي بحثناها سابقاً . و (٢) ، تهتم بصورة استثنائية ، بالعلاقات بين المناطق الرأسمالية وغير الرأسمالية ، و (٣) ، والمقصود أن تكون وسيلة ايضاحية لكل تاريخ التوسع الرأسمالي . أما نظرية لينين ، في المقابل ، فانها تختلف جوهرياً بصدد كل بند من هذه البنود الثلاثة .

وبداية ، فان لينين مهتم بصفة رئيسية ، بشرح التحولات التاريخية الرئيسية التي وقعت قرابة نهاية القرن التاسع عشر : كظهور بناة الامبراطوريات المتنافسة بين الدول الصناعية ، وتحدي موقع بريطانيا المهيمن في المجالات التجارية والعسكرية والاستعمارية ، والتصعيد الملحوظ والمفاجىء في الاستيلاء على المستعمرات والحروب المقترن بالامبراطوريات[٦] . وقد خلص لينين إلى أن السبب الكامن وراء سلسلة الأحداث هذه ، قائم في تحول بنيوي رئيسي في الرأسمالية .

ان النزعة القديمة لتركيز ومركزة رأس المال قد بلغت نقطة أصبحت معها الاقتصادات الرأسمالية الرئيسية ، خاضعة لسيطرة عدد صغير نسبياً من الشركات

الكبرى . وبحلول هذه الحقبة الاحتكارية من الرأسمالية ، التي يكون فيها رأس المال النقدي (توحيد البنوك والمصالح الصناعية) في صعود ، تصبح الرأسمالية ، رأسمالية إمبريالية .

في حين أن لوكسمبورغ تمحور نظريتها حول العجز المفترض للرأسماليين ، في جميع مراحل تاريخهم ، عن تحقيق ربح في نظام مغلق ، فان لينين يكشف طبيعة الامبريالية في انماط سلوك الرأسمالية الاحتكارية للدفاع عن أرباحهم وزيادتها . والاطار الذي يصب فيه لينين تحليله هو التطور غير المتكافىء للدول الرأسمالية المختلفة ، والنزعة الى الكساد في المرحلة الاحتكارية ، والملامح الخاصة للتنافس الاحتكاري قياساً « بالتنافس الحر » . فتحت وطأة هذه القوى الدافعة تبرز الى المقدمة خصائص حاسمة ومهمة للمرحلة الامبريالية : فتصدير رأس المال يصبح أكثر أهمية ، والأسواق العالمية تقسم بين المجموعات الاحتكارية الدولية ، ويكتمل التقسيم الجغرافي للعالم على أيدي القوى الرأسمالية ، والمستعمرات وأشباه المستعمرات والدول الرأسمالية الأضعف تصبح جزءاً من نسيج في شبكة من التبعية المالية والاقتصادية للعواصم المالية الكبرى ، ويحتد العداء بين القوى الامبريالية لاعادة تقسيم العالم . وخلافاً للوكسمبورغ وغيرها من الكتاب الكثيرين الذين تناولوا الامبريالية ، فان نظرية لينين ليست مقصورة على العلاقات بين العواصم الكبرى وبين (بلدان) الأطراف . وطبقاً للينين ، فان أهم الملامح الأساسية للامبريالية هي الصراع (والتحالفات) الاقتصادي بين قطاعات رأس المال التحويلي لاقتسام الأسواق وفرص الاستثمار في الدول المتقدمة والمتخلفة ، اضافة إلى الصراع العسكري والدبلوماسي بين القوى الامبريالية من أجل السيطرة وبسط النفوذ على الدول الضعيفة الصناعية منها وغير الصناعية[٧] .

ومن الجدير بالملاحظة ، أنه برغم التحولات العديدة التي حدثت في الستين سنة التي تلت ظهور مؤلف لينين « الامبريالية » هذه التحولات التي تمثلت في الحرب العالمية الثانية وانتشار الاشتراكية وتصفية الاستعمار وفورة الامبراطورية الأميركية ، فان النظرية التي رسم خطوطها الأولى ما تزال هي أفضل اطار لاستيعاب مسيرة الامبريالية الرأسمالية ، شريطة تطبيقها بطريقة غير جامدة ، وأعتقد أن السبب في ذلك هو الطريقة التي حدد بها لينين المرحلة الاحتكارية الجديدة للرأسمالية ، ومن ثم وضع اصبعه على أهم سماتها المميزة . ورغم ان

الفضل في هذا الانجاز يعود إلى قدرة لينين التنظيرية العظيمة في تفسير عصره ، فان علينا أن لا ننسى أنه كان معنياً بالدرجة الأولى في فهم الحقيقة الموضوعية كشرط للاعداد للثورة الاشتراكية . وقد كان آخر ما يفكر فيه لينين ، هو التأمل العبثي حول التغيرات المستقبلية الممكنة في العلاقات بين الرأسمالية والامبريالية .

من أين جاء زيمانسكي إذن بأفكاره الخيالية عن نظرية لينين ؟ لقد حدث ذلك لسوء الحظ ، باساءة تأويل ما كتبه لينين . ودعوني أعطي هنا مثلين فقط :

١ - يقول زيمانسكي :

« هذان الاثنان (لينين ولوكسمبورغ) يعتقدان أن الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية ، عاجزة اطلاقاً، بسبب المستوى المعيشي المنخفض للجماهير وعجز الدولة عن انفاق ما يكفي على الرفاه العام ، وعجزها عن ايجاد أسواق محلية كافية لكل ما تنتجه ، وانه تالياً ، يجب ان توجد منافذ للأرباح غير القابلة للتحقيق بطرق تؤدي إلى السيطرة على بلدان العالم الثالث ، اذا كان لعملية تكديس رأس المال أن تستمر » .

ما الخطأ في هذه الفقرة ؟ (١) ، ان المرحلة الاحتكارية لا تدخل في تحليل لوكسمبورغ . (٢) ، ان لينين لا يذكر شيئاً عن عجز الرأسمالية في « ايجاد أسواق محلية كافية لكل ما تنتجه » كما أنه لا سبب هناك لاستخلاص هذا من تحليله . (٣) ، ان دراسة لوكسمبورغ للأسواق المحلية غير الكافية ، غير معنية بالمستوى المعيشي المنخفض للجماهير . (٤) ، لم يتناول أي من الاثنين « عجز الدولة عن الانفاق الكافي على الرفاه العام » . (٥) ، ليس في ما كتبه لينين ما يبرر عبارة « يجب أن توجد منافذ للأرباح غير القابلة للتحقيق . . . اذا كان لعملية تكديس رأس المال ان تستمر » وهو لا يتناول في ، أي موضع ، مسألة « الأرباح غير المحققة » اذ يتناول فقط مسألة ايجاد فرص استثمارات جديدة وتحقيق المزيد من الأرباح في نظام رأسمالي عالمي .

٢ - يقول زيمانسكي :

« ان القوة الدافعة في نماذج هوبسون ولينين ولوكسمبورغ ، لتصدير السلع تمثلت في العجز عن تحقيق القيمة الفائضة في البلدان المتروبولية ، ومن ثم نشأت ضرورة محاولة تحقيق هذه القيمة الفائضة في ما وراء البحار ، حيث كانت تتوفر قوة شرائية . أي ان التجارة تؤدي إلى النقل الصافي للقيمة الى بلدان الأطراف » .

ما الخطأ هنا أيضاً ؟ (١) ان نسب الجزء الأول من الفقرة ومن عبارة « أي أن » ، إلى لينين خطأ . (٢) ، تصح الفقرة جزئياً ، بالنسبة إلى هوبسون ولوكسمبورغ ، لأن الاشارة إلى « القوة الشرائية المتوفرة » هو تبسيط مبالغ فيه ، ويفتقر الى جوهر رأيهما . (٣) ، انه لا علاقة منطقية بين الجزء الختامي من الفقرة الخاص بـ « نقل القيمة إلى الأطراف » وبين ما سبقه من كلام . بكلمات أخرى ان الـ « أي أن » تأتي في غير محلها . وعلاوة على ذلك فهذا الجزء لا تربطه اية صلة باراء لينين وهوبسون ولوكسمبورغ ، الذين يعتقدون ، جميعاً ، بأن الرأسمالية في « المراكز المتروبولية) تزداد غنى على حساب بلدان الأطراف .

اذا كان في ما يقوله زيمانسكي ذرة من الصحة فان ذلك عائد إلى ما يتعلق بمناقشة لينين لتصدير رأس المال ، ولكن من اجل الكشف عن هذه الذرة عمد زيمانسكي : (١) ، الى ابدال تعريف لينين للامبريالية بتعريفه الشخصي ، الذي يقصره بشكل استثنائي على العلاقات بين المركز والطرف . (٢) ، الاصرار على أن جانباً واحداً من نظرية لينين المعقدة (تصدير رأس المال) هو العنصر الرئيسي . (٣) ، اختيار تفسير واحد فقط من تفسيرات لينين حول ازدهار تصدير رأس المال . و (٤) ، تأويل تصدير رأس المال الذي يشمل القروض أيضاً بأنه يعني الاستثمار المباشر فقط .

ان عملية الاختزال والانتقاء هذه تقود ، في رأيي ، الى تشويه نظرية لينين وإلى اساءة فهم لإسهامه في استيعاب عصرنا[٨] .

إن ما يتعلق به زيمانسكي وأمثاله من النقاد هو فقرة في الفصل الرابع المعنون « تصدير رأس المال » من كتابه « الامبريالية » ، والتي تخلص إلى « أن الحاجة لتصدير رأس المال تنشأ عن حقيقة أن الرأسمالية في حفنة من البلدان قد أصبحت « ناضجة أكثر مما ينبغي » وان رأس المال (نظراً لحالة التخلف الزراعية ، والحالة المعدمة للجماهير) لا يستطيع أن يجد استثمارات مربحة »[٩] . ان الكثير يعتمد على الوزن الذي يضفى على هذه الفقرة اليتيمة وعلى كيفية تفسيرها . ففي ضوء أسلوب لينين الكتابي ومع الأخذ في الاعتبار بأن هذه الفقرة نصّ في سياق كل مقالة ، يمكن للمرء أن يقول ان لينين لم يكن ينوي أن يضع عند هذه النقطة قانوناً للرأسمالية الاحتكارية ، بل إنه كان يوجه نيرانه على قصر نظر نقاده البرجوازيين الصغار الراديكاليين . وعلى سبيل المثال فان لينين يقول في ما يخص ظروف عصره في الفقرة نفسها ، التي أخذت منها الجملة المشار اليها اعلاه :

« انه لمن المفهوم أنه اذا ما استطاعت الرأسمالية تطوير الزراعة التي تتلكأ ، في أيامنا هذه ، بعيداً خلف الصناعة في كل مكان ، واذا ما استطاعت رفع مستوى المعيشة للجماهير ، التي ما زالت تعاني من الفقر ، وسوء التغذية رغم التقدم المثير في المعرفة التقنية ، فانه لا يكون هناك مجال للحديث عن الوفرة الزائدة لرأس المال . إن النقاد البرجوازيين الصغار ، يطرحون هذه « الحجة » في كل مناسبة . ولكن اذا ما اقدمت الرأسمالية على تحقيق هذه المطالب فانها لن تكون عندئذ ، رأسمالية ، لان التنمية غير المتكافئة ، والظروف المزرية للجماهير ، هي أساسية وحتمية وهي الشروط المنطقية لهذا النمط من الانتاج »[١٠] .

فهل تبدو هذه الكلمات غريبة على السمع في عالم اليوم ؟ وهل يستثمر الرأسماليون أموالهم في غمرة البطالة والفقر المدقع والأزمات التي تعاني منها المدن الخ . . . من اجل القضاء على هذه الشرور ؟ ان الجواب بالتأكيد هو : لا ، والسبب الواضح لذلك هو أنهم يرون في هذه المشاريع الكثير من المخاطرة والقليل من الربح . ولكن شركاتنا الكبرى ، مع ذلك قد توسعت ، وهي مستمرة في التوسع في استثماراتها ما وراء البحار[١١] .

إن زيمانسكي ، باصراره على العزف على عبارة واحدة في عمل تحليلي رئيسي ، حول كون رأس المال عاجز عن ايجاد استثمار « مربح » (المزدوجان حول الكلمة الأخيرة هما من وضع لينين) يحول القبة الى حبة . ومن الممكن الادعاء بأن لينين لم يكن دقيقاً ، غير واضح ، ومتناقض في بعض صياغاته حول تصدير رأس المال (ومواضيع أخرى أيضاً)[١٢] . ولكنّ ما هو مهم (وملفت لانتباه المفكرين الجادين) هو كم كان لينين مصيباً ، قبل ستين سنة ، في التقاط (من بين عوامل عديدة) الأهمية النامية لصادرات رأس المال (بالنسبة لصادرات السلع) كمعْلم رئيسي من معالم مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . وعلى سبيل المثال فان دراسة للأمم المتحدة تكشف أن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات في العام ١٩٧١ (أي النشاط الانتاجي الناجم عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الامبريالية) فاقت اجمالي صادرات البضائع لدى كل الدول الرأسمالية مجتمعة[١٣] .

عند هذا الحد ، يجب أن يكون واضحاً أنني أرى ، وأرجو أن يرى القارىء معي أيضاً ، انه لا مبرر هناك ، مهما كان ، لادعاء زيمانسكي أنه كان لدى لينين أفكار عن انهيار تكديس رأس المال في غياب الامبريالية ، رغم أنه يشير في احدى المراحل ، الى

الصعوبات التي يعاني منها رأس المال في الاقتصادات الناضجة ، بالنسبة لايجاد استثمارات مربحة . والأغرب من ذلك هو الطريقة التي يلجأ اليها زيمانسكي في تقديم هذه الفكرة وصولاً إلى الخطوة التالية في منطقه الخاص القائل بأنه لا بد أن لينين كان يعتقد أن الرأسمالية ستنتهي اذا ما انتهت الامبريالية ، وذلك لأن لينين حسب ادعائه قد قدم النظرية المشار اليها سابقاً . انه لا يمكن دحض مثل هذا الاستنتاج بالنقل عن لينين ، لأنه لم يحدث قط أن انشغل لينين في تكهنات غير معقولة من هذا القبيل . وبالنظر إلى كل كتابات لينين ، فانني أجد استحالة في أن يعتقد لينين أن هناك مجتمعات تنهار وحدها أو تتوقف عن الوجود أو انه سيكون هناك مجتمعات من هذا القبيل . واسمحوا لي أن أقدم لكم بتطويل ما كتبته حول هذا الموضوع منذ عدة سنوات :

«ان احدى الأفكار المقرونة بادعاء أن الامبريالية هي مخرج من كساد، هي فكرة أن الرأسمالية سوف تنهار كلما تقلصت المساحة المتاحة للتوسع الامبريالي . هذه الفرضية مقامة على وجهة نظر غير واقعية وجامدة بالنسبة لاداء الرأسمالية . إن عزل الأسواق ومصادر المواد الخام يخلق مشاكل خطيرة للنظام الرأسمالي ، ولكنه لا يؤدي بالضرورة إلى الانهيار . . .

انه بالكاد يكون ضرورياً ايضاح هذا بعد سنوات التجربة الطويلة التي استقلت خلالها قطاعات واسعة من العالم عن الدائرة الامبريالية . ومع ذلك يبدو أن للصيغ الآلية المبالغ في تبسيطها قدرة خاصة على الحياة . انه لمن الضروري فهم مستويات المرونة المتوفرة في المجتمع الرأسمالي والتي تطيل عمر النظام أكثر مما اعتقد خصومه .

ان الكائنات الحية تظهر صفة مماثلة ، فانسداد أحد شرايين القلب يمكن أن يعوض بتوسيع شريان آخر ليعوض اداء الأول . ومن المؤكد أن هذه التكيفات العضوية ، ليست أبدية ، وهي غالباً ما تؤدي إلى تعقيدات أخرى وربما أكبر . ولكن الدرس المهم الذي نستخلصه من تاريخ الرأسمالية هو أن المشاكل الكبرى لا تقود آلياً إلى الانهيار . . .

وتقدم تجربة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثالاً جيداً على هذه المرونة . فقد أصبح تكبير الآلة العسكرية الأميركية دعامة قوية لاقتصاد الولايات المتحدة . وبالمقابل فان النجاح الذي حققته الولايات المتحدة كقائدة للنظام الامبريالي ، عندما كان على حافة الانهيار ، قد وفّر للدول الرأسمالية المتقدمة الأخرى دفعاً مهماً ، كما وفر أسواقاً جديدة ووسع التجارة الدولية . غير أن المرونة هذه ليست مطلقة . فالتصدع في الترتيبات الامبريالية الأكثر حداثة منظورة بوضوح في التوترات التي تسود الأسواق المالية

الدولية وفي الصعوبات المتزايدة في الاقتصاد الأميركي نفسه . كما أن المزيد من تقلص الرقعة الامبريالية سيؤدي إلى مزيد من المشاكل ، فهو قد يؤدي إلى تضييق دورة العمل ، ويطيل حالة الكساد وازدياد البطالة الى حد كبير ومع ذلك ، وكما نعرف من التجربة التاريخية فان هذه لا تؤدي بالضرورة إلى سقوط النظام . إن مصير الرأسمالية ، في التحليل الأخير ، سيتقرر فقط على أيدي الطبقات النشطة والأحزاب التي تتخذ من هذه الطبقات قاعدتها ، والتي تملك الارادة والقدرة على الحلول محل النظام القائم »[١٤] .

رغم أن هذا ينفي موضوع الانهيار ، الا أنه يختلف عن تفاؤل زيمانسكي بخصوص السهولة التي يستطيع بها النظام الرأسمالي التكيف مع التحولات الجذرية في عالم الشبكة الامبريالية . ولكن من الأفضل قبل أن ننتقل الى ذلك الموضوع أن نتعاطى مع محاولة زيمانسكي في ما يخص البرهان الاحصائي .

الدليـــل

يقدم زيمانسكي لنا معلومات عن الاستثمارات الأميركية وعن التجارة الخارجية ، في ومع بلدان العالم الثالث ، وبعد أن يدلل على أن المبالغ المستخدمة هي صغيرة نسبياً ، مقارنة بالاستثمارات في الداخل يظن أنه قد برهن على أنه « لا الاستثمارات ولا التجارة تعمل على تسهيل استمرار عملية تراكم رأس المال من خلال القيام بدور أواليات لزيادة تراكم كبير في رأس المال » ولذلك فان « العالم الثالث لا يستخدم كساحة لرأس المال الفائض كما يدعي لينين ولوكسمبورغ » .

وبما أنه لم يسبق للوكسمبورغ قط أن اعتقدت أن العالم الثالث قد استخدم كساحة لرأس المال الفائض فان أي دليل مخالف لا علاقة له بموقفها[١٥] . أما بالنسبة للينين فقد أوضحنا ، اعلاه ، أن لديه تفسيراً أكثر واقعية لأسباب توسع الصادرات كتاريخ الرأسمالية من حيث هي نظام عالمي ، والدور الذي تلعبه فوضى الانتاج . وهذا التفسير لا علاقة له بالحجم النسبي للصادرات أو لفائض الصادرات . ومن ثم فان احصائيات زيمانسكي واستنتاجاته المبنية عليها باطلة أيضاً .

لقد حاولنا أيضاً ايضاح أن اشارة لينين الى الوفرة الزائدة في رأس المال لم تكن حاسمة بالنسبة لنظريته الأكثر تعقيداً عن الامبريالية وعلاقاتها بأداء الرأسمالية الاحتكارية . ولكن حتى لو كانت تأويلات زيمانسكي صحيحة ، فان ما يقدمه من

معلومات يبقى غير كاف لدعم حجته . فهو يبدو أنه يعتقد بأن تراكم رأس المال ، واستثمار رأس المال هما شيء واحد . وهذا غير صحيح اذ أن استثمار رأس المال يتضمن عنصرين : ابدال المرفق المستنفذ وأدواته من جهة ، والسلع الرأسمالية الخاصة بزيادة القدرة من جهة أخرى ، والعنصُر الأخير وحده هو الذي يمثل تراكم رأس المال

ان المشكلة هنا ، ليست مع ذلك ، في هذه الاحصائية أو تلك ، ولكن في الخط الاجمالي لهذا المنطق . ذلك أن زيمانسكي ، وعدداً كبيراً ، يبحثون عن صيغة محكمة الترتيب لتفسير مجموعة معقدة من العلاقات المتناقضة ، تتغير اشكالها الملموسة في الظروف التاريخية المختلفة . فاذا ما فشلوا في ايجاد صيغة كهذه ، فانهم ينطحون السماء . ويصبح ممكناً حتى ارجاع الامبريالية الى موقع كونها مجرد خيار سياسي .

ولكن اذا ما رغب المرء في استيعاب أولويات الامبريالية فانه بحاجة لتقصي نمو ونفوذ وأساليب عمل الشركات متعددة الجنسيات على اتساع العالم الرأسمالي كله ، وتقصي الصراع على القوة والهيمنة من قبل الدول الكبرى وفي ما بينها : فرادى أو مجتمعة ، وكيف تستخدم بلدان العالم الثالث اقتصادياً وسياسياً كأدوات في صراع القوة ، إضافة الى تقصي كيف أن القوة نفسها مرتبطة بمعدلات التبادل الدولي وميزان المدفوعات ، والعمليات المصرفية الدولية وأسواق المال الدولية . إن هذا هو الاطار المطلوب اختبار نظرية لينين ضمنه وليس الجمل القليلة عن الوفرة الزائدة لرأس المال .

بكل إنصاف تجدر ملاحظة أن زيمانسكي يبحث ، اضافة إلى صادرات رأس المال والسلع مسألة العالم الثالث كمصدر للمواد الخام ، ويخضعها للاختبارات التجريبية وهو ، في هذا الشأن ، يقدم معلومات عن واردات عامين من المواد الأولية الاستراتيجية من العالم الثالث في صورة نسب مئوية من كمية الاستهلاك التقديري للولايات المتحدة . وهو يكتشف انه تم في أغلب الحالات بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧١ ، انخفاض في الاعتماد على مصادر العالم الثالث ولكن في بعض الحالات فان التغييرات ليست ذات قيمة . فمثلاً ، ان انخفاض الاعتماد في هذا المعيار بالنسبة لمادة المنغنيز ، قد هبط من ٩٥ إلى ٩١٪ في حين هبط الاعتماد على استيراد خام الحديد من ١٣ إلى ١٢٪ . ومن الملفت جداً أن البترول اعتبر أحد المواد التي سجلت هبوطاً من ١٦ إلى ٨٪ ، في حين أننا نعرف أن نسبة الواردات الراهنة من العالم الثالث الى الاستهلاك تبلغ ٣٠٪ ، ومن المنتظر أن تستمر في الارتفاع . ولكن هناك صعوبة أكثر جدية في هذه الأرقام .

فمعظم المواد التي من المفترض أن اعتمادها سجل هبوطاً ، هي جزء من برنامج الحكومة الأميركية التخزيني . لذلك فان على زيمانسكي ، اذا ما أراد أن يستخلص نتائج ذات معنى من هذه البيانات ، أن يقرر قبل ذلك مقدار تأثير هذه الاحصائيات باختلافات (ان وجدت) في سياسة التخزين الحكومي في العامين . وهو عامل ليس له سوى علاقة ضئيلة ، اذا كانت هناك علاقة ، بالموضوع الذي يتصدى له لالقاء الضوء عليه .

لنفترض مع ذلك ، أن المعلومات تعكس ، فعلاً ، اتجاهاً انحدارياً في الاعتماد على الثروات الطبيعية للعالم الثالث . فهل هناك من يتصور أن مجلس الأمن القومي ، بعد تدقيقه في هذا الجدول الاحصائي ، سيقرر بأنه لا حاجة هناك لازعاج نفسه ، بعد الآن ، بما يجري في افريقيا ؟ . من المؤكد أن ما من احد على علم ولو ضئيل بشؤون الحكومة والاقتصاد سينصور ذلك . وانني أشك في أن زيمانسكي نفسه يمكن أن يتصور ذلك أيضاً . فما يقوله هو أننا والمعني هنا هو الاقتصاد الرأسمالي ـ نستطيع ، اذا كان أمراً لا بد من ذلك ، أن نتدبر أمرنا من دون المواد الخام من العالم الثالث . ان هذا صحيح ، ولكن كيف ؟ فـ « نحن » نستطيع أن نقول للشركات متعددة الجنسيات أن تذهب هي وصراعها من اجل السيطرة الاحتكارية والنمو والأرباح الى الجحيم . و « نحن » نستطيع تخفيض انتاج واستخدام السيارات و « نحن » نستطيع أن نحدد توزيع السلع التي تستخدم المواد الخام النادرة ، و « نحن » نستطيع أن نخترع وننتج مواد بديلة اعلى كلفة ، و « نحن » ، الطبقة العاملة بشكل خاص ، والفقراء ، نستطيع أن نشد احزمتنا على بطوننا ونخفض من مستوى معيشتنا . إن المرء الذي يستطيع الانتقال من الواقع إلى الخيال ، يستطيع أن يحلم بأشياء كثيرة من دون أن يقلق كثيراً حول كيفية تحقق حلمه ، أو ما يمكن أن يترتب عليه .

القضاء على
الامبريالية

يعترف زيمانسكي تماماً وبقوة أن الامبريالية تنشأ عن الرأسمالية . والذي يزعجه في الواقع هو ربط تلك العلاقة بالكلمة المرعبة « الضرورة » . فهو بعد أن يدمر « ضرورة » لينين ولوكسمبورغ ، يتحول إلى ماجدوف والآخرين القائلين بالضرورة . ورغم أنه يسلم أن هذه التعاقبات توفر الكثير من المعلومات ، الا انها تفشل برأيه في ايضاح « الضرورة » . ويتبع ذلك (كما يتبع الربيع الشتاء) ، انه اذا لم يكن هناك

برهان مطلق على الضرورة فان العكس صحيح : أي أنه لا ضرورة هناك . وطالما أن هذه هي القضية ، فانه من المحتمل، بل من الممكن فعْلاً محو الامبريالية ومن ثم الاحتفاظ ليس بالرأسمالية فحسب ، بل جعلها متقدمة ومزدهرة أيضاً .

ان زيمانسكي ، وبكلماته هو نفسه يملك أيضاً مخططاً لـ « تصفية الامبريالية » . ذلك أن تناقضات الرأسمالية ـ كنمو حركات التحرر الوطنية والأعباء التي تترتب على سكان بلدان المتروبول المنشبكة في قمع الثورات والدعم الحتمي من الرأسماليين الذين يخسرون من الامبريالية ـ سوف تمهد الطريق . وبطريقة أو أخرى ، فان الامبريالية سوف تستبدل ، ولربما يفترض أن حركات اصلاح شعبية ستحل محل سيطرة الرأسمالية على الدولة ، وان النظام الرأسمالي سوف ينحني لارادة الشعب . كما ومن الأكيد أن قطاعات واسعة من الطبقة الرأسمالية سوف تعاني خلال عملية التصفية حتى رغم توقعها أن تستفيد في المدى الطويل . وسيكون ممكناً ، وبكلماته ، مرة أخرى ، « ترضية هذه المجموعات » بتوسيع دور الدولة للتعويض عن التراخي في الانفاق العسكري وفي الأعمال الامبريالية المفقودة الأخرى .

انه لمن الملفت بشكل استثنائي أن المهمة الأولى التي يسندها زيمانسكي للدور الموسع المفترض للدولة ، هي زيادة الانتاج ودعم الأجور « من اجل صيانة وزيادة الفائدة التنافسية الأميركية في الأسواق الداخلية والدولية معاً » . وهذا يجعله غير مدرك بأية سرعة يعيده هذا إلى ملعب الكرة ثانية . فاذا كان يعتقد أنه من المهم لرأسمالية الولايات المتحدة أن تزيد الصادرات وتكبح الواردات التنافسية فمن الأفضل له أن يفهم أن التجارة الخارجية ليست لعبة « جنتلمن » التي تنجح فيها آلياً السلعةُ الأفضل والسعر الأقل . إن كل التاريخ الرأسمالي ، وواقع اقتصاد اليوم يظهران أن امتيازات التجارة الخارجية محكومة بأكثر من امتلاك مصيدة فئران أفضل . فهي تحتاج ، أيضاً إلى أنظمة مصارف ونقل بحري أقوى وتسهيلات تأمينية وإلى حماية لعلاماتها التجارية ومخترعاتها ، والى نظام اعلامي محلي فعال وترويج مبيعات والى سيطرة أو نفوذ على البيع بالجملة وأسواق البيع بالمفرق .

ان تنازل الرأسمالية الأميركية عن الامبريالية ، اذا ما شئنا الغوص في التخيلات ، يعني التنازل عن هذه الامتيازات للمنافسين في الدول الكبرى الرأسمالية الأخرى ، وتحمل النتائج المترتبة على ذلك . لأنه يجب أن لا يتصور أحد أن التصفية الرائعة والطوعية للامبريالية تعني مجرد الانسحاب من العالم الثالث . إذ يجب أن تشمل أيضاً

اقفال عمليات المصارف الأميركية والمرافق الصناعية في الدول الرأسمالية المتطورة ، لأن هذه الممارسات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشبكة الامبريالية للعواصم الأخرى .

كذلك يجب أن يكون مفهوماً أن الانسحاب من بقية العالم الرأسمالي ، والتنازل عن الآلة العسكرية المنتشرة حول العالم ، يعني طي الولايات المتحدة لنفوذها على نظام تبادل العملات الدولي ، والأسواق المصرفية والأسواق المالية ، وهي جميعاً اركان مهمة لازدهار الولايات المتحدة وعناصر ضرورية أيضاً لدعم الصادرات الأميركية وازدهارها .

ان المقصود من هذه التعليقات ليس تقديم سيناريو للمضاعفات المترتبة على « تصفية الامبريالية » فالمقصود بها هو ، ببساطة ، التأكيد على أن التجارة الخارجية ، والعلاقات الاقتصادية الدولية والقوة (العسكرية والاقتصادية والمالية) في العالم الواقعي ، كما في التاريخ الرأسمالي منذ البداية ، يرتبط بعضها مع البعض الآخر باحكام .

إن أياً من هذه التعليقات ربما لن يقلق زيمانسكي لأنه ما زال يملك حلاً آخر . فالتخطيط الاقتصادي والانفاق الحكومي الضخم لن يعوض عن خسائر الامبرياليين وخسائر الصادرات فحسب ، بل سوف يحققان معدلات نمو أعلى وتخفيضاً في معدل البطالة . ومن المفروض أن يشفي هذان الدواءان السحريان أمراضاً أخرى كالتضخم وما يترتب على انفجارات الديون والمرافق المالية المتداعية والمشاكل المالية للمدن إضافة إلى مرضي الركود والتضخم ، والتي نضجت جميعها في ظل التطبيق النشط لاحدى وصفاته الخاصة بالانفاق الحكومي الاتحادي والاقليمي وعلى مستوى الولاية ، على السلع والخدمات غير العسكرية . كم هو ملفت للانتباه كيف أن امرءاً على هذه الدرجة من الاحترام للدقة والبرهان يستطيع أن يستخلص هذا المقدار من الراحة في غمرة كل هذه المشاكل الاقتصادية التي تعانيها الرأسمالية من حفنة من التعميمات الغامضة ، عندما يكون الأمر متعلقاً بمسألة « ضرورة » الامبريالية .

اشارات

1. A. *Characterization of Economic Romanticism*, in V. I. Lenin, *Collected Works*, Vol. 2 (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1963), p. 162.

2. Ibid., p. 164.

٣ - هذه الفقرة هي ملخص للفصل الأول ، الجزء الثامن من كتاب « تطور الرأسمالية في روسيا » الطبعة الثانية . انظر :

The Development of Capitalism in Russia . 2 nd ed. (revised and expanded), 1908, in V. I. Lenin. *Collected Works*, Vol. 3. pp.64- 67.

٤ - الرجاء ملاحظة أننا نشير هنا فقط إلى اطروحة لوكسمبورغ عن انهيار الامبريالية ، وانه ليست لدينا مطلقاً النية في تصنيف هذه الفكرة اللامعة والثائرة كمفكرة آلية . فبالاضافة إلى كتاباتها الأخرى البالغة القيمة ، فان كتابيها عن الامبريالية ، لا يزالان بالتأكيد جديرين بالدراسة ، لأنه حتى ولو أن حلها ليس مرضياً ، فان المسألة النظرية التي تطرحها هي مسألة مهمة اضافة إلى أهمية المادة التاريخية التي تتضمنها . ونحن هنا نشير بالطبع الى كتابي روزا لوكسمبورغ : «تراكم رأس المال» ، مطبعة مونثلي ريفيو ١٩٦٤ و « تراكم رأس المال - رد على النقاد » الذي صدر مع كتاب ن بوخارين : « الامبريالية وتراكم رأس المال » انظر :

Rosa Luxemburg. *Accumulation of Capital* (New York: Monthly Review Press, 1964); *The Accumulation of Capital- An Anticritique;* N. Bukharin, *Imperialism and the Accumulation of Capital* (New York: Monthly Review Press, 1972).

٥ - من الأفضل لأولئك الذين يعتقدون أن كل ما فعله لينين هو أن يجمع بعض خيوط لفكر كان شائعاً ، وأولئك الذين يتصورون أن النظرية المفيدة حول الشؤون الاجتماعية تتحقق عن طريق الحدس أو استخلاص البحث من نظريات أخرى ، ان يعودوا لدفاتر الملاحظات التي كتبها لينين وهو يعد لكتابة مقالته القصيرة عن الامبريالية . فملاحظاته الخاصة ببحثه في هذا المجال تشكل ما يتجاوز ٨٠٠ صفحة من المجلد التاسع والثلاثين من مجموعة اعماله .

٦ - من اجل القاء نظرة خاطفة على الخلفية التاريخية للامبريالية الجديدة . انظر فصل « التوسع الأوروبي منذ العام ١٧٦٣ » من هذا الكتاب .

٧ - يورد لينين أطماع المانيا في بلجيكا وأطماع فرنسا في اللورين كأمثلة على محاولات السيطرة على الدول المتطورة .

٨ - انظر فصل « الامبريالية : مسح تاريخي » من هذا الكتاب .

٩ - لينين : « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » :

V. I. Lenin, *Imperialism the Highest Stage of Capitalism* (New York: International Publishers, 1939), pp. 62- 63.

10. Ibid.

١١ - يبدو لي معقولاً الاعتقاد بأن لينين لم يكن يقصد معارضة رأي ماركس حول أسباب الاستثمار في الخارج : والذي يقول :

• ان سبب ارسال رأس المال إلى الخارج ليس لأنه لم يجد سوقاً له في الوطن ، ولكن لإمكان توظيفه في الخارج مقابل معدلات اعلى من الربح . إلا أن رأس مال من هذا القبيل هو رأس مال زائد مطلق بالنسبة لمجموع الطبقة العاملة في الوطن بشكل عام . وهو يوجد بالتوازي مع الازدحام السكاني النسبي (أي البطالة) ، وهو صورة للكيفية التي يتواجد فيها الاثنان جنباً إلى جنب ، ويؤثران بالتبادل احدهما على الآخر (رأس المال ، المجلد الثالث) . انظر :

Capital, Vol. 3 [Moscow: Progress Publishers, 1959], p. 256).

١٢ ـ لقد حاولت في كتابي أن أقيم نظرية « الوفرة الزائدة لرأس المال » . وخلصت إلى أن أفضل الفرضيات لتفسير الأهمية المتزايدة للاستثمار الخارجي قائمة في أولويات الشركات الاحتكارية ، وان الصيغ المختصرة كضغط فائض رأس المال أو هبوط معدل الربح ، هي اما قاصمة أو ليست ذات علاقة بالموضوع . وهذا يتفق مع موقف المرحوم أوسكار لانغه الذي كتب منذ عدة سنين يقول : « ان البحث عن فائض الربح الاحتكاري يكفي لايضاح الطبيعة الامبريالية للرأسمالية الراهنة ، وبالتالي فان النظرية الخاصة عن الامبريالية التي تلجأ الى بنىً اصطناعية ، كنظرية روزا لوكسمبورغ ونظرية فريتز ستيرنبرغ ، هي نظريات غير ضرورية . « دور الدولة في النظام الرأسمالي الاحتكاري » من كتاب لانغه « أوراق في الاقتصاد والاجتماع » ١٩٣٠ ـ ١٩٦٠ . انظر :

Oskar Lange, *Papers in Economy and Sociology* , 1930- 1960 [Oxford: Pergamon Press, 1970].

وقد يأخذ البعض هذه الحجة كأساس لنقد لينين . وما اعتقده هو العكس ، وهو أن هذه الحجة اذا ما بنيت على التطورات اللاحقة ، تبلور ما رمز اليه لينين في قوله « اذا كان من الضروري تقديم أوجز تعريف ممكن للامبريالية فان علينا أن نقول أن الامبريالية هي المرحلة الاحتكارية للنظام الرأسمالي » . (انظر فصل الامبريالية من دون مستعمرات » من هذا الكتاب .

13. Department of Economic and Social Affairs, *Multinational Corporations in World Development* (New York : United Nations, 1973), pp. 13- 14.

١٤ ـ انظر فصل « الامبريالية من دون مستعمرات » من هذا الكتاب .

١٥ ـ ان معلومات زيمانسكي الخاصة بالتجارة لا تؤثر على نظرية لوكسمبورغ ، لأنها ركزت على التبادل مع انتاج المناطق غير الرأسمالية . يجب على المهتمين بمراجعة وتقييم نظرية لوكسمبورغ ان يعودوا الى كتاب بول سويزي « نظرية التنمية الرأسمالية » ، ومقدمة جوان روبنسون لمؤلف لوكسمبورغ « تراكم رأس المال » . انظر :

Paul M. Sweezy , *Theory of Capital ist Development* (New York: Monthly Review Press, 1956), pp. 202- 7, and Joan Robinson's to Luxembur'gs *Accumulation of Capital.*

هـــاري مـــاچــدوف

الامبريالية

مـن عصـر الاستعمار حـتى اليوم

يستهدف هذا الكتاب القاء الضوء على نظرية الامبريالية وتاريخها وجذورها، بدءاً بفترة التوسع الكوني الأوروبي المرتبط بالثورة الصناعية وحتى مرحلة الشركة المتعددة الجنسيات، ومن عصر الاستعمار حتى الامبريالية الحديثة من دون مستعمرات. وتوسّع المقالات هنا وتعمّق التحليل الموجود في كتاب المؤلف «عصر الامبريالية»، ١٩٦٩، الذي أثار اسهامه الجديد وتماسك محتوياته اهتماماً عالمياً، فترجم الى أكثر من عشر لغات.

نواة الكتاب الحالي بحثٌ مطول في تاريخ التوسع الكوني الأوروبي من العام ١٧٦٣ حتى سبعينات القرن العشرين، وهو يستعرض ناحية هامة أُهملت مراراً عن آخر ٢٠٠ عام من تاريخ العالم، ويتناول انتشار الرأسمالية العالمية على ضوء عوامل مثل التغيّرات البنيوية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وصراعات التحرير الوطني في البلدان المستعمرة، ويناقش نظريات بارزة عن الامبريالية عند كل من «هوبن» و«لينين» و«شومبيتر».

مستندةً الى هذا البحث التاريخي كخلفية، تتناول الأجزاء الأخرى من الكتاب بشكل رئيسي دراسات حول النظام الامبريالي بعد الحرب العالمية الثانية، وهي تتميز بإصرارٍ على استخدام الحقائق في تفحص مدى صحة نظريات باتت مقبولة. ولا تتردد في أن تتحدى أفكاراً تقليدية ودوغمائية. وهكذا فان فصل «الامبريالية من دون مستعمرات» يدرس نقدياً النظريات الراديكالية المألوفة القائلة بأن الوفرة الزائدة لرأس المال وتدهور معدل الربح هما السببان الرئيسيان وراء ازدياد تصدير رأس المال. ويطرح الكتاب فرضيات بديلة أكثر اتساقاً والواقع عن الامبريالية الجديدة والاستعمار الجديد.

ويركّز فصل «الشركات متعددة الجنسيات والتنمية، هل يتناقضان؟»، على الأصول التاريخية للنمو السريع في رأس المال العالمي، كما يحتوي على تشريح للتفسيرات السائدة في أوساط يسارية وأكاديمية حول تأثير هذه الشركات على السيادة القومية. ويتحدى هذا الفصل وآخرُ بعنوان «رأس المال والتكنولوجيا والتنمية» الآراء التقليدية حول دور رأس المال المستورد ونقل التكنولوجيا في حل مشاكل «العالم الثالث». وهنالك مواضيع أخرى عن الروابط بين «الامبريالية والنزعة العسكرية» في تاريخ الولايات المتحدة «والخرافات» التي تدرّس في صفوف علم الاقتصاد عن أساس التجارة الدولية بين المراكز المتروبولية والأطراف.

ويشمل الكتاب أيضاً، رداً على نقّاد كتاب «عصر الامبريالية»، مع تركيز خاص على النقاشات الحادة حول العلائق السببية بين الرأسمالية والامبريالية وحول «ضرورة الامبريالية».

مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م. ص.ب: ٥٠٥٧ - ١٣ بيروت، لبنان